

3 1761 04215 5150



صحيفه

٣٠٠ فصل قال أبو داود رأيت رجلين تشاحا في الاذان

٣٠١ فصل فيمن تزوج امرأة على عبد من عبيده

٣٠١ فصل سئل أحمد عن عبد في يد رجل لا يدعيه الخ



٢٨٣ نصوص أحمد فيمن له أربع بنات زوج احدها من ومات هو والزوج

ولا يدري أيتهن المزوجة

٢٨٦ مذهب أبي حنيفة فيمن طلق امرأة غير معينة من نسائه

٢٨٦ مذهب فيمن أعتق احدي أمتيه ثم وطئ احداها

٢٨٧ فصل ومن مواضع القرعة اذا طلق احدي نسائه ومات قبل البيان

٢٨٩ فصل فيما اذا خرجت القرعة على امرأة ثم ذكر ان المطلقة غيرها

٢٩٠ مبحث ما اذا أقام بينة أن المطلقة غير من خرجت عليها القرعة

٢٩١ فصل في من له زوجتان مسلمة ونصرانية وقال في مرضه احداها

طالق ثلاثا

٢٩٢ فصل في ماروي عن ابن عباس فيمن له ثلاث نسوة طلق احداها

ولم يدري أيتهن ثم مات

٢٩٢ فصل فيمن له مماليك فقال أحدهم حر ولم يبين

٢٩٤ فصل فيمن قال أول غلام يطلع فهو حر فطاع غلامان

٢٩٦ مبحث ما لو قال أول ولد لدينه فهو حر فولدت اثنين لا يدري أيهما

الأول

٢٩٦ مبحث ما لو ولدتهما معا

٢٩٦ فصل فان ولدت الأول ميتا والثاني حيا

٢٩٨ فصل

٢٩٩ فصل قال الامام أحمد في الرجل يكون له امرأتان الخ

٣٠٠ فصل في مذهب أحمد في القرعة في البيع والشراء

صحيفه

٢٤٠ حكم ما اذا احتاج الى اجراء مائة في أرض غيره

٢٤٠ بيان المنافع الذي يجب بذلها

٢٤١ قول أصحاب أبي حنيفة لا ينبغي للسلطان أن يسعر علي الناس الا لضرر عام

٢٤٩ فصل قال شيخ الاسلام واجبات الشريعة ثلاثة أقسام

٢٥٠ مذهب الامام أحمد في من كسر عوداً أو طنوراً

٢٥٤ فصل وكذلك لا ضمان في تحريق الكتب المضلة وإتلافها

٢٥٨ فصل قال ابن القاسم سئل مالك عمن يأوى اليه أهل الفسق

٢٥٨ فصل ومن ذلك أن ولي الامر يجب عليه منع الرجال من الاختلاط بالنساء

٢٦٠ فصل وعليه أن يمنع اللاعبين بالحمام

٢٦١ فصل في اختلاف الفقهاء في اتخاذ الحمام في البرجة الخ

٢٦٢ ما قيل في السنور اذا اكلت الطيور واكفأت القدور

٢٦٢ فصل في المرض المعدى كالجدام اذا استضر الناس بأهله

٢٦٥ فصل ومن طرق الاحكام الحكم بالقرعة

٢٦٦ حديث عمران بن حصين فيمن أعتق ستة مملوكين له عند موته

٢٦٧ انكار الامام أحمد قول من قال ان القرعة قمار

٢٦٩ فصل في كيفية القرعة

٢٧٤ مذهب أحمد فيمن له أربع نسوة طلق احدهن ولم ينو واحدة معينة

٢٧٤ مذهب أبي حنيفة والشافعي في ذلك

٢٧٤ مذهب مالك في ذلك

٢٧٨ فصل ومما يدل على صحة تعيين المطلقة بالقرعة الخ

- ٢٢١ فصل ومن المنكرات نأق السلع قبل أن تجيء السوق
- ٢٢٢ ومن هذا نأق سوقة الحبيج الجلب من الطريق
- ٢٢٢ ومن ذلك احتكار ما يحتاج الناس اليه
- ٢٢٣ فصل وأما التسعير فنه ما هو ظلم محرم
- ٢٢٤ فصل ومن أقبح الظلم إيجار الخانوت لمعين على أن لا يبيع أحد غيره
- ٢٢٤ فصل ومن ذاك الزام الناس أن لا يبيع الطعام أو غيره الا معين
- ٢٢٥ فصل ومن هاهنا منع أبو حنيفة وغيره قاسمي العقار أن يشتركوا
- ٢٢٦ فصل ومن ذلك أن يحتاج الناس الى صناعة طائفة فيلزم الحاكم إلزامهم بذلك
- ٢٢٧ فصل وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستوفي الحساب على عماله
- ٢٢٨ بيان ان المزارعة العادلة شرعها الله ورسوله عليه السلام
- ٢٣٠ فصل وقد ظن طائفة من الناس أن هذه المشاركات من الاجارة
- ٢٣١ ما ذكره العلماء من أن المزارعة أحل من المؤاجرة
- ٢٣٣ فصل وانما لم يقع التسعير في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
- ٢٣٣ فصل وقد تنازع العلماء في التسعير في مسألتين
- ٢٣٤ مذهب مالك في التسعير
- ٢٣٥ مذهب الشافعي فيه
- ٢٣٦ فصل وأما المسألة الثانية التي تنازعوا فيها في التسعير الخ
- ٢٣٧ فصل وأما صفة ذلك عند من جوزوه
- ٢٣٨ ما جاء في الصحيحين من منع الزيادة على ثمن المثل في عتق حصاة من العبد
- ٢٣٩ فصل فاذا قدر ان قوما اضطروا الى سكنى دار لا يجدون سواها

- ١٩١ ما يحكم به في كتب العلم يوجد مكتوباً بظهرها أنها وقف
- ١٩١ مذكره المالكية في الرجلين يتنازعا في حائط
- ١٩٢ ما ذكره ابن القاسم فيمن تنازعا في جدار بين داريهما
- ١٩٢ فصل ومما يلحق بهذا الباب
- ١٩٣ فصل الطريق الرابع والعشرون العلامات الظاهرة
- ١٩٤ مسألة جرت في زمن المؤلف
- ١٩٥ فصل الطريق الخامس والعشرون الحكم بالقرعة
- ١٩٥ فصل في الحكم بالقافة
- ١٩٥ ذكر مذاهب الأئمة فيها
- ١٩٨ فصل والقياس وأصول الشريعة تشهد للقافة
- ٢٠٢ احتجاج أبي يوسف ومحمد على عدم الالحاق بالقافة
- ٢٠٥ مارد به الآخذون بحديث القافة على أبي يوسف ومحمد
- ٢١٣ فصل وأما حديث زيد بن أرقم في قصة علي
- ٢١٥ حكم الصحابة بحرية ولد المغرور
- ٢١٥ فصل هذا كله في الحكم بين الناس في الدعاوي
- ٢١٧ ذكر انه يجب علي كل من ولي أمر أن يستعين بأهل الصديق
- ٢١٨ فصل اذا عرف هذا فعموم الولايات وخصوصها الخ
- ٢١٨ ذكر ما يختص به والي الحرب
- ٢١٩ ذكر ما يختص به والي الحسبة
- ٢١٩ بيان أن اعتناء ولاية الامور باقامة الصلاة أهم الاشياء

- ١٦٣ فصل فهذا حكم المسألة الاولى
- ١٦٥ ما صح عن شريح من رد شهادة المشركين على المسلمين الا في الوصية في السفر
- ١٦٦ احتجاج من أجاز شهادة الكفار في الوصية في السفر
- ١٧١ فصل قال شيخنا رحمه الله وقول الامام احمد
- ١٧٢ ما ذكر في مسألة الاسير اذا ادعى اسلاما
- ١٧٣ فصل قال شيخنا رحمه الله وهل تعتبر عدالة الكافرين الخ
- ١٧٤ فصل الطريق الثامن عشر الحكم بالاقرار وفيه ذكر مذاهب الأئمة
- ١٧٩ فصل وأما الآثار عن الصحابة
- ١٧٦ وأما الآثار عن التابعين
- ١٨٠ فصل الطريق العشرون الحكم بالتواتر
- ١٨١ فصل الطريق الحادى والعشرون الحكم بالاستفاضة
- ١٨٢ فصل الطريق الثانى والعشرون الاخبار آحادا
- ١٨٤ فصل الطريق الثالث والعشرون الحكم بالخط المجرد
- ١٨٨ أول من سأل على كتاب القاضي البينة ابن أبي ليلى
- ١٨٨ اجازة مالك الشهادة على الخطوط
- ١٨٨ قول محمد بن عبد الحكم لا يقضى في دهرنا بالشهادة على الخط
- ١٨٩ اختلاف الفقهاء فيما اذا شهد القاضي شاهدين على كتابه ولم يقرأ عليهم ما
- ١٩٠ احتجاج المانعين من العمل بالخطوط
- ١٩٠ ذكر ما يحكم به على الدابة يوجد بنفذه او سم الصدقة
- ١٩٠ ما يحكم به في الدار يوجد على بابها ما يفيد الوقف

١٣٤ فصل وشهادة النساء نوعان

١٣٥ اجازة شرح شهادة الرجل والمرأتين في العتاقة

١٣٧ فصل وحيث قبلت شهادة النساء متفرقات

١٣٨ الطريق التاسع الحكم بالنكول مع الشاهد وفيه حديث عمرو بن شعيب

١٤٠ مذاهب الناس في القول بهذا الحديث

١٤١ الطريق العاشر الحكم بشهادة امرأتين ويمين المدعي

١٤٢ مذهب الامام أحمد فيمن أوصى ولم يحضره الا النساء

١٤٣ الطريق الحادى عشر الحكم بشهادة امرأتين فقط

١٤٤ الطريق الثانى عشر الحكم بثلاثة رجال

١٤٥ فصل الطريق الثالث عشر الحكم باربعة رجال

١٤٦ فصل وأما اتيان البهيمه

١٤٧ فصل وألحق الحسن البصري بالزنا فى اعتبار أربعة شهود كل ما يوجب

القتل

١٤٧ فصل الطريق الرابع عشر الحكم بشهادة العبد والامة وفيه ذكر

مذاهب الائمة فى ذلك

١٥٢ فصل الطريق الخامس عشر الحكم بشهادة الصبيان

١٥٤ فصل الطريق السادس عشر الحكم بشهادة النفساق

١٥٧ فصل الطريق السابع عشر الحكم بشهادة الكافر

١٥٩ ماصح عن عمر بن عبد العزيز من اجازة شهادة نصراني على مجوسى الخ

١٦٢ احتجاج المانعين من قبول شهادة الكفار

- ١١١ فصل ومالا يحلف فيه
- ١١١ فصل ولليمين فوائد
- ١١٢ فصل ومنها أن تشهد قرآن الحال بكذب المدعي
- ١١٢ فصل الطريق الثالث أن يحكم باليمين صاحبها
- ١١٣ تقسيم الايدي الى ثلاثة يد مبطله ظالمة
- ١١٣ الثانية يد يعلم انها محقة
- ١١٤ الثالثة يد يحتمل أن تكون محقة
- ١١٥ فصل الطريق الرابع والخامس الحكم بالنكول
- ١١٧ اختلاف الناس في الحكم بالنكول
- ١١٩ ما جاء في القرآن من رد اليمين في مسألة الوصية وفي السنة من ردها في مسألة التسمية
- ١٢١ فصل واذا قضى بالشاهد واليمين فالحكم بالشاهد وحده
- ١٢٣ فصل والمواضع التي يحكم فيها بالشاهد واليمين
- ١٢٤ فصل وفي الجنايات الموجبة للمال
- ١٢٥ فصل وقد حكى أبو محمد بن حزم القول بتحليف الشهود
- ١٢٥ فصل والتحليف ثلاثة أقسام
- ١٢٩ وأما تحليف المدعي عليه
- ١٢٩ فصل وأما تحليف الشاهد
- ١٣١ فصل والطريق الثامن من طرق الحكم
- ١٣٣ فصل اذا تقرر هذا فتقبل شهادة الرجل والمرأتين

٨٧ فصل في مذهب أهل المدينة في دعاوي

٨٩ رد القاضي عبد الوهاب علي المزني

٩٣ فصل ورأيت لشيخ الاسلام ابن تيمية في ذلك جواب سؤال

٩٧ ذكر ما نصبه الله سبحانه على الحق الموجود والمشروع من العلامات

٩٨ ما ذكر من اعتبار النبي عليه السلام وأصحابه العلامات في الاحكام

٩٩ ذكر أن من أهدر الامارات والعلامات في الشرع بالكلية فقد عطل

كثيرا من الاحكام

١٠٠ فصل القسم الثاني من دعاوي دعاوي التهم

١٠١ فصل القسم الثاني أن يكون المتهم مجهول الحال

١٠١ ما ذكره الخلال من أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس المتهم يوما وليلة

١٠٢ فصل ومنهم من قال الحبس في التهم انما هو لوالي الحرب

١٠٣ فصل القسم الثالث أن يكون المتهم معروفا بالفجور

١٠٤ فصل ويسوغ ضرب هذا النوع من المتهمين

١٠٥ فصل والذين جعلوا عقوبته للوالي دون القاضي الخ

١٠٦ فصل وأما عقوبة من عرف ان الحق عنده وقد ججده

١٠٥ فصل والمعاصي ثلاثة أنواع نوع فيه حد

١٠٦ اختلاف الفقهاء في مقدار التعزير

١٠٧ فصل في الطرق التي يحكم بها الحاكم

١٠٨ فصل الطريق الثاني الانكار المجرد

١١٠ فصل وقد استثنى من عدم التحليف في الحدود صورتان

بالصدقات

٦٦ فصل ومن المنقول عن كعب بن سور قاضي عمر

٦٦ فصل ومن ذلك أنه يجوز للحاكم الحكم بشهادة الرجل الواحد

٦٧ مارواه على من قضاء النبي عليه السلام بشاهد ويمين

٦٩ مناظرة الامام الشافعي من أنكر الحكم باليمين مع انشاهد

٧٠ ما ذكره ابن تيمية من أن ذكر الشاهدين والرجل والمرأتين في القرآن

انما هو فيما يحفظ به الانسان حقه

٧٢ فصل والذين ردوا هذه المسألة لهم طرق الطريق الاول الخ

٧٣ انكار الامامين الشافعي وأحمد على من رد أحاديث تحريم كل ذي

ناب الخ

٧٤ فصل الطريق الثاني ان اليمين الخ

٧٥ فصل وقد ذهب طائفة من قضاة الساف الى الحكم بشهادة الواحد

اذا علم صدقه

٧٥ حديث شهادة خزيمه بن ثابت للنبي صلى الله عليه وسلم وما فيه من الفوائد

٧٨ فصل ويجوز القضاء بشهادة النساء متفرقات في غير الحدود

٨٠ فصل وفي هذا الباب حديثان وأثر وقياس

٨٢ ما ذكر عن الحنفية في قبولهم شهادة النساء منفردات فيما لا يطالع

عليه الرجال

٨٤ فصل وقد صرح الاصحاب أنه يقبل شهادة الرجل الواحد من غير يمين

٨٤ فصل في القضاء بالنكول ورد اليمين

- ٤٨ ما ذكره الخرقى فيمن ادعت أن زوجها عنين وانكر ذلك
- ٤٨ ما ذكره أصبغ بن نباتة عن علي فيمن خرجوا مع رجل فعادوا ولم يعد
- ٤٩ ما قضي به الامام علي فيمن ادعى انه أخرس
- ٤٩ ما قضي به فيمن دفع الي آخر الف دينار وأوصاد أن يتصدق عنه بما أحب
- ٤٩ ما قضي به في حرين يبيع أحدهما صاحبه على أنه عبد
- ٥٠ ما قضي به فيمن ادخلت صديقها ليلة زفافها الحجلة فقتله زوجها وتلت
هي زوجها
- ٥٠ ما قضي به فيمن أمسك رجلا فارا من آخر حتي قتله
- ٥١ ما قضي به فيمن قطع فرج امرأته
- ٥٢ ما قضي به فيمن ولد وله رأسان وصدران في حق واحد
- ٥٣ فصل ومن ذلك أن عمر بن الخطاب أتى بامرأة زنت اضطارا فاقرت
- ٥٤ ما ذكر الامام أحمد فيمن يتهم بفلامه
- ٥٥ فصل ومن قضايا على انه أتى برجل وجد في خربة بيده سكين
وبين يديه قتيل
- ٦٠ فراسة الامام علي فيمن شهد عليها زورا انها بنت وما حدث به عن نبي
الله دانيال عليه السلام
- ٦١ فصل وكان علي رضي الله عنه لا يحبس في الدين
- ٦٢ تقسيم أصحاب أبي حنيفة الدين الى ثلاثة أقسام
- ٦٣ ما ذكر في رسالة الليث الى مالك رحمهما الله تعالى
- ٦٤ ما ذكره ابن تيمية من حصول الشر والفساد من حين سلط النساء على المطالبة

بالمعارض

- ٣٦ فصل ومن ذلك قول عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه
- ٣٦ ماذكر في فراسة المغيرة بن شعبة وقد استعمله عمر على البحرين
- ٣٧ حكاية عجيبة في فراسته أيضا
- ٣٧ ماذكر من فراسة عمرو بن العاص
- ٣٨ ماذكر من فراسة سيدنا الحسن رضي الله عنه
- ٣٨ ماذكر من فراسة سيدنا الحسين رضي الله عنه
- ٣٩ فراسة سيدنا العباس رضي الله عنه
- ٣٩ فراسة سيدنا جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه
- ٣٩ فراسة عبد الملك بن مروان حين بعث الشعبي الى ملك الروم
- ٣٩ حكاية غريبة في فراسة المنصور
- ٤٠ فصل ومنها أن شريكا دخل على المهدي
- ٤٠ ماذكر من فراسة المعتضد بالله العباسي وفيه حكايات عجيبة
- ٤٢ فصل ومن محاسن الفراسة أن الرشيد رأى في داره حزمة خيزران الخ
- ٤٢ حكاية لطيفة عن بعض الخلفاء
- ٤٣ فصل ومن عجيب الفراسة ماذكر عن أحمد بن طولون
- ٤٤ ماذكر من فراسة المكتفي
- ٤٥ فصل ومن الحكم بالفراسة والامارات ما رواه محمد بن عبيد
- ٤٦ ما حكم به الامام علي على من وجد دراهم في خربة
- ٤٧ الحاق الامام علي الولد الاحمر بابيه الاسود المتهم لأمه

كان شكرها له نفس شكواها

٢٥ ماذكره عن شريح في فراسته وفطنته

٢٥ ذكر فراسته اياس بن معاوية

٢٥ ماذكره المدائني عن اياس

٢٦ ماذكره يزيد بن هرون من فراسته بعض قضاة واسط

٢٦ حكاية عجيبة عن اياس بن معاوية

٢٦ نظير هذه الحكاية عن بعض القضاة

٢٦ ماذكره أبو السائب من فراسته بعض القضاة

٢٨ ماذكره عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب من فراسته التي لا تخطي وفيه حكاية غريبة

٣٠ ماذكره ابن مسعود من قوله أفرس الناس ثلاثة

٣٠ فراسته سيدنا عثمان

٣١ ما حكم به سيدنا علي فيمن دفعنا الي امرأة من قریش مائة دينار

٣١ فصل ومن فراسته الحاكم ماذكره حماد بن سلمة الخ

٣٢ ماذكره ابراهيم بن مرزوق البصري عن اياس بن معاوية فيمن اختصما في قطيفتين

٣٢ ماذكره معتمر بن سليمان عنه فيمن اختصما في جارية رعناء

٣٢ حكاية عجيبة في فراسته اياس

٣٣ ماذكره نعيم بن حماد عن اياس في فراسته

٣٤ فصل ومن أنواع الفراسة ما أرشدت اليه السنة من التخلص مما يكره

١٧ مذكره ابن تيمية في المطلقة ثلاثا مختاراً له محتجاً عليه

١٨ فصل ومن ذلك اختياره أي عمر للناس الافراد بالحج

١٨ ذكر جمع عثمان الناس في القرآن على حرف واحد مخافة الاختلاف

١٩ ذكر تحريق على لارافضة

١٩ ذكر اعتماد الناس قديماً وحديثاً على الصبيان المرسله معهم الهدايا

٢٠ ذكر قول أهل المدينة لا يقبل قول المرأة ان زوجها لم يكن ينفق عليها

٢٠ ذكر اذن النبي صلى الله عليه وسلم للمار بثمر الفير ان يأكل اكتفاء بشاهد

الحال

٢٠ ذكر جواز الشرب من المصانع الموضوعة على الطرقات اعتماداً على

دلالة الحال

٢٠ ذكر جواز شهادة الشاهد على القتل الموجب للقصاص

٢١ ذكر قبول قول الموصى فيما ينفقه على اليتيم

٢١ ذكر تكذيب المودع والمستأجر اذا ادعى ما لا تحقق له

٢٢ ذكر منع مالك وأصحابه سماع الدعوي التي لا تشبه الصدق

٢٢ ذكر تجويز الخبالة ان يلاعن الرجل زوجته اذا رأى فاجراً يدخل اليها

٢٢ ما قيل في الركاز اذا وجد عليه علامة المسلمين أو الكفار

٢٣ ما قيل فيمن رأى داراً يقصدها السيل فهدم الحائط لمنع السيل

٢٣ ذكر ان البينة في الشرع اسم لما يبين الحق ويظهره

٢٤ فصل ولم يزل حذاق الحكم والولاة يستخرجون الحقوق بالفراسة

٢٥ ذكر قضاء كعب بن سور بمجلس عمر بن الخطاب بين زوج وزوجة

— فهرست كتاب الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية —
 ﴿ للعلامة شمس الدين محمد بن قيم الجوزية ﴾

صحيحة

- ٣ خطبة الكتاب
- ٥ مبحث تقسيم السياسة الى نوعين ظالمة وعادلة
- ٥ ما روى من قضاء نبي الله سليمان بالولد الذي ادعته امرأتان
- ٥ ما ترجم به قضاة السنة والحديث على هذا الحديث
- ٦ ما ذكر في القرآن مما يتوصل به الى تمييز الصادق من الكاذب
- ٦ حكم سيدنا عمر والصحابة برجم من ظهر بها حمل ولا زوج لها
- ٧ ذكر أمر النبي صلى الله عليه وسلم للزبير ان يقرر من ادعى نفاق المال والقرائن تكذبه
- ٩ فصل ومن ذلك قول أمير المؤمنين على بن أبي طالب للظعينة التي أنكرت الكتاب
- ١٠ فصل ومن ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر الملتقط الخ
- ١٠ فصل وكذلك اللقيط اذا ادعاه رجلان ووصفه أحدهما الخ
- ١٠ فصل ومن ذلك حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه بالقائمة
- ١١ فصل ومن ذلك ان ابني عفراء لما تداعيا قتل أبي جهل
- ١٢ فصل وقال ابن عقيل في الفنون جري في جواز العمل في السلطنة بالسياسة
- ١٥ فصل فيما سلكه أصحاب النبي وخلفاؤه من الاحكام



تم طبع كتاب الطرق الحكيمة . للإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد
 ابن قيم الجوزية الحنبلي رحمه الله ورضي عنه آمين
 في أول يوم من شهر رجب الفرد سنة ١٣١٧ في مطبعة المؤيد
 والآداب على نفقة وذمة (شركة طبع الكتب العربية بمصر)
 وقد فرر مجلس إدارة الشركة ان تكون علامتها على طبع كل كتاب
 تنجزه وضع طابعها الخاص في آخره وهو هذا :



للتلف ولكثرة الورثة فالقرعة أولى الطرق للسلوك وأقربها إلى فصل النزاع
وما احتج به الشافعي في القديم على صحتها من أصح الأدلة ولهذا هي أشبه
وبالجملة فمن تأمل ما ذكرنا في القرعة تبين له أن القول بها أولى من
إيقاف المال أبدا حتى يصطاح المدعون وبالله التوفيق . والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين وعلي آله وصحبه
والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين



تيم بن طرفة أثبت أن رجلين اختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم في بعير ونزع كل واحد منهما بشاهدين فجعله بينهما نصفين وهذا هو بعينه حديث أبي بردة عن أبي موسى

قال الترمذي في كتاب العلل سألت محمد بن اسماعيل عن حديث سعيد بن أبي بردة عن راوي هذا الباب فقال مرجع هذا الحديث إلى سماك بما حدث عن تيم. قال البخاري وروى حماد بن سلمة أن سماكا قال أنا حدثت أبا بردة بهذا الحديث

قال البيهقي وارسال شعبة له عن قتادة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه في رواية غندر كالدلالة على ذلك. قلت لكن في حديث شعبة ليس لواحد منهما بينة وفي حديث سماك أن كل واحد منهما نزع بشاهدين. وفي لفظ بخاء كل واحد منهما بشاهدين. وقد بينا أن رواية شعبة كأنها أولى بالصواب لما قدمنا من الدلالة على ذلك. قال البيهقي ويبعد أن يكونا قضيتين فلعل لما تعارضت البيتان وسقطتا قيل ليس لواحد منهما بينة وقسمته بينهما بحكم اليد

وقال الشافعي تيم مجهول وسعيد بن المسيب يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ما وصفنا يعني أنه أقرع بينهما كما تقدم حديثه قال وسعيد قال والحديثان إذا اختلفا فالحجة في أقوى الحديثين وسعيد من أصح الناس مثلاً والقرعة أشبه هذا قوله في القديم. ثم قال في الجديد هذا كما استخير الله فيه فيه وأنافيه واقف ثم قال لا يعطي واحد منهما شيئاً وتوقف حتى يصطلحا قلت وهذا في القديم أصح وأولى لما تقدم من قوله القرعة وأدلتها وأن في إيقاف المال حتى يصطلحا تأخير الخصومة وتعطيل المال وتعريضه

بردة عن أبيه عن أبي موسى أن رجلين اختصما الي رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعير ليس لواحد منهما بينة ففغضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين

وهكذا رواه يزيد بن زريع ومحمد بن بكر وعبد الرحيم بن سليمان عن سعيد وكذلك روي عن سعيد بن بشر عن قتادة . وقد رواه أيضا همام عن قتادة كذلك فهذان وجهان عن همام في ارساله واتصاله . والمشهور عنه اتصاله وشذ عنه عبد الصمد فارسه فهذان أيضا وجهان عن همام في ارساله واتصاله . ورواه سعيد فأرساله

قال أحمد في مسنده حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن قتادة عن سعيد عن أبيه أن رجلين اختصما الي نبي الله صلى الله عليه وسلم في دابة ليس لواحد منهما بينة فجعلها بينهما نصفين . وكان رواية انه ليس لواحد منهما أولى بالصواب لان سعيد بن أبي عروبة قد تابعه عن قتادة علي هذا اللفظ رواه عنه روح وسعيد بن عامر ويزيد بن زريع وغيرهم . وكذلك رواه سعيد ابن بشر عن قتادة فهو لاء ثلاثة حفاظ احدهم أمير المؤمنين في الحديث شعبة . وسعيد بن عروبة . وسعيد بن أبي بشر اتفقوا على قتادة في انه ليس لواحد منهما بينة . فقد اضطرب حديث أبي موسى كما ترى . وأما حديث أبي هريرة فلم يختلف فيه كما تقدم

والذي دلت عليه السنة أن المدعين اذا كانت أيديهما عليه سواء أو تساوت بينتهما قسم بينهما نصفين كما في حديث سماك عن تميم بن طرفة أن رجلين اختصما الي رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعير كل واحد منهما أخذ برأسه فجاء كل واحد منهما بشاهدين فجعله بينهما . وقال أبو عوانة عن سماك عن

عليه وسلم فهذا مرسل قد روي من وجهين مختلفين وهو من مراسيل ابن
المسيب وتشهد له الاصول التي ذكرناها في القرعة والمصير اليه متعين
وأما ما أشار اليه عن علي فهو ما رواه أبو عوانة عن سماك عن حسن
قال أتى علي ببغل يباع في السوق فقال رجل هذا بغلي لم أبع ولم أهب ونزع
على ما قال بخمسة يشهدون وجاء آخر يدعيه وزعم أنه بغله وجاء بشاهدين
فقال علي إن فيه قضاء وصلحاء أما الصالح فيباع البغل فيقسم على سبعة أسهم
لهذا خمسة . ولهذا اثنان فإن أبيتم إلا القضاء الحق فانه يحلف أحد الخصمين
انه بغله ما باعه ولا وهبه فان تشاحكما ايكما يحلف أقرع بينكما على الحلف
فايكما قرع حلف فقضي بهذا وأتى بشاهد رواد البيهقي فرأى الصلح بينهم على
قسمه الثمن على عدد الشهود للفصل بينهما بالقرعة . ويشهد لهما ما رواد البيهقي من
حديث أبان عن قتادة عن خلاص عن أبي رافع عن أبي هريرة قال اذا جاء هذا
بشاهد وهذا بشاهد أقرع بينهم عن النبي صلى الله عليه وسلم . ويشهد له أيضا
مارواه أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث ابن أبي عروبة عن قتادة
عن خلاص عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في رجلين
اختصما اليه في متاع ليس لواحد منهما بينة فقال استهما على اليمين قال
الشافعي والقول الآخر انه يتقسم بينهما نصفين لتساوي حجتها

قلت ويشهد لهذا مارواه أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث
هذبة حدثنا همام عن قتادة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى
ان رجلين أدتيا بغير أبعث كل منهما شاهدين فقسمه رسول الله صلى الله
عليه وسلم بينهما . ولكن للحديث علل . منها أن هماما ما قال عن قتادة فبعث
كل منهما شاهدين . وقال سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن أبي

بشهود عدول على عدة واحدة فأسهم النبي صلى الله عليه وسلم بينهما رواه الشافعي في مسنده . ولان البيهقي حجتان تعارضتا من غير ترجيح لاحدهما على الاخرى فسقطتا كالحبرين . والرواية الثانية تستعمل البيهقي . وفي كيفية استعمالهما روايتان احدهما تقسم العين بينهما وهو قول الحارث العكلي وقتادة وابن شبرمة وحماد وأبي حنيفة وأحد قولي الشافعي لما روى أبو موسى ان رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في دابة وأقام كل واحد منهما البينة انها له ف قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين ولانهما تساويا في دعواه فتساويا في قسمته . والرواية الثانية تقدم احدهما بالقرعة وهو قول للشافعي وله قول رابع يوقف الامر وهو قول أبي ثور لانه اشتبه الامر فوجب التوقف كالحاكم اذا لم يتضح له الحكم في قضية ولنا الخبران وأن تعارض الحجتين لا يوجب التوقف كالحبرين بل اذا تعذر الترجيح أسقطناهما ورجعنا الى دليل غيرهما . قلت قال الشافعي في كتابه هذه المسألة فيها قولان . أحدهما يقرع بينهما فليهما خرج سهمه حلف لقد شهد شهوده بحق ثم يقضى له . وكان ابن المسيب يرى ذلك ويرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم . والكوفيون يروونه عن علي رضي الله عنه وحديث سعيد بن المسيب اختصم رجلان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر فجاء كل واحد منهما بشهداء عدول على عدة واحدة فأسهم بينهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اللهم أنت تقضي بينهم ف قضى للذي خرج له السهم رواه أبو داود في المراسيل . ويقويه ما رواه ابن لهيعة عن أبي الاسود عن عروة وسليمان بن يسار ان رجلين اختصما الى النبي صلى الله عليه وسلم فأثني كل واحد منهما بشهود وكانوا سواء فأسهم بينهم رسول الله صلى الله

(قلت) الى أي شيء ذهبت في هذا قال الى حديث أبي هريرة . حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن همام حدثنا أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر أحاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اكره الرجلان على اليمين أو استحباها فليستهما عليها

قلت هذه هي المسألة التي ذكرها الخرقى في مختصره فقال ولو كانت الدابة في يد غيرهما واعترف انه لا يملكها وانها لاحدهما لا يعرفه عينا أقرع بينهما فمن قرع صاحبه حلف وسلمت اليه . قال في المغنى اذا أنكرها من الدابة في يده فالقول قوله مع يمينه بغير خلاف . وان اعترف أنه لا يملكها وقال لا أعرف صاحبها عينا أو قال لأحدكما لا أعرفه عينا أقرع بينهما فمن قرع صاحبه حلف انها له وسلمت اليه لما روى أبو هريرة ان رجلين تداخيا عينا لم يكن لواحد منهما بينة فأمرهما النبي صلى الله عليه وسلم ان يستهما على اليمين أحبا ثم كرهما رواه أبو داود . ولأنهما تساويا في الدعوى ولا بينة لواحد منهما ولا يد والقرعة تميز عند التساوي كما لو أعتق عبيدا لا مال له غيرهم في مرض موته

وأما ان كانت لاحدهما بينة بحكم له بغير خلاف . وان كانت لكل واحد منهما بينة فعنه روايتان ذكرهما أبو الخطاب . احداهما تسقط البينتان ويقرع بينهما كما لو لم تكن بينة . وهذا الذي ذكره القاضى هو ظاهر كلام الخرقى لانه ذكر القرعة ولم يفرق بين أن يكون معهما بينة أو لم يكن . وروي هذا عن ابن عمر وابن الزبير رضي الله عنهما وهو قول اسحق وأبي عبيد وهو رواية عن مالك وقديم قولى الشافعي وذلك لما روى ابن المسيب ان رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر وجاء كل منهما

﴿ فصل ﴾

قال مهنا سألت أحمد عن رجل تزوج امرأة على عبد من عبيده فقال أعطيتها من أحسنهم فقال أبو عبد الله ليس له ذلك ولكن يعطيها من أوسطهم فقلت له ترى أن يقرع بينهم فقال نعم فقلت تستقيم القرعة في هذا فقال يقرع بين العبيد قلت ههنا ثلاث مسائل (أحداها) أن يوصى له بعبد من عبيده (الثانية) أن يعتق عبدا من عبيده (الثالثة) أن يصدقها عبدا من عبيده . ففي الوصية يعطيه الورثة ما شاؤا لانه فوض الامر اليهم وجعل الاختيار لهم في التعيين . وفي مسألة العتق يخرج أحدهم بالقرعة . وفي مسألة المور روايتان (أحداها) يعطى الوسط (والثانية) يعطى واحدا بالقرعة . وان أوصى أن يعتق عنه عبد من عبيده فقال أحمد في رواية ابن^(١) في رجل أوصى فقال أعتقوا أحد عبيدي هذين يعتق أحدهما ولكن ان تشاحا في العتق يقرع بينهما

﴿ فصل ﴾

قال أبو النضر سألت أبا عبد الله عن عبد في يد رجل لا يدعيه أقام رجل البيعة ان فلانا باع هذا العبد مني بكذا وكذا وهو يملكه وأقام الآخر البيعة ان فلانا وهب هذا العبد لي وهو يملكه ولم يوقتوا وقتا والبيعة عدول كلهم قال أرى البيعة ههنا تكاذبت تكذب شهود كل رجل شهود الآخر فأجعله في أيديهم ثم أقرع بينهم فمن وقع له العبد أخذه وحلف قلت تحلفه بالله لقد باعني هذا العبد وهو يملكه وان هذا العبد لي قال هو واحد ان شاء الله

(١) قوله ابن ههنا يبايع بالاصل اه

﴿ فصل ﴾

قال حرب سألت أحمد عن القرعة في الشراء والبيع (قلت) القوم يشترون الشيء فيقترون عليه قال لا بأس وكذلك قال في رواية ابن بختان . ومعنى هذا أنهم يشترون الشيء ثم يجزؤنه أجزاء ويقترون على تلك الانصاء فمن خرج له نصيب أخذه

﴿ فصل ﴾

وقال أبو داود رأيت رجلا يشاح في الاذان عند أحمد قال يجتمع أهل المسجد فينظرون يختارون فقال لا ولكن يقترعان فمن أصابته القرعة اذن كذلك فعل سعد بن أبي وقاص (قلت) وهذا صريح في أن التقديم بالقرعة مقدم على التقديم بتعيين الجيران (فان قيل) فهل تقولون في الامامة مثل ذلك (قيل) لا بل يقدم فيها من يختار الجيران فان القرعة تصيب من يكرهونه ويكره ان يؤم قوما اكثرهم له كارهون

قال أبو طالب نازعني ابن عمي في الاذان فتحاكنا الى أبي عبد الله رحمه الله فقال ان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تشاحوا في الاذان يوم القادسية فاقرع بينهم سعد رضي الله عنه فأنا اذهب الى القرعة قلت وفي المسألة قول آخر وهو أن تقسم نوب الاذان بينهم

قال الخلال ان الحسن بن عبد الوهاب قال وجدت في كتابي عن طاق ابن عمار عن قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان عن أبي عثمان النهدي عن ابن عمر أن نقرأ ثلاثة اختصموا اليه في الاذان ف قضى لأحدهم بالفجر وقضى للثاني بالظهر والمصر وقضى للثالث بالمغرب والعشاء

لانا بينا خطأها في الكشف ولا يلزم من اعمالها عند استبهام الامر وخفائه
اعمالها عند تبينه وظهوره لصحة ان التبين والظهور لو كان في أول الامر اختصاص
العتق بمن يؤثر به فكذلك في أثناء الحال

وسر المسألة ان استمرار حكم القرعة مشروط باستمرار الاشكال فاذا
زال الاشكال زال شرط استمرارها وهذا أقيس . لكن يقال قد حكم بعتقه
بالطريق التي نصبها الشارع طريقا الى العتق وان جازأت يخطئ في نفس
الامر فقد عتق بأمر حكم الشارع أن يعتق به فكيف يرتفع عتقه . وعلى
هذا فلا يبعد أن يقال باستمرار عتقه وان من أخطأته القرعة يبقى على رقه
لان مباشرة بالعتق قد زال حكمها بالنسيان والجهل والقرعة نسخت حكم
تلك المباشرة وأبطلته حتي كأنه لم يكن وانتقل الحكم الى القرعة فلا يجوز
ابطاله فهذا لا يبعد أن يقال والله أعلم



﴿ فصل ﴾

قال الامام أحمد في رواية بكر بن محمد عن أبيه في الرجل يكون له
امرأتان وهو يريد أن يخرج باحدهما قال يقرع بينهما فتخرج احدهما أو
تخرج احدهما برضا الاخرى ولا يريد القرعة قال اذا خرج بها فقد رضيت
والا أقرع بينهما وهذا يدل على ان الاقراع بينهما انما هو عند التشاح فأما
اذا رضيت احدهما بخروج ضررتها فله أن يخرج بها من غير قرعة وان كرهت
وقالت لا أخرج الا بقرعة فليس لها ذلك ويخرج بها بغير رضاها فانه يملك
الخروج بها وانما وقف الامر على القرعة عند مشاحة الضرة لها



ينبغي أن يحكم بعق الحى لوجود الصفة فيه
 (فان قيل) اذا لا تقتضى التكرار وقد انحلت اليمين بوجود الاول وقد
 تعاق به الحكم فلا يعتق الثاني (قيل) هذا مأخذ هذا القول لكن قوله
 اذا ولدت ولداً نكرة في سياق الشرط فيعم كل ولد وهو قد جعل سبب العتق
 الولادة فيعم الحكم من وجهين (أحدهما) عموم المعنى والسبب (والثاني)
 عموم اللفظ بوقوع النكرة عامة وهذا غير اقتضاء النكرة التكرار بل العموم
 المستفاد من وقوع النكرة في سياق الشرط بمنزلة العموم في أي ومن في قوله
 أي ولد ولده أو من ولده فهو حر فهذا اللفظ عام وهذا عام فما الفرق بين
 العمومين (فان قيل) العموم ههنا في نفس أداة الشرط والعموم في قوله اذا
 ولدت ولداً في المفعول الذي هو متعلق فعل الشرط لافي ذاته (قيل) أداة
 الشرط في من وأي هي نفس المفعول الذي هو متعلق الفعل ولهذا نحكم على
 من بالنصب على المفعولية ويظهر في أي فالعموم الذي في الاداة لنفس المفعول
 المولود وهو بعينه في قوله اذا ولدت ولداً. اللهم الا أن يريد تخصيص
 بواحد ولا يريد العموم فيبقى من باب تخصيص العام

فصل

وقوله في مسألة أما اذا أشكل السابق انه ان بان أن الذي أعتقه أخطأه
 القرية عتق أي حكم بعته من حين مباشرة لأنه ينشئ فيه العتق من
 حين الذكر فان عتقه مستند الي سببه وهو سابق على الذكر. وقوله هل يرق
 الآخر على وجهين (أحدهما) ان القرية كاشفة أو منشئة (فان قيل) انها
 منشئة للعتق لم يرتفع بعد انشائه العتق عنه (وان قيل) انها كاشفة رق الآخر

الحى منهما وبه قال أبو حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد والشافعى لا يعتق واحد منهما قال وهو الصحيح ان شاء الله لان شرط العتق انما وجد في الميت وليس بمحل للعتق فانحلت اليمين به . قال وانما قلنا ان شرط العتق وجد فيه لانه أول ولد بدليل انه لو قال لامته اذا ولدت فأنت حرة فولدت ولدا ميتا عتقت . ووجه الاول ان العتق مستحيل في الميت فتعلقت اليمين بالحى كما لو قال ان ضربت فلانا فعبدى حرّ فضربه حيا عتق وان ضربه ميتا لم يعتق ولانه معلوم من طريق العادة انه قصد عقديمينه على ولد يصح العتق فيه وهو أن يكون حيا فتصير الحياة مشروطة فيه وكأنه قال أول ولد تلدينه حيا فهو حر

وقال صاحب المحرر اذا قال اذا ولدت ولدا أو أول ولد تلدينه فهو حر فولدت ميتا ثم حيا أو قال آخر ولد تلدينه حر فولدت حيا ثم ميتا ثم لم تلد بعده شيئا فهل يعتق الحى على روايتين . وان قال أول ماتلد أمتي حر فولدت ولدين وأشكل السابق أعتق أحدهما بالقرعة . فان بان للناس ان الذي أعتقه أخطأته القرعة عتق وهل يرق الآخر على وجهين

(قات) مسألة الاول والآخر مبنية على أصلين (أحدهما) انه هل يسقط حكم الميت وبصير وجوده كعدمه لامتناع نفوذ العتق فيه أو يعتبر حكمه بحكم الحى (الاصل الثانى) هل من شرط الاول أن يأتى بعده غيره أو يكفي كونه سابقا مبتدأ به وان لم يلحقه غيره . وأما مسألة تعليق الحرية على مطلق الولادة ففيها اشكال ظاهر فان صورتها أن يقول اذا ولدت ولداً فهو حر فاذا ولدت ميتاً ثم حياً فاما أن نعتبر حكم الميت أو لانتبره فان لم نعتبره عتق الحى لانه هو المولود وان اعتبرناه وحكمنا بعتقه فكذلك

انفردت به لوقع المعلق به ومشاركة غيره له لا يخرج به عن الاتصاف بالاولية
فقد اشترك جماعة في الوصف والمراد واحد منهم فيخرج بالقرعة

(فان قيل) فما تقولون فيما لو قال أول ولد تلدينه فهو حر فولدت
اثنين لا يدري أيهما هو الاول (قيل) يقرع بينهما فيما نص عليه في رواية
ابن منصور قال يقرع بينهما فمن أصابته القرعة عتق وهذا نظير أن يطلع
أحدهما قبل الآخر ثم يشكل في مسألة التعليق بالطولوع

(فان قيل) فلو ولدتهما معاً بأن تضع مثل الكيس وفيه ولدان أو أكثر
(قيل) يخرج أحدهما بالقرعة على قياس قوله في مسألة أول غلام يطلع في
حر فطلعا معاً قال في المغني ويحتمل أن يعتقا جميعا لان الاولية وجدت فيهما
جميعا فثبت الحرية فيهما كما لو قال في المسابقة من سبق فله عشرة فسبق
اثنان اشتركا في العشرة . وقال ابراهيم النخعي يعتق أيهما شاء

وقال أبو حنيفة لا يعتق واحد منهما لانه لا أول فيهما لان كل واحد
منهما مساو للآخر ومن شرط الاولية سبق الاول قال ولنا ان هذين لم
يسبقتهما غيرهما فكانا أول كالواحد وليس من شرط الاول أن يأتي بعده ثان
بدليل مالو ملك واحدا ولم يملك بعده شيئا . واذا كانت الصفة موجودة فيهما
فاما أن يعتقا جميعا أو يعتق أحدهما وتعينه القرعة على ما مر قبل . قال وكذلك
الحكم فيما لو قال أول ولد تلدينه فهو حر فولدت اثنين وخرجا معاً فالحكم
فيهما كذلك

﴿ فصل ﴾

فان ولدت الاول ميتا والثاني حيا قال في المغني ذكر الشريف انه يعتق

الآخر فيخرج أحدهم بالقرعة فإنه لو طلع منهم واحد معين لكان هو الحر والمطلقة فإذا طلع جماعة فالذي يستحق العتق والطلاق منهم واحد غير معين فيخرج بالقرعة

(فان قيل) اذا تساوا في الطلوع لم يكن فيهم أول ولهذا يقال لم يحىء أحدهم أول من الآخر فلم يوجد الشرط المعلق به وان كان الجميع قد اشتركوا في الأولية وجب أن يشتركوا في وقوع العتق والطلاق (قيل) ان نوى وقوع العتق والطلاق بالجميع اذا اشتركوا في ذلك وقع بالجميع وانما كلامنا فيما اذا نوى وقوع العتق والطلاق في واحد موصوف بالأولية فاذا اشترك جماعة في الصفة وجب اخراج أحدهم بالقرعة فان النية تخصص العالم وتفيد المطلق فعاية الامر أن يقال قد اشترك جماعة في ان شرط خصص بنيته واحدا

(فان قيل) فما تقولون فيما لو طلق ولم تكن له نية (قيل) لو أطلق فانما يقع العتق والطلاق بواحد لا بالجميع لانه قال اول غلام يطلع وأول امرأة تطلع وهذا يقتضي ان يكون فردا من جملة لا مجموع الجملة فكانه قال غلام من غلماني وامرأة من نسائي يكون مستحق العتق والطلاق وكل واحد منهم اتصف بهذه الصفة وهو انما أوقع ذلك في واحد فيخرج بالقرعة . ومن لا يقول بهذا فاما ان يقول يمين بتعيينه وقد تقدم فساد ذلك وان التعيين بما جعله الشرع طريقا للتعين اولي من التعيين بالتشهي والاختيار واما ان يقال يعتق الجميع وهذا ايضا لا يصح فانه انما اوقع العتق والطلاق في واحد لا في الجميع وكلامه صريح في ذلك . واما ان يقال لا يمتنع واحد ولا تطلق امرأة ولا يصح أيضا لوجود الوصف فانه لو انفرد بالطلوع أو

كون أحدهم حراً وان يكون انشاء للحرية في أحدهم والحكم مختلف فان قوله أحدهم حر ان كان انشاء فهو عتق لغير معين . وان كان اخباراً فهو خبر عن عتق واحد معين فهذا وجه اشتباهها . وبعد فان مات ولم يبين مراده خرج بالقرعة

فصل

قال مهنا سألت أبا عبد الله عن رجل قال أول غلام لي يطلع فهو حر فطلع غلامان له أو طلع عبده كلهم قال قد اختلفوا في هذا قلت أخبرني ما تقول أنت فيه قال يقرع بينهم فايهم خرجت قرعته عتق . قال وسألت أبا عبد الله عن رجل قال وله أربع نسوة أول امرأة تطلع فهي طالق فطلعن كلهن . قال قد اختلفوا في هذا أيضاً . قلت أخبرني فيه بشيء فقال قال بعضهم يقسم بينهم تطليقة قلت أخبرني فيه بقولك فقال يقرع بينهم فايتهن خرجت عليها القرعة طلقت (قلت) لفظ الاول يراد به ما يتقدم على غيره ويراد به ما لا يتقدم عليه غيره وعلى المعنى الاول لا يكون أولاً الا اذا تبعه غيره وتأخر عنه وعلى المعنى الثاني يكون أولاً وان لم يتأخر عنه غيره فيصح على هذا ان يقول من لم يتزوج الا امرأة واحدة ولم يولد له الا ولد واحد هذه أول امرأة تزوجتها وهذا أول مولود ولد لي . وعلى هذا اذا قال أول ولد تلدينه فهو حر فولدت ولداً ثم لم تلد بعده شيئاً عتق ذلك الولد . ولو قال أول مملوك أشتريه فهو حر عتق العبد المشتري وان لم يشتريه بعده غيره . واذا قال أول غلام يطالع لي فهو حر أو أول امرأة تطلع فهي طالق فطلع جماعة فكل منهم صالح لان يكون أول وليس اختصاص أحدهم بذلك أولى من

فقال معاذ يقع الطلاق عليهن ويرثن جميعاً . وقال اسحق بن منصور (قلت) لا أحمد حديث عمرو بن هرم ينالهن من الطلاق ما ينالهن من الميراث قال اليس يرثن جميعاً (قلت) بلى قال كذلك يقع عليهن الطلاق . وهذا لا يدل على ان ذلك قول أحمد ولا مذهبه وانما ذكره تفسيراً لا مذهباً . وهذا قد يحتاج به مالك ومن قال بقوله في وقوع الطلاق على الجميع

قلت ويحتمل كلامه معنى آخر وهو أن يكون المراد وقوع الطلاق على واحدة منهن تعيين بالقرعة كما يحرم الميراث واحدة منهن فيكون ما ينالهن من حكم الطلاق مثل الذي ينالهن من حكم الميراث وهذا ان شاء الله أظهر فان لفظه لا يدل على انهن يرثن جميعاً ولا يمكن ان يقال ذلك الا اذا كان الطلاق رجعياً أو كان في المرض على أحد الاقوال فكيف يطلق ابن عباس الجميع بطلاق واحدة ويورث مطلقة بثثة طلقت في الصحة مع زوجات واذا فسر كلامه بما ذكرنا لم يكن فيه اشكال والله أعلم

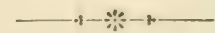


فصل

قال حرب قلت لأحمد له ممالك عدة فقال أحدهم حر ولم يبين قال هذه مسألة مشتبهة (قلت) قد نص في رواية الجماعة على انه يخرج بالقرعة نص على ذلك في رواية الميموني وبكر بن محمد عن أبيه وحنبل والمروزي وأبي طالب واسحق بن ابراهيم ومنها . وقوله في رواية حرب هذه مسألة مشتبهة توقف منه فيحتمل ان يريد بالاشتباه انها مشتبهة الحكم هل تعين باختياره أو بالقرعة ولكن مذهبه المتواتر عنه انه يعين بالقرعة . ويحتمل وهو أظهر ان شاء الله ان يريد بالاشتباه انه يحتمل أن يكون اخباراً عن

قَسَمَ الميراث بينهما على السواء فما فائدة القرعة ولا يقال القرعة لاجل العدة حيث تعتد المطلقة عدة الطلاق فانكم صرحتم بان كل واحدة منهما تعتد باقصي الاجلين ويدخل فيه أدناهما كما صرح به القاضي وعلى هذا فلا يبقى للقرعة فائدة أصلاً فانهما يشتركان في الميراث ويتساويان في العدة (قيل) الاقراع لم يكن لاجل الميراث فانه قد صرح بانه بينهما وهذا على أصله فان المبتوتة ترث مادامت في العدة

وغاية الامر ان يكون قد عين النصرانية بالطلاق ثم اسلمت في عدتها قبل الموت فانها ترث. ولو طلقها جميعاً ثم أسلمت ورثتها جميعاً. وأما القرعة فلاخراج المطلقة ليتبين انه مات واحداً من الزوجتين والاخرى غير زوجته فاذا وقعت القرعة على إحداها تبين انها أجنبية. وانما ثبت لها الميراث لكون الطلاق في المرض والعدة تابعة للميراث وما عدا ذلك فهي فيه أجنبية حتى لو لم ينمق عليها من حين الطلاق الى حين الموت لم يرجع في تركته بالنفقة (فان قيل) فهو غير متهم في حرمان النصرانية لانه يعلم انها لا ترث (قيل) التهمة قائمة لانها يجوز أن تسلم قبل موته. وأما قول من قال للنصرانية ربع الميراث والمسلمة ثلاثة أرباعه فلا يعرف من القائل بهذا ولا وجه لهذا القول وتعليله بكونها اسلمت رغبة في الميراث أغرب منه والله أعلم



❦ فصل ❦

(فان قيل) فما تقولون فيما رواه جابر بن زيد عن ابن عباس في رجل له ثلاث نسوة فطلق واحدة منهن ولم يدر أيهن ثم مات قال ينالهن من الطلاق ما ينالهن من الميراث ما منى ذلك (قيل) قد سئل أبو عبيد

في العدة فان كان الطلاق رجعيا فلا اشكال فانه يملك رجعتها بغير رضاها فيقبل قوله ان المطلقة غيرها وان كان الطلاق بائنا فله عليها حق حبس العدة وهي محبوسة لاجله والفراس قائم حتى لو أتت بولد في مدة الامكان لحقه فاذا ذكر ان المطلقة غيرها كان القول قوله كما لو شهدت بینه بانه طلقها ثم رجع الشهود ولكن لما كانت البينة غير متهمة ردت اليه مطلقا . بخلاف قوله ان المطلقة غيرها فان متهم فيه . وكذلك لا ترد اليه بعد نكاحها ولا بعد حكم الحاكم

والقياس انها لا ترد اليه بعد انقضاء عدتها وملكتها نفسها الا أن تصدق . ولهذا لو قال بعد انقضاء عدتها كنت راجعتك قبل انقضاء العدة لم يقبل منه الا بينة أو تصديقها ولو قال ذلك والعدة باقية قبل منه لانه يملك انشاء الرجعة وأما اذا كانت القرعة بحكم الحاكم فان حكمه يجري مجرى التفريق بينهما فلا يقبل قوله ان المطلقة غيرها



﴿ فصل ﴾

فان قيل فما تقولون فيما رواه معنا قال سألت أبا عبد الله عن رجل له امرأتان مسلمة ونصرانية فقال في مرضه احدا كما طالق ثلاثا ثم أسلمت النصرانية ثم مات في ذلك المرض قبل أن تنقضي عدة واحدة منهما وقد كان دخل بهما جميعا فقال أري ان يقرع بينهما قلت له يكون للنصرانية من الميراث مثل ما للمسلمة قال نعم فقلت انهم يقولون للنصرانية ربع الميراث ولللمسلمة ثلاثة ارباعه فقال لم فقلت لانها أسلمت رغبة في الميراث قلت ويكون الميراث بينهما سواء قال نعم فقد نص على القرعة بينهما ونص على

تكون التي وقعت عليها القرعة قد تزوجت أو كانت القرعة بحكم الحاكم فانها لا تعود اليه نص عليه الامام أحمد

قال الخلال أخبرني الميموني انه ناظر أبا عبد الله في مسألة الذي له أربع نسوة فطلق واحدة منهن ثم لم يدر قال يقرع بينهما وكذلك في الاعبد قلت فان أقرع بينهما فوقع على واحدة ثم ذكر التي طلق قال ترجع اليه والتي ذكر انه طلق يقع الطلاق عليها قلت فان تزوجت قال هو انما دخل في القرعة لانه اشتبه عليه فاذا تزوجت فذا شيء قد مر فقال له رجل فان كان الحاكم أقرع بينهما قال لا أحب أن ترجع اليه لان الحاكم في ذا اكبر منه فرأيت يغلظ أمر الحاكم اذا دخل في الاقراع بينهما وقد توقف في الجواب في رواية أبي الحارث فانه قال سألت أبا عبد الله قلت فان طلق واحدة من أربع وأقرع بينهما فوقع القرعة على واحدة وفرق بينه وبينهما ثم ذكر وتيقن بعد ما فرق الحاكم بينهما ان التي طلق في ذلك الوقت هي غير التي وقعت عليها القرعة قال اعفني من هذه قلت فما تري العمل فيها قال دعها ولم يجب فيها بشيء قلت أما اذا تزوجت فلا يقبل قوله ان المطلقة غيرها لما فيه من ابطال حق الزوج

(فان قيل) فلو أقام بينة أن المطلقة غيرها (قيل) لا ترد اليه أيضا فان القرعة تصيب طريقا الى وقوع الطلاق فيمن اصابها ولو كانت غير المطلقة في نفس الامر فالقرعة فرقت بينهما ونأكدت الفرقة بتزويجهما

(فان قيل) فهذا ينتقض بما اذا ذكر قبل أن تنكح (قيل) أما اذا انتقضت عدتها وملك نفسها ففي قبول قوله عليها نظر فان صدقته ان المطلقة كانت غيرها فقد أقرت له بالزوجية ولا منازع له. وأما اذا ذكر وهي

وأقرع بين الميتة والحية . قال أبو حنيفة يتعين الطلاق في الباقية . وقال الشافعي لا يتعين فيها وله تعيينه في الميتة . قالت الحنفية هو خير في التعيين ولم يبق من يصح إيقاع الطلاق عليها إلا الحية ومن خير بين أمرين فقات أحدهما تعين الآخر

قال المقرعون قد أقننا الدليل على أنه لا يملك التعيين باختياره وإنما يملك الإقراع ولم يفت محله فانه يخرج المطلقة فيتبين وقوع الطلاق من حين التطليق لا من حين الإقراع كما تقدم تقريره

قالت الحنفية لا يصح أن يتبدى في الميتة الطلاق فلا يصح أن يعينه فيها بالقرعة كالأجنبية

قال أصحاب القرعة نحن لا نعين الطلاق فيها ابتداءً وإنما يتبين بالقرعة أنها كانت مطلقة في حال الحياة

قالت الحنفية ماتت غير مطلقة بدليل أنه يجوز أن تخرج القرعة عندكم على الحياة فتكون هي المطلقة دون الميتة وإذا لم تكن مطلقة قبل الموت لم يثبت حكم الطلاق فيها بعد الموت كما لا يثبت الطلاق المبتدأ

قال المقرعون إذا وقعت عليها القرعة تبين أنها هي المطلقة في حال الحياة

﴿ فصل ﴾

(فان قيل) فما تقولون فيما إذا خرجت القرعة على امرأة ثم ذكر بعد ذلك أن المطلقة غيرها قيل تعود إليه من حين وقعت عليها القرعة ويقع الطلاق بالمدكورة فان القرعة إنما كانت لأجل الاشتباه وقد زال بالتذكر إلا أن

مصلحة الناس

قال المورثون للجميع قد تساويا في سبب الاستحقاق لان حجة كل واحدة منهما حجة الاخرى فوجب أن يتساويا في الارث كما لو أقامت كل واحدة منهما البينة بالزوجة

قال المقرعون المستحقة منهما هي الزوجة والمطلقة غير مستحقة فكيف يقال انهما استويا في سبب الاستحقاق على انهما اذا أقاما بينتين تعارضتا وسقطتا وصارا كمن لا بينة لواحدة منهما

قال المورثون قد استحق من ماله ميراث زوجته وليست احدهما بان تكون هي المستحقة أولى من الاخرى فيقسم الارث بينهما كرجلين اذ عياداة في يد غيرها واقاما بينتين فانها تقسم بينهما

قال المقرعون هذه هي الشبهة التي تقدمت والجواب واحد

قال المورثون لأصحاب القرعة قد تناقضتم فانكم تقرعون باخراج المطلقة فاذا اخرجتموها بالقرعة أوجبتم عليها عدة الوفاة اذا كانت أطول من عدة الطلاق فان كانت مطلقة فكيف تعد عدة الوفاة واذا اعتدت عدة الوفاة فكيف لا ترث

قال أصحاب القرعة يجب على المطلقة منهما عدة الطلاق وعلى الزوجة عدة الوفاة ولكن لما أشكلت المطلقة من الزوجة أوجبنا على كل واحدة منهما ان تعد باقضي الاجلين ويدخل فيه الاذي احتياطا للعدة

فصل في

ولو طلق احدهما لا بعينها ثم ماتت احدهما لم يتعين الطلاق في الباقية

انقضاء العدة واستيفاء العدد وقد صرح أصحابكم بذلك على ان النكاح وان
نافاه التحريم فالملك ينافيه التحريم فهما متساويان في ان الوطء لا يجوز الا
في ملك وهو متحقق لملك الموطوءة

فصل

ومن مواضع القرعة اذا طلق احدي نسائه ومات قبل البيان فان الورثة
يقرعون بينهم فمن وقعت عليها القرعة لم ترث نص عليه في روايه جنبل وأبي
طالب وابن منصور ومهنا . وقال أبو حنيفة يقسم الميراث بين الجميع . وقال
الشافعي يوقف ميراث الزوجات حتي يصطلحن عليه ولو ازم القولين تدل على
صحة القول بالقرعة فان لازم القول الاول تورث من يعلم انها أجنبية فانها
مطلقة في حال الصحة ثلاثا فكيف ترث ولازم القول الثاني وقف المال
وتعريضه للفساد والهلاك وعدم الانتفاع به وان كان حيوانا فربما كانت مؤنته
تزيد على اضعاف قيمته وهذا لا مصلحة فيه البتة

وأيضاً فانهم اذا علمن ان المال يهلك ان لم يصطلحن عليه كان ذلك الجاء
الي اعطاء غير المستحقة فالقرعة تخص من ذلك كله ومن المعلوم ان المستحقة
للميراث احدهما دون الاخرى فوجب أن يقرع بينهما كما يقرع بين العبيد
اذا اعتقهم في المرض وبين الزوجات اذا أراد السفر باحدهن والحكم انما
نصب لفصل الاحكام لا لايقافها وجعلها معلقة فتورث الجميع على ما فيه أولى
للمصلحة من حبس المال وتعويقه وتعريضه للتلف مع حاجة مستحقة اليه
. وأيضاً فان ما عهدنا من التنازع انه لم يوقف حكومة قط على اصطلاح
المتخاصمين بل يشير عليهما بالصلح فان لم يصطلحا فصل الخصومة وبهذا تقوم

ولا اشكال في ذلك بحمد الله فاذا أقرع بينهما فأصابت القرعة احداهن كان رضا الزوج بها ورضا وليها ورضاها تصحيحاً للنكاح

ولا يقال يجوز أن تكون القرعة أصابت غيرها فيكون جاهلاً ما بين الاختين لان المجهول كالمعدوم. ولانا تأمره أن يطلق غير التي أصابتها القرعة فيقول ومن عداك من هؤلاء فهي طالق احتياطاً فهذا خير من توريث الجميع. وان يوقف الامر فيهن حتي يتبين الحال وينكشف وقد لا يتبين الي يوم القيامة . وبالحكمة فالقرعة طريق شرعي شرعه الله ورسوله للتمييز فسلوكه أولى من غيره من الطرق

وقد قال أبو حنيفة اذا طلق امرأة من نسائه لا بعينها فانه لا يحال بينه وبينه وله أن يطأ أيهن شاء فاذا وطئ انصرف الطلاق الي الاخرى واختاره ابن أبي هريرة من الشافعية فجعلوا الوطء تعييناً

ومعلوم ان التمين بالقرعة أولى من التعيين بالوطء فان القرعة تخرج من قدر الله اخراجه بها ولا يتهم بها والوطء تابع لارادته وشهوته . ويجوز أن يشتهي غير من كان في نفسه ارادة طلاقها فهو منهم فالتعيين بالطريق الشرعي أولى من التمين بالتشهي والارادة

ومما يوضحه أن أبا حنيفة قد قال فيا اذا اعتق احدى أمته ثم وطئ احدهما ان الوطء لا يعين المعلقة من غيرها . قال أصحابه الفرق بينهما ان الطلاق يوجب التحريم وذلك ينفي النكاح فالوطء احدهما دل على انه مختار أن تكون زوجته فانه لا يطأ من ليست زوجته . وأما المتق فانه وان أوجب تحريم الوطء فلا ينافي ملك الميم كأخته من الرضاع . فقال المنازعون لهم الطلاق لا يوجب التحريم عندهم فان الرجعة مباحة وانما الموجب للتحريم

هي فال يقرع بينهما فاذا قرعت واحدة ورثت قلت حماد يقول يرثن جميعا
قال يقرع بينهما وقال القرعة أبين اذا أقرع فأعطي واحدة أن تكون صاحبتها
ولا يدري هو في الشك فاذا أعطاهن فقد علم انه أعطى من ليس له

فصوص أحمد وما نقله عن سعيد والحسن ان ما فيه القرعة ينتهي في
الميراث وهي قرعة على مال وليس فيه القرعة عند اختلاط الزوجة بغيرها
لكن في رواية حنبل ما يدل على جريان القرعة في الحياة وبعد الموت فانه
قال يقرع بينهما فأتين أصابها القرعة فهي امرأته وان مات الزوج فهي التي
ترثه أيضاً فهذه أصرح من رواية أبي طالب . ولكن اكثر الروايات عن
أحمد انما هي في القرعة على الميراث كما ذكر من ألفاظه . على انه لا يمتنع أن
يقال بالقرعة في هذه المسألة على ظاهر رواية حنبل فان اكثر ما فيه تعيين
الزوجة بالقرعة والتميز بينها وبين من ليست بزوجة وهذا حقيقة الاقراء في
مسألة المطلقة فان القرعة تميز الزوجة من غيرها وكذلك لو زوجها الوليان
من رجلين وجهل السابق منهما فانه يقرع على أصح الروايتين وذلك لتمييز
الزوج من غيره فما الفرق بين تمييز الزوج بالقرعة وتميز الزوجة بها فالاقراء
ههنا ليس بعيد من الاصول

ويدل عليه انا نوجب عليها العدة بهذه القرعة والعدة من أحكام النكاح
ولا سيما والعدة الواجبة ههنا عدة من غير مدخول بها فهي من نكاح محض
وكذلك الميراث فانه لولا ثبوت النكاح لما ورثت . وقول أحمد في رواية
حنبل يقرع بينهما فأتين أصابها القرعة فهي امرأته صريح في ثبوت الزوجية
بالقرعة ثم قال وان مات الزوج فهي التي ترثه . وهذا صريح في انه يقرع
بينهن في حال حياة الزوج والزوجة وان مات بعد القرعة ورثته بحكم النكاح

قال الحلال أنبأنا يحيى بن جعفر قال قال عبد الوهاب سألت سعيداً
عن رجل زوج إحدى بناته وسامناً ومات الأب والزوج ولا يدري أيتهن
هي فحدثنا عن قتادة عن الحسن وسعيد بن المسيب أنهما قالاً يقرع بينهما
فأيتهن أصابها القرعة فلها الصداق ولها الميراث وعليها العدة . أخبرني محمد
ابن علي حدثنا الأثرم حدثنا عمار حدثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد
ابن المسيب أنه قال في رجل زوج إحدى بناته رجلاً فمات الزوج
ولم تدرك البينة أيتهن هي قال يقرع بينهما فإذا قرعتم واحدة ورثت واعتدت
وحدثنا أبو بكر حدثنا عبد الوهاب عن سعيد عن قتادة عن سعيد بن المسيب
والحسن قالاً يقرع بينهما . قال حنبل وحدثني أبو عبد الله حدثنا يزيد بن
هرون حدثنا حماد بن سلمة عن قتادة أن رجلاً زوج ابنته من رجل فمات
الزوج ومات الأب ولم يدرك الشهود أي بناته هي فسألت سعيد بن المسيب
رحمه الله قال يقرع بينهما وأيتهن أصابت القرعة ورثت واعتدت . قال حماد
ابن سلمة فسألت حماد بن أبي سليمان عن ذلك فقال يرثن ويعتد دن جميعاً
قال حنبل فسألت أبا عبد الله عن ذلك فقال يقرع بينهما على قول سعيد بن
المسيب . وقال حنبل قال عفان حدثنا همام قال سئل قتادة عن رجل خطب
إلى رجل ابنة له وله بنات فانكحها ومات الخاطب ولم يدرك الأب أيتهن خطب
فقال سعيد يقرع بينهما فأيتهن أصابها القرعة فلها الصداق والميراث وعليها
العدة . قال حنبل سمعت أبا عبد الله يقول اذهب إلى هذا . وكذلك رواية
أبي طالب التي ذكرها القاسبي

قال الحلال أخبرني أحمد بن محمد بن مطر أن أبا طالب حدثه أنه سأل
أبا عبد الله عن رجل زوج ابنته رجلاً وله بنات فمات ولم تدرك البينة أيتهن

إيقاع الطلاق بأربع لاجل إيقاعه بواحدة منهن . وأيضا فإن القرعة منزلة
للتهمة . وأيضا فإنها تفويض الى الله ليعين بقضائه وقدره ما ليس لنا سبيل
الى نعيمه والله أعلم

(فان قيل) فما تقولون فيما نقله أبو طالب عن أحمد في رجل زوج
ابنته رجلا وله بنات فمات ولم يدر أيتن هي فقال يقرع بينهما وهذا يدل
على انه يقرع عند اختلاط أخته بأجنبي (قيل) قد جعل القاضي أبو يعلى
ذلك رواية عن الامام أحمد وقال وظاهر هذا ان الزوجة اذا اختلطت بأجنب
أقرع بينهما لانه أجاز القرعة بينها وبين اخواتها اذا اختلطت بهن (قلت)
هذا وهم من القاضي فان أحمد لم يقرع للحد وانما أقرع للميراث والعدة
ونحن نذكر نصوصه بألفاظها . قال الحلال في الجامع باب الرجل
يكون له أربع بنات فزوج احدهن فمات الاب ومات الزوج ولا يدرى
ايتن هي الزوجة أبنا أبو النضر أن أبا عبد الله قال قال سعد بن المسيب
في رجل له أربع بنات فزوج احدهن لا يدرى أيتن هي انه يقرع بينهما
أخبرني زهير بن صالح حدثنا أبي حدثنا يزيد بن هرون أبنا حماد بن سلمة
عن قتادة ان رجلا زوج ابنته من رجل فمات الاب والزوج ولا يدرى
الشهود أي بناته هي فسألت سعيد بن المسيب فقال يقرع بينهما فأتين
أصابتها القرعة ورثت واعتدت . قال حماد وسألت حماد بن أبي سليمان
فقال يرثن جميعا ويعتد دن جميعا . قال صالح قال أبي قد ورث من ليس لها
ميراث وأوجب العدة على من ليس عليها عدة والذي يقرع في حال يكون
قد أصاب وفي حال يكون قد أخطأ وذاك لا شك انه قد ورث من ليس له
ميراث

قال أصحاب القرعة هذا قياس فاسد فانه في الابتداء لم يتعلق بالتعيين حق لغير المطلقة وبعد الايقاع قد تعلق به حقهن فان كل واحدة منهن قد تدعى أن الطلاق واقع عليها لملك به بضعها أو واقع على غيرها لتستبقى به نفقتها وكسوتها فلم يملك هو تعيينه للثمة بخلاف الابتداء

قال المبطلون للقرعة القرعة قمار وميسر وقد حرمه الله في سورة المائدة وهي من آخر القرآن نزولا وانما كانت مشروعة قبل ذلك

قال أصحاب القرعة قد شرع الله ورسوله القرعة فأخبر بها عن أنبيائه ورسله مقررًا لحكمها غير ذام لها وفعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه من بعده وقد صانهم الله سبحانه عن القمار بكل طريق فلم يشرع لعباده القمار قط ولا جاء به نبي أصلا فالقرعة شرعه ودينه وسنة أنبيائه ورسله

قال المانعون من القرعة قد اشتبهت المحللة بالمحرمة على وجه لا يبيحه الضرورة فلم يكن له إخراجها بالقرعة كما لو اشتبهت أخته بأجنبية أو مئة بمذكاة

قال أصحاب القرعة الفرق ان ههنا نستصحب التحريم ولا نزيله بالشك بخلاف مسائلنا فان التحريم الاصل قد زال بالنكاح وشككنا في وقوع التحريم الطارئ بأي واحدة منهن وقع فلا يصح الحاق احدي الصورتين بالآخرى

قال المانعون قد تخرج القرعة غير المطلقة فانها ليس لها من العلم والتمييز ما تخرج به المطلقة بعينها

قال المقرعون هذا أولا اعتراض على السنة فهو مردود وأيضا فان التعيين بها أولي من التعيين بالاعتراض والتشهي أو جعل المرأة معلقة الى الموت أو

وأبقت عليه من يبغضها ودخوله في الاسلام يقتضي ترغيبه فيه وتجببته اليه فكان من محاسن الاسلام رد ذلك الى اختياره وشهوته بخلاف ما اذا طلق هو من تلقاء نفسه واحدة منهم الا أن القياس الذي احتجوا به فاسد أيضاً فإنه ينكر بما اذا اختلطت زوجته بأجنبية أو ميتة بمذكاة فإنه ليس له تعين المحرمة (فان قيل) ولا اخراجها بالقرعة (قلنا) نحن لم نستدل بدليل يرد علينا فيه هذا بخلاف من استدل بمن ينكر عليه بذلك (فان قيل) والتحريم ههنا كان في معين ثم اشتبه (قيل) لما اشتبه وزال دليل تعينه صار كالهمهم وهذا حجة مالك عليكم حيث حرم الجمع لابهام الحرمة فهين

قال أصحاب التعمين الحكم ههنا حكم تعلق بفرد لا بعينه من جملة فكان المرجع في تعيينه الى المكلف كما لو باع قفيزاً من صبرة

قال أصحاب القرعة الابهام انما يصح في البيع حيث تتساوى الاجزاء ويقوم كل جزء منها مقام الآخر في التعمين فلا تفيد القرعة ههنا قدراً زائداً على التعمين وليس كذلك الطلاق فان محله لا تتساوى افراده ولا الفرض منه فهو بمسألة المسافر باحدي الزوجات أشبه منه بمسألة القفيز من الصبرة ألا ترى ان التهمة تلحق في التعمين ههنا وفي مسألة القسمة وفي مسألة الطلاق ولا تلحق في التعمين ومسألة القفيز من الصبرة المتساوية . وهذا فقه المسألة ان الموضع الذي تقع فيه التهمة شرعت فيه القرعة نفياً لها وما لا تلحق فيه لا فائدة فيها على ان هذا القياس منتقض بما اذا أغتق عبداً مبهماً من عبده أو أراد السفر باحدي نسائه

قال أصحاب التعمين لما كان له تعين المطلقة في الابتداء كان له تعينها في ثاني الحال باختياره

والسراية ويثبت بما يثبت به الآخر

وأيضاً فإن الحقوق اذا تساوت على وجه لا يمكن التمييز بينها الا بالقرعة
صح استعمالها فيها كما قلتم في الشريكين اذا كان بينهما مال فأرادا قسمته فان
الحاكم يجوزده ويقرع بينهما . وكذلك اذا أراد أن يسافر باحدى نسائه . وكذلك
اذا اعتق عبده الذين لا مال له سواهم في مرضه . وكذلك اذا تساوى المدعيان
في الحضور عند الحاكم . وكذلك الاولياء في النكاح اذا تساوا وتشاحوا في العقد
أقرع بينهم . وكذلك اذا قتل جماعة في جالة واحدة وتشاح الاولياء في المقتص
أقرع بينهم فمن قرع قتل له وأخذت الدية للباقين (فان قلتم) التراضي على
القسمة من غير قرعة جائز . وكذلك بين النساء اذا أرادوا السفر . وكذلك
ههنا لان التراضي على فسخ النكاح ونقله من محل الى محل لا يجوز (قلنا)
ليس القرعة في الطلاق نقلاً له عمن استحقته الى غيره بل هي كاشفة عمن
توجه الطلاق اليها ووقع عليها

قال المعينون بالاختيار قد حصل التحريم في واحدة لا بعينها فكان له
تعيينها باختياره كما لو اسلم الحرابي وتحتة خمس نسوة اختار . قال أصحاب
القرعة هذا القياس مبطل . أولاً بالمنسية فان المحرمة منهن بعد النسيان غير
معينة وليس له تعيينها . وهذا الجواب غير قوي فان التحريم ههنا وقع في
معينة ثم أشكلت بل الجواب الصحيح أن يقال لا تطلق عليه الاخت والخامسة
بمجرد الاسلام بل اذا عين الممسكات أو المفارقات حصلت الفرقة من حين
التعين ووجبت العدة من حينئذ

وسر المسألة ان الشارع خيره بين من يمسك ويفارق نظراً له وتوسعة
عليه ولو أمره بالقرعة ههنا فرمما أخرجت القرعة عن نكاحه من يحبها

بذلك النساء وكذلك لو قال وقد رأي طائرا ان كان هذا غرابا فقلانة طالق وان لم يكن غرابا فقلان حر ولم يعلم ما هو فانه يقرع بين المرأة والعبد عندكم أيضا فيحكم بما خرجت به القرعة فان قلتم هنا لم تدخل القرعة في الطلاق بانفراده بل دخلت للتمييز بينه وبين العتق والقرعة تدخل في العتق بدليل حديث الأعبد الستة . قيل اذا دخلت للتمييز بين الطلاق والعتاق دخلت للتمييز بين المطلقة وغيرها ولا فرق وكلما قدر من المانع في أحد الموضعين فانه يجري في الآخر سواء بسواء . وأيضا اذا كانت القرعة تخرج المعتق من غيره فإخراجها للمطلقة أولى وأحرى فان إخراج منفعة البضع من ملكه أسهل من إخراج عين الرقبة وإبقاء الرق في العين أبدا أسهل من إبقاء بعض المنافع وهي منفعة البضع فاذا صلحت القرعة لذلك فهي لما دونه أقبل وهذا في غاية الظهور . وأيضا فاشتباه المطلقة بغيرها لا يمنع استعمال القرعة دليلا مسألة الطائر وقوله ان كان غرابا فنسأى طوالق وان لم يكن فمبيد أحرار (فان قلتم) قد يستعمل الشيء في حكم ولا يستعمل في آخر كالشاهد واليمين والرجل والمرأتين يقبل في الاموال دون الحدود والقصاص يوضحه انه لو ادعي سرقة وأقام شاهدا وحلف معه غرمناه المال ولم نقطعه فكذا ههنا استعمالنا القرعة في الرق والحرية دون الطلاق للحاجة (قيل) الحاجة في إخراج المطلقة من غيرها كالحاجة في إخراج المعتق من غيره سواء . واذا دخلت للتمييز بين الفرج المملوك بملك اليمين وغيره صح دخولها للتمييز بين الفرج المملوك بعقد النكاح وغيره ولا فرق ولا يشبه ذلك مسألة القطع والغرم في انه يثبت أحدهما بما لا يثبت به كل واحد منهما والعتق والطلاق يتفقان في الاحكام وهوان كل واحد منهما مبني على التغليب

(فان قيل) المنسية والمشبّهة يجوز ان تذكر وتعلم عنها بزوال الاشتباه فلهذا لم يملك صرف الطلاق فيها الي من أراد بخلاف المبهمة فانه لا يرجي ذلك فيها (قيل) وكذلك المنسية والمشككة اذا علم أسباب العلم بتعيينها فانه يصير في ابقائها اضرار بها وايقاف للاحكام وجعل المرأة معلقة باقى عمرها لا ذات زوج ولا مطلقة وهذا لا عهد انا به في الشريعة

﴿ فصل ﴾

ومما يدل على صحة تعيين المطلقة بالقرعة حديث عمران بن حصين في عتق الاعد الستة فان تصرفه في الجميع لما كان باطلا جعل كأنه أعتق ثلثا منهم غير معين فعينه النبي صلى الله عليه وسلم بالقرعة والطلاق كالعتاق في هذا لان كل واحد منهما ازالة ملك مبنى على التغليب والسراية فاذا اشتبه المملوك في كل منهما بغيره لم يجعل التعيين الي اختيار المالك (قيل) العتاق أصله الملك فلما دخت القرعة في أصله وهو الملك في حال القسمة وطرح القرعة على السهام دخلت لتمييز الملك من الحرية وليس كذلك الطلاق لان أصله النكاح والنكاح لا يدخل القرعة فكذلك الطلاق . واعلم ان القرعة لا تدخل في النكاح بل الصحيح من الروايتين دخولها فيه فيما اذا زوجها الوليان ولم يعلم السابق منهما فانا نقرع بينهما فنخرجت عليه القرعة حكم له بالنكاح وانه هو الاول هذا منصوص أحمد في رواية ابن منصور وحنبلي ونقل أبو الحارث ومهنا لا يقرع في ذلك وعلى هذا فلا يلزم اذا لم تدخل القرعة في الحكم ان لا تدخل في رفعه فان حد الزنا لا يثبت بشهادة النساء ويسقط بشهادتهن وهو ما اذا شهد عليها بالزنا فذكرت انها عذراء وشهد

وهذا يدل على وقوع الطلاق من حين الايقاع ولو كان من حين التعيين لم يصح نكاح الخامسة (فان قيل) هذا بعينه يرد عليكم في التعيين بالقرعة والجواب حيثئذ واحد (قيل) الفرق بين التعيينين ظاهر فان تعيين المكلف تابع لاختياره وارادته وتعيين القرعة الى الله عز وجل والعبد يفعل القرعة وهو ينتظر ما يعينه له القضاء والقدر شاء أم أبى

وهذا هو سر المسألة وفقهها فان التعيين اذا لم يكن لنا سبيل اليه بالشرع فوض الى القضاء والقدر وصار الحكم به شرعيا قدريا . شرعيا في فعل القرعة . قدريا فيما تخرج به وذلك الى الله لا الى المكلف . فلا أحسن من هذا ولا أبلغ في موافقة شرع الله وقدره . وأيضا فانه لو طلق واحدة منهن ثم أشكت عليه لم يكن له ان يعين المطلقة باختياره فهكذا اذا طلق واحدة لا بعينها

(فان قيل) الفرق ظاهر وهو ان الطلاق ههنا قد وقع على واحدة بعينها فاذا أشكت لم يجز ان يعين من تلقاء نفسه لانه لا يأمن ان يعين غير التي وقع عليها الطلاق ويستديم نكاح التي طلقها وليس كذلك في مسائلنا فان الطلاق وقع على احدها من غير معينة فليس في تعيينه ايقاع الطلاق على من لم يقع بها وصرفه عن وقع بها (قيل) احدهما محرمة عليه في المسيس ولا يدرى عينها فاذا لم يملك التعيين بلا سبب في احدي الصورتين لم يملكه في الاخرى وهذا أيضا سر المسألة وفقهها فان التعيين بالقرعة تعيين بسبب قد نصبه الله ورسوله سببا للتعيين عند عدم غيره والتعيين بالاختيار تعيين بلا سبب اذ هذا فرض المسألة حيث انتفت أسباب التعيين وعلاماته . ولا يخفى ان التعيين بالسبب الذي نصبه الشرع له أولى من التعيين الذي لا سبب له

وقد وقع الشك في سبب الحل فلا يرفع التحريم الاصل بالنكاح ثم وقع في عين غير معينة ومعنا أصل الحل المستصحب فلا يمكن تعميم التحريم ولا الفأوه بالكلية ولم يبق طريق الى تعيين محله الا بالقرعة فتعينت طريقا قالوا وأيضا فان الطلاق قد وقع على واحدة منهن معينة لا مطلق وقوعه في غير معين فلم يملك المطلق صرفه الى أيهن شاء لكن التعيين غير معلوم لنا وهو معلوم عند الله وليس لنا طريق الى معرفته فتعينت القرعة توضيحه. ان التعيين من المطلق ليس انشاء للطلاق في المينة فانه لو كان انشاء لم يكن المتقدم طلاقا وكان الجميع حلالا له ولما أمر بان ينشئ الطلاق ولا افتقر الى انظ يقع به واذا لم يكن انشاء فهو إخبار منه بان هذه المينة هي التي أوقعت عليها الطلاق وهذا خبر غير مطابق بل هو خلاف الواقع

وحاصله ان التعيين اما أن يكون انشاء للطلاق أو إخبارا ولا يصلح لواحد منهما (فان قيل) بل هو انشاء عندنا في المهمة وأما المنسية فهو واقع من حين طلق (قيل) لا يصح جعله انشاء للطلاق لان الطلاق اما أن يكون قد وقع باحداهن أولا . فان لم يقع لم يلزمه ان ينشأ . وان كان قد وقع استحال انشاؤه أيضا لانه تحصيل للحاصل (فان قيل) فهذا يلزمكم أيضا لانكم تقولون ان الطلاق يقع من حين الاقراع (قيل) بل الطلاق عندنا في الموضعين واقع من حين الايقاع . قال الامام أحمد في رواية أبي طالب في رجل له أربع نسوة فطلق احدهن وتزوج أخرى ومات ولم يدرأى الاربع طلق فلهذه الاخيرة ربع الثمن ثم يقرع بين الاربع فأيتهن قرعت أخرجت وورث البواقي

قال القاضي فقد حكم بصحة نكاح الخامسة قبل تعيين المطلقة . قال

أصول الشرع وأدلتها (الثالث) انه لا يقع الطلاق بواحدة منهن لان النكاح ثابت بينهن وكل واحدة منهن مشكوك فيها هل هي مطلقة أم لا فلا تطلق بالشك ولا يمكن ايقاع الطلاق بواحدة غير معينة وليس البعض أولى بأن يوقع عليها الطلاق من البعض . والقرعة قد تخرج غير المطلقة فانها كما يجوز أن تقع على المطلقة يجوز أن تقع على غيرها واذا أخطأت المطلقة وأصاب غيرها أفضي ذلك الى تحريم من هي زوجة وحل من هي أجنبية . واذا بطلت هذه الاقسام كلها تعين هذا التقدير وهو بقاء النكاح في كل واحدة منهن حتى يتبين انها المطلقة واذا كان النكاح باقيا فيها فأحكامه مترتبة عليه . وأما أن يبقى النكاح وتحريم الوطئ دائما فلا وجه له فهذا القول والقول بوقوع الطلاق على الجميع متقابلان وأدلتها تكاد أن تتكافئا . ولا احتياط في ايقاع الطلاق بالجميع فانه يتضمن تحريم الفرج على الزوج واباحته بالشك لغيره

قال المقرعون قد جعل الله سبحانه القرعة طريقا الى الحكم الشرعي في كتابه وفعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر بها وحكم بها على بن أبي طالب في هذه المسألة بعينها وكل قول غير القول بها فإفاد أصول الشرع وقواعده ترده . أما وقوع الطلاق على الجميع مع العلم بانه إنما أوقعه على واحدة فيطلق لغير المطلقة وهو نظير مالم يطلق طليقة واحدة أو ثلاثا حيث يجعل ثلاثا فانه يجوز أن يكون قد استوفى عدد الطلاق وفي مسئلتنا هو جازم بأنه لم يستوف عدد المطلقات بل كل واحدة منهن قد شك هل طلقها أم لا وغايته انه قد يقن تحريما في واحدة لا بعينها فكيف يحرم عليه غيرها

(فان قيل) قد اشتهت المحللة بالحرمة فحرمتا معا كما لو اشتهت أخته بأجنبية وميتة بمذكاة (قيل) ههنا معناه أصل يرجع اليه وهو التحريم الاصل

له أربع نسوة طلق واحدة منهن ولم يدر يقرع بينهما وكذلك في الاعبدان
أقرع بينهما فوقعت القرعة على واحدة ثم ذكر التي طلق رجعت هذه ويقع
الطلاق على التي ذكر فإن تزوجت فذلك شيء قد مر . وإن كان الحاكم قد
أقرع بينهما لم ترجع اليه . وقال أبو الحارث عن أحمد في رجل له أربع نسوة
طلق إحداهن ولم تكن له نية في واحدة بعينها يقرع بينهما فأتيهن أصابها
القرعة فهي المطلقة وكذلك إن قصد الي واحدة بعينها ونسيها قال والقرعة
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد جاء بها القرآن

وقال أبو حنيفة والشافعي لا يقرع بينهما ولكن إن كان الطلاق لواحدة
لا بعينها ولا نواها فانه يختار صرف الطلاق الي أيتهن شاء . وإن كان الطلاق
لواحدة بعينها وانسيها فانه يتوقف فيها حتي يتذكر ولا يقرع ولا يختار صرف
الطلاق الي واحدة منهما

وقال مالك يقع الطلاق على الجميع * والقول بالقرعة مذهب علي بن أبي
طالب رضي الله عنه . قال وكيع سمعت عبد الله قال سألت أبا جعفر عن
رجل له أربع نسوة فطلق إحداهن لا يدري أيتهن طلق فقال علي يقرع بينهما
فالأقوال التي قيل بها في هذه المسألة لا تخرج عن أربعة ثلاثة قيل بها وواحد
لا يعلم به قائل (أحدها) انه يعين في المبهمة ويتقف في حق المنسية عن الجميع
فينفق عليهن ويكسوهن ويعترهن الي أن يفرق بينهما الموت أو يتذكر وهذا
في غاية الحرج والاضرار به وبالزوجات فينفية قوله تعالى (وما جعل عليكم في
الدين من حرج) وقوله صلى الله عليه وسلم (لا ضرر ولا ضرار) فأى حرج
وضرر أكثر من ذلك (الثاني) أن يطلق عليه الجميع مع الجزم بأنه انما يطلق
واحدة لا الجميع فيقع الطلاق بالجميع مع القطع بانه لم يطلق الجميع وهذا ترده

خالد الطحاوي عن خالد يعني الحذاء عن أبي قلابة عن أبي زيد أن رجلاً من الانصار أعتق ستة مملوكين له عند موته وليس له مال غيرهم فجزأهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أجزاء فأقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة . قال المروزي قال أحمد ما ظننا أن أحدا حدث بهذا الا هشام . قال أبو عبد الله أبو زيد هذا رجل من الانصار من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقال كتبناه عن هشام وقال اليه أذهب قال أحمد حدثنا شريح بن نيمان حدثنا هشام قال أنبأنا خالد قال حدثنا أبو قلابة عن أبي زيد الانصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله

— — — — —
فصل — — — — —

ومن مواضع القرعة إذا أعتق عبداً من عبده أو طلق امرأة من نساءه لا يدري أيتهن هي فقال أحمد في رواية الميموني ان مات قبل أن يقرع بينهما يقوم وليه في هذا مقامه يقرع بينهما فأيتهن وقعت عليها القرعة لزمته . وقال أبو بكر بن محمد عن أبيه سألت أبا عبد الله عن رجل أعتق أحد غلاميه في صحته ثم مات المولي ولم تدر الورثة أيهما أعتق قال يقرع بينهما . وقال حنبل سمعت أبا عبد الله قال في القرعة إذا قال أحد غلامي حر ثم مات قبل أن يعلم يقرع بينهما فأيهما وقعت عليه القرعة عتق كذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم في الذي أعتق ستة أعبد له

وقال مهنا سألت أحمد عن رجل قال لامرأتين له احدا كما طالق أو لعبدين له أحد كما حر قال قد اختلفوا فيه (قلت) تري أن يقرع بينهما قال نعم (قلت) وتجزئ القرعة في الطلاق قال نعم . وقال في رواية الميموني فيمن

فقال قد روي الحسن عن عمران ولم يسمه وقال يقولون انه أخذ من كتاب أبي المهلب (قيل) هذا لا يضر الحديث شيئاً فان أبا المهلب قد رواه عن عمران بن حصين وأبو بكر بن أبي شيبه وزهير بن حرب قالوا حدثنا اسمعيل وهو ابن علية عن أيوب عن أبي قلابه عن أبي المهلب عن عمران ابن حصين ان رجلاً اعتق فذكره

قال مسلم وحدثنا محمد بن منهل الضرير وأحمد بن عبده قال حدثنا يزيد بن زريع حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين بمثل حديث ابن علية وحماد . فهو لاء ثلاثة عن عمران بن حصين محمد بن سيرين وأبو المهلب والحسن البصري وغاية الحسن أن يكون سمعه من واحد منهما . قال عبد الله بن أحمد قال أبي حدثت انه كان في كتاب همام عن قتادة عن الحسن قال حدثنا عمرو بن معاوية أبو المهلب حديث القرعة . وقال الحلال أخبرني العباس بن محمد بن أحمد بن عبد الكريم حدثنا جعفر الطيالسي قال قال يحيى عن الحسن حدثنا عمران بن حصين فان لم يكن الحسن قد سمعه منه كان بمنزلة قوله حدث أهل بلدنا ولشجرة الحديث عندهم قال حدثنا

وقد وقع نظير هذا في حديث الدجال وقول الذي يقتله أنت الدجال الذي حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثه . وقول أحمد عن حديث الحسن عن عمران لا يصح انما أراد قول الحسن حدثني عمران فان مهنا بن يحيى انما سأله عن ذلك فقال سألت أحمد عن حديث الحسن قال حدثني عمران بن حصين قال ليس بصحيح . على ان الحديث قد صح من غير طريق عمران . قال الحلال بن أبي بكر المروزي حدثنا وهب بن بقية حدثنا

فتكميل الحرية في بعضهم بقدر الثلث ممكن فكان أولى من تشقيصها في كل واحد فإن المريض قصد تكميل الحرية في الجميع ولكن منع لحق الورثة وكان تكميلها في البعض موافقا لقصد المعتق ومقصود الشارع فإنه متشوف الي تكميل الحرية دون تشقيصها . وتكميلها في الجميع ضرر بالوارث وتكميلها في الثلث مصالحة للمعتق والوارث والعبد ولا يجوز العدول عنه . فالقياس الصحيح وأصول الشرع مع الحديث الصحيح وخلافه خلاف النص والقياس معا

(فان قيل) فقد صار سدس كل عبد من الاعبد الستة مستحق الاعتاق فابطاله ابطال لعتق مستحق (قيل) ليس كذلك وإنما العتق المستحق عتق ثلث الاعبد وهو الذي ملكه اياه الشارع صلى الله عليه وسلم فصار كما لو أوصي بعتق ثلثهم فإنه هو الذي يملكه وما لا يملكه تصرفه فيه لغو باطل والشارع اذا لم يجز اعتاق الجميع كان تصرف المعتق فيما زاد على الثلث بمنزلة عدمه واذا كان انما أعتق الثلث حكما أخرجنا الثلث بالقرعة فإى قياس أصح من هذا وأبين

فان قيل مدار الحديث على الحسن وهو يرويه عن عمران بن حصين وقد قال أحمد في رواية الميموني لا يثبت لقي الحسن لعمران بن حصين . وقال مهنا سألت أحمد عن حديث الحسن قال حدثني عمران بن حصين قال ليس بصحيح بينهما هياج بن عمران الرخمي عن عمران بن حصين . وقال عبد الله بن أحمد وجدت في كتاب أبي بخطه حدثنا معاذ بن معاذ عن شعيب عن محمد بن سيرين عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران ابن حصين حديث القرعة وقال المروزي ذكر أبو عبد الله حديث أبي المهلب

قال بالخاتم وبالشئ، وقال اسحق بن راهويه في القرعة يؤخذ عود شية القدح فيكتب عليه عبد وعلى الآخر حر وكذلك في رواية منها وقال بكر بن محمد عن أبيه سألت أبا عبد الله كيف تكون القرعة قال يأتي خاتم يروي عن سعيد ابن جبير وان جعل شياً في طين أو يكون علامة قدر ما يعرف صاحبه اذا كان له فهو جائز

وقال الاثرم قلت لابي عبد الله كيف القرعة فقال سعيد بن جبير يقول بالخواتيم اقرع بين اثنين في ثوب فأخرج خاتم هذا وخاتم هذا قال ثم يخرجون الخواتيم ثم تدفع الى رجل فيخرج منها واحدا قلت لابي عبد الله فان مالكا يقول يكتب رقاع تجعل في طين قال وهذا أيضا. قيل لابي عبد الله فان الناس يقولون القرعة هكذا وقال الرجل بأصابعه الثلاث فضعها ثم فتحها فانكر ذلك أبو عبد الله وقال ليس هو هكذا. وقال منها قلت لابي عبد الله كيف القرعة أهو أن يخرج هذا ويخرج هذا وأشارت بيدي بأصابعي قال نعم

﴿ فصل في مواضع القرعة ﴾

قال اسحق قلت لابي عبد الله تذهب الي حديث عمران بن حصين في الاعبد قال نعم قال قيل في العتق في المرض وصية فيكاهه أوصى ابنه يعتق كل عبد على انفراد فاذن نفذ عتق جميعه عتق منه ما أمكن عتقه كما لو كان ماله كله عبدا واحدا فأعتقه عتق منه ما حمله الثلث قيل هذا هو القياس الفاسد الذي ردت به السنة الصحيحة الصريحة والفرق بين الموضمين ان في مسألة العبد الواحد لا يمكن غير جريان العتق في بعضه وأما في الاعبد

رواية ابنه صالح أقرع النبي صلى الله عليه وسلم في خمسة مواضع وهي في القرآن في موضعين . وقال أحمد في رواية المروزي حدثنا سليمان بن داود الهاشمي حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن عروة قال أخبرني أبي الزبير انه لما كان يوم أحد أقبلت امرأة تسعي حتى كادت أن تشرف على القتلى قال فكره النبي صلى الله عليه وسلم أن تراهم فقال المرأة المرأة قال الزبير فتوهمت أنها أمي صفية قال فخرجت أسعي فأدركتها قبل أن تنتهي الي القتلى قال فلهدت في صدري وكانت امرأة جلدة وقالت اليك لأم لك قال فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عزم عليك فرجعت وأخرجت ثوبين معها فقالت هذان ثوبان جئت بهما لآخي حمزة فقد بلغني مقتله فكفنوه فيهما قال فجئت بالثوبين ليكفن فيهما حمزة فاذا الى جنبه رجل من الانصار قتيل قد فعل به كما فعل بحمزة قال فوجدناه غضاضة أن نكفن حمزة في ثوبين والانصارى لا كفن له قلنا لحمزة ثوب وللانصارى ثوب فقد رناهما فكان أحدهما اكبر من الآخر فآقرعنا بينهما فكفنا كل واحد في الثوب الذي طار له وقال في رواية صالح وحديث الاجلح عن الشعبي عن أبي الخليل عن زيد ابن أرقم وهو مختلف فيه

❖ فصل في كيفية القرعة ❖

قال الخلال حدثنا أبو النضر انه سمع أبا عبد الله يجب من القرعة ما قيل عن سعيد بن المسيب أن يأخذ خواتيمهم فيضعها في كفه فن خرج أولا فهو القارع وقال أبو داود قلت لأبي عبد الله في القرعة يكتبون رقعا قال ان شاؤا رقعا وان شاؤا خواتيم وقال ابن منصور قلت لأحمد كيف تقرأ

يقولون القرعة شمار ثم قال أبو عبد الله هؤلاء قوم جهلوا فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم خمس سنن قال الأثرم وذكرت له حديث الزبير في الكفن فقال حديث أبي الزناد قلت نعم قال أبو عبد الله قال أبو الزناد يتكلمون في القرعة وقد ذكرها الله تعالى في موضعين من كتابه. وقال حنبل سمعت أبا عبد الله قال في قوله تعالى (فساهم فكان من المدحضين) أي أقرع فوقعت القرعة عليه. قال وسمعت أبا عبد الله يقول القرعة حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضاؤه فمن رد القرعة فقد رد على رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاؤه وفعله ثم قال سبحان الله لمن قد علم بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم ويفتي بخلافه قال الله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وقال أطيعوا الله وأطيعوا الرسول قال حنبل وقال عبد الله بن الزبير الحميدى من قال بغير القرعة فقد خالف رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنته التي قضى بها أصحابه بمده. وقال في رواية الميموني في القرعة خمس سنن. حديث أم سامة أن قوما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم في موارد وأشياء درست بينهم فأقرع بينهم. وحديث أبي هريرة حين تداربوا في دابة فأقرع بينهما. وحديث الأعبد الستة وحديث أقرع بين نسائه. وحديث على. وذكر أبو عبد الله ممن فعلها بعد النبي صلى الله عليه وسلم ابن الزبير وابن المسيب ثم تعجب من أصحاب الرأي وما يردون من ذلك

قال الميموني وقال لي أبو عبيد القاسم بن سلام وذاكرني أمر القرعة أرى أنها من أمر البتة وذكر قوله تعالى (اذ يلقون أقلامهم أيهم) وقوله (فساهم) قال أحمد في رواية الفضل بن عبد الصمد القرعة في كتاب الله والذين يقولون القرعة شمار جهال ثم ذكر أنها في السنة. وكذلك قال في

أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعده . قال البخاري في صحيحه ويذكر
ان قوما اختلفوا في الاذان فاقرع بينهم سعد . وقد صنف أبو بكر الخلال
مصنفا في القرعة وهو في جامعته فذكر مقاصده قال أحمد في رواية اسحق
ابن ابراهيم وجعفر بن محمد القرعة جائزة . وقال يعقوب بن بختان سئل
أبو عبد الله عن القرعة ومن قال انها قمار قال ان كان ممن سمع الحديث
فهذا كلام رجل سوء يزعم أن حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قمار .
وقال المروزي قلت لأبي عبد الله بن اكنم يقول ان القرعة قمار قال هذا
قول رديء خبيث ثم قال كيف يحكمون هم بالقرعة في وقت اذا قسمت
الدار ولم يرضوا قال يقرع بينهم . وهو يقول لو أنت رجلاه أربع نسوة
فطلق احدهن وتزوج الخامسة ولم يدرأيتهن التي طلق قال يورثن جميعا
ويأمرهن ان يعتددن جميعا وقد ورث من لاميرات لها وقد أمر ان
تعتد من لا عدة عليها والقرعة تصيب الحق فعلها النبي صلى الله عليه وسلم
وقال أبو الحارث كتبت الى أبي عبد الله أسأله قلت ان بعض الناس
ينكر القرعة ويقول هي قمار القوم ويقول هي منسوخة فقال أبو عبد الله
من ادعي انها منسوخة فقد كذب وقال الزور . والقرعة سنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم في ثلاثة مواضع أقرع بين الاعبد الستة وأقرع بين نسائه
لما أراد السفر وأقرع بين رجلين تداربا في دابة وهي في القرآن في موضعين
(قلت) يريد انه أقرع بنفسه في ثلاثة مواضع والا فأحاديث القرعة أكثر
وقد تقدم ذكرها قال وهم يقولون اذا اقتسموا الدار والارضين أقرع بين
القوم فأيهم أصابته القرعة كان له ما أصاب من ذلك يجبر عليه
وقال الاثرم ان أبا عبد الله ذكر القرعة واحتج بها وبينها وقال ان قوما

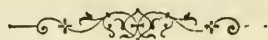
الله عليه وسلم لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا ان
يستهموا عليه لاستهموا . وفي الصحيحين أيضاً عن عائشة أن النبي صلى الله عليه
وسلم كان اذا اراد سفراً أقرع بين أزواجه فأتتهن خرج سهمها خرج بها معه
وفي صحيح مسلم عن عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له
عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم
أثلاثاً ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة وقال له قولاً شديداً . وفي صحيح
البخارى عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرض على
قوم اثنين فسارعوا اليه فأمر أن يسهم بينهم في اليمين أيهم يحلف . وفي سنن
أبي داود عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أكره اثنان على اليمين أو
استجباها فليستهما عليها . وفي رواية أحمد اذا أكره اثنان اليمين أو استجباها
وفيها أيضاً عنه ان رجلين احتصما في متاع الى النبي صلى الله عليه وسلم وليس
لواحد منهما بيعة فقاتل استهما على اليمين ما كان أحبا ذلك أو كرها

وفي الصحيحين عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة قالت
أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلان يختصمان في مواريث لهما لم يكن
لهما بيعة إلا دعواها فقال إنما أنا بشر وانكم تختصمون الى ولعل بعضكم ان
يكون الحن بحجته من بعض فاقضى على نحو مما أسمع فن قضيت له من
حق أخيه بشيء فلا يأخذ منه شيئاً فانما أقطع له قطعة من النار رواد أبو
داود في السنن فبكى الرجلان وقال كل واحد منهما حق لك فقال لهما النبي
صلى الله عليه وسلم أما اذا فعلتما ما فعلتما فاقتما وتوخيا الحق ثم استهما ثم
تحالاً

فهذه السنة كما ترى قد جاءت بالقرعة كما جاء بها الكتاب وفعلها

وفد جرب الناس ان المجامع اذا نظر الي شيء عند الجماع وادام النظر اليه انتقل منه صفة الي الولد . وحكى بمض رؤساء الاطباء انه اجلس ابن أخ له للكحل فكان ينظر في عين الرمد فيرمد فقال له اترك الكحل فتركه فلم يعرض له رمد قال لان الطبيعة نقالة

وذكر البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من غفار فدخل عليها فأمرها فزعت ثيابها فرأى بياضاً عند ثديها فانحاز النبي صلى الله عليه وسلم عن الفراش فلما أصبح قال الحقي بأهلك وحمل لها صداقها



﴿ فصل ﴾

ومن طرق الاحكام الحكم بالقرعة قال تعالى (ذلك من انباء الغيب نوحيه اليك وما كنت لديهم اذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم وما كنت لديهم اذ يختصمون) قال قتادة كانت مريم ابنة امامهم وسيدهم فتشاح عليها بنو اسرائيل فاقترعوا عليها بسهامهم أيهم يكفلها فقرع زكريا وكان زوج أختها فضمها اليه ونحوه عن مجاهد . وقال ابن عباس لما وضعت مريم في المسجد اقترع عليها أهل المصلي وهم يكتبون الوحي فاقترعوا بأقلامهم أيهم يكفلها وهذا متفق عليه بين أهل التفسير

وقال تعالى (وان يونس لمن المرسلين اذ أبى الى الفلك المشحون فساهم فكان من المدحضين) يقول تعالى فقارع فكان من المغلوبين فهذان نبيان كريمان استعمالا للقرعة . وقد احتج الأئمة الاربعة بشرع من قبلنا ان صح ذلك عنهم . وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى

منعوا من مخالطة الناس بلزوم بيوتهم والتعنى عنهم
 وقال ابن حبيب يحكم عليهم بتعنيهم ناحية اذا كثروا وهو الذي عليه فقهاء
 الامصار (قات) يشهد لهذا الحديث الصحيح وهو ما رواه البخارى من
 حديث سعيد بن ميناء عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا عدوى ولا هامة ولا صفر وفرّ من المجذوم فرارك من الاسد أو قال من
 الاسود . وروى مسلم فى صحيحه من حديث يعلى بن عطاء عن عمرو بن
 الشريد عن أبيه قال كان فى وفد ثقيف رجل مجذوم فأرسل اليه النبي صلى
 الله عليه وسلم انا قد بايعناك فارجم . وفى مسند أبى داود الطيالسى حدثنا
 ابن أبى الزناد عن محمد بن عبد الله القرشى عن أبيه عن ابن عباس عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال لا تديموا النظر اليهم يعنى المجذومين . ومحمد هذا هو
 محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان

ولا تعارض بين هذا وبين ما رواه مفضل بن فضالة عن حبيب بن
 الشهيد عن ابن المنكدر عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد
 مجذوم فوضعها معه فى قصته فقال كل بسم الله وتوكلاً عليه فإن هذا يدل
 على جواز الامرين . وهذا فى حق طائفة وهذا فى حق طائفة من قوى
 توكله واعتماده ويقينه من الامة أخذ بهذا الحديث ومن ضعف عن ذلك أخذ
 بالحديث الآخر وهذا سنة وهذا سنة وبالله التوفيق فاذا أراد أهل الدار
 أن يؤاكلوا المجذومين ويشاربوه ويضاجعوه فلهم ذلك وان أرادوا مجابتهم
 ومباعدتهم فلهم ذلك

وفى قوله لا تديموا النظر الى المجذومين فائدة طيبة عظيمة وهى أن
 الطبيعة نقالة فاذا أدام النظر الى المجذوم خيف عليه أن يصيبه ذلك بنقل الطبيعة

خرج من المنزل اذا لم يكن فيه شيء وينفق عليه من بيت المال . وقال عيسى
 في قوم ابتلوا بالجذام وهم في قرية موردتهم واحد ومسجدهم واحد فيأتون المسجد
 فيصلون فيه ويجلسون فيه معهم ويردون الماء ويتوضؤون فيتأذى بذلك أهل
 القرية وأرادوا منعهم من ذلك كله . قال أما من المسجد فلا ينعفون من الصلاة
 فيه ولا من الجلوس الا تري الي قول عمر بن الخطاب للمرأة المبتلاة لما رآها
 تطوف بالبيت مع الناس لو جلست في بيتك لكان خيراً لك ولم يعزم عليها
 بالنهاي عن الطواف ودخول البيت . وأما استقاؤهم من مأثم وورودهم المورد
 للوضوء وغير ذلك فيمنعون ويجعلون لانفسهم صحيحا يستقي لهم الماء في آنية ثم
 يفرغونها في آنيتهم . قال رسول الله صلى عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار
 وذلك ضرر بالاصحاء فأرى أن يحال بينهم وبين ذلك الا ترى انه يفرق
 بينه وبين زوجته ويحال بينه وبين جواريه للضرر فهذا منه

وقال ابن حبيب عن مطرف في الجذماء أما الواحد والنفر اليسير فلا
 يخرجون من الحاضرة ولا من قرية ولا من سوق ولا من مسجد جامع لان
 عمر لم يعزم على المرأة وهي تطوف بالبيت وكذلك معقيب الدوسي قد جعله
 عمر رضى الله عنه على بيت المال وكان يجالسه ويواكله ويقول كل مما يليك
 فاذا كثروا رأيت ان يتخذوا لانفسهم موصفا كما صنع بمضي مكة ولا ينعفون
 من الاسواق لتجارهم وشراء حوائجهم أو الطواف بالسؤال اذا لم يكن امام
 يرزقهم من الفيء ولا ينعفون من الجمعة ويمنعون من غير ذلك

وروي سحنون انهم لا يجمعون مع الناس الجمعة وأما مرضى القرى فلا
 يخرجون عنها وان كثروا ولكن ينعفون من أذى الناس وقال أصبغ ليس
 على مرضي الحواضر الخروج منها الى ناحية ولكن ان كفاهم الامام المؤنة

فان قيل فما تقولون في السنور اذا اكلت الطيور وأكفأت القدور
 قيل على مقتنيها ضمان ما تلفه من ذلك ليلا ونهاراً ذكره أصحاب أحمد وهو أصح
 الوجهين للشافعية لانها في معنى الكلب المقور فوجب الحاقها به ولأن من
 شأنها أن تضبط وتربط فارسا لها تفريط وان لم يكن ذلك من عاداتها بل
 فعلته نادرا فلا ضمان ذكره في المغنى وهو أصح الوجهين للشافعية (فان قيل)
 فهل تسوغون قتلها لذلك (قلنا) نعم اذا كان ذلك مادة لها . وقال ابن عقيل
 وبعض الشافعية انما تقتل حال مباشرتها للجناية فاما في حال سكونها وعدم
 وصولها فلا . والصحيح خلاف هذا وانها تقتل وان كانت ساكنة كما يقتل
 من طبعه الأذى في حال سكونه ولا ينتظر مباشرة

وقد روي أبو داود والترمذى من حديث أبي سعيد عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال يقتل المحرم السبع العادي قال هذا حديث حسن . والهرّة
 سبع . وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم خمس فواسق يقتلن في الحل
 والحرم . الحدأة . والفأرة . والحية . والغراب الأبقع . والكلب المقور . وفي
 لفظ القرب بدل الحية ولم يشترط في قتله ان يكون حال المباشرة

فصل

في المرض المعدى كالجدام اذا استضر الناس باهله . قال ابن وهب في
 المبتلى يكون له في منزله سهم وله حظ في شرب فاراد من معه في المنزل
 اخراجه منه وزعموا أن استقاءه من مائهم الذي يشربونه مضر بهم فطلبوا
 اخراجه من المنزل قال ابن وهب اذا كان له مال أمر أن يشتري لنفسه من
 يقوم بأمره ويخرج في حوائجه ويلزم هو بيته فلا يخرج . وان لم يكن له مال

البخاري . وقال خالد الحذاء عن بعض التابعين قال كان نلاب آل فرعون الحمام . وكان شريح لا يجيز شهادة صاحب حمام ولا حمام . وقال ابن المبارك عن سفيان سمعنا أن اللعب بالجلاهق واللعب بالحمام من عمل قوم لوط . وذكر البيهقي عن اسامة بن زيد قال شهدت عمر يأمر بالحمام الطيارة فيذبحن ويترك المقصصات

فصل

واختلف الفقهاء هل يمنع الرجل من اتخاذ الحمام في الأبرجة اذا أفسدت بذر الناس وزرعهم فقال ابن حبيب عن مطرف في النحل يتخذها الرجل في القرية ويتخذ فيها الكوي للمصافير تأوي اليها وكذلك الحمام في ايائها وافسادها الزرع يمنع من اتخاذ ما يضر الناس في زرعهم لان هذا طائر لا يقدر على الاحتراز منه

وقال ابن كنانة في المجموعة لا يمنع أحد من اتخاذ برج الحمام وان نأذى به جيرانه . وكذلك المصافير والدجاج وعلى أهل الزرع والحوائط أن يحرسوها بالهار (قلت) قول مطرف أصح وافقه لان حراسة الزرع والحوائط من الطيور أمر متعسر جدا بخلاف حراستها من البهائم وقياس البهائم على الطير لا يصح . وقال أصبغ عن ابن القاسم هي كالماشية وان أضرت . والقياس أن صاحبها يضمن ما أتلف من الزرع مطلقا لانه باتخاذها صار متسببا الي اتلاف زرع الناس بخلاف المواشي فانه يمكن صونها وضبطها فاذا أتلفت بغير اختياره وأفسدت فلا ضمان عليه لان التقصير من أصحاب الحوائط وأما الطيور فلا يمكن أصحاب الحوائط التحفظ منها

لكثرة الفواحش والزنا وهو من أسباب الموت العام والطواعين المهلكة
ولما اختلط البغايا بمسكر موسى وقشت فيهم الفاحشة أرسل الله عليهم
الطاعون فمات في يوم واحد سبعون ألفاً . والقصة مشهورة في كتب
التفسير فن أعظم أسباب الموت العام كثرة الزنا بسبب تمكين النساء من
اختلاطهن بالرجال والمشي بينهم متبرجات متجملات . ولو علم أولياء الامر
ما في ذلك من فساد الدنيا والرعية قبل الدين لكانوا أشد شئ منعاً لذلك
قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه اذا ظهر الزنا في قرية آذن بهلاكها .
وقال ابن ابي الدنيا حدثنا ابراهيم بن الاشعث حدثنا عبد الرحمن بن زيد العمي
عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ما طفف قوم كيلاً ولا بخسوا ميزاناً الا منعهم الله عز وجل القطر ولا
ظهر في قوم الزنا الا ظهر فيهم الموت ولا ظهر في قوم عمل قوم لوط الا ظهر
فيهم الحسف وما ترك قوم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الا لم ترفع
أعمالهم ولم يسمع دعاؤهم

فصل

وعليه أن يتنع اللاعبين بالحمام على رؤس الناس فانهم يتوسلون بذلك
الي الاشراف عليهم والتطلع على عوراتهم . وقد روي أبو داود في سننه
من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رأى
رجلاً يبيع حمامة فقال شيطان يتبع شيطانة . وقال ابراهيم النخعي من لعب
بالحمام الطيارة لم يمت حتى يذوق ألم الفقر . وقال الحسن شهدت عثمان بن
عثمان رضي الله عنه وهو يخطب وهو يأمر بذيح الحمام وقتل الكلاب ذكره

المرأة الشابة تجلس الى الصنّاع . فأما المرأة المتجالة والخدام الدون التي لا تهتم
على التعمود ولا يهتم من تقعد عنده فاني لا أرى بذلك بأسا انتهى
فالامام مسئول عن ذلك والفتنة به عظيمة . قال صلى الله عليه وسلم
ما تركت بعدى فتنة أضّر على الرجال من النساء . وفي حديث آخر انه قال
للنساء لكنّ حافات الطرق ويجب عليه منع النساء من الخروج متزينات
متجملات ومنعهن من الثياب التي يكنّ بها كاسيات عاريات كالثياب الواسعة
والراقق ومنعهن من حديث الرجال في الطرقات ومنع الرجال من ذلك
وان رأى وليّ الامر أن يفسد على المرأة اذا تجملت وتزينت ثيابها بحبر
ونحوه فقد رخص في ذلك بعض الفقهاء وأصاب . وهذا من أدنى عقوبتهن
المالية . وله ان يحبس المرأة اذا كثرت الخروج من منزلها ولا سيما اذا
خرجت متجملة بل اقرار النساء على ذلك اعانة لهم على الاثم والمعصية والله
سائل وليّ الامر عن ذلك . وقد منع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي
الله عنه النساء من المشي في طريق الرجال والاختلاط بهم في الطريق فعلى
ولي الامر أن يقتدي به في ذلك

وقال الخلال في جامعه أخبرني محمد بن يحيى الكحال انه قال لأبي
عبد الله أرى الرجل السوء مع المرأة قال صح به . وقد أخبر النبي صلى الله
عليه وسلم ان المرأة اذا تطيبت وخرجت من بيتها فهي زانية
ويمنع المرأة اذا أصابت بخورا أن تشهد عشاء الآخرة في المسجد وقال
المرأة اذا خرجت استشبرفها الشيطان ولا ريب ان تمكين النساء من اختلاطهن
بالرجال أصل كل بلية وشر وهو من أعظم أسباب نزول العقوبات العامة كما
انه من أسباب فساد أمور العامة والخاصة واختلاط الرجال بالنساء سبب

فصل

وقال ابن أبي عمر قال ابن القاسم سئل مالك رحمه الله عن فاسق يأوى
إليه أهل الفسق والخمر ما يصنع به قال يخرج من منزله وتكرى عليه الدار
والبيوت قال فقلت ألا تباع قال لا لعله يتوب فيرجع إلى منزله . قال ابن
القاسم يتقدم إليه مرة أو مرتين أو ثلاثاً فإن لم يته أخرج وأكرى عليه .
قال ابن رشد قد قال مالك في الواضحة أنها تباع عليه خلاف قوله في هذه
الرواية . قال وقوله فيها أصح لما ذكره من أنه قد يتوب ويرجع إلى منزله
ولو لم تكن الدار له وكان فيها بكراء أخرج منها وأكرى عليه ولم يفسخ
كراؤه فيها قاله في كراء الدور من المدونة

وقد روى يحيى بن يحيى أنه قال أرى أن يحرق بيت الخمار قال وقد
أخبرني بعض أصحابنا أن مالكا كان يستحب أن يحرق بيت المسلم الخمار الذي
يبيع الخمر قيل له فالنصراني يبيع الخمر من المسلمين قال إذا تقدم إليه فلم
يته فأرى أن يحرق عليه بيته بالنار . قال وحدثني الليث أن عمر بن الخطاب
حرق بيت رويشد الثقفي لأنه كان يبيع الخمر وقال له أنت فويسق ولست
برويشد

فصل

ومن ذلك أن ولي الأمر يجب عليه أن يمنع من اختلاط الرجال
بالنساء في الأسواق والفرج ومجامع الرجال . قال مالك رحمه الله ورضي عنه
أرى للامام أن يتقدم إلى الصنائع في قعود النساء إليهم وأرى أن لا يترك

في حجرى قال أهرق الخمر واكسر الدنان رواه الترمذي من حديث ليث
ابن أبي سليم عن يحيى بن عباد عنه . وفي مسند أحمد من حديث أبي
طعمة قال سمعت عبد الله بن عمر يقول لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالمربد فاذا بزقاق على المربد فيها خمر فدعي رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالمدينة وما عرفت المدينة الا يومئذ فأمر بالزقاق فشقت ثم قال لعنت الخمر
وشاربها وساقها وبائعها ومبتاعها وحاملها والحديث . وفي المسند أيضاً عن ضمرة
ابن حبيب قال قال عبد الله بن عمر أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
آتيه بمدية فاتيته بها فارسل بها فارهفت ثم اعطانيها وقال أغد علي بها ففعلت
نخرج باصحابه الى اسواق المدينة وفيها زقاق خمر قد جابت من الشام فاخذ
المدية مني فشق ما كان من تلك الزقاق بحضرته ثم اعطانيها وأمر أصحابه
الذين كانوا معه أن يمضوا معي وأن يعاونوني وأمرني أن آتي الاسواق كلها فلا
أجد فيها زق خمر الا شققته ففعلت فلم أترك في أسواقها زقا الا شققته . وفي
الصحيحين عن أنس بن مالك قال كنت أسقي أبا عبيدة بن الجراح وأبا
طلحة وأبي بن كعب شرابا من فضيخ وتمر فأتاهم أت فقال ان الخمر قد
حرمت فقال أبو طلحة قم ياأنس الى هذه الجرة فاكسرها فقمتم الى مھراس
لنا فضربتها بأسفله حتى تكسرت

وفي سنن النسائي وأبي داود عن أبي هريرة قال علمت ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يصوم في بعض الايام التي كان يصومها فتجئنت
فطره بنبيذ صنعته في دن فلما كان المساء جئته احملا اليه فذكر الحديث ثم قال
فرفعها اليه فاذا هو ينش فقال خذ هذه فاضرب بها الحائط فان هذا شراب
من لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر

يحتجون بمالك انه وضع كتاباً فقال أبو عبد الله هذا ابن عون والتمس يونس وأيوب هل وضعوا كتاباً هل كان في الدنيا مثل هؤلاء وكان ابن سيرين وأصحابه لا يكتبون الحديث فكيف الرأي وكلام أحمد في هذا كثير جداً قد ذكره الخلال في كتاب العلم . ومسألة وضع الكتب فيها تفصيل ليس هذا موضعه وإنما كره أحمد ذلك ومنع منه لما فيه من الاشتغال به والاعراض عن القرآن والسنة والذب عنهما وأما كتب إبطال الآراء والمذاهب المخالفة لها فلا بأس بها وقد تكون واجبة ومستحبة ومباحة بحسب اقتضاء الحال والله أعلم

والمقصود ان هذه الكتب المشتملة على الكذب والبدعة يجب اتلافها وإعدامها وهي أولى بذلك من اتلاف آلات اللهو والمعازف واتلاف آنية الخمر فإن ضررها أعظم من ضرر هذه ولا ضمان في كسر أواني الخمر وشق زقاقه . قال المروزي قلت لأبي عبد الله لو رأيت مسكراً في قنينة أو قربة تكسرها أو تصب قال تكسر . وقال أبو طالب قلت نمر على المسكر القليل أو الكثير أكسره قال نعم تكسره قال محمد بن أبي حرب قلت لأبي عبد الله لقي رجلاً معه قربة مغطاة قال بريبة قلت نعم قال يكسره وقال في رواية ابن منصور في الرجل يري الطنبور والطليل مغطى والقنينة اذا كان يعنى يتبين أنه طنبور أو طليل أو فيها مسكر كسره

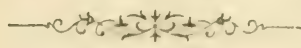
وقد روى عبد الله بن أبي الهذيل قال كان عبد الله بن مسعود يحلف بالله التي أمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حرمت الخمر أن تكسر دنائها وأن تكتمل من التمر والزبيب رواه الدارقطني في السنن بإسناد صحيح وعن أنس بن مالك عن أبي طلحة أنه قال يابني الله اني اشتريت خمرأ لايتام

بالاحاديث المعروفة . وقال عبد الله بن أحمد سمعت أبي يقول هذه الكتب بدعة وضعها وقال اسحق بن منصور سمعت أبا عبد الله يقول لا يعجبني شيء من وضع الكتب من وضع شيئا من الكتب فهو مبتدع

وقال المروزي حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي حدثنا حماد بن زيد قال قال لي ابن عون يا حماد هذه الكتب تضل . وقال الميموني ذاكرت أبا عبد الله خطأ الناس في العلم فقال وأي الناس لا يخطئ ولا سيما من وضع الكتب فهو أكثر خطأ . وقال اسحق سمعت أبا عبد الله وسأله قوم من أردبيل عن رجل يقال له عبد الرحيم وضع كتابا فقال أبو عبد الله هل أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذا أو أحد من التابعين وأغلظ . وشدد في أمره وقال انهوا الناس عنه وعليكم بالحديث وقال في رواية ابن الحارث ما كتبت من هذه الكتب الموضوعة شيئا قط وقال محمد بن زيد المستملي سأل أحمد رجل فقال اكتب الرأي قال لا تفعل عليك بالحديث والآثار فقال له السائل ان ابن المبارك قد كتبها فقال له أحمد ابن المبارك لم ينزل من السماء انما أمرنا أن نأخذ العلم من فوق

وقال عبد الله بن أحمد سمعت أبي وذكر وضع الكتب فقال اكرهها هذا أبو فلان وضع كتابا فجاء أبو فلان فوضع كتابا وجاء فلان فوضع كتابا فهذا لا اتقضاء له كلما جاء رجل وضع كتابا وهذه الكتب وضعها بدعة كلما جاء رجل وضع كتابا وترك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ليس الا الاتباع والسنن وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وعاب وضع الكتب وكرهه كراهة شديدة وقال المروزي في موضع آخر قال أبو عبد الله يضعون البدع في كتبهم انما أحذر عنها أشد التحذير (قلت) انهم

الهيئة مطلوب فهو بذلك محسن وما على المحسنين من سبيل



فصل

وكذلك لا ضمان في تحريق الكتب المضلة واتلافها قال المروزي قلت لأحمد استعرت كتاباً فيه أشياء رديئة تري أن أخرقه أو أحرقه قال نعم وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم بيد عمر كتاباً اكتبته من التوراة وأعجبه موافقته للقرآن فتمعر وجه النبي صلى الله عليه وسلم حتى ذهب به عمر إلى التنوير فألقاه فيه فكيف لو رأى النبي صلى الله عليه وسلم ما عجزت به من الكتب التي يعارض بها مافى القرآن والسنة والله المستعان

وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم من كتب عنه شيئاً غير القرآن أن يحوّه ثم أذن في كتابته سنة ولم يأذن في غير ذلك وكل هذه الكتب المتضمنة لمخالفة السنة غير مأذون فيها بل مأذون في محقتها واتلافها وما على الأمة أضرار منها وقد حرق الصحابة جميع المصاحف المخالفة لمصحف عثمان لما خافوا على الأمة من الاختلاف فكيف لو رأوا هذه الكتب التي أوقعت الخلاف بين الأمة والتفرق

وقال الحلال أخبرني محمد بن أبي هارون أن أبا الحارث حدثهم قال قال أبو عبد الله أهلكهم وضع الكتب تركوا آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقبلوا على الكلام وقال أخبرني محمد بن أحمد بن واصل المقرئ قال سمعت أبا عبد الله وسئل عن الرأي فرفع صوته وقال لا يثبت شيء من الرأي عليكم بالقرآن والحديث والآثار. وقال في رواية ابن مشيش إن أبا عبد الله سأل رجلاً فقال اكتب الرأي فقال ما تصنع بالرأي عليك بالسنن فتعلمها وعليك

وقد قال ابو الهياج الاسدي قال لي علي بن أبي طالب ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا أدع تمثالا الا طمسته ولا قبرا مشرفا الا سويته رواه مسلم . وهذا يدل على طمس الصور في أى شيء كانت وهدم القبور المشرفة وان كانت من حجارة أو آجر أو لبن . قال المروزي قلت لاحمد الرجل يكثر البيت فيرى فيه تصاوير ترى أن يحكمها قال نعم وحبته هذا الحديث الصحيح ، وروى البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لما رأى الصور في البيت لم يدخل حتي أمر بها فحيت . وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة . وفي صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يترك في بيته شيئا فيه تصلب الا قصه وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكما عدلا فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية . فهو لأمر رسل الله صلوات الله وسلامه عليهم ابراهيم وموسى وعيسى وخاتم المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم كلهم علي محق المحرم واتلافه بالكلية وكذلك الصحابة رضي الله عنهم فلا التفات الي ما خالف ذلك . وقد قال المروزي قلت لابي عبد الله دفع الي ابريق فضة لا بئعه تري أن أكسره أو أبيععه كما هو قال أكسره . وقال قيل لابي عبد الله ان رجلا دعي قوما فجيء بطست فضة وابريق فكسر فاعجب أبا عبد الله كسره . وقال بعثني أبو عبد الله الي رجل بشيء فدخلت عليه فأتي بمكحلة رأسها مفضض ففقطعتها فأعجبه ذلك وتبسم ووجه ذلك أن الصناعة محرمة فلا قيمة لها ولا حرمة . وأيضا فتعطيل هذه

في مسنده والطبراني في المعجم من حديث الفرّج بن فضالة عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي امامة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله بعثني رحمة للعالمين وهدى للعالمين وأمرني ربي بمحق المعازف والمزامير والاونان والصليب وأمر الجاهلية لفظ الطبراني والفرّج حمصي قال أحمد في رواية هو ثقة . وقال يحيى ليس به بأس . وتكلم فيه آخرون . وعلى بن يزيد دمشقي ضعفه غير واحد . وقال أبو مسهر وهو بلدي لا أعلم به الا خيرا وهو أعرف به والمحق نهاية الانلاف . وأيضا فالقياس يقتضي ذلك لان محل الضمان هو ما كان يقبل المعاوضة وما نحن فيه لا يقبلها ألّبتة فلا يكون مضمونا وانما قلنا لا يقبل المعاوضة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام وهذا نص . وقال ان الله اذا حرم شيئا حرم ثمنه والملاهي محرمات بالنص فحرم بيعها . وأما قبول ما فوق الحد المبطل للصورة لجملة آية فلا يثبت به وجوب الضمان لسقوط حرمة حيث صار جزء المحرم أو ظرفا له كما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم من كسر دنان الخمر وشق ظروفها فلا ريب ان المجاورة لها تأثير في الامتهان والاكرام . وقد قال تعالى (وقد نزل عليكم في الكتاب أن اذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستزؤ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره انكم اذا مثلهم) وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن القوم يكونون بين المشركين يؤاكلهم ويشاربونهم فقال هم منهم هذا لفظه أو معناه * فاذا كان هذا في المجاورة المنفصلة فكيف المجاورة التي صارت جزءا من أجزاء المحرم أو لصيقة به . وتأثير الجوار ثابت عقلا وشرعا وعرفا .

والمقصود أن الانلاف المال على وجه التعزير والعقوبة ليس بمنسوخ .

سألت أبا عبد الله عن الرجل يكسر الطنبور أو الطبل عليه في ذلك شيء قال يكسر هذا كله وليس يلزمه شيء . قال المروزي سألت أبا عبد الله عن كسر الطنبور قال يكسر قلت والطنبور الصغير يكون مع الصبي قال يكسر أيضا قلت أمر في السوق فأري الطنبور يباع اكسره قال ما أراك تقوي أن قويت أي فافعل . قلت أدعى لغسل الميت فاسمع صوت الطبل قال ان قدرت على كسره والا فاخرج . وقال في رواية اسحق بن منصور في الرجل يري الطنبور والطبل والقنينة قال اذا كان طنبور أو طبل وفيها مسكر كسره . وفي مسائل صالح قال أبي يقتل الخنزير ويفسد الخمر ويكسر الصليب . وهذا قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن واسحاق بن راهويه وأهل الظاهر وطائفة من أهل الحديث وجماعة من السلف وهو قول قضاة العدل

قال أبو حصين كسر رجل طنبور اخفاصه الى شريح فلم يضمه شيئا . وقال أصحاب الشافعي يضمن ما بينه وبين الحد المبطل للصورة وما دون ذلك فغير مضمون لانه مستحق الازالة وما فوقه فقابل للتمول لتأني الانتفاع به والمنكر انما هو الهيئة المخصوصة فتزول بزوالها ولهذا أوجبنا الضمان في الصائل بما زاد على قدر الحاجة في الدفع . وكذا الحكم في البغاة في اتباع مدبرهم والاجهاز على جريحهم والميتة في حال الخمصة لا يزداد على قدر الحاجة في ذاك كله

قال أصحاب القول الاول قد أخبر الله سبحانه عن كلمه موسى عليه السلام انه احرق العجل الذي عبد من دون الله ونسفه في اليم وكان من ذهب وفضة وذلك محق له بالكلية . وقال عن خليفه ابراهيم عليه السلام خليفهم جذاذا وهو القتات وذلك نص في الاستئصال . وروى الامام أحمد

وتارة تكون مركبة كقتل القاتل . وكذلك المالمية فان منها ما هو من باب ازالة المنكر . وهي تنقسم كالبدنية الى اتلاف والى تغيير والى تملك الغير . فالاول المنكرات من الاعيان والصور يجوز اتلاف محلها تبعاً لها مثل الاصنام المعبودة من دون الله لما كانت صورها منكراً جاز اتلاف مادتها فاذا كانت حجراً أو خشباً ونحو ذلك جاز تكسيها وتحريقها . وكذلك آلات الملاهي كالطنبور يجوز اتلافها عند اكثر الفقهاء وهو مذهب مالك وأشهر الروايتين عن أحمد

قال الأثرم سمعت أبا عبد الله يسئل عن رجل كسر عوداً كان مع أمة لانسان فهل يفرمه أو يصلحه قال لا أرى عليه بأساً أن يكسره ولا يفرمه ولا يصلحه قيل له فطاعتها قال ليس لها طاعة في هذا . وقال أبو داود سمعت أحمد يسئل عن قوم ياعبون بالشطرنج فهاهم فلم يذهبوا فخذ الشطرنج فربي به قال قد أحسن قيل فليس عليه شيء قال لا . قيل له وكذلك ان كسر عوداً أو طنبوراً قال نعم . قال عبد الله سمعت أبي في رجل يرى مثل الطنبور أو العود أو الطبل أو ما أشبه هذا ما يصنع به قال اذا كان مكشوفاً فكسره . وقال يوسف بن موسى وأحمد بن الحسن ان أبا عبد الله سئل عن الرجل يري الطنبور والمنكر أيكسره قال لا بأس . وقال أبو الصقر سألت أبا عبد الله عن رجل رأى عوداً أو طنبوراً فكسره ما عليه قال قد أحسن وليس عليه في كسره شيء

قال جعفر بن محمد سألت أبا عبد الله عن كسر الطنبور والعود فلم ير عليه شيئاً . وقال اسحق بن ابراهيم سئل أحمد عن الرجل يري الطنبور أو طبلًا مغطيً أيكسره قال اذا تبين انه طنبور أو طبل كسره . وقال أيضاً

والمتاخرون كلما استبعدوا شيئاً قالوا منسوخ ومتروك العمل به
وقد أفتى ابن القطان في الملاحم الرديئة النسيج بالاحراق بالنار وأفتى
ابن عتاب فيها بتقطيعها خرقاً واعطائها للمساكين اذا تقدم لمستعملها فلم يمتنه
ثم أنكر ابن القطان ذلك وقال لا يحل هذا في مال مسلم بغير اذنه وإنما
يؤدب فاعل ذلك بالخراج من السوق . وأنكر القاضي أبو الاصبغ على
ابن القطان وقال هذا اضطراب في جوابه وتناقض من قوله لان جوابه في
الملاحم باحراقها بالنار أشد من اعطائها للمساكين . قال وابن عتاب أضبط
لاصله في ذلك لقوله وفي تفسير ابن مزين قال عيسى قال مالك في الرجل
يجعل في مكبيله زفتاً انه يقام من السوق فانه أشق عليه يريد من أدبه
بالضرب والحبس



﴿ فصل ﴾

قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمة الله عليه واجبات الشريعة التي هي حق
الله تعالى ثلاثة أقسام . عبادات كالصلاة والزكاة والصيام . وعقوبات إما
مقدرة وإما مفوضة . وكفارات . وكل واحد من أقسام الواجبات ينقسم
الى بدني والى مالي والى مركب منهما . فالعبادات البدنية كالصلاة والصيام .
والمالية كالزكاة . والمركبة كالحج . والكفارات المالية كالاطعام . والبدنية
كالصيام . والمركبة كالهدي يذبح ويقسم . والعقوبات البدنية كالقتل والقطع .
والمالية كاتلاف أوعية الحجر . والمركبة كجلد السارق من غير حرز وتضعيف
الفرم عليه وكقتل الكفار وأخذ أموالهم . والعقوبات البدنية تارة تكون
جزاء على ماضى كقطع السارق . وتارة تكون دفعا عن الفساد المستقبل .

كان ذلك يسيرا أو كثيرا لانه يساوي في ذلك بين لزعفران والابن والمسك
 قليله وكثيره وخالفه ابن القاسم فلم ير أن يتصدق من ذلك الا بما كان يسيرا
 وذلك اذا كان هو الذي غشه . وأما من وجد عنده من ذلك شيء مغشوش
 لم يفشه هو وانما اشتراه أو وهب له أو ورثه فلا خلاف انه لا يتصدق
 بشيء من ذلك والواجب ان يباع ممن يؤمن أن يبيعه من غيره مدلسا به
 وكذلك ماوجب أن يتصدق به من المسك والزعفران يباع على الذي غشه وقول
 ابن القاسم في أنه لا يتصدق من ذلك الا بالشيء اليسير أحسن من قول
 مالك لان الصدقة بذلك من العقوبات في الاموال وذلك أمر كان في
 أول الاسلام

ومن ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في مانع الزكاة انما
 أخذها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا . وروي عنه في حرسه الخيل^(١) ان
 فيها غرامة مثلها وجلدات نكال . وما روى عنه ان من وجد يصيد في حرم
 المدينة شيئا فلمن وجده سلبه ومثل هذا كثير نسخ ذلك كله والاجماع على
 انه لا يجب وعادة العقوبات في الابدان فكان قول ابن القاسم أولى بالصواب
 استحسانا والقياس انه لا يتصدق من ذلك بقليل ولا كثير انتهى كلامه
 وقد عرفت انه ليس مع من ادعي النسخ نص ولا اجماع والعجب انه
 قد ذكر نص مالك وفعل عمر ثم جعل قول ابن القاسم أولى ونسخ النصوص
 بلا ناسخ فتقول عمر وعلى والصحابه ومالك وأحمد أولى بالصواب بل هو اجماع
 الصحابة فان ذلك لشتهر عنهم في قضايا متعددة جدا ولم ينكره منهم منكر
 وعمر يفعله بخضرتهم وهم يقرونه ويساعدونه عليه . ويصوبونه في فعله

(١) قوله في حرسه الخيل هكذا بالاصل وليحذر اه

قال ابن رشد في كتاب البيان له . واصحاب الحسبة الحكم على من غش في أسواق المسلمين في خبز أو عسل أو غير ذلك من السلع بما ذكره أهل العلم في ذلك . فقد قال مالك في المدونة ان عمر بن الخطاب كان يطرح اللبن المغشوش في الارض أدباً لصاحبه وكره ذلك في رواية ابن القاسم ورأى أن يتصدق به . ومنع ذلك في رواية أشهب وقال لا يحل ذنب من الذنوب مال انسان وان قتل نفسا

وذكر ابن الماجشون عن مالك في الذي غش اللبن مثل الذي تقدم في رواية أشهب . قال ابن حبيب فقلت لمطرف وابن الماجشون فما وجه الصواب عندكما فيمن غش أو نقص من الوزن قالوا يعاقب بالضرب والحبس والاخراج من السوق وما غش من الخبز واللبن أو غش من المسك والزعفران فلا يفرق ولا يذهب . قال ابن حبيب ولا يبده الامام وليأمر ثقتة ببيعه عليه ممن يأمن أن يغش به ويكسر الخبز اذا كثرت ثم يسلمه لصاحبه ويبيع عليه العسل والسمن واللبن الذي يغشه ممن يأكله ويبين له غشه وهكذا العمل في كل ما غش من التجارات وهو ايضاح ما استوضحته من أصحاب مالك وغيرهم

ورى عن مالك أن المستحسن تنده ان يتصدق به اذ في ذلك عقوبة الفاش بالانلافه عليه ونفع المساكين باعطائهم اياه ولا يهراق . وقيل لمالك فالزعفران والمسك أتراه مثله قال ما أشبهه بذلك اذا كان هو الذي غشه فهو كاللبن . قال ابن القاسم هذا في الشيء الخفيف منه فاما اذا كثرت ثمنه فلا أرى ذلك وعلى صاحبه العقوبة لانه يذهب في ذلك أموال عظام تزيد في الصدقة بكثير . قال ابن رشد قال بعض الشيوخ وسواء على مذهب مالك

عليه وسلم بكسر دال الحمر وشق ظروفها . ومثل أمره لعبد الله بن عمرو
 أن يحرق الثوبين المعصفرين . ومثل أمره يوم خير بكسر القصور
 التي طبخ فيها لحم الحمر الانسية ثم استأذنه في غسلها فاذن لهم فدخل على
 جواز الامرين لان العقوبة لم تكن واجبة بالكسر . ومثل هدمه مسجد
 الضرار . ومثل تحريق متاع الفال . ومثل حرمان السلب الذي أساء على
 نائبه . ومثل إضـاف الغرم على سارق مالا قطع فيه من الثمر والكثير .
 ومثل إضـافه الغرم على كاتم الضالة . ومثل أخذه شـطر مال مانع الزكاة
 عزمة من عزمات الرب تبارك وتعالى . ومثل أمره لابس خاتم الذهب
 بطرحه فطرحه فلم يمرض له أحد . ومثل تحريق موسى عليه السلام العجل
 والقاء برادته في اليم . ومثل قطع نخيل اليهود اغاظة لهم ومثل تحريق عمر
 وعلى رضي الله عنهما المكان الذي يباع فيه الحمر . وتحريق عمر قصر سعد بن
 أبي وقاص لما احتجب فيه عن الرعية

وهذه قضايا صحيحة معروفة وليس يسهل دعوى نسخها . ومن قال ان
 العقوبات المالية منسوخة وأطلق ذلك فقد غلط على مذاهب الأئمة نقلا
 واستدلالا . فكثر هذه المسائل سائغ في مذهب أحمد وكثير منها سائغ
 عند مالك . وفعل الخلفاء الراشدين وأكابر الصحابة لها بعد موته مبطل أيضا
 لدعوى نسخها . والمدعون للنسخ ليس معهم كتاب ولا سنة ولا إجماع
 يصحح دعواهم إلا أن يقول أحدهم مذهب أصحابنا عدم جوازها فذهب
 أصحابه عيار على القبول والرد وإذا ارتفع عن هذه الطبقة ادعى أنها منسوخة
 بالإجماع وهذا غلط أيضا فان الأئمة لم تجمع على نسخها . ومحال أن الإجماع ينسخ
 السنة ولكن لو ثبت الإجماع كان دليلا على نص ناسخ

رسوله

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا بويع الخليفتين ^(١) فاقتلوا الآخر منهما . وقال من جاءكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يفرق جماعتكم فاضربوا عنقه بالسيف كأننا من كان وأمر بقتل رجل تعد عليه الكذب وقال لقوم أرسلني اليكم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أحكم في نسائكم وأموالكم وسئل عن من لم ينته عن شرب الخمر فقال من لم ينته عنها فاقتلوه * وأمر بقتل شاربها بعد الثالثة أو الرابعة . وأمر بقتل الذي تزوج امرأة أبيه . وأمر بقتل الذي اتهم بجاريته حتى تبين أنه خصي

وأبعد الأئمة من التعزير بالتل أبو حنيفة ومع ذلك فيجوز التعزير به للمصلحة كقتل المكثّر من اللواط وقتل القتاتل بالمثل . ومالك يرى تعزير الجاهل - وسالم بالمقتل ووافقه بعض أصحاب أحمد . ويرى أيضا هو وجماعة من أصحاب أحمد والشافعي قتل الداعية إلى البدعة . وعزر أيضا صلى الله عليه وسلم بالهجر وعزر بالنفي كما أمر بإخراج المخشّين من المدينة ونفيهم وكذلك الصحابة من بعده كما فعل عمر رضي الله عنه بالأمير بهجر صبيغ ونفي نصر بن حجاج

فصل

وأما التعزير بالمعقوبات المالية فم شروع أيضا في مواضع مخصوصة في مذهب مالك وأحمد واحد قول الشافعي . وقد جاءت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه بذلك في مواضع . منها إباحته صلى الله عليه وسلم سلب الذي يصطاد في حرم المدينة لمن وجدته . ومثل أمره صلى الله

إذا احتاج الناس إليها كمنافع الدور والطحن والخبز وغير ذلك حكم المعاوضة على الأعيان . وجماع الأمر أن مصلحة الناس إذا لم تتم إلا بالتسعير سمر عليهم تسعير عدل لا وكس ولا شطط . وإذا اندفعت حاجتهم وقامت مصالحهم بدونه لم يفعل وبالله التوفيق

فصل

والمقصود أن هذه أحكام شرعية لها طرق شرعية لا تتم مصلحة الأمة إلا بها ولا تتوقف على مدع ومدعي عليه بل لو توقفت على ذلك فسدت مصالح الأمة واختل النظام بل يحكم فيها متولي ذاك بالإمارات والعلامات الظاهرة والقرائن البينة . ولما كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتم إلا بالعقوبات الشرعية فإن الله يزرع بالسلطان ما لم يزرع بالقرآن فإقامة الحدود واجبة على ولاية الأمور والعقوبة تكون على فعل محرم أو ترك واجب والعقوبات كما تقدم منها مقدر وغير مقدر وتختلف مقاديرها وأجناسها وصفاتها باختلاف أحوال الجرائم وكبرها وصغرها وبحسب حال المذنب في نفسه والتعزير منه ما يكون بالتوبيخ والجزر بالكلام . ومنه ما يكون بالحبس . ومنه ما يكون بالنفي عن الوطن . ومنه ما يكون بالضرب . وإذا كان على ترك واجب كأداء الديون والإمانات والزكاة والصلاة فإنه يضرب مرة بعد مرة ويفرق الضرب عليه يوما بعد يوم حتى يؤدي الواجب . وإن كان ذلك على جرم ماض فإل منه مقدار الحاجة وليس لأقله حد

وقد تقدم الخلاف في أكثره وأنه يسوغ بالقتل إذا لم تدفع المفسدة إليه مثل قتل المفرق لجماعة المسلمين والداعي إلى غير كتاب الله وسنة

للمشتري أن يشتري حيث شاء وقد اشترى من البائع كما يقول له ان يتوكل
 للبائع الحاضر وغير الحاضر ولكن الشارع راعي المصلحة العامة فان الجالب
 اذا لم يعرف السعر كان جاهلا بثمن المثل فيكون المشتري غاراً له
 وألحق مالك وأحمد بذلك كل مسترسل فانه بمنزلة الجاهل بالسعر .

فتبين انه يجب على الانسان ان لا يبيع مثل هؤلاء الا بالسعر المعروف وهو
 ثمن المثل وان لم يكونوا محتاجين الي الابتياح منه لكن لكونهم جاهلين
 بالقيمة أو غير مماكسين والبيع يعتبر فيه الرضا والرضا يتبع العلم ومن لم يعلم
 انه غبن فقد يرضى وقد لا يرضى فاذا علم انه غبن ورضى فلا بأس بذلك

وفي السنن ان رجلاً كانت له شجرة في أرض غيره وكان صاحب
 الارض يتضرر بدخول صاحب الشجرة فشكا ذلك الي النبي صلى الله عليه
 وسلم فأمره ان يقبل بدلها أو يتبرع له بها فلم يفعل فاذن لصاحب الارض
 أن يقطعها وقال لصاحب الشجرة انما أنت مضار . وصاحب القياس الفاسد
 يقول لا يجب عليه أن يبيع شجرته ولا يتبرع بها ولا يجوز لصاحب الارض
 ان يقطعها لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه وأجبر على المعاوضة عليه
 وصاحب الشرع أوجب عليه اذا لم يتبرع بها ان يقطعها لما في ذلك من
 مصلحة صاحب الارض بخلافه من تأذيه بدخول صاحب الشجرة ومصلحة
 صاحب الشجرة بأخذ القيمة وان كان عليه في ذلك ضرر يسير فضرر
 صاحب الارض يبقاؤها في بستانه أعظم فان الشارع الحكيم يدفع أعظم
 الضررين بأيسرها فهذا هو الفقه والقياس والمصلحة وان أباه من أباه

والمقصود أن هذا دليل على وجوب البيع لحاجة المشتري وأين حاجة
 هذا من حاجة عموم الناس الى الطعام وغيره والحكم في المعاوضة على المنافع

أصل أبي حنيفة ظاهر حيث لا يرى الحجر على الحر ومن باع منهم بما قدره
الامام صحيح لانه غير مكره عليه قالوا وهل يبيع القاضي على المحتكر طعامه
من غير رضاد فعلى الخلاف المعروف في بيع مال المدين . وقيل يبيع ههنا
بالاتفاق لأن أبا حنيفة يرى الحجر لدفع الضرر العام والسعر لما غلا على
عهد النبي صلى الله عليه وسلم وطلبوا منه التسمير فامتنع لم يذكر انه كان
هناك من عنده طعام امنع من بيعه بل عامة من كان يبيع الطعام انما هم
جالبون يبيعونه اذا هبطوا السوق لكن نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان
يبيع حاضر لباد أى يكون له سمسارا وقال دعوا الناس يرزق الله بعضهم من
بعض فنهى الحاضر العالم بالسعر أن يتوكل للبادي الجالب السلعة لانه اذا
توكل له مع خبرته بحاجة الناس أغل الثمن على المشتري فهما عن التوكل له
مع ان جنس الوكالة مباح لما في ذلك من زيادة السعر على الناس ونهى عن
تلقى الجلب وجعل للبائع اذا هبط السوق الخيار

ولهذا كان أكثر الفقهاء على انه نهى عن ذلك لما فيه من ضرر البائع
هنا فاذا لم يكن قد عرف السعر وتلقاه المتلقي قبل اتيانه الى السوق اشتراه
المشتري بدون ثمن المثل فقبضه فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم لهذا البائع
الخيار . ثم فيه عن أحمد روايتان كما تقدم . احدهما ان الخيار ثبت له مطلقا
سواء غبن أو لم يغبن وهو ظاهر مذهب الشافعي . والثانية انه انما ثبت له
عند الغبن وهي ظاهر المذهب . وقالت طائفة بل نهى عن ذلك لما فيه من
ضرر المشتري اذا التقاه المتلقي فاشترى متاعه في الجملة فقد نهى النبي صلى
الله عليه وسلم عن البيع والشراء الذى جنسه حلال حتي يعلم البائع بالسعر
وهو ثمن المثل ويعلم المشتري بالسلعة . وصاحب القياس الفاسد يقول

التحمل لم يأخذه عند الاداء . والمقصود ان ما قدره النبي صلى الله عليه وسلم من الثمن في سراية العتق هو لأجل تكميل الحرية وهو حق الله وما احتاج اليه الناس حاجة عامة فالحق فيه لله وذلك في الحقوق والحدود

فأما الحقوق فمثل حقوق المساجد ومال النبي والوقف على أهل الحاجات وأموال الصدقات والمنافع العامة . وأما الحدود فمثل حد المحاربة والسرقة والزنا وشرب الخمر المسكر . وحاجة المسلمين الى الطعام واللباس وغير ذلك مصلحة عامة ليس الحق فيها لواحد بعينه فتقدير الثمن فيها بثمان المثل على من وجب عليه البيع أولي من تقديره لتكميل الحرية لكن تكميل الحرية وجب على الشريك المعتق ولو لم يقدر فيها الثمن لتضرر بطلب الشريك الآخر فانه يطلب ماشاء وهنا عموم الناس يشتررون الطعام والثياب لانفسهم وغيرهم فلو مكن من عنده سلع يحتاج الناس اليها أن يبيع بما شاء كان ضرر الناس أعظم

ولهذا قال الفقهاء اذا اضطر الانسان الى طعام الغير وجب عليه بذله بثمان المثل . وأبعد الأئمة عن ايجاب المعاوضة وتقديرها هو الشافعي ومع هذا فانه يوجب على من اضطر الانسان الى طعامه أن يبذله بثمان المثل . وتنازع أصحابه في جواز تسعير الطعام اذا كان بالناس اليه حاجة ولهم فيه وجهان

وقال أصحاب أبي حنيفة لا ينبغي للسلطان أن يسعر على الناس الا اذا تعلق به حق ضرر العامة فاذا رفع الى القاضي أمر المحتكر ببيع ما فضل من قوته وقوت أهله على اعتبار السعر في ذلك ونهاه عن الاحتكار فان أبي حنيسه وعمره علي مقتضي رأيه زجره ودفعاً للضرر عن الناس . قالوا فان تعسدي أرباب الطعام وتجاوزوا القيمة تعدياً فاحشاً وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين الا بالتسعير سعره حينئذ بمشورة أهل الرأي والبصيرة . وهذا على

سبيل الله . وأما الذي هي له ستر فرجل ربطها تغنياً وتعنفاً ولم ينس حق الله في رقابها ولا في ظهورها . وفي الصحيحين عنه أيضاً من حق الابل اعارة دلوها وإطراق خيلها . وفي الصحيح عنه انه نهى عن عصب النحل أي عن أخذ الاجرة عليه والناس يحتاجون اليه فأوجب بذله مجاناً ومنع من أخذ الاجرة عليه . وفي الصحيحين عنه أنه قال لا يمتنع جار جاره أن يفرز خشبته في جداره

ولو احتاج الى اجراء مائه في أرض غيره من غير ضرر لصاحب الارض فهل يجبر على ذلك روايتان عن أحمد . والاجبار قول عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة . وقد قال جماعة من الصحابة والتابعين ان زكاة الحلي عاريته فاذا لم يعره فلا بد من زكاته وهذا وجه في مذهب أحمد (قلت) وهو الراجح وانه لا يخلو الحلي من زكاة أو عارية

والمنافع التي يجب بذلها نوعان . منها ما هو حق المال كما ذكرنا في الخيل والابل والحلي . ومنها ما يجب لحاجة الناس وأيضاً فان بذل منافع البدن تجب عند الحاجة كتعليم العلم وإفتاء الناس والحكم بينهم وإداء الشهادة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك من منافع الابدان وكذلك من أمكنه انجاء انسان من مهلكة وجب عليه أن يخلصه فان ترك ذلك مع قدرته عليه اثم وضمنه فلا يمتنع وجوب بذل منافع الاموال للمحتاج وقد قال تعالى (ولا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا) وقال (ولا يَأْبُ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ) وللتعمه في أخذ الجمل على الشهادة أربعة أقوال وهي أربعة أوجه في مذهب أحمد (أحدها) انه لا يجوز مطلقاً (والثاني) يجوز عند الحاجة (والثالث) انه لا يجوز الا أن يتعين عليه (والرابع) انه يجوز فان أخذه عند

صلى الله عليه وسلم من تقويم الجميع قيمة المثل هو حقيقة التسعير ولذلك تسلط الشريك على انتزاع الشقص المشفوع من يد المشتري بثمانه الذى ابتاعه منه لا بزيادة عليه لاجل مصلحة التكميل لواحد فكيف بما هو أعظم من ذلك فاذا جوز له انتزاعه منه بالثمن الذى وقع عليه العقد لا بما شاء المشتري من الثمن لاجل هذه المصلحة الجزئية فكيف اذا اضطر الى ما عنده من طعام وشراب ولباس وآلة حرب وكذلك اذا اضطر الحاج الى ما عند الناس من آلات السفر وغيرها فعلى ولى الأمر أن يجبرهم على ذلك بثمان المثل لا بما يريدونه من الثمن وحدث العتق أصل في ذلك كله



فصل

فاذا قدر ان قوماً اضطروا الى السكنى في بيت انسان لا يجدون سواء أو النزول في خان مملوك أو استعارة ثياب يستدفئون بها أو رحي للطحن أو دلو لنزع الماء أو قدر أو فأس أو غير ذلك وجب على صاحبه بذله بلا نزاع لكن هل له أن يأخذ عليه أجرافيه قولان للعلماء وهما وجهان لأصحاب أحمد. ومن جوز له أخذ الاجرة حرم عليه أن يطلب زيادة على أجرة المثل. قال شيخنا والصحيح انه يجب عليه بذل ذلك مجابا كما دل عليه الكتاب والسنة قال تعالى (فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراؤن ويمنعون الماعون) قال ابن مسعود وابن عباس وغيرهما من الصحابة هو اعارة القدر والدلو والفأس ونحوها

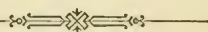
وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر الخيل قال هي لرجل أجر . ولرجل ستر . وعلى رجل وزر . فأما الذى هي له أجر فرجل ربطها في

ألقى الله وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال . قيل له هذه قضية معينة وليست لفظاً عاماً وليس فيها أن أحداً امتنع من بيع ما الناس يحتاجون إليه ومعلوم أن الشيء إذا قل رغب الناس في المزايدة فيه فإذا بذله صاحبه كما جرت به العادة ولكن الناس تزايدوا فيه فهنا لا يسعر عليهم

وقد ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم منع من الزيادة على ثمن المثل في عتق الحصة من العبد المشترك فقال من أعتق شركاً له في عبد وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل لا وكس ولا شطط فأعطى شركؤه حصصهم وعتق عليه العبد فلم يكن للمالك أن يساوم المعتق بالذي يريد فانه لما وجب عليه أن يملك شريكه المعتق نصيبه الذي لم يمتقه لتكميل الحرية في العبد قدر عوضه بأن يقوم جميع العبد قيمة عدل ويعطيه قسطه من القيمة فإن حق الشريك في القيمة النصف عند الجمهور . وصار هذا الحديث أصلاً في أن مالا يمكن قسمة عينه فانه يباع ويقسم ثمنه إذا طلب أحد الشركاء ذلك ويجبر الممتنع على البيع . وحكى بعض المالكية ذلك إجماعاً وصار أصلاً في أن من وجبت عليه المعاوضة أجبر على أن يعاوض بثلث المثل لا بما يريد من الثمن وأصلاً في جواز اخراج الشيء من ملك صاحبه قهراً بثمنه للمصلحة الراجحة كما في الشفعة وأصلاً في وجوب تكميل العتق بالسرية مهما أمكن

والمقصود أنه إذا كان الشارع يوجب اخراج الشيء عن ملك مالكه بموضع المثل لمصلحة تكميل العتق ولم يمكن المالك من المطالبة بالزيادة على القيمة فكيف إذا كانت الحاجة بالناس إلى التملك أعظم وهم إليها أضر مثل حاجة المضطر إلى الطعام والشراب واللباس وغيره وهذا الذي أمر به النبي

السعر عليهم ولا يجبر الناس على البيع انما يمنعون من البيع بغير السعر الذي يحده ولي الامر على حسب ما يري من المصلحة فيه للبائع والمشتري . وأما الجمهور فاحتجوا بما رواه أبو داود وغيره من حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله سعر لنا فقال بل ادعوا الله ثم جاءه رجل فقال يا رسول الله سعر لنا فقال بل الله يرفع ويخفض واني لأرجو أن ألقى الله وليست لاحد عندي مظلمة . قالوا ولأن اجبار الناس على ذلك ظلم لهم



﴿ فصل ﴾

وأما صفة ذلك عند من جوزوه فقال ابن حبيب ينبغي للامام أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء ويحضر غيرهم استظهاراً على صدقهم فيسألهم كيف يشترون وكيف يبيعون فينازلهم الي ما فيه لهم وللعمامة سداد حتى يرضوا به ولا يجبر على التسعير ولكن عن رضى . قال أبو الوليد ووجه هذا أن به يتوصل الي معرفة مصالح البائعين والمشتريين ويجعل للباعة في ذلك من الربح ما يقوم بهم ولا يكون فيه اجحاف بالناس . واذا سعر عليهم من غير رضى بما لا ربح لهم فيه أدي ذلك الي فساد الاسعار واخفاء الاقوات واتلاف أموال الناس

قال شيخنا فهذا الذى تنازعوا فيه . وأما اذا امتنع الناس من بيع ما يجب عليهم بيعه فهنا يؤمرون بالواجب ويعاقبون على تركه وكذلك كل من وجب عليه أن يبيع بثلث المثل فامتنع . ومن احتج على منع التسعير مطلقاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله هو المسعر القابض الباسط واني لأرجو أن

على أهل السوق بيعهم وربما أدى الى الشغب والخصومة . قال وعندي أن
الامرين جميعا ممنوعان لأن من باع ثمانية والناس يبيعون خمسة أفسد على
أهل السوق بيعهم وربما أدى الى الشغب والخصومة فنع الجميع مصلحة
قال أبو الوليد ولا خلاف ان ذلك حكم أهل السوق وأما الجالب
ففي كتاب محمد لا يمنع الجالب أن يبيع في السوق دون بيع الناس . وقال
ابن حبيب ما عدا القمح والشعير بسعر الناس والارفعوا . وأما جالب
القمح والشعير فيبيع كيف شاء الا أن لهم في انفسهم حكم أهل السوق ان
أرخص بعضهم تركوا وان أرخص أكثرهم قيل لمن بقى اما أن تبيعوا كبيعهم
واما أن ترفعوا قال ابن حبيب وهذا في المكيل والموزون مأكولا كان
أو غيره دون ما يكال ولا يوزن لانه لا يمكن تسعيره لعدم التماثل فيه . قال
أبو الوليد اذا كان المكيل والموزون متساويين أما اذا اختلفا لم يؤمر صاحب
الجيدان بعه بسمر الدون

﴿ فصل ﴾

وأما المسألة الثانية التي تنازعوا فيها من التسعير فهي أن يحدد لأهل
السوق حدا لا يتجاوزونه مع قيامهم بالواجب فهذا منع منه الجمهور حتي مالك
نفسه في المشهور عنه ونقل المنع أيضا عن ابن عمر وسالم والقياس بن محمد
وروى أشهب عن مالك في صاحب السوق يسمر على الجزارين لحم الضأن
بكذا ولحم الابل بكذا والا خرجوا من السوق قال اذا سمر عليهم قدر
ما يري من شرائهم فلا بأس به ولكن لا يأمرهم أن يقوموا من السوق
واحتج أصحاب هذا القول بان في هذا مصلحة للناس بالمنع من اغلاء

فأنهم قد يتساهلون في الشراء إذا علموا أن الربح لا يفوتهم
وأما الشافعي فإنه عارض ذلك بما رواه عن الدراوردي عن داود بن
صالح التمار عن القاسم بن محمد عن عمر رضي الله عنه أنه مرَّ بحاطب بن أبي
بلتعة بسوق المصلى وبين يديه غرارتان فيهما زبيب فسأله عن سعرهما فقال
له مدين لكل درهم فقال له عمر قد حدثت بعير من الطائف تحمل زيبا وهم
يعتزون بسعرك فإما أن ترفع في السعر وإما أن تدخل زبيبك البيت فتبيعه كيف
شئت فلما رجع عمر حاسب نفسه ثم أتى حاطبا في داره فقال ان الذي قلت
لك ليس عزمة مني ولا قضاء إنما هو شيء أردت به الخير لأهل البلد فحيث
شئت فبيع وكيف شئت فبيع قال الشافعي وهذا الحديث مستفيض وليس
بخلاف لما رواه مالك ولكنه روي بعض الحديث أو رواه عنه من رواه
وهذا أتى بأول الحديث وآخره وبه أقول لأن الناس مسيطون على أموالهم
ليس لأحد أن يأخذها أو شيئا منها بغير طيب أنفسهم إلا في المواضع التي
تلتزمهم وهذا ليس منها

وعلى قول مالك فقال أبو الوليد الباجي الذي يؤمر به من حطَّ عنه
أن يلحق به هو السعر الذي عليه جمهور الناس فإذا انفرد منهم الواحد والعدد
اليسير بحط السعر أمروا باللاحاق بسعر الناس أو ترك البيع فإن زاد في السعر
واحد أو عدد يسير لم يؤمر الجمهور باللاحاق بسعره لأن المراعي حال الجمهور وبه
تقوم المبيعات وهل يقام من زاد في السوق أي في قدر المبيع بالدرهم كما يقام
من نقص منه قال ابن القصاب المالكي اختلف أصحابنا في قول مالك (ولكن
من حط سعرا) فقال البغداديون أراد من باع خمسة بدرهم والناس يبيعون ثمانية
وقال قوم من البصريين أراد من باع ثمانية والناس يبيعون خمسة فيفسد

عليهم شيء مما جلبوه للبيع وإنما يقال لمن شذ منهم فباع بأغلى مما يبيع به
عامتهم إما أن تبيع بما تبيع به العامة وإما أن ترفع من السوق كما فعل عمر
ابن الخطاب بحاطب بن أبي بلتعة إذ مر به وهو يبيع زببياً له في السوق فقال
له إما أن تزيد في السعر وإما أن ترفع من سوقنا لأنه كان يبيع بالدرهم الواحد
أعلا مما كان يبيع به أهل السوق

وأما أهل الحوانيت والأسواق الذين يشترون من الجلابين وغيرهم
جملة ويبيعون ذلك على أيديهم مقطعا مثل اللحم والادم والفواكه ففعل منهم
كالجلابين لا يسعر لهم شيء من بيعاتهم وإنما يقال لمن شذ منهم وخرج
عن الجمهور إما أن تبيع كما يبيع الناس وإما أن ترفع من السوق وهو قول
مالك في هذه الرواية . وممن روي عنه ذلك من السلف عبد الله بن عمر
والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله . وقيل انهم في هذا بخلاف الجلابين
لا يتركون على البيع باختيارهم إذا أغلوا على الناس ولم يقتنعوا من الربح بما يشبه
وعلى صاحب السوق الموكل بمصالحته أن يعرف ما يشترون به فيجعل لهم من
الربح ما يشبه وينهاهم أن يزيدوا على ذلك ويتفقد السوق أبداً فينهاهم عن
الزيادة على الربح الذي جعل لهم فمن خالف أمره عاقبه وأخرجه من السوق
وهذا قول مالك في رواية أشهب وإليه ذهب ابن حبيب وقال به ابن
السيب ويحيى بن سعيد والليث بن سعد وربيعة . ولا يجوز عند أحد من
العلماء أن يقول لهم لا تبيعوا إلا بكذا وكذا ربحتم أو خسرتم من غير أن ينظر
إلى ما يشترون به ولا أن يقول لهم فيما قد اشتروه لا تبيعوه إلا بكذا وكذا
مما هو مثل الثمن أو أقل وإذا ضرب لهم الربح على قدر ما يشترون
لم يتركهم أن يغلوا في الشراء وإن لم يزيدوا في الربح على القدر الذي حد لهم

﴿فصل﴾

وانما لم يقع التسعير في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة لانهم لم يكن عندهم من يطحن ويخبز بكرة ولا من يبيع طحيننا وخبزنا بل كانوا يشترون الحب ويطحنونه ويخبزونه في بيوتهم وكان من قدم بالحب لا يتلقاه أحد بل يشتريه الناس من الجلابين ولهذا جاء في الحديث الجالب مرزوق والمحتكر ملعون . وكذلك لم يكن في المدينة حائك بل كان يقدم عليهم بالثياب من الشام واليمن وغيرهما فيشترونها ويلبسونها

﴿فصل﴾

وقد تنازع العلماء في التسعير في مسألتين . احدهما اذا كان للناس سعر غالب فاراد بعضهم أن يبيع بأغلي من ذلك فانه يمنع من ذلك عند مالك وهل يمنع من النقصان على قولين لهم . واحتج مالك رحمه الله بما رواه في موطئه عن يونس بن سيف عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب صرّ بحاطب بن أبي بلتعه وهو يبيع زبياله بالسوق فقال له عمر إما أن تزيد في السعر واما أن ترفع من سوقنا قال مالك لو أن رجلا أراد فساد السوق فخط عن سعر الناس لرأيت أن يقال له إما لحقت بسعر الناس واما رفعت . وأما أن يقول للناس كلهم يعني لا تبيعوا الا بسعر كذا فليس ذلك بالصواب وذكر حديث عمر بن عبد العزيز في أهل الابلّة حين حط سعرهم لمنع البحر فكتب خلّ بينهم وبين ذلك فانما السعر بيد الله

قال ابن رشد في كتاب البيان اما الجلابون فلا خلاف انه لا يسعر

على المسلمين دينهم ودنياهم وألزم الجند والامراء أن يكونوا هم الفلاحين .
وفي ذلك من الفساد ما فيه

وأيضاً فإن الاقطاع قد يكون دوراً وحوانيت لا ينتفع بها المقطع الا
بالاجارة فاذا لم تصح اجارة الاقطاع عطت منافع ذلك بالكلية وكون
الاقطاع معرضاً لرجوع الامام فيه مثل كون الموهوب للولد معرضاً لرجوع
الوالد فيه وكون الصداق قبل الدخول معرضاً لرجوع نصفه أو كله الى
الزوج وذلك لا يتنع صحة الاجارة بالاتفاق فليس مع المبطل نص ولا قياس
ولا مصلحة ولا نظر واذا أبطلوا المزارعة والاجارة لم يبق بيد الجند الا
أن يستأجروا من أموالهم من يزرع الارض ويقوم عليها وهذا لا يكاد يفعله
الا قليل من الناس لانه قد يخسر ماله ولا يحصل له شيء بخلاف المشاركة
فانهما يشتركان في المنعم والمنعم فهي أقرب الى العبدل

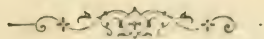
وهذه المسألة ذكرت استطراداً والا فالقصد أن الناس اذا احتاجوا
الى أرباب الصناعات كالفلاحين وغيرهم أجبروا على ذلك بأجرة المثل وهذا
من التسعير الواجب فهذا تسعير في الاعمال وأما التسعير في الاموال فاذا
احتاج الناس الى سلاح للجهاد وآلات فلي أربابه أن يبيعوه بموض المثل
ولا يتمكنوا من حبسه الا بما يريدونه من الثمن والله تعالى قد أوجب الجهاد
بالنفس والمال فقد يجب على أرباب السلاح بذله بقيمته ومن أوجب على
العاجز بدنه أن يخرج من ماله ما يحتاج به الغير عنه ولم يوجب على المستطيع
بماله أن يخرج ما يجاهد به الغير فقوله ظاهر التناقض وهذا أحد الروايتين
عن الامام احمد وهو الصواب



الاجارة الفاسدة أجرة المثل ولذلك يجب في المضاربة الفاسدة ربح المثل
وفي المساقات والمزارعة الفاسدة نصيب المثل فان الواجب في صحيحهما ليس
هو اجرة مسماة فيجب في فاسدها أجرة المثل بل هو جزء شائع من الربح
فيجب في الفاسدة نظيره

قال شيخ الاسلام وغيره من الفقهاء والمزارعة أحلّ من المؤاجرة
وأقرب الى العدل فانهما يشتركان في المغرّم والمغرم بخلاف المؤاجرة فان صاحب
الارض يسلم له الاجرة والمستأجر قد يحصل له زرع وقد لا يحصل . والعلماء
مختلفون في جواز هذا وهذا والصحيح جوازها سواء كانت الارض اقطاعا
أو غيره . قال شيخ الاسلام ابن تيمية وما علمت أحدا من علماء الاسلام من
الائمة الاربعة ولا غيرهم قال اجارة الاقطاع لا تجوز . وما زال المسلمون يأجرون
اقطاعهم قرنا بعد قرن من زمن الصحابة الى زمننا هذا حتى حدث بعض أهل
زماننا فابتدع القول بطلان اجارة الاقطاع وشبهته أن المقطع لا يملك المنفعة
فيصير كالمستعير لا يجوز أن يكرى الارض المعارة وهذا القياس خطأ من وجهين .
أحدهما أن المستعير لم تكن المنفعة حقاله . وإنما تبرع المعير بها . وأما أراضى
المسلمين فنفعها حق للمسلمين وولى الامر قاسم بينهم حقوقهم ليس متبرعاً لهم
كالعير والمقطع مستوفي المنفعة بحكم الاستحقاق كما يستوفي الموقوف عليه منافع
الوقف وأولى واذا جاز للموقوف عليه أن يؤجر الوقف وان امكن أن
يموت فتنفسخ الاجارة بموته على الصحيح فلا يجوز للمقطع أن يؤجر الاقطاع
وان انفسخت الاجارة بموته أولى . الثانى أن المعير لو أذن في الاجارة جازت
الاجارة وولى الامر يأذن للمقطع في الاجارة فانه انما أقطعهم لينتفعوا بها اما
بالمزارعة واما بالاجارة . ومن منع الانتفاع بها بالاجارة والمزارعة فقد أفسد

صلى الله عليه وسلم من ذلك أمر إذا نظر ذو البصيرة بالحلال والحرام فيه علم
انه لا يجوز وأما ما فعله وفعله خلفاؤه الراشدون والصحابة فهو العدل المحض
الذى لا ريب في جوازه



﴿ فصل ﴾

وقد ظن طائفة من الناس ان هذه المشاركات من باب الاجارة بموض
مجهول فقالوا القياس يقتضى تحريمها ثم منهم من حرم المساقاة والمزارعة وأباح
المضاربة استحسانا للحاجة لان الدراهم لا تؤجر كما يقول أبو حنيفة . ومنهم
من أباح المساقاة اما مطلقاً كقول مالك والشافعي في القديم أو على النخل
والعنب خاصة كالجديد لان الشجر لا يمكن اجارتها بخلاف الارض وأباح
ما يحتاج اليه من المزارعة تبعاً للمساقاة . ثم منهم من قدر ذلك بالثلث كقول
مالك . ومنهم من اعتبر كون الارض أغلب كقول الشافعي

وأما جمهور السلف والفقهاء فقالوا ليس ذلك من باب الاجارة في
شيء بل من باب المشاركات التى مقصود كل منهما مثل مقصود صاحبه
بخلاف الاجارة فان هذا مقصوده العمل وهذا مقصوده الاجرة ولهذا كان
الصحيح أن هذه المشاركات اذا فسدت وجب فيها نصيب المثل لا أجره
المثل فيجب من الربح والنماء في فاسدها نظير ما يجب في صحيحها لا أجره
مقدرة فان لم يكن ربح ولا نماء لم يجب شيء فان أجره المثل قد تستغرق
رأس المال واضافه وهذا ممتنع فان قاعدة الشرع انه يجب في الفاسد
من العقود نظير ما يجب في الصحيح منها كما يجب في النكاح الفاسد مهر
المثل وهو نظير ما يجب في الصحيح وفي البيع الفاسد اذافات ثمن المثل وفي

الصحابة كابن مسعود وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهم . وهذا مذهب فقهاء الحديث كأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ومحمد بن اسماعيل البخاري وداود بن علي ومحمد بن إسحاق بن خزيمة وأبي بكر بن المنذر ومحمد بن نصر المروزي وهي مذهب عامة أئمة المسلمين كالإمامين بن سعد وابن أبي ليلى وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وغيرهم . وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر وزرع حتى مات ولم تزل تلك المعاملة حتى أجلاهم عمر عن خيبر وكان قد شرطهم أن يعمروها من أموالهم وكان البذر منهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم . ولهذا كان الصحيح من أقوال العلماء أن البذر يجوز أن يكون من العامل كما مضت به السنة بل قد قالت طائفة من الصحابة لا يكون البذر إلا من العامل لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ولأنهم أجروا البذر مجرى النفع والماء

والصحيح أنه يجوز أن يكون من رب الأرض وأن يكون من العامل وأن يكون منهما . وقد ذكر البخاري في صحيحه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه والذين منعوا الزراعة منهم من احتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المحاربة ولكن الذي نهى عنه هو الظلم فانهم كانوا يشترون لرب الأرض زرع بقعة بعينها ويشترون ما على الماديانات وأقبل الجداول وشيء من التبن يختص به صاحب الأرض ويقسمان الباقي وهذا الشرط باطل بالنص والاجماع فإن المعاملة مبنية على العدل من الجانبين وهذه المعاملات من جنس المشاركات لا من باب المعاوضات والمشاركة العادلة هي أن يكون لكل واحد من الشريكين جزؤ شائع فإذا جعل لأحدهما شيء مقدر كان ظلما فهذا هو الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الليث بن سعد الذي نهى عنه النبي

والمقصود ان هذه الاعمال متى لم يقيم بها الا شخص صارت فرضا
معينا عليه فاذا كان الناس محتاجين الي فلاحه قوم أو نساجتهم أو بنائهم
صارت هذه الاعمال مستحقة عليهم يجبرهم ولي الامر عليها بعوض المثل
ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل ولا يمكن الناس من
ظلمهم بان يعطوهم دون حقهم كما اذا احتاج الجند المرصدون للجهاد الي
فلاحه أرضهم والزمن من صناعته الفلاحه ان يقوم بها ألزم الجند بأن لا يظلموا
الفلاح كما يلزم الفلاح بان يفلح

ولو اعتمد الجند والامراء مع الفلاحين ما شرعه الله ورسوله وجاءت
به السنة وفعله الخلفاء الراشدون لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم وافتتح
الله عليهم بركات السماء والارض وكان الذي يحصل لهم من الغل أضعاف
ما يحصلونه بالظلم والعدوان ولكن يأبى لهم جهلهم وظلمهم الا أن يركبوا
الظلم والاثم وينعموا البركة وسعة الرزق فيجمع لهم عقوبة الآخرة ونزع البركة
في الدنيا

(فان قيل) وما الذي شرعه الله ورسوله وفعله الصحابة حتى يفعله من
وفقه الله (قيل) المزارعة العادلة التي يكون المقتطع والفلاح فيها على حد
سواء من العدل لا يختص أحدهما عن الآخر بشيء من هذه الرسوم التي
ما أنزل الله بها من سلطان وهي التي أخربت البلاد وأفسدت العباد ومنعت
الغيث وأزالت البركات وعرضت أكثر الجند والامراء لا كل الحرام واذنبت
الجسد على الحرام فالنار أولى به . وهذه المزارعة العادلة هي عهد المسلمين على
عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه الراشدين وهي عمل آل أبي بكر
وآل عمر وآل عثمان وآل علي وغيرهم من بيوت المهاجرين وهي قول اكابر

الصناعات فرض على الكفاية لحاجة الناس اليها . وكذلك تجهيز الموتى ودفنهم وكذلك أنواع الولايات العامة والخاصة التي لا تقوم مصلحة الامة الا بها . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يتولى أمر ما يليه بنفسه ويولي فيما بعد عنه كما ولي على مكة عتاب بن أسد . وعلى الطائف عثمان بن أبي العاص الثقفي وعلى قرى عرينة خالد بن سعيد بن العاص . وبعث عليا ومعاذ بن جبل وأبا موسى الاشعري الى اليمن . وكذلك كان يؤمر على السرايا ويبعث السعاة على الاموال الزكوية فيأخذونها ممن هي عليه ويدفعونها الى مستحقها فيرجع الساعي الى المدينة وليس معه الا سوطه ولا يأتي بشيء من الاموال اذا وجد لها موضعا يضعها



﴿ فصل ﴾

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستوفى الحساب على عماله يحاسبهم على المستخرج والمصروف كما في الصحيحين عن أبي حميد الساعدي أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا من الأزد يقال له ابن اللثية على الصدقات فلما رجع حاسبه فقال هذا لكم وهذا أهدي اليّ فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بال الرجل نستعمله على العمل مما ولانا الله فيقول هذا لكم وهذا أهدي اليّ أفلا تعد في بيت أبيه وأمه فينظر أيهمدي اليه أم لا والذي نفسي بيده لا نستعمل رجلا على العمل مما ولانا الله فيغل منه شيئا الا جاء يوم القيامة يحمله على رقبتة ان كان بميرا له رغاء وان كانت بقرة لها خوار وان كانت شاة تيعر ثم رفع يديه الى السماء وقال اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت قالها مرتين أو ثلاثا

خرج حاجة فيقع الاشتراك فيما يتم به عمل كل واحد منهما وان لم يقع في عين العمل

وأما شركة الدالين ففيها أمر آخر وهو ان الدلال وكيل صاحب السلعة في بيعها فاذا شارك غيره في بيعها كان توكيلا له فيما وكل فيه . فان قلنا ليس للوكيل ان يوكل لم تصح الشركة وان قلنا له ان يوكل صححت فعلى والي الحسبة ان يعرف هذه الامور ويراعيها ويراعي مصالح الناس وهيئات هيئات ذهب ما هنالك

والمقصود انه اذا منع القاسمون ونحوهم من الشركة لما فيه من التواطىء على اغلاء الاجرة فمنع البائعين الذين تواطؤوا على أن لا يبيعوا الا بثمان مقدرة أولى وأحرى . وكذلك يمنع المشتريين من الاشتراك في شيء لا يشتريه غيرهم لما في ذلك من ظلم البائع . وأيضا فاذا كانت الطائفة التي تشتري نوعا من السلع أو تباعها قد تواطؤوا على ان يهضموا ما يشترونه فيشترونه بدون ثمن المثل ويبيعوا ما يبيعونه باكثر من ثمن المثل ويقتسموا ما يشتركون فيه من الزيادة كان اقرارهم على ذلك معاونة لهم على الظلم والمدوان وقد قال تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) ولا ريب ان هذا اعظم اثما وعدوانا من تلقي السلع وبيع الحاضر للبادي ومن النجش

﴿ فصل ﴾

ومن ذلك ان يحتاج الناس الى صناعة طائفة كالزراعة والنساجة والبناء وغير ذلك فالولى الامر ان يلزمهم بذلك بأجرة مثلهم فانه لا تتم مصلحة الناس الا بذلك . ولهذا قالت طائفة من اصحاب أحمد والشافعي ان تعلم هذه

البيع للمضطر الي طعام أو لباس ومثل الفراس والبناء الذي في ملك الغير
فان لرب الارض أن يأخذ بقيمة المثل ومثل الاخذ بالشفعة فان للشفيع أن
يملك الشقص بثمانه قهرا . وكذلك السراية في العتق فانها تخرج الشقص من
ملك الشريك قهرا وتوجب على المعتق المعاوضة عليها قهرا وكل من وجب
عليه شيء من الطعام واللباس والرقيق والمركوب بحج أو كفارة أو نفقة
فتى وجده ثمن المثل وجب عليه شراؤه وأجبر على ذلك ولم يكن له ان يمتنع
حتى يبذل له مجانا أو بدون ثمن المثل

فصل في

ومن ههنا منع غير واحد من العلماء كابي حنيفة وأصحابه القاسمين
الذين يقسمون العقار وغيره بالاجرة ان يشتركوا فانهم اذا اشتركوا والناس
يحتاجون اليهم أغلوا عليهم الأجرة (قلت) وكذلك ينبني لوالي الحسبة ان
يمنع مغسلي الموتى والحمالين لهم من الاشتراك لما في ذلك من اغلاء الأجرة
عليهم وكذلك اشتراك كل طائفة يحتاج الناس الى منافعهم كالشهود والدلائل
وغيرهم على ان في شركة الشهود مبطلا آخر فان عمل كل واحد منهم متميز
عن عمل الآخر لا يمكن الاشتراك فيه فان الكتابة متميزة والتحمل متميز
والاداء متميز لا يقع في ذلك اشتراك ولا تعاون فبأي وجه يستحق أحدهما
أجرة عمل صاحبه وهذا بخلاف الاشتراك في سائر الصنائع فانه يمكن أحد
الشريكين أن يعمل بعض العمل والآخر بعضه ولهذا اذا اختلفت الصنائع لم
تصح الشركة على أحد الوجهين لتعذر اشتراكهما في العمل ومن صححها نظر
الى انهما يشتركان فيما تتم به صناعة كل واحد منهما من الحفظ والنظر اذا

الله فالزام الناس أن يبيعوا بقيمة بعينها اكراد بغير حق
وأما الثاني فمثل أن يمتنع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس
إليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة فهذا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل ولا معنى
للتسعير إلا الزامهم بقيمة المثل والتسعير هاهنا الزام بالعدل الذي الزمهم الله به

﴿ فصل ﴾

ومن أقبح الظلم إيجار الخانوت على الطريق أو في القرية بأجرة معينة
على أن لا يبيع أحد غيره فهذا ظلم حرام على المأجر والمستأجر وهو نوع
من أخذ أموال الناس قهراً واكراهاً بالباطل وفاعله قد تجبر واسمها فيخاف عليه
أن يحجر الله عنه رحمته كما حجر على الناس فضله ورزقه

﴿ فصل ﴾

ومن ذلك أن يلزم الناس أن لا يبيع الطعام أو غيره من الأصناف الآناس
معروفون فلا تباع تلك السلع إلا لهم ثم يبيعونها لهم بما يريدون فلو باع غيرهم
ذلك منع وعوقب فهذا من البغي في الأرض والفساد والظلم الذي يحبس به قطر
السماء وهو لاء يجب التسعير عليهم وأن لا يبيعوا إلا بقيمة المثل ولا يشتروا إلا
بقيمة المثل إلا تردد في ذلك عند أحد من العلماء لأنه إذا منع غيرهم أن يبيع
ذلك النوع أو يشتريه فلو سوغ لهم أن يبيعوا بما شاؤوا أو يشتروا بما شاؤوا كان
ذلك ظلماً للناس ظلماً للبائعين الذين يريدون بيع تلك السلع وظلماً للمشتريين
منهم فالسعر في مثل هذا واجب بالنزاع وحقائقته الزامهم بالعدل ومنعهم
من الظلم وهذا كما أنه لا يجوز إلا إكراه على البيع بغير حق فيجوز أو يجب
الإكراه عليه بحق مثل بيع المال لقضاء الدين الواجب والنفقة الواجبة ومثل

يحتاجون اليه للجهاد أو غير ذلك فإن من اضطر إلى طعام غيره أخذه منه
بغير اختياره بقيمة المثل ولو امتنع من بيعه إلا بالكثير من سعره فأخذه
منه بما طالب لم يجب عليه القيمة مثله

وكذلك من اضطر إلى الاستدانة من الغير فأبى أن يعطيه إلا بربا أو
معاملة ربوية فأخذه منه بذلك لم يستحق عليه إلا مقدار رأس ماله . وكذلك
إذا اضطر إلى منافع ماله كالحيوان والقدر والفاس ونحوها وجب عليه بذله
مجانا في أحد الوجهين وهو الأصح . وبأجرة المثل في الآخر . ولو اضطر
إلى طعامه وشرابه فخبسه عنه حتى مات جوعا وعطشا ضمنه بالدية عند الإمام
أحمد واحتج بفعل عمر بن الخطاب وقيل له تذهب إليه فقال إني والله

﴿ فصل ﴾

وأما التسعير فمنه ما هو ظلم محرم ومنه ما هو عدل جائز فإذا تضمن ظلم
الناس واکراههم بغير حق على البيع بشئ لا يرضونه أو منعهم مما أباح الله
لهم فهو حرام وإذا تضمن العدل بين الناس مثل إكراههم على ما يجب عليهم
من المعاوضة بشئ المثل ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ الزيادة على عوض
المثل فهو جائز بل واجب . فأما القسم الأول فمثل ما روى أنس قال علا
السعر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله لو سعرت
لنا فقال إن الله هو القابض الرازق الباسط المسعر واني لأرجو أن
ألقى الله ولا يطالبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال رواه أبو داود
والترمذي وصححه فإذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من
غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر أما لقلة الشيء وأما لكثرة الخلق فهذا إلى

(والثانية) لا يثبت لعدم الفبن ولذلك ثبت الخيار للمشتري المسترسل اذا غبن
وفي الحديث غبن المسترسل رباء وفي تفسيره قولان . احدهما انه الذي لا
يعرف قيمة السلعة . والثاني وهو المنصوص عن أحمد انه الذي لا يماكس بل
يسترسل الى البائع ويقول اعطني هذا وليس لاهل السوق أن يبيعوا
الماكس بسعر ويبيعوا المسترسل بغيره وهذا مما يجب على والي الحسبة
انكاره وهذا بمنزلة تلقى السلع فان القادم جاهل بالسعر

ومن هذا تلقى سوقة الحجيح الجلب من الطريق وسبقهم الى المنازل
يشترون الطعام والعلف ثم يبيعونه كما يريدون فيمنعهم والي الحسبة من التقدم
لذلك حتي يقدم الركب لما في ذلك من مصلحة الركب ومصلحة الجالب
ومتى اشتروا شيئاً من ذلك منعهم من بيعه بالفبن الفاحش * ومن ذلك
نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع الحاضر للبادي وقال دعوا الناس يرزق
الله بعضهم من بعض قيل لابن عباس ما معنى قوله لا يبيع حاضر لباد قال
لا يكون له سمساراً وهذا النهي لما فيه من ضرر المشتري فان المقيم اذا وكل
للقادم في بيع سلعة يحتاج الناس اليها والقادم لا يعرف السعر أضرب ذلك
بالمشتري كما أن النهي عن تلقى الجلب لما فيه من الاضرار بالبائعين

ومن ذلك الاحتكار لما يحتاج الناس اليه . وقد روي مسلم في صحيحه
عن يعمر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحتكر الا خاطيء
فان المحتكر الذي يعتمد الى شراء ما يحتاج اليه الناس من الطعام فيجسبه عنهم
ويريد اغلاءه عليهم وهو ظالم لعموم الناس ولهذا كان لولى الامر أن يكره
المحتكرين على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس اليه مثل من
عنده طعام لا يحتاج اليه والناس في مخمة أو سلاح لا يحتاج اليه والناس

أو مزارعة ونحو ذلك . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك قال الترمذي حديث صحيح . وفي سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا ومنها ما تكون ثلاثة وهي أن يدخل بينهما محلاً للربا فيشتري السلعة من أكل الربا ثم يبيعها لمعطى الربا إلى أجل ثم يعيدها إلى صاحبها بنقص دراهم يستعيدها المحلل وهذه المعاملات منها ما هو حرام بالاتفاق مثل التي يباع فيها المبيع قبل القبض الشرعي أو بغير الشرط الشرعي أو يقلب فيها الدين على المعسر فإن المعسر يجب انظاره ولا تجوز الزيادة عليه بمعاملة ولا غيرها ومتى استحل المرابي قلب الدين وقال للمدين إما أن تقضى وإما أن تزيد في الدين والمدة فهو كافر يجب أن يستتاب فإن تاب ولا قتل وأخذ ماله فيألميت المال فعلى وإلى الحسبة انكار ذلك جميعه والنهي عنه ودقوبة فاعله ولا يتوقف ذلك على دعوي ومدعي عليه فان ذلك من المنكرات التي يجب على ولي الامر النهي عنها



فصل في

ومن المنكرات نلقى السلع قبل أن تجيء إلى السوق فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك لما فيه من تغير البائع فانه لا يعرف السعر فيشتري منه المشتري بدون القيمة ولذلك أثبت له النبي صلى الله عليه وسلم الخيار إذا دخل إلى السوق ولا نزاع في ثبوت الخيار له مع الغبن . وأما ثبوته بلا غبن فقيه عن أحمد وروايتان (أحدهما) يثبت وهو قول الشافعي لظاهر الحديث

بما أذن في المعاملة به . ومعظم ولايته وقاعدتها الإنكار على هؤلاء ، الرغلة وأرباب
 الغش في المطاعم والمشارب والملابس وغيرها فإن هؤلاء يفسدون مصالح
 الأمة والضرر بهم عام لا يمكن الاحتراز منه فعليه أن لا يهمل أمرهم وأن
 ينكل بهم أمثالهم ولا يرفع عنهم عقوبته فإن البلية بهم عظيمة والمضرة بهم
 شاملة ولا سيما هؤلاء الكيماويين الذين يفسدون النقود والجواهر والعطر
 والطيب وغيرهما يضاؤون بزغلمهم وغشهم خلق الله والله تعالى لم يخلق شيئا
 فيقدر العباد أن يخلقوا خلقه . قال تعالى فيما حكى عنه رسوله ومن أظلم ممن
 ذهب يخلق خلقي فلا يخلقوا ذرة فليخلقوا شعيرة

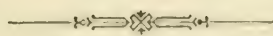
ولهذا كانت المصنوعات كالطبائخ والملابس والمساكن غير مخلوقة إلا
 بتوسط الناس قال تعالى (وآية لهم أنا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون وخلقنا
 لهم من مثله ما يركبون) وقال تعالى (أتعبدون ما تختون والله خلقكم وما
 تعملون) وكانت المخلوقات من المعادن والنبات والدواب غير مقدورة لبني
 آدم أن يصنعوها لكن يشبهون بها على سبيل الغش وهذا حقيقة الكيمياء
 فإنها ذهب مشبه

ويدخل في المنكرات ما نهى الله عنه ورسوله من العقود المحرمة مثل
 عقود الربا صريحا واحتياالا وعقود الميسر كبيع الفرر كحل الحيلة والملاسة
 والمنابذة والنجش وهو أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها وتصرية
 الدابة للبلون وسائر أنواع التدليس وكذلك سائر الحيل المحرمة على أكل
 الربا وهي ثلاثة أقسام (أحدها) ما يكون من واحد كما إذا باعه سلعة بنسيئة
 ثم اشتراها منه بأقل من ثمنها نقدا حيلة على الربا . ومنها ما تكون ثنائية
 وهي أن تكون من اثنين مثل أن يجمع إلى القرض بيعا أو اجارة أو مساقاة

أربابها والنظر في الأبضاع والاموال التي ليس لها ولي معين والنظر في حال
 نظار الوقوف وأوصياء اليتامى وغير ذلك . وفي بلاد آخر كبلاد الغرب ليس
 لوالي الحرب مع القاضي حكم في شيء انما هو منفذ لما يأمر به متولى القضاء
 وأما ولاية الحسبة فخاصتها الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما ليس
 من خصائص الولاية والقضاة وأهل الديوان ونحوهم فعلى متولى الحسبة أن
 يأمر العامة بالصلوات الخمس في مواقيتها ويعاقب من لم يصل بالضرب
 والحبس . وأما القتل فالى غيره ويتعاهد الأئمة والمؤذنين فمن فرط منهم فيما
 يجب عليه من حقوق الامة وخرج عن المشروع ألزمه به واستعان فيما يعجز
 عنه بوالى الحرب والقاضى

واعتناء ولاية الامور بالزام الرعية باقامة الصلاة أهم من كل شيء فانها
 عماد الدين وأساسه وقاعدته . وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يكتب الى
 عماله ان أهم أمركم عندى الصلاة فمن حفظها وحافظ عليها حفظ دينه ومن
 ضيعها كان لما سواها أشد اضاعه ويأمر بالجمعة والجماعة وأداء الامانة والصدق
 والنصح فى الاقوال والاعمال وينهى عن الحيانة وتطيف المكيال والميزان
 والنش فى الصناعات والبياعات ويتفقد أحوال المسكاييل والموازين وأحوال
 الصناع الذين يصنعون الاطعمة والملابس والآلات فيمنعهم من صناعة المحرم
 على الاطلاق كآلات الملاهى وثياب الحرير للرجال ويمنع من اتخاذ أنواع
 المسكرات ويمنع صاحب كل صناعة من النش فى صناعته ويمنع من افساد
 نقود الناس وتغييرها ويمنع من جعل النقود متجراً فان بذلك يدخل على
 الناس من الفساد ما لا يعلمه الا الله بل الواجب أن تكون النقود رؤس
 أموال يتجر بها ولا يتجر فيها واذا حرم السلطان سكة أو نقداً منع من الاختلاط

عصاة وهو يجد في تلك العصابة من هو أَرْضَى لَهِ مِنْهُ فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
 وَجَمَاعَةَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ إِنَّهُ لَا يُوجَدُ الْكَامِلُ فِي ذَلِكَ فَيَجِبُ تَحْرِى خَيْرِ
 الْخَيْرِينَ وَدَفْعُ شَرِّ الشَّرِّينَ . وَقَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَفْرَحُونَ
 بِاتِّصَارِ الرُّومِ وَالنَّصَارَى عَلَى الْمَجُوسِ عِبَادِ النَّارِ لِأَنَّ النَّصَارَى أَقْرَبُ إِلَيْهِمْ
 مِنْ أَوْلِيائِهِمْ . وَكَانَ يُوسُفُ الصَّدِيقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَائِبًا لِقَرْعُونَ مِصْرَ وَهُوَ
 وَفُؤْمُهُ مُشْرِكُونَ وَفَعَلَ مِنَ الْخَيْرِ وَالْعَدْلِ مَا قَدَّرَ عَلَيْهِ وَدَعَاهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ
 بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ



فصل في

إِذَا عُرِفَ هَذَا فَعَمُومُ الْوَلَايَاتِ وَخُصُوصُهَا وَمَا يَسْتَفِيدُهُ الْمُتَوَلَّى بِالْوَلَايَةِ
 يَتَلَقَّى مِنَ الْإِلْفَافِ وَالْأَحْوَالِ وَالْعُرُفِ وَلَيْسَ لَذَلِكَ حَدٌّ فِي الشَّرْعِ فَقَدْ يَدْخُلُ
 فِي وَلايَةِ الْقَضَاءِ فِي بَعْضِ الْأَزْمِنَةِ وَالْإِمْكِنَةِ مَا يَدْخُلُ فِي وَلايَةِ الْحَرْبِ فِي
 زَمَانٍ وَمَكَانٍ آخَرَ وَبِالْعَكْسِ وَكَذَلِكَ الْحِسْبَةُ وَوَلَايَةُ الْمَالِ وَجَمِيعُ هَذِهِ الْوَلَايَاتِ
 فِي الْأَصْلِ وَلايَاتٌ دِينِيَّةٌ وَمَنَاصِبٌ شَرْعِيَّةٌ فَمَنْ عَدَلَ فِي وَلايَةٍ مِنْ هَذِهِ
 الْوَلَايَاتِ وَسَاسَهَا بِعِلْمٍ وَعَدَلَ وَأَطَاعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ فَهُوَ مِنَ
 الْأَبْرَارِ الْعَادِلِينَ . وَمَنْ حَكَمَ فِيهَا بِجَهْلِ وَظَلَمَ فَهُوَ مِنَ الظَّالِمِينَ الْمُعْتَدِينَ . وَإِنْ
 الْأَبْرَارُ لَنِي نَعِيمٌ وَإِنْ الْفَجَّارُ لَنِي جَحِيمٌ

فَوَلَايَةُ الْحَرْبِ فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ فِي الْبِلَادِ الشَّامِيَّةِ وَالْمِصْرِيَّةِ وَمَا جَاوَرَهَا
 تَخْتَصُّ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ مِنَ الْقَتْلِ وَالْقَطْعِ وَالْجُلْدِ وَيَدْخُلُ فِيهَا الْحُكْمُ فِي دَعَاوَى
 الْمَتَّهِمِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شُهُودٌ وَلَا أَقْرَارٌ كَمَا تَخْتَصُّ وَلايَةُ الْقَضَاءِ بِمَا فِيهِ كِتَابٌ
 وَشُهُودٌ وَأَقْرَارٌ مِنَ الدَّعَاوَى الَّتِي تَتَضَمَّنُ اثْبَاتَ الْحَقُوقِ وَالْحُكْمَ بِإِصَالِهَا إِلَى

ذوي الولاية والسلطان فعليهم من الوجوب ما ليس على غيرهم فان مناط الوجوب هو القدرة فيجب على القادر ما لا يجب على العاجز قال تعالى فاتقوا الله ما استعظم . وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم وجميع الولاية الاسلامية مقصودها الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لكن من المتولين من يكون بمنزلة الشاهد المؤتمن والمطلوب منه الصدق مثل صاحب الديوان الذي وظيفته أن يكتب المستخرج والمصروف والنقيب والعريف الذي وظيفته اخبار ولى الامر بالاحوال . ومنهم من يكون بمنزلة الامر المطاع والمطلوب منه العدل مثل الامير والحاكم والمحتسب ومدار الولايات كلها على الصدق في الاخبار والعدل في الانشاء وهما قرينان في كتاب الله تعالى وسنة رسوله قال تعالى وتمت كلمات ربك صدقا وعدلا . وقال النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر الامراء الظلمة من صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس منى ولست منه ولا يرد على الحوض ومن لم يصدقهم بكذبهم ولم يعنهم على ظلمهم فهو منى وأنا منه وسيرد على الحوض . وقال تعالى هل أنبئكم على من تنزل الشياطين تنزل على كل أفك أثيم فالأفك الكاذب والأثيم الظالم الفاجر . وقال تعالى لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطئة . وقال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بالصدق فان الصدق يهدي الى البر وان البر يهدي الى الجنة واياكم والكذب فان الكذب يهدي الى الفجور وان الفجور يهدي الى النار

ولهذا يجب على كل ولى أمر ان يستعين في ولايته بأهل الصدق والعدل والأمثل فالأمثل وان كان فيه كذب وفجور فان الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر وبأقوام لا اخلاق لهم . قال عمر رضى الله عنه من قلد رجلا على

جرت العادة بأفراد هذا النوع بولاية خاصة كما افردت ولاية المظالم بولاية خاصة والمتولي لها يسمى والي المظالم . وولاية المال قبضا وصرفا بولاية خاصة والمتولي لذلك يسمى وزيراً . وناظر البلد لا حصاء المال ووجوهه وضبطه تسمى ولايته وولاية استيفاء . والمتولي لاستخراجه وتحصيله ممن هو عليه تسمى ولايته ولاية الشر والمتولى لفصل الخصومات وإثبات الحقوق والحكم في الفروج والانكحة والطلاق والنفقات وصحة العقود وإبطالها هو المخصوص باسم الحاكم والقاضي وإن كان هذا الاسم يتناول كل حاكم بين اثنين وقاض بينهما فيدخل أصحاب هذه الولايات جميعهم تحت قوله تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) وتحت قوله تعالى (فلا تخشوا الناس واخشون ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) وقوله (فأولئك هم الظالمون) وقوله (فأولئك هم الفاسقون) وتحت قوله (وإن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم) وقوله صلى الله عليه وسلم القضاة ثلاثة وقوله من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين وقوله صلى الله عليه وسلم المتسبطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا

والمقصود أن الحكم بين الناس في النوع الذي لا يتوقف على الدعوي هو المعروف بولاية الحسبة وقاعدته وأصله هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي بعث الله به رسوله وأنزل به كتبه ووصف هذه الأمة وفضلها لأجله على سائر الأمم التي أخرجت للناس وهذا واجب على كل مسلم قادر وهو فرض كفاية ويصير فرض عين على القادر الذي لم يقم به غيره من

أن يكون الولد له في نفس الامر فلما خرجت القرعة لاحد هم أبطلت ما كان من الواطئين من حصول الولد له فقد بذر كل منهم بذراً يرجو ان يكون الزرع له فقد اشتركوا في البذر فاذا فاز أحدهم بالزرع كان من العدل أن يضمن لصاحبيه ثلثي القيمة والدية قيمة الولد شرعاً فلزمه ضمان ثلثيها لصاحبيه اذ الثلثان عوض ثلثي الولد الذي استبد به دونهما مع اشتراكهما في سبب حصوله وهذا أصح من كثير من الاحكام التي يثبتونها بأرائهم وأقيستهم والمعنى فيه أظهر

وقد اعتبر الصحابة رضي الله عنهم مثل ذلك في ولد المغرور حيث حكموا بحريته وألزموا الواطي فداءً بمثله لما فوت رقه على سيد الامة هذا مع انه لم يوجد من سيدها هناك وطى يكون منه الولد بل الزوج وحده هو الواطي ولكن لما كان الولد تابعا لأمه في الرق كان بصدد أن يكون رقيقا لسيدها فلما فاتته ذلك بانعقاد الولد حراً من أمته ألزموا الواطي بأن يغرم له نظيره ولم يلزموه بالدية لانه انما فوت عليه رقيقاً ولم يفوت عليه حراً . وفي قصة على كان الذي فوته الواطي القارع حراً فلزمه حصة صاحبيه من الدية ولو كان واحداً لزمه نصف الدية فهذا أحسن وجوه الحديث فان كان صحيحاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فالقول الصحيح هو القول بموجبه ولا قول سواه وبالله التوفيق

— فصل —

هذا كله في الحكم بين الناس في الدعاوي وأما الحكم بينهم فيما لا يتوقف على الدعوى فهو المسمى بالحسبة والمتولى له والى الحسبة وقد

في ذلك المكان وذلك الوقت قائف أو يكون قد أشكل على القائف ولم
يتبين له أو يكون لعدم كون القيافة طريقا شرعيا وإذا احتملت القصة هذا
وهذا وهذا لم يجزم بوقوع أحد الاحتمالات الا بدليل وقد تضمنت القصة
أمريين مشككين . أحدهما ثبوت النسب بالقرعة . والثاني الزام من خرجت
له القرعة بثلى الدية للآخر فمن صحح الحديث ونفى الحكم والتعليل كـ بعض
أهل الظاهر قال به ولم يلتفت الى معنى ولا علة ولا حكمة وقال ليس هنا الا
التسليم والانقياد والاقتضار . وأما من سلك طريق التعليل والحكمة فقد
يقول انه اذا تعذرت القافة وأشكل الامر عليها كان المصير الى القرعة أولى
من ضياع نسب الولد وتركه هملا لا نسب له وهو ينظر الى ناكح أمه
وواطئها فالقرعة ههنا أقرب الطرق الى اثبات النسب فانها طريق شرعي
وقد استدت الطرق سواها وان كانت صالحة لتعيين الاملاك المطلقة
وتعيين الرقيق من الحر وتعيين الزوجة من الاجنبية فكيف لا تصلح لتعيين
صاحب النسب من غيره ومعلوم أن حفظ الانساب أوسع من طرق حفظ
الاموال والشارع الى ذلك أعظم تشوفا فالقرعة شرعت لاجراء المستحق
تارة وتعيينه تارة وههنا أحد المتداعين هو أبوه حقيقة فعملت القرعة في
تعيينه كما عملت في تعيين الزوجة عند اشتباهاها بالاجنبية فالقرعة تخرج
المستحق شرعا كما تخرجه قدرا

وقد تقدم في تقرير صحتها واعتبارها مافيه شفاء فلا استبعاد في الالحاق
بها عند تعيينها طريقا بل خلاف ذلك هو المستبعد

الامر الثاني الزام من خرجت له القرعة بثلى الدية لصاحبه ولهذا
أيضا وجه فان وطء كل واحد من الآخرين كان صالحا لحصول الولد له ويحتمل

الحاق الولد بأمين فانه لم يحكم به نبى من النبيين الكريمين صلوات الله عليهما
وسلامه بل اتفاقا على الفاء هذا الحكم فالذى دلت عليه قصتهما لا يقولون
به والذي يقولون به غير ما دلت عليه القصة

فصل

وأما حديث زيد بن أرقم في قصة على في الولد الذى ادعاه الثلاثة
والاقرار بينهما فهو حديث مضطرب جدا كما تقدم ذكره . وقد قال على
ابن سعيد سألت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال هذا حديث منكر
لا أدري ما هذا لا أعرفه صحيحا . وقال له اسحق بن منصور حديث زيد بن
أرقم أن ثلاثة وقعوا على امرأة في طهر واحد قال حديث عمر في القافة
أعجب الي . وذكر البخارى في تاريخه أن عبد الله بن الحليل لا يتابع على
هذا الحديث وهذا يوافق قول أحمد انه حديث منكر ويدل عليه أيضا ما
رواه قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن على رضي الله عنه أن رجلين وقعا على
امرأة في طهر واحد فجاءت بولد فدعي له على القافة وجعله ابنهما جميعا
برثهما ويرثانه وهذا يدل على ان مذهب على الاخذ بالقافة دون القرعة
وأياها فلمعهود من استعمال القرعة انما هو اذا لم يكن هناك مرجح سواها
ومعلوم ان القافة مرجحة اما شهادة واما حكما واما فتيا فلا يصار الي القرعة
مع وجودها وأيضا نفاة القافة لا يأخذون بحديث على في القرعة ولا
بحديثه وحديث عمر في القافة ولا يقولون هذا ولا هذا

فنقول حديث على اما أن يكون ثابتا أولا يثبت فان لم يثبت فلا إشكال
وان كان ثابتا فهو واقعة عين تحتمل وجوها . أحدها انه لا يكون قد وجد

المرأتان فيقال قد اختلف القائلون بالقصافة هل يعتبر في تداعي المرأتين كما
يعتبر في تداعي الرجلين وفي ذلك وجهان لأصحاب الشافعي . أحدهما لا يعتبر
ههنا وإن اعتبر في تداعي الرجلين . قالوا والفرق بينهما أنا يمكننا التوصل إلى
معرفة الام بخلاف الاب فانا لا سبيل لنا إلى ذلك فاحتجنا إلى القافة وعلى هذا فلا
اشكال . والوجه الآخر وهو الصحيح أن القافة تجري ههنا كما تجري بين
الرجلين . قال أحمد في رواية ابن الحكم في يهودية ومسلمة ولدتا فادّعت
اليهودية ولد المسلمة قيل له يكون هذا في القافة قال ما أحسنه اهـ

والاحاديث المتقدمة التي دلت على أن الولد يأخذ الشبه من الام تارة
ومن الاب تارة تدل على صحة هذا القول فإن الحكم بالقافة إنما هو حدم
بالشبه وقد تقدم في ذلك حديث عائشة وأم سلمة وأنس بن مالك وثوبان
وعبد الله بن سلام . وكون الأم يمكن معرفتها يقيناً بخلاف الاب لا يدل على
أن القافة لا تعتبر في حق المرأتين لأننا إنما نستعملها عند عدم معرفة الام ولا
يلزم من عدم استعمالها عند تيقن معرفة الام عدم استعمالها عند الجهل بها كما
أنا إنما نستعملها في حق الرجلين عند عدم تيقن الفراش لا عند تيقنه

وأما كون داود وسليمان لم يعتبرها فاما أن لا يكون ذلك شريعة لهما
وهو الظاهر إذ لو كان ذلك شرعاً لدعوا القافة للولد . وإما أن تكون القافة
مشروعة في تلك الشريعة لكن في حق الرجلين كما هو أحد القولين في
شريعنا وحديثنا فلا كلام . وإما أن تكون مشروعة مطلقاً ولكن أشبه
على نبي الله أمر الشبه بحيث لم يظهر له وأن القائف لا يعلم الحال في كل
صورة بل قد يشبه عليه كثيراً وعلى كل تقدير فلا حجة في القصة على ابطال
حكم القافة في شريعنا والله أعلم بل قصة داود وسليمان صريحة في ابطال

النسائي سمعت أبا عبد الله يسئل عن الولد يدعيه الرجلان قال يدعي له رجلان
 من القافة فان أحلقاه بأحدهما فهو له . وقال محمد بن داود المصيصي سئل أبو
 عبد الله عن جارية بين رجلين وقعا عليها ان أحلقوه بأحدهما فهو له قال لا يقبل
 قول واحد حتي يجتمع اثنان يكونان كشاهدين . وقال الأثرم قيل لأبي عبد الله
 ان قال أحد القافة هو لهذا وقال الآخر هو لهذا قال لا يقبل قول واحد
 حتي يجتمع اثنان فيكونا شاهدين واذا شهد اثنان من القافة انه لهذا فهو له
 واحتج من رجع هذا القول بأنه حكم بالشبه فيعتبر فيه العدد كالحكم
 بالمثل في جزاء السيد قالوا بل هو أولي لان درك المثلية في الصيد أظهر بكثير
 من دركها هنا فاذا تابع القائف غير مسكنت النفس واطمأنت الى قوله . وقال
 أحمد في رواية أبي طالب في الولد يكون بين الرجلين يدعي القائف فاذا قال
 هو منهما فهو منهما نظرا الي ما يقول القائف وان جمعه لواحد فهو لواحد وقال
 في رواية اسماعيل بن سعيد وسئل عن القائف هل يقضي بقوله فقال يقضى
 بذلك اذا علم . ومن حجة هذا القول وهو اختيار القاضي وصاحب المستوعب
 والصحيح من مذهب الشافعي وقول أهل الظاهر ان النبي صلى الله عليه
 وسلم سرب قول مجزز المدجج وحده . وصح عن عمر أنه استفاد المصطلق وحده
 كما تقدم واستفاد ابن عباس ابن كدة وحده واستحق بقوله . وقد نص
 أحمد على انه يكتفي بالطيب والبيطار الواحد اذا لم يوجد سواه والقائف مثله
 فيخرج له رواية ثالثة كذلك والله أعلم بل هذا أولي من الطيب والبيطار
 لانهما أكثر وجودا منه فاذا اكتفي بالواحد منهما مع عدم غيره
 فالقائف أولي

وأما قولكم ان داود وسليمان لم يحكما بالقافة في قصة الولد الذي ادعته

قولهم القائف اما شاهد واما حاكم الخ قلنا هذا فيه قولان لمن يقول بالقافة
هما روايتان عن أحمد ووجهان لاصحاب الشافعي مبنيان على ان القائف هل
هو حاكم أو شاهد عند طائفة من أصحابنا وعند آخرين غير مبنيين على ذلك
بل الخلاف جار سواء قلنا القائف حاكم أو شاهد كما نعتبر حاكمين في جزاء
الصيد وكذلك اذا قلنا قوله وحده جاز وان جعلناه شاهدا كما نقبل قول
القاسم والخارص والمقوم والطبيب ونحوهم وحده ومنهم من يبني الخلاف على
كونه شاهدا أو مخبرا فان جعلناه مخبرا اكتفى بخبره وحده كالخبر عن الامور
الدنية . وان جعلناه شاهدا لم نكتف بشهادته وحده وهذا أيضا ضعيف فان
الشاهد مخبر والمخبر شاهد فكل من شهد بشيء فقد أخبر به والشرية لم
تفرق بين ذلك أصلا وانما هذا على أصل من اشترط في قبول الشهادة لنظر
الشهادة دون مجرد الاخبار وقد تقدم بيان ضعف ذلك وانه لا دليل عليه بل
الأدلة الكثيرة من الكتاب والسنة تدل على خلافه والتضاييا التي رويت في
القافة عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده ليست في قضية واحدة
منها انهم قالوا القائف يلفظ بانظمة انه ابنه ولا يلفظ بذلك القائف أصلا وانما
وقع الاعتماد على مجرد خبره وهو شهادة منه وهذا بين لمن تأمله ونصوص
أحمد لا تشعر بهذا البناء الذي ذكره بوجه وانما المتأخرون يتصرفون في
نصوص الأئمة وينبونها على ما لم يخطر لاصحابها ببال ولا جرى لهم في مقال
ويتناقله بعضهم عن بعض ثم يلزمهم من طرده لوازم لا يقول بها الأئمة فمنهم من
يطردها ويلزم القول بها ويضعف ذلك الى الأئمة وهم يقولون فيروج بين الناس
بجاء الأئمة ويقتي به ويحكم به والامام لم يقله قط بل يكون قد نص على خلافه .
ونحن نذكر نصوص الامام أحمد في هذه المسألة قال جعفر بن محمد

والمقصود أن أهل القيافة كاهل الخبرة وأهل الحرص والتأمين وغيرهم ممن اعتمادهم على الأمور المشاهدة المرئية لهم ولهم فيها غلات يختصون بمعرفة من التماثل والاختلاف والقدر والمساحة وأبلغ من ذلك الناس يجتمعون لرؤية المنازل فيراه من بينهم الواحد والاثنان فيحكم بقوله أو قولهما دون بقية الجمع

قولهم انا ندرك التشابه بين الاجانب والاختلاف بين المشتركين في النسب . قلنا نعم لكن الظاهر الاكثر خلاف ذلك وهو الذي أجرى الله سبحانه به العادة . وجواز التخلف عن الدليل والعلامة الظاهرة في النادر لا يخرج به عن أن يكون دليلا عند عدم معارضة ما يقاومه ألا ترى أن الفراش دليل على النسب والولادة وأنه ابنه ويجوز بل يقع كثيرا تخلف دلالة وتخليق الولد من غير ماء صاحب الفراش ولا يبطل ذلك كون الفراش دليلا وكذلك أمارات الحرص والقسمة والتقويم وغيرها قد تخلف عنها أحكامها ومدلولاتها ولا يمنع ذلك اعتبارها وكذلك شهادة الشاهدين وغيرها وكذلك الاقراء والقرء الواحد على براءة الرحم فانها دليل ظاهر مع جواز تخلف دلالة ووقوع ذلك وأمثال ذلك كثير

قولهم ان الاستلحاق موجب للحقوق النسب وقد اشتركا فيه فيشتركان في موجب قلنا هذا صحيح اذا لم يتميز أحدهما بامر خارج عن الدعوي فاما اذا تميز بامر آخر كالقراش والشبه كان اللحاق به كما لو تميز بالبينة بل الشبه نفسه بينة من أقوى البينات فانه اسم لما يبين الحق ويظهره وظهور الحق هاهنا بالشبه أقوى من ظهوره بشهادة من يجوز عليه الوهم والغلط والكذب وأقوى بكثير من فراش يقطع باجتماع الزوجين فيه

حصل بالشاهدة فلا حاجة الى القائف وان لم يحصل لم يقبل قول القائف
 جوابه أن يقال الامور المدركة بالحس نوعان. نوع يشترك فيه الخاص والعام
 كالطول والقصر واليباض والسواد ونحو ذلك فهذا لا يقبل فيه تفرد المخبر
 والشاهد بما لا يدركه الناس معه. والثاني ما لا يلزم فيه الاشتراك
 كروية الهلال ومعرفة الاوقات وأخذ كل من الليل والنهار في الزيادة
 والنقصان ونحو ذلك مما يختص بمعرفة أهل الخبرة من تعديل القسمة وكبر
 الحيوان وصغره واخرص ونحو ذلك فهذا وأمثاله مما يستبد به الحس ولا
 يجب الاشتراك فيه فيقبل فيه قول الواحد والاثنين. ومن هذا التشابه بل والتماثل
 بين الآدميين فان التشابه بين الولد والوالد يظهر في صورة الطفل وشكله
 وهيئة أعضائه ظهورا خفيا يختص بمعرفة القائف دون غيره ولهذا كانت
 العرب تعرف ذلك لبني مدلج وتقر لهم به مع انه لا يختص بهم ولا يشترط
 كون القائف منهم

قال اسماعيل بن سعيد سألت أحمد عن القائف هل يقضي بقوله قال
 يقضي بقوله اذا علم وأهل الحجاز يعرفون ذلك. وشرط بمض الشافعية كونه
 مدجيا وهذا ضعيف جدا لا يلتفت اليه. قال عبد الرحمن بن حاطب كنت
 جالسا عند عمر فجاءه رجلان في غلام كلاهما يدعي أنه ابنه فقال عمر رضي
 الله عنه ادعوا لي أخا بنى المصطلق فجاء فقال انظر ابن أيهما تراه فقال فد
 اشتركا فيه وذكر بنية الخبر. وبني المصطلق بطن من خزاعة لا نسب لهم
 في بني مدلج وكذلك إبارس بن معاوية كان غاية في القيافة وهو من مزية
 وشرح بن الحارث القاضي كان قائما وهو من كندة. وقد قال أحمد أهل
 الحجاز يعرفون ذلك ولم يخصه ببني مدلج

الانساب مهما امكن ولا يحكم بانقطاع النسب الا حيث تعذر اثباته ولهذا ثبت
 بالفراش وبالدعوي وبالا سباب التي بمثلها لا يثبت نتاج الحيوان. الثالث ان اثبات
 النسب فيه حق لله وحق المولد وحق للأب ويترتب عليه من أحكام الوصل بين
 العباد وما به قوام مصالحهم فائتبه الشرع بانواع الطرق التي لا يثبت بمثلها نتاج
 الحيوان. الرابع أن سببه الوطي وهو انما يقع غالباً في غاية التستر ويحكم عن العيون
 وعن اطلاع القريب والبعيد عليه فلو كلف البينة على سببه لضاعت انساب بني
 آدم وفسدت أحكام المواصلات التي بينهم ولهذا ثبت بأيسر شيء من فراش ودعوي
 وشبه حتى أثبتته أبو حنيفة بمجرد العقد مع القطع بعدم وصول أحدهما إلى الآخر
 وأثبتته للأشدين مع القطع بعدم وصول أحدهما إلى الآخر وخروجه منهما احتياطاً
 للنسب ومعلوم أن الشبه أولى وأقوي من ذلك بكثير. الخامس أن المقصود من
 نتاج الحيوان انما هو المال المجرد فدعواه دعوي مال محض بخلاف دعوي النسب فأين
 دعوى المال من دعوى النسب وأين أسباب ثبوت أحدهما من أسباب ثبوت
 الآخر. السادس أن المال يباح بالبدل ويعاوض عليه ويقبل النقل وتجوز الرغبة
 عنه والنسب بخلاف ذلك. السابع أن الله سبحانه جعل بين أشخاص الآدميين
 من الفرق في صورهم وأصواتهم وحلام ما يميز به بعضهم من بعض ولا
 يقع الاشتباه بينهم بحيث يتساوي الشخصان من كل وجه الا في غاية الندرة
 مع انه لا بد من الفرق وهذا القدر لا يوجد مثله بين أشخاص الحيوان
 بل التشابه فيه اكثر والتماثل أغلب فلا يكاد الحس يميز بين نتاج حيوان
 ونتاج غيره برّد كل منهما إلى أمه وأبيه وان كان قد يقع ذلك لكن وقوعه
 قليل بالنسبة إلى أشخاص الآدمي فالحاق أحدهما بالآخر ممتنع
 قولهم ان الاعتماد في القافة على الشبه وهو أمر مدرك بالحس فان

عقلا خاشا أحكامه سبحانه من ذلك فانه لا أحسن حكما منه سبحانه ولا
أعدل ولا يحكم حكما يقول العقل ليته حكم بخلافه بل احكامه كلها مما شهد
العقل والظن بحسنها ووقوعها على أتم الوجوه وأحسنها وانه لا يصلح في
في موضعها سواها

وأنت اذا عرضت على العقول كون الولد بين اثنين لم تجد قبولها له
كقبولها لكون الولد لمن اشبهه الشبه البين فان هذا موافق لمادة الله وسنته
في خلقه وذلك مخالف لعادته وسنته

وقولهم انهما استويا في سبب الاحاق وهو الدعوة فيستويان في الحكم
وهو لحوق النسب فيقال القاعدة أن صحة الدعوي يطلب بيانها من غير
جبة المدعي مهما امكن وقد امكن هاهنا بيانها بالشبه الذي يطلع عليه القائف
فكان اعتبار صحتها بذلك أولي من اعتبار صحتها بمجرد الدعوي فاذا اتقى
السبب الذي يبين صحتها من غير جهة المدعي كالفراش والقافة يغير أعمال
الدعوي فاذا استويا فيها استويا في حكمها فهذا محض النقه ومقتضى قواعد
الشرع . واما أن تعمل الدعوى المجردة مع ظهور ما يخالفها من الشبه البين
الذي نصبه الله سبحانه علامة لثبوت النسب شرعا وقد راف هذا مخالف لقياس
ولأصول الشرع . وقد قال صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي والبينة اسم
لما يبين صحة الدعوى والشبه يبين صحة الدعوى فاذا كان من جانب أحد
المتلاعنين كان النسب له فان كان من جهتهما كان النسب لهما

قولكم لو أثر الشبه والقافة في نتاج الادعى لا أثر في نتاج الحيوان جوابه
من وجوه . أحدها منع الملازمة اذ لم يذكروا عليها دليلا سوى مجرد الدعوي
فاين التلازم شرعا وعقلا بين الناس . الثاني أن الشارع يتشوف الى ثبوت

فوافقه قول القائف فسرّ النبي صلى الله عليه وسلم بموافقة قول القائف لشرعه الذي جاء به من أن الولد للفراش وهذا لا خفاء به فمن أين يصلح ذلك لا ثبات كون القيافة طريقاً مستقلاً باثبات النسب

قال أصحاب الحديث نحن إنما نحتاج الى القافة عند النزاع في الولد نفياً وإثباتاً كما اذا ادعاه رجلان أو امرأتان أو اعترف الرجلان بهما وطئاً المرأة بشبهة وأن الولد من أحدهما وكل منهما ينفيه عن نفسه وحينئذ فاما أن ترجح أحدهما بلا مرجح ولا سبيل اليه واما ان نلغي دعواهما فلا يلحق بواحد منهما وهو باطل أيضاً فانهما معترفان بسبب اللحق وليس هنا سبب غيرهما . واما أن يلحق بهما مع ظهور الشبه البين بأحدهما وهو أيضاً باطل شرعاً وعرفاً وقياساً كما تقدم . واما ان يقدم أحدهما بوصفه لعلامات في الولد كما يقدم واصف اللقطة وهذا أيضاً لا اعتبار به ههنا بخلاف اللقطة والفرق بينهما ظاهر فان اطلاع غير الاب على بدن الطفل وعلاماته غير مستبعد بل هو واقع كثيراً فان الطفل بارز ظاهر لوالديه وغيرهما وأما اطلاع غير مالك اللقطة على عدها وعفاصها ووعائها ووكائها فأمر في غاية الندرة فان العادة جارية باخفائها وكمثالها فالخاق احدى صورتين بالآخري متمتع

وأما الخاق بأبوين فقطوع بطلانه واستحالة عقله وحساً فهو كالحاق ابن ستين سنة بأبن عشرين وكيف ينكر القافة التي مدارها على الشبه الذي وضعه الله سبحانه بين الوالدين والولد من يلحق الولد بأبوين فأين احد هذين الحكمين من الآخر في العقل والشرع والعرف والقياس . وما اثبت الله رسوله قط حكماً من الأحكام يقطع بطلان سنته حساً أو

عليه وسلم فقال لا أعلم الا ما قال علي أخرجه الامام أحمد في المسند وأبو داود
والنسائي وابن ماجه والحاكم في صحيحه

قال أبو محمد بن حزم هذا خبر مستقيم السند نقلته كلهم ثقات اه
وهذا حديث مداره على الشعبي وقد رواه عنه جماعة واختلف عليه فرواه
يحيى بن سعيد القطان وخالد بن عبد الله الواسطي وعبد الله بن نمير ومالك
ابن اسماعيل النهدي وقيس بن الربيع عن الاجاح يحيى بن عبد الله بن
الكندي عن الشعبي عن عبد الله بن الخليل الحضرمي الكوفي عن زيد بن
أرقم . ومن هذا الوجه أورده الحاكم وكذلك رواه سفيان بن عيينه وعلى بن
مسهر عن الاجاح وقالوا عبيد الله بن أبي الخليل ورواه شعبة عن سلامة بن
كهيل عن الشعبي عن أبي الخليل أو ابن أبي الخليل ثلاثة نفر اشتروا ولم
يذكر زيدا ولم يرفعه ورواه عبد الرزاق عن الثوري عن صالح بن صالح
الهمداني عن الشعبي عن عبد خير الحضرمي ورواه ابن عيينة وجريز بن
عبد الحميد وعبد الرحيم بن سليمان عن محمد بن سالم عن الشعبي عن علي بن
درنج ويقال دري الحضرمي عن زيد . ورواه خالد بن عبد الله الواسطي عن
أبي اسحق الشيباني سليمان بن فيروز عن الشعبي عن رجل من حضرموت
عن زيد

وبالجملة فيكفي ان في هذا الحديث أمير المؤمنين وفي الحديث شعبة
واذا كان شعبة في حديث لم يكن باطلا وكان محفوظا وقد عمل به أهل
الظاهر وهو وجه الشافعية عند تعارض البيئة وهو ظاهر بل صريح في عدم
اعتبار القافة فانها لو كانت معتبرة لم يعدل عنها الى القرعة . قالوا وأصح ما
معكم حديث أسامة بن زيد ولا حجة فيه لان النسب هناك ثابت بالفراس

قالوا وقد دل الحس على وقوع التشابه بين الأجانب الذين لا نسب بينهم ووقوع التخالف والتباين بين ذوى النسب الواحد وهذا أمر معلوم بالمشاهدة لا يمكن جرده فكيف يكون دليلا على النسب ويثبت به انتوارث والحرمة وسائر أحكام النسب . قالوا والاستحقاق موجب للحقوق النسب وقد وجد في المتداعيين وتساويا فيه فيجب أن يتساويا في حكمه فانه يمكن كونه منهما وقد استلحقه كل واحد منهما والاستحقاق أقوى من الشبه ولهذا لو استلحقه مستحق ووجدنا شها بينا بغيره ألحقناه بمن استلحقه ولم نلحقه الى الشبه قالوا ولان القائف إما شاهد وإما حاكم فان كان شاهداً فستند شهادته للرؤية وهو وغيره فيها سواء بخبري تفرد في الشهادة مجرى شهادة واحد من بين الجمع العظيم بأمر لو وقع لشاركوه في العلم به ومثل هذا لا يقبل . وان كان حاكما فالحاكم لا بد له من طريق يحكم بها ولا طريق ههنا الا للرؤية والشبه وقد عرف انه لا يصاح طريقا . قالوا ولو كانت القافة طريقا شرعياً لما عدل عنها داود وسليمان صلوات الله وسلامه عليهما في قصة الولد الذي ادعته المرأتان بل حكم به داود للكبري وحكم به سليمان للصغرى بالقريفة التي استدلت بهامن شفقتها باقرارها به للكبري ولم يخترقانة ولا شها قالوا وقد روى زيد بن أرقم قال أتى علي رضي الله عنه وهو باليمن ^(١) وفموا على امرأة في طور واحد فسأل اثنين اتقران لهذا بالولد قال لا حتي سألهما جميعا فجعل كلما سأل اثنين قال لا فاقرع بينهم فألحق الولد بالذي صارت اليه القرعة وجعل عليه ثلثي الدية قال فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فضحك حتي بدت نواجذه وفي لفظ فمن قرع فله الولد وعليه لصاحبه ثلثا الدية . وفي لفظ فذكرت ذلك للنبي صلى الله

لورقا قال فأتى لها ذلك قال عبي ان يكون نزعته عرق قال وهذا عبي ان
 يكون نزعته عرق (قيل) انما يعتبر الشبه ههنا لوجود الفراش الذي هو أقوى
 منه كما في حديث ابن أمة زمعة ولا يدل ذلك على انه لا يعتبره طلقاً بل في
 الحديث ما يدل على اعتبار الشبه فانه صلى الله عليه وسلم أحال على نوع آخر
 من الشبه وهو نزع العرق وهذا الشبه أولى لقوته بالفراش والله أعلم

قالت الحنفية اذا لم ينزع مدعى الولد فيه غيره فهو له وان نازعه غيره
 فان كان أحدهما صاحب فراش قدم على الآخر فان الولد للفراش . وان استويا
 في عدم الفراش فان ذكر أحدهما علامة بجسده ووصفه بصفة فهو له . وان لم يصفه
 واحد منهما فان كانا رجلين أو رجلاً وامراًة ألحق بهما . وان كانا امرأتين فقال
 أبو حنيفة رضى الله عنه يلحق بهما حكماً مع العلم بانه لم يخرج الآ من أحدهما
 ولكن اخته بهما في الحكم كما لو كان المدعى مالا ، أجرة الإنسان مجري
 الاموال والحقوق

وقال أبو يوسف ومحمد لا يلحق بهما كما قال الجمهور للقطع بأنه يستحيل أن يولد
 منهما بخلاف الرجلين فانه يمكن تخليقه من مائهما كما يخلق من ماء الرجل والمرأة
 قالوا وقد دل على اعتبار العلامات قصة شاهد يوسف وقول النبي صلى
 الله عليه وسلم للماتقظ اعرف غدا صبا ووكاءها ووعاءها فان جاء صاحبها فعرفها
 فأدتها اليه . قالوا ولو أثرت القافة والشبه في نتاج الآدمي لأثر ذلك في نتاج
 الحيوان فكنا نحكم بالشبه في ذلك كما نحكم به بين الآدميين ولا نعلم بذلك
 قالوا . قالوا ان الشبه أمر مشهود مدرك بحاسة البصر فاما أن يحصل لنا ذلك
 بالمشاهدة أو لا يحصل فان حصل لم يكن في القائف فائدة ولا حاجة اليه وان
 لم يحصل لنا بالمشاهدة لم نصدق القائف فانه يدعى أمراً حسياً لا يدرك بالحس

ابن سحماء فجاءت به كذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لولا ما مضى من كتاب الله لكان لى ولها شأن رواه البخارى فاعتبر النبي صلى الله عليه وسلم الشبه وجعله لمشبهه

فان قيل فهذا حجة عليكم لانه مع صريح الشبه لم يلحقه بمشبهه في الحكم قيل انما منع إعمال الشبه لتيام مانع اللعان ولهذا قال صلى الله عليه وسلم لولا الايمان لكان لى ولها شأن فاللعان سبب أقوى من الشبه قاطع النسب وحيث اعتبرنا الشبه في حقوق النسب فانما اذا لم يقاومه سبب أقوى منه ولهذا لا يعتبر مع الفراش بل يحكم بالولد للفراش وان كان الشبه لغير صاحبه كما حكم النبي صلى الله عليه وسلم في قصة عبد بن زمعة بالولد المتنازع فيه لصاحب الفراش ولم يعتبر الشبه المخالف له فأعمل صلى الله عليه وسلم الشبه في حجب سوده حيث انتفى المانع من اعماله في هذا الحكم بالنسبة اليها ولم يعمل في النسب لوجود الفراش وأصول الشرع وقواعده والقياس الصحيح يقتضي اعتبار الشبه في حقوق النسب والشارع متشوف الى اتصال الانساب وعدم انقطاعها ولهذا اكتفى في ثبوتها بأدنى الاسباب من شهادة المرأة الواحدة على الولادة والدعوى المجردة مع الامكان وظاهر الفراش فلا يستبعد أن يكون الشبه الخالى عن سبب مقاوم له كافياً في ثبوته ولا نسبة بين قوة الاحاق بالشبه وبين ضعف اللحاق لمجرد العقد مع القطع بعدم الاجتماع في مسألة المشرقية والمغربى ومن طلق عقيب العقد من غير مهلة ثم جاءت بولد (فان قيل) فقد ألغى النبي صلى الله عليه وسلم الشبه في حقوق النسب كما في الصحيح ان رجلاً قال له ان امرأتى ولدت غلاماً أسود فقال هل لك من ابل قال نعم قال فما ألوانها قال حمر قال فهل فيها من أورق قال نعم ان فيها

كانا قصتين والسؤال واحد فلا بد ان يكون الجواب كذلك وهذا يدل على أنهم انما سألوا عن الشبه ولهذا وقع الجواب به وقامت به الحجة وزالت به الشبهة وأما الاذكار والايثات فليس بسبب طبيعي وانما سببه الفاعل المختار الذي يأمر الملك به مع تقدير الشقاوة والسعادة والرزق والأجل ولذلك جمع بين هذه الأربع في الحديث فيقول الملك يارب ذكر يارب أتي فيقضى ربك ما شاء وقد رد سبحانه ذلك الي محض مشيئته في قوله تعالى يهب لمن يشاء انثاء ويهب لمن يشاء الذكور أو يزوجهم ذكرانا وأنثاء ويجعل من يشاء عقيمًا . والتعليق بالمشيئة وان كان لا ينافي ثبوت السبب بذلك اذا علم كون الشيء سببا ودل على سببيته بالعقل وبالنص وقد قال في حديث أم سليم ماء الرجل غليظ أبيض وماء المرأة رقيق أصفر فمن أيهما علا أو سبق يكون الشبه فغل للشبه سببين علو الماء وسبقه

وبالجملة فعامة الاحاديث انما هي في تأثير سبق الماء وعلوه في الشبه وانما جاء تأثير ذلك في الاذكار والايثات في حديث ثوبان وحده وهو فرد باسناده فيحتمل انه اشتبه على الراوي فيه الشبه بالاذكار والايثات وان كان قد قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو الحق الذي لا شك فيه ولا ينافي سائر الاحاديث فان الشبه من السابق والاذكار والايثات من العلو وبينهما فرق وتعليقه على المشيئة لا ينافي تعليقه على السبب كما ان الشقاوة والسعادة والرزق معانقان بالمشيئة وحاصلة بالسبب والله أعلم

والمقصود ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر الشبه في لحوق النسب وهذا معتمد القائف لا معتمده سواء . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في قصة المتلاعنين ان جاءت به أحكل العينين سابغ الاليتين خدج الساقين فهو ولشريك

أنس بن مالك عن أم سليم قالت وهل يكون هذا يعني الماء فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم نعم فمن أين يكون الشبه ان ماء الرجل غليظ أبيض وماء المرأة رقيق أصفر فمن أيهما علا أو سبق يكون الشبه منه

وعن عائشة أن امرأة قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم هل تغتسل المرأة اذا احتلمت وأبصرت الماء فقال نعم فقالت لها عائشة تربت يداك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعيها وهل يكون الشبه الا من قبل ذلك رواه مسلم . وله أيضاً من حديث أبي^(١) عن ثوبان قال كنت

قائماً عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء خبر من أخصاب اليهود فقال السلام عليك جئت أسألك عن الولد فقال ماء الرجل أبيض وماء المرأة أصفر فاذا اجتمعا فعلا مني الرجل مني المرأة أذكر باذن الله . واذا علا مني المرأة مني الرجل انثت باذن الله

وسمعت شيخنا رحمه الله يقول في صحة هذا اللفظ نظر قلت لان المعروف المحفوظ في ذلك انما هو تأثير سبق الماء في الشبه وهو الذي ذكره البخاري من حديث أنس أن عبد الله بن سلام بلغه مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فأتاه فسأله عن أشياء قال النبي صلى الله عليه وسلم وأما الولد فاذا سبق ماء الرجل ماء المرأة نزع الولد واذا سبق ماء المرأة ماء الرجل نزعت الولد فهذا السؤال الذي سأل عنه عبد الله بن سلام والجواب الذي أجابه به النبي صلى الله عليه وسلم وهو بغير السؤال سأل عنه الخبر والجواب واحد ولا سيما ان كانت القصة واحدة والخبر هو عبد الله بن سلام فانه سأله وهو على دين اليهود فأنسي عين اسمه وثوبان قال جاء خبر من اليهود . وان

انظروا فنظروا فقالوا نراه يشبههما فأخفته بهما وجعله يرثهما ويرثانه وجعله
 بينهما قال قتادة فقلت لسعيد بن المسيب لمن عصيته قال للباقي منهما . وروى
 قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن علي أن رجلين وقعا على امرأة في طهر
 واحد فجاءت بولد فدعي له على رضى الله عنه القافة وجعله ابهما جميعاً يرثهما
 ويرثانه . وروى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال اختصم
 الي أبي موسى الأشمري في ولد ادعاه دهقان ورجل من العرب فدعي
 القافة فنظروا اليه فقالوا للعربي أنت أحب إلينا من هذا المالج ولكن ليس
 بابنك نخل عنه فانه ابنه . وروى زياد بن أبي زياد قال اتقى ابن عباس من
 ولد له فدعي له ابن كلدة القائف فقال أما انه ولده وادعاه ابن عباس . وصح
 عن قتادة عن النضر بن أنس أن أنسا وطى جارية له فولدت جارية فلما حضر
 قال ادعوا لها القافة فان كانت منكم فالحقوها بكم . وصح عن حميد أن أنسا
 شك في ولد له فدعي له القافة . وهذه قضايا في مظنة الشبهة فيكون اجماعا
 قال حنبل سمعت أبا عبد الله قيل له تحكم بالقافة قال نعم لم يزل الناس
 على ذلك

فصل

والقياس وأما قول الشريعة تشهد للقافة لان القول بها حكم يستند الى درك أمور
 خفية وظاهرة توجب سكونا للنفس فوجب اعتباره كنفذ الناقد وتقويم المقوم .
 وقد حكى أبو محمد بن قتيبة أن قافنا كان يعرف أثر الانثى من أثر الذكر .
 وأما قولهم انه يعتمد الشبه فنعمة وهو حق . قالت أم سلمة يا رسول الله وتحتلم
 المرأة قالت تربت يدك فبم يشبهها ولدها متفق عليه . ولمسلم من حديث

المطلوبين وذلك دليل حسن على اتحاد الأصل والفرع فان الله سبحانه وتعالى أجرى العادة بكون الولد نسخة أبيه

وقد ذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال أخبرني عروة ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه دعى القافة في رجلين اشتركا في الوقوع على امرأة في طهر واحد وادعيا ولدها فألحقته القافة بأحدهما قال الزهري أخذ عمر بن الخطاب ومن بعده بنظر القافة في مثل هذا واسناده صحيح متصل فقد لقي عروة عمر واعتمر معه . وروى شعبة عن توبة الغنبري عن الشعبي عن ابن عمر قال اشترك رجلان في طهر امرأة فولدت فدعي عمر القافة فقالوا أخذ الشبه منهما جميعا فجعله عمر بينهما وهذا صحيح أيضا

وروى يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه قال كنت جالسا عند عمر بن الخطاب فجاءه رجلان يختصمان في غلام كلاهما يدعى انه ابنه فقال عمر ادعوا الي أخا بني المصطلق فجاء وأنا جالس فقال انظر ابن أيهما تراه فقال قد اشتركا فيه جميعا فقال عمر لقد ذهب بك بصرك المذاهب وقام فضربه بالدرة ثم دعى أم الغلام والرجلان جالسان والمصطلق جالس فقال لها عمر ابن أيهما هو قالت كنت لهذا فكان يطأني ثم يمسكني حتي يستمر بي حملي ثم يرسلني حتي ولدت منه أولادا ثم أرسلني مرة فأهرقت الدماء حتي ظننت انه لم يبق شيء ثم أصابني هذا فاستمررت حاملا قال فتدري من أيهما هو قالت ما أدري من أيهما هو قال فعجب عمر للمصطلق وقال للغلام خذ بيد أيهما شئت فاخذ بيد أحدهما واتبعه

وروى قتادة عن سعيد بن المسيب في رجلين اشتركا في طهر امرأة فحملت غلاما يشبههما فرفع ذلك الي عمر بن الخطاب فدعي القافة فقال لهم

وقالوا العمل بها تعويل على مجرد الشبه وقد يقع بين الاجانب وينتفي بين
 الاقارب . وقد دل علي اعتبارها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت
 عائشة رضي الله عنها دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مسرور
 تبرق أسارير وجهه فقال أي عائشة ألم ترى أن مجززا المدلجى دخل فرأى
 أسامة وزيدا وعليهما قطيفة قد غطيا رؤسهما وبدأت أقدامهما فقال ان هذه
 الأقدام بعضها من بعض . وفي لفظ دخل قائف والنبي صلى الله عليه وسلم
 ساجد وأسامة بن زيد وزيد بن حارثة مضطجمان فقال ان هذه الاقدام
 بعضها من بعض فسرّ بذلك النبي صلى الله عليه وسلم وأخبر به عائشة منفق
 عليهما وذلك يدل على أن الحاق القافة يفيد النسب لسرور النبي صلى الله
 عليه وسلم به وهو لا يسر بباطل

فان قيل النسب كان ثابتا بالفراش فسر النبي صلى الله عليه وسلم بموافقة
 قول القائف للفراش لأنه أثبت النسب بقوله (قيل) نعم النسب كان ثابتا
 بالفراش وكان الناس يتدحون في نسبه لكونه أسود وأبوه أبيض فلما شهد
 القائف بان تلك الاقدام بعضها من بعض سرّ النبي صلى الله عليه وسلم بتلك
 الشهادة التي أزال التهمة حتي برقت أسارير وجهه من السرور . ومن لا
 يعتبر القافة يقول هي من أحكام الجاهلية ولم يكن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ليسر لها بل كانت اكرد شيء اليه ولو كانت باطلة لم يقل ألم ترى أن
 مجززا المدلجى قال كذا وكذا فان هذا اقرار منه ورضى بقوله ولو كانت
 القافة باطلة لم يقر عليها ولم يرض بها وقد ثبت في قصة العرينين ان النبي
 صلى الله عليه وسلم بعث في طلبهم قافة فأتي بهم رواد أبو داود باسناد صحيح
 فدل على اعتبار القافة والاعتماد عليها في الجملة فاستدل بأثر الاقدام على

وفي حديث زيد بن خالد فإن جاء صاحبها فعرف عفاصها وعددها ووكائها
فأعطها إياه والامر للوجوب والوصف بينة ظاهرة فإنها من البيان وهو
الكشف والايضاح والمراد بها وضوح حجة الدعوى وانكشافها وهو موجود
في الوصف

— * —
﴿ فصل ﴾

﴿ الطريق الخامس والعشرون ﴾ الحكم بالقرعة وقد تقدم الكلام
عليها مستوفى والحجة في إثباتها وأنها أقوى من كثير من الطرق التي يحكم
بها من إبطالها كعاقبة القمط والخص ووجوه الآجر ونحو ذلك وأقوي من
الحكم بكون الزوجة فراشا مجرد العقد وإن علم قطعاً عدم اجتماعهما وأقوي
من الحكم بالنكول المجرد

﴿ فصل ﴾

﴿ الطريق السادس والعشرون ﴾ الحكم بالقافة وقد دل عليها سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمل خلفائه الراشدين والصحابة من بعدهم
منهم عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبو موسى الأشعري وابن عباس
وأنس بن مالك رضي الله عنهم ولا يخالف لهم في الصحابة وقال بهامن التابعين
سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح والزهرى وإياس بن معاوية وقتادة
وكعب بن سوار. ومن تابعي التابعين الليث بن سعد ومالك بن أنس وأصحابه
ومن بعدهم الشافعي وأصحابه وأحمد وأصحابه وإسحاق وأبو ثور وأهل
الظاهر كلهم

وبالجملة فهذا قول جمهور الأمة وخالفهم في ذلك أبو حنيفة وأصحابه

وقال الشافعي لا يحكم بذلك كما لو ادعيا عينا سواء ووصف أحدهما فيه علامات خفية والمرجحون له بذلك فرقوا بينهما بأن ذاك نوع التقاط فقدم بالصفة كلقطة المال وقد دل عليها النص الصحيح الصريح وقياس القيط على لقطة المال أولى من قياسه على دعوى غيره من الأعيان على أن في دعوى العين إذا وصفها أحدهما بما يدل ظاهرا على صدقة نظرا. وقياس المذهب في مسألة تداعي الزوجين ترجيح الواصف إذا

وقد جرى لنا نظير هذه المسألة سواء وهو أن رجلين تدعيا صرة فيها دراهم فسأل ولي الأمر أحدهما عن صفتها فوصفها بصفات خفية فسأل الآخر فوصفها بصفات أخرى فلما اعتبرت طابقت صفات الأول لها وظهر كذب الآخر فعلم ولي الأمر والحاضرون صدقه في دعواه وكذب صاحبه فدفعها إلى الصادق وهذا قد يقوى بحيث يفيد القطع وقد يضعف وقد يتوسط. ومنها وجوب دفع اللقطة إلى واصلها. قال أحمد في رواية حرب إذا جاء صاحبها فعرف الوكلاء والعناصر فأنها ترد إليه ولا يذهب إلى قول الشافعي ولا ترد عليه الابينة

وقال ابن مشيش إن جاء رجل فادعي اللقطة وأعطاه علامتها تدفع إليه قال نعم وقال إذا جاء بعلامة عناصرها ووكانها وعددها فليس في قلبي منه شيء ونص أيضا على المتكاريهين يختلفان في دفن في الدار كل واحد منهما يدعيه فمن أصاب الوصف كان له وبذلك قال مالك وإسحاق وأبو عبيد. وقال أبو حنيفة والشافعي إن غلب على ظن الملتقط صدقه جاز الدفع ولم يجب وإن لم يغلب لم يجز لأنه مدع وعليه البينة والصحيح الأول لما روى مسلم في صحيحه من حديث أبي فذكر الحديث وفيه فإن جاء أحد يخبرك بمددها ووعائها ووكانها فاعطها إياه

رحمه الله وحجته ان الله سبحانه جعل الرهن بدلا من الكتابة والشهود
يحفظ به الحق فلم يقبل قول المرتين وكان القول قول الراهن لم يكن في
الرهن فائدة وكان وجوده كعدمه الا في موضع واحد وهو تقديم المرتين
بدينه على الغرماء الذين ديونهم بغير رهن ومعلوم ان الرهن لم يشرع لمجرد هذه
الفائدة وانما ذكره الله سبحانه في القرآن العظيم قائما مقام الكتاب والشهود
فهو شاهد بقدر الحق وليس في العرف ان يرهن الرجل ما يساوي ألف دينار
علي درهم. ومن يقول القول قول الراهن يقبل قوله انه رهنه علي ثمن درهم أو أقل
وهذا مما يشهد العرف بطلانه. والذين جعلوا القول قول الراهن ائتموا منازعهم
بانهما لو اختلفا في أصل الرهن لكان القول قول المالك فكذلك في قدر
الدين. وفرق الآخرون بين المسألتين بانه قد ثبت تعلق الحق به في مسألة النزاع
والرهن شاهد المرتين فيه ما يصدق به بخلاف مسألة الالتزام

﴿ فصل ﴾

﴿ الطريق الرابع والعشرون ﴾ العلامات الظاهرة وقد تقدمت في أول
الكتاب ونزيد هاهنا ان أصحابنا وغيرهم فرقوا بين الركاز واللقطة بالعلامات
فقالوا الركاز ما دفنه الجاهلية ويعتبر ذلك برؤية علاماتهم عليه كاسماء ملوكهم
وصورهم وصلبهم فأما ما عليه علامات المسلمين كاسمائهم أو قرآن ونحوه فهو
لقطة لانه ملك مسلم لم يعلم زواله عنه. وكذلك ان كان على بعضه علامة الاسلام
وعلى بعضه علامة الكفار لان الظاهر انه صار لمسلم دفنه وما لا علامة عليه
فهو لقطة تقليبا لحكم الاسلام. ومنها أن اللقيط لو ادعاه اثنان ووصف أحدهما
علامة مستورة في جسده قدم في ذلك وحكم له وهذا مذهب أحمد وأبي حنيفة

نظروا الى القناة التي شقت داره وشهدوا بذلك عند القاضي ولم يكن عنده
في شهادة الشهود الذين وجههم لذلك مدفع الزمود مرور القناة على داره
ونهي عن سدها ومنع منه قالوا فاذا نظروا في القناة تشق داره الى مستقرها
وهي في قناة قديمة والبيان فيها ظاهر حتى تصب في مستقره فلاحا كم ان
يلزمه مرور القناة كما وجدت في داره

قال ابن القاسم فيما رواه ابن عبد الحكم عنه اذا اختلف الرجال في
جدار بين داريهما كل يدعيه فان كان عقد بناء اليهما فهو بينهما وان كان
معتودا الي احدهما ومنقطعا من الآخر فهو الي من اليه العقد وان كان منقطعا
بينهما جميعا فهو بينهما وان كان لاحدهما فيه كوي ولا شيء للآخر فيه وليس
بتعقد الي واحد منهما فهو الي من اليه مرافقه وان كانت فيه كوي اكلهما
فهو بينهما وان كانت لاحدهما عليه خشب ولا عقد فيه لواحد منهما فهو لمن له
عليه الحمل فان كان عليه حمل لهما جميعا فهو بينهما . والمقصود ان الكتابة على
الحجارة والحيوان وكتب العلم أقوى من هذه الامارات بكثير فهي أولى أن
يثبت بها حكم تلك الكتابة ولا سيما عند عدم المعارض وأما اذا عارض
ذلك بينة لا تتم ولا تستند الى مجرد التبديل بسبب الملك والاستراداة فانها
تقدم على هذه الامارات بمنزلة البينة والشاهد واليد تدفع بذلك

فصل

ومما يلحق بهذا الباب شهادة الرهن بقدر الدين اذا اختلف الراهن
والرهن في قدره فالقول قول المرتهن مع يمينه ما لم يدع أكثر من قيمة الرهن
عند مالك وأهل المدينة وخالفه الا كثرون ومذهبه أرجح واختاره شيخنا

صرح به بعض أصحابنا وممن ذكره الحارثي في شرحه . فان قيل يجوز ان ينقل الحجر الي ذلك الموضع قيل جواز ذلك كجواز كذب الشاهدين بل هذا أقرب لان الحجر يشاهد جزءاً من الحائط داخل فيه ليس عليه شيء من أمارات النقل بل يقطع غالباً بأنه بنى مع الدار ولا سيما حجر عظيم وضع عليه الحائط بحيث يتعذر وضعه بعد البناء فهذا أقوى من شهادة رجلين ورجل وامرأتين

فان قيل فما يقولون في كتب العلم يوجد على ظهرها وهو امشها كتابة الوقف هل للحاكم ان يحكم بكونها وقفاً بذلك . قيل هذا يختلف باختلاف قرائن الاحوال فاذا رأينا كتباً مودعة في جراب وعليها كتابة الوقف وهي كذلك مدة متطاولة وقد اشتهرت بذلك لم نسترب في كونها وقفاً وحكمها حكم المدرسة التي عهدت لذلك وانقطعت كتب وقفها أو فقدت ولكن يعلم الناس على تطاول المدة كونها وقفاً فيكفي في ذلك الاستفاضة فان الوقف ثبت بالاستفاضة وكذلك مصرفه وأما اذا رأينا كتاباً لا نعلم مقره ولا عرف من كتب عليه الوقف فهذا يوجب التوقف في أمره حتي يتبين حاله والمعول في ذلك على القرائن فان قويت حكم بموجبها وان ضعفت لم يلتفت اليها وان توسطت طلب الاستظهار وسلك طريق الاحتياط وبالله التوفيق

وقد قال أصحاب مالك في الرجلين يتنازعا في حائط فينظر الي عقده أو من له خشب أو سقف وما أشبه ذلك مما يري بالعين يقضى به لصاحبه ولا يكلف الطالب البينة وكذلك القنوات التي تشق الدار والبيوت الي مستقرها اذا سدها الذي شقت داره وأنكر ان يكون عليها مجرى لاحد فاذا

اذ كان الامر قد تغير في زمن مالك وابن أبي ليلى حتى قال مالك كان من أمر
الناس القديم اجازة الخواتم حتى ان القاضي ليكتب للرجل الكتاب فلم يزد
على ختمه حتى تهم الناس فصار لا يقبل الاشاهدان. وقال محمد بن عبد الحكم
لا يقضي في دهرنا هذا بالشهادة على الخط لان الناس قد أحدثوا ضروبا
من الفجور وقد كان الناس فيما مضى يجيزون الشهادة على خاتم كتاب القاضي
فان قيل فما تقولون في الدابة يوجد على نخدها صدقة أو وقف أو
حبس هل للحاكم ان يحكم بذلك (قيل) نعم له ان يحكم وصرح به أصحاب
مالك فان هذه امارة ظاهرة ولعلها أقوى من شهادة الشاهد وقد ثبت في
الصحيحين من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال غدوت الي رسول
الله صلى الله عليه وسلم بعبد الله بن أبي طلحة ليخنكه فوافيته في يده الميسم
يسم ابل الصدقة . وللامام أحمد عنه دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم
وهو يسم غنما في آذانها . وروي مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم عن أبيه
انه قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه ان في الظهر ناقدة عمياء فقال عمر
ادفعها الي أهل بيت يتنعمون بها قال فقلت هي عمياء فقال عمر يتطرونها
بالابل قال فقلت كيف تأكل من الارض قال فقال عمر أمن نعم الجزية هي
أم من نعم الصدقة فقلت من نعم الجزية فقال عمر أردتم والله اكلها فقلت
ان عليها وسم الجزية . ولولا ان الوسم يميز الصدقة من غيرها ويشهد لما هو
وسم عليه لم يكن فيه فائدة بل لا فائدة للوسم الا ذلك ومن لم يعتبر الوسم
فلا فائدة فيه عنده

فان قيل فما تقولون في الدار يوجد على بابها أو حائطها الحجر مكتوبا
فيه انها وقف أو مسجد هل يحكم بذلك قيل نعم يقضي به ويصير وقفا

قد أحدثوا ضروبا من الفجور وقد قال مالك في الناس تحدث لهم أقضية
على نحو ما أحدثوا من الفجور . وقد روى ابن نافع عن مالك قال كان من أمر
الناس القديم اجازة الخوايم حتى ان القاضي ليكتب للرجل الكتاب فما يزيد
على ختمه فيجاز لهم حتى اتهم الناس فصار لا يقبل الا بشاهدين اه

واختلف الفقهاء فيما اذا شهد القاضي شاهدين على كتابه ولم يقرأه عليهما
ولا عرفهما بما فيه فقال مالك يجوز ذلك ويلزم القاضي المكتوب اليه قبوله
ويقول الشاهدان ان هذا كتابه دفعه الينا مختوما وهذا احدى الروايتين عن
الامام أحمد . وقال أبو حنيفة والشافعي وأبو ثور اذا لم يقرأ عليهما القاضي
لم يعمل القاضي المكتوب اليه بما فيه وهو احدى الروايتين عن مالك وحجتهم
انه لا يجوز ان يشهد الابما يعلم وأجاب الآخرون بانهما لم يشهدا بما تضمنه
وانما شهدا بانه كتاب القاضي وذلك معلوم لهما والسنة الصريحة تدل على
صحة ذلك وتغير أحوال الناس ونسادهما يقتضى العمل بالقول الآخر . وقد
يثبت عند القاضي من أمور الناس ما لا يحسن ان يطلع عليه كل أحد مثل
الوصايا التي يتخون الناس فيها ولهذا يجوز عند مالك وأحمد في احدى الروايتين
ان يشهدا على الوصية المختومة ويجوز عند مالك أن يشهدا على كتاب مدرج
ويقولا للحاكم نشهد على اقراره بما في هذا الكتاب

وقال المانعون من العمل بالخطوط الخطوط قابلة للمشابهة والمحاكاة
وهل كانت قصة عثمان ومقتله الاسبب الخط فانهم صنعوا مثل خاتمه وكتبوا
مثل كتابه حتى جري ماجرى . ولذلك قال الشعبي لا تشهد أبدا الا على شيء
تذكره فانه من شاء انتقش خاتما ومن شاء كتب كتابا قالوا وأما ما ذكرتم
من الآثار فنهم وهاهنا أمثالها ولكن كان ذلك اذ الناس ناس . وأما الآن فكلا

بردة وعبد الله بن بريدة وعامر بن عبيدة وعباد بن منصور يجيزون كتب
القضاة بغير محضر من الشهود فان قال الذي جرى عليه بالكتاب انه زور قيل
له اذهب فالتمس المخرج من ذلك

وأول من سأل على كتاب القاضي البينة ابن أبي ايلي وسوار بن عبد الله
وقال لنا أبو نعيم حدثنا عبد الله بن محرز جئت بكتاب من موسى بن أنس
قاضي البصرة وأقت عليه البينة ان لي عند فلان كذا وكذا وهو بالكوفة
فجئت به القاسم بن عبد الرحمن فأجازه . وكرد الحسن وأبو قلابة ان يشهد على
وصية حتى يعلم ما فيها لانه لا يدري لعل فيها جورا وقد كتب النبي صلى الله
عليه وسلم الي أهل خيبر اما أن تودوا صاحبكم واما أن تأذنوا بحرب اه
كلامه

وأجاز مالك الشهادة على الخطوط فروي عنه ابن وهب في الرجل يقوم
يذكر حقا قدمات شهوده ويأتي بشاهدين عدلين على خط كاتب الخط قال
تجوز شهادتهما على كاتب الكتاب اذا كان عدلا مع يمين الطالب وهو قول
ابن القاسم . وذكر ابن شعبان عن ابن وهب قال لا آخذ بقول مالك في
الشهادة على الخط وعد قوله شذوذا . قال ابن حارث ولقد قال مالك في رجل
قال سمعت فلانا يقول ورأيت فلانا قتل أو قال سمعت فلانا طلق امرأته
أو قذفها انه لا يشهد علي شهادته الا أن يشهده فالحط أبعد من هذا وأضعف
قال ولقد قلت لمبعض القضاة أتجوز شهادة الموتي فقال ما هذا الذي تقول
فقلت انكم تجيزون شهادة الرجل بعد موته اذا وجدتم خطه في وثيقة
فسكت

وقال محمد بن عبد الحكم لا يقضي في دهرنا بالشهادة على الخط لان الناس

كتميز صورته وصوته عن صورته وصوته والناس يشهدون شهادة لا يسترِبون فيها على أن هذا فيه خط فلان وإن جازت محاكاته ومشابهته فلا بد من فرق وهذا أمر يختص بالخط العربي ووقوع الاشتباه والمحاكاة لو كان مانعا لمنع من الشهادة على الخط عند معاينته إذا غاب عنه لجواز المحاكاة

وقد دلت الأدلة المتضاربة التي تقرب من القطع على قبول شهادة الأعمى فيما طريقه السمع إذا عرف الصوت مع أن تشابه الأصوات أن لم يكن أعظم من تشابه الخطوط فليس دونه وقد صرح أصحاب أحمد والشافعي بأن الوارث إذا وجد في موروثه أن لي عند فلان كذا جاز له أن يحلف على استحقاقه وأظنه منصوفا عنهما وكذلك لو وجد في دثره أني أدت لي فلان ما على جاز له أن يحلف على ذلك إذا وثق بخط مورثه وأمانته ولم يزل الخلفاء والقضاة والأمرء والعلماء يعتمدون على كتب بعضهم إلى بعض ولا يشهدون حاملها على ما فيها ولا يقرؤنه عليه هذا عمل الناس من زمن نبيهم إلى الآن

قال البخاري في صحيحه باب الشهادة على الخط وما يجوز من ذلك وما يضيّق منه وكتاب الحاكم إلى عامله والقاضي إلى القاضي . وقال بعض الناس كتاب الحاكم جائز إلا في الحدود قال وإن كان القتل خطأ فهو جائز لأنه مال بزعمه وإنما صار مالا بعد أن ثبت القتل فالخطأ والعمد واحد . وقد كتب عمر إلى عامله في الحدود وكتب عمر بن عبد العزيز في سنن كسرت . وقال إبراهيم كتاب القاضي إلى القاضي جائز إذا عرف الكتاب والخاتم . وكان الشعبي يجيز الكتاب المختوم بما فيه من القاضي ويروى عن ابن عمر نحوه

وقال معاوية بن عبد الكريم الثقفي شهدت عبد الملك بن يعلى قاضي البصرة وإياس بن معاوية والحسن وثمامة بن عبد الله بن أنس وبلال بن أبي

الكتابة وصيته فائدة . قال اسحق بن ابراهيم (قلت) لاحمد الرجل يموت ويوجد له وصية تحت رأسه من غير أن يكون أشهد عليها أو أعلم بها أحدا هل يجوز اتخاذ ما فيها قال ان كان قد عرف خطه وكان مشهور الخط فانه ينفذ ما فيها وقد نص في الشهادة انه اذا لم يذكرها ورأى خطه انه لا يشهد حتى يذكرها ونص فيمن كتب وصيته وقال اشهدوا علي بما فيها انهم لا يشهدون الا أن يسمعوها منه أو تقرأ عليه فيقر بها فاختلف أصحابنا ففهم من خرج في كل مسألة حكم الاخرى وجعل فيها وجهين بالنقل والتخريج ومنهم من منع التخريج وأقر النصين وفرق بينهما واختار شيخنا التفريق قال والفرق انه اذا كتب وصيته وقال اشهدوا علي بما فيها فانهم لا يشهدون لجواز أن يزيد في الوصية وينقص ويغير وأما اذا كتب وصيته ثم مات وعرف انه خطه فانه يشهد به لزوال هذا المحذور . والحديث المتقدم كالنص في جواز الاعتماد على خط الموصي وكتبه صلى الله عليه وسلم الى عماله والى الملوكة وغيرهم تدل على ذلك ولان الكتابة تدل على المقصود فهي كاللفظ . ولهذا يقع بها الطلاق

قال القاضي وثبت الخط في الوصية يتوقف على معاينة البينة أو الحاكم لفعل الكتابة لانها عمل والشهادة على العمل طريقتها الرؤية . وقول الامام أحمد ان كان قد عرف خطه وكان مشهور الخط ينفذ ما فيها يرد ما قال القاضي فان أحمد ناق الحكم بالمعرفة والشهرة من غير اعتبار لمعاينة الفعل وهذا هو الصحيح فان القصد حصول العلم بنسبة الخط الى كاتبه فاذا عرف ذلك وتيقن كان العلم بنسبة اللفظ اليه فان الخط دال على اللفظ واللفظ دال على القصد والارادة وغاية ما يقدر اشتباه الخطوط وذلك كما يفرض من اشتباه الصور والاصوات وقد جعل الله سبحانه في خط كل كاتب ما يميز به عن خط غيره

يحفظه فانه لا يحكم بذلك ولا ينفذه حتى يذكره . وقال أبو يوسف ومحمد ما وجده القاضي في ديوانه من شهادة شهود شهدوا عنده لرجل على رجل بحق أو اقرار رجل لرجل بحق والقاضي لا يحفظ ذلك ولا يذكره فانه ينفذ ذلك ويقضي به اذا كان تحت خاتمه محفوظا ليس كل ما في ديوان القاضي يحفظه

وأما مذهب مالك فقال في الجواهر لا يعتمد على الخط اذا لم يذكر
لا مكان التزوير عليه . قال القاضي أبو محمد اذا وجد في ديوانه حكما بخطه ولم يذكر انه حكم به لم يجوز له أن يحكم به الا أن يشهد عنده شاهدان . قال
واذا نسي القاضي حكما حكم به فشهد عنده شاهدان انه قضى به نفذ الحكم
بشهادتهما وان لم يذكره . وعن مالك رواية أخرى انه لا يلتفت الى البينة
بذلك ولا يحكم بها . وجهور أهل العلم على خلافها بل اجماع أهل الحديث
قاطبة على اعتماد الراوى على الخط المحفوظ عنده وجواز التحديث به الا خلافا
شاذا لا يعتمد به ولو لم يعتمد على ذلك انضاع الاسلام اليوم وسنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم فليس بأيدي الناس بعد كتاب الله الالهذه النسخ الموجودة
من السنن . وكذلك كتب الفقه الاعتماد فيها على النسخ وقد كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يبعث كتبه الى الملوك وغيرهم وتقوم بها حجته ولم يكن
يشافه رسولا بكتابه بمضمونه ولا يجري هذا في مدة حياته صلى الله عليه وسلم
بل يدفع الكتاب مختوماً ويأمره بدفعه الى المكتوب اليه وهذا معلوم
بالضرورة لاهل العلم بسيرته وأيامه

وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي
فيه يبيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده . ولو لم يجوز الاعتماد على الخط لم يكن

هم في الجنة فقد شهدت حكاة القاضي أبو يعلى وذكره شيخنا رحمة الله عليه
فكل من أخبر بشيء فقد شهد به وإن لم يتلفظ بلفظه أشهد

ومن العجب أنهم احتجوا على قبول الأقرار بقوله تعالى (يا أيها الذين
آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم) قالوا هذا يدل على
قبول أقرار المرء على نفسه ولم يقل أحد أنه لا يقبل الأقرار حتى يقول المقر
أشهد على نفسي وقد سماه الله شهادة قال شيخنا فاشترط لفظ الشهادة لأصل
له في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من الصحابة ولا يتوقف
إطلاق لفظ الشهادة لغة على ذلك وبالله التوفيق وعلى هذا فليس الأخبار
طريقها آخر غير طريق الشهادة



﴿ فصل ﴾

﴿ الطريق الثالث والعشرون ﴾ الحكم بالخط المجرد وله صور ثلاث
(الصورة الأولى) أن يري القاضي حجة فيها حكمه لأنسان فيطالب منه
امضاء فمن أحم ثلاث روايات (أحدهن) أنه إذا تيقن أنه خطه نفذ وإن لم
يذكره (والثانية) أنه لا ينفذه حتى يذكره (والثالثة) أنه إذا كان في حرزه
وحفظه نفذ والا فلا . قال أبو البركات الرواية في شهادة الشاهد البناء على
خطه إذا لم يذكره والمشهور من مذهب الشافعي أنه لا يعتمد على الخط لافي
الحكم ولا في الشهادة وفي مذهبه وجه آخر أنه يجوز الاعتماد عليه إذا كان
محفوظاً عندهما كالرواية الثالثة

وأما مذهب أبي حنيفة فقال الخفاف قال أبو حنيفة إذا وجد القاضي في
ديوانه شيئاً لا يحفظه كإقرار الرجل بحق من الحقوق وهو لا يذكر ذلك ولا

نصاً قال تعالى (قل هلم شهداءكم الذين يشهدون ان الله حرم هذا فان شهدوا فلا تشهد معهم) ومعلوم قطعاً انه ليس المراد التلفظ بلفظة أشهد في هذا بل مجرد الاخبار بتحريمه وقال تعالى (لكن الله يشهد بما أنزل اليك) ولا تتوقف صحة الشهادة على انه يقول سبحانه أشهد بكذا وقال تعالى (ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاء الا من شهد بالحق) أي أخبر به وتكلم به به عن علم والمراد به التوحيد ولا تفتقر صحة الاسلام الى أن يقول الداخل فيه أشهد أن لا اله الا الله بل لو قال لا اله الا الله محمد رسول الله كان مسلماً وقد قال صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله فإذا تكلموا بقول لا اله الا الله حصلت لهم العصمة وان لم يأتوا بلفظ أشهد . وقال تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان (واجتنبوا قول الزور حنفاء لله غير مشركين به) وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال عدلت شهادة الزور بالاشراك بالله وقال ألا أنبئكم بأكبر الكبائر الشرك بالله وقتل النفس التي حرم الله وقول الزور وفي لفظ ألا وشهادة الزور فسحى قول الزور شهادة وان لم يكن معه لفظ أشهد

وقال ابن عباس شهد عندي رجال مرضيون وأرضاهم عندي عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وبعد الصبح حتى تطلع الشمس ومعلوم أن عمر لم يقل لا بن عباس أشهد عندك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك ولكن أخبره فسماه شهادة وقد تناظر الامام أحمد وعلي بن المديني في العشرة رضوان الله عليهم فقال علي أقول هم في الجنة ولا أشهد بذلك بناء على ان الخبر في ذلك خبر آحاد فلا يفيد العلم والشهادة انما تكون على العلم فقال له الامام أحمد متى قلت

الناس صدقه وعدالته من غير اعتبار لفظ شهادة على العدالة ويرد شهادته
ويحكم بنفسه باستفاضة جفوره وكذبه وهذا مما لا يعلم فيه نزاع وكذلك
الجراح والمعدل يجرح الشاهد بالاستفاضة ولا ريب انا نشهد بعدالة عمر بن
عبد العزيز رضي الله عنه وفسق الحجاج . والمقصود ان الاستفاضة طريق
من طرق العلم التي تنفي التهمة عن الشاهد والحاكم وهي أقوى من شهادة
اثنين مقبولين

﴿ فصل ﴾

﴿ الطريق الثاني والعشرون ﴾ الاخبار آحادا وهو أن يخبره عدل يثق
بخبيره ويسكن اليه بأمر فيغلب على ظنه صدقه فيه أو يقطع به لقرينة به
فيجعل ذلك مستنداً لحكمه وهذا يصلح للترجيح والاستظهار بالريب
ولكن هل يكفي وحده في الحكم هذا موضع تفصيل . فيقال اما أن يقرن
بخبيره ما يفيد معه اليقين أم لا فان اقرن بخبيره ما يفيد معه اليقين جاز أن
يحكم به وينزل منزلة الشهادة بل هو شهادة محضة في أصح الاقوال وهو قول
الجمهور فانه لا يشترط في صحة الشهادة ذكر لفظ أشهد بل متى قال الشاهد
رأيت كيت وكيت أو سمعت أو نحو ذلك كانت شهادة منه وليس في كتاب
الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم موضع واحد يدل على اشتراط
لفظ الشهادة ولا عن رجل واحد من الصحابة ولا قياس ولا استنباط يقتضيه
بل الأدلة المتضافرة من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة ولغة العرب
نفي ذلك

وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة وظاهر كلام أحمد وحكي ذلك عنه

فان قيل فلو تواتر عنده زنا رجل أو امرأة فهل له ان يحدّهما بذلك
 قيل لا بد في إقامة الحد بالزنا من معاينة ومشاهدة له ولا يكفي فيه القرائن
 واستفاضة في الناس ولا يمكن في العادة التواتر بمعاينة ذلك ومشاهدته
 للاختفاء به وستره عن العيون فيستحيل في العادة ان يتواتر الخبر عن معاينته
 نعم لو قدر ذلك بأن أتى ذلك بين الناس عيانا وشهد عدد كثير يقع العلم
 الضروري بخبرهم حد بذلك قطعا ولا يليق بالشرعية غير ذلك ولا يحتمل
 سواه

﴿ فصل ﴾

﴿ الطريق الحادى والعشرون ﴾ الحكم بالاستفاضة وهى درجة بين
 التواتر والآحاد فلا استفاضة هى الاشتهار الذى تحدث به الناس وفاض بينهم .
 وقد قسم الحنفية الاخبار الى ثلاثة أقسام . آحاد . وتواتر . واستفاضة . وجعلوا
 المستفيض مرتبة بين المرتبتين وخصوا به عموم القرآن وقالوا هو بمنزلة التواتر
 ومنهم من جعله قسما من أقسام التواتر وهذا النوع من الاخبار يجوز استناد
 الشهادة اليه ويجوز أن يعتمد الزوج عليه في قذف امرأته ولعانها اذا استفاض
 في الناس زناها ويجوز اعتماد الحاكم عليه

قال شيخنا فى الذمى اذا زنا بالمسلمة قتل ولا يرفع عنه القتل الاسلام
 ولا يشترط فيه أداء الشهادة على الوجه المعتبر فى المسلم بل يكفي استفاضة ذلك
 واشتهاره هذانص كلامه وهذا هو الصواب لان الاستفاضة من أظهر البينات
 فلا يتطرق الى الحاكم نهمة اذا استند اليها فحكم بها حكم بحجة لا بمجرد
 علمه الذى يشاركه فيه غيره ولذلك له أن يقبل شهادة الشاهد اذا استفاض فى

الله وملائكته وعباده من كل تهمة لئلا يقول الناس إن محمداً يقتل أصحابه
ولما رآه بعض أصحابه مع زوجته صفية قال رويدكما إنها صفية بنت حيي
لئلا يقع في نفوسهما تهمة له . ومن تدبر الشريعة وما اشتملت عليه من المصالح
وسد الذرائع تبين له الصواب في هذه المسألة وبالله التوفيق

— — — — —

فصل في

الطريق العشرون في الحكم بالتواتر وإن لم يكن المخبرون عدولا
ولا مسلمين وهذا من أظهر البينات فإذا تواتر الشيء عنده وتضافرت به
الأخبار بحيث اشترك في العلم به هو وغيره حكم بموجب ما تواتر عنده كما
إذا تواتر عنده فسق رجل أو صلاحه ودينه أو عداوته لغيره أو فقر رجل
وحاجته أو موته أو سفره ونحو ذلك حكم بموجبه ولم يحتاج إلى شاهدين
عدلين بل بينة التواتر أقوى من الشاهدين بكثير فإنه يفيد العلم والشاهدان
غايتهما أن يفيدا ظنا غالباً

وقد ذكر أصحابنا كالقاضي وأبي الخطاب وابن عقيل وغيرهم ما يدل
على ذلك فإنهم قالوا في الرد على من زعم أن التواتر يحصل بأربعة لو حصل
العلم بخبر أربعة نفر لما احتاج القاضي إذا شهد عنده أربعة بالزنا أن
يسأل عن عدالتهم وتركيتهم . قال شيخنا وهذا يقتضي أن القاضي إذا حصل
له العلم بشهادة الشهود لم يحتاج إلى تركية والتواتر يحصل بخبر الكفار والفساق
والعبيان وإذا كان يقتضي بشاهد واحد مع اليمين وبدونها بالنكول وشهادة
المرأة الواحدة حيث يحكم بذلك فالقضاء بالتواتر أولى وأحرى وبيان الحق
به أعظم من بيانه بنصاب الشهادة

والتفريق بينه وبين امرأته ولا سيما اذا كانت العداوة خفية لا يمكن عدوه اثباتها حتى لو كان الحق هو حكم الحاكم لوجب منع قضاة الزمان من ذلك وهذا اذا قيل في شريح وكعب بن سوار وإياس بن معاوية والحسن البصري وعمران الطالحي وحفص بن غياث وأضرابهم كان فيه ما فيه

وقد ثبت عن أبي بكر وعمر وعبد الرحمن بن عوف وابن عباس ومعاوية المنع من ذلك ولا يعرف لهم في الصحابة مخالف . فذكر البيهقي وغيره عن أبي بكر الصديق انه قال لو وجدت رجلا على حد من حدود الله لم آخذه حتى يكون معي غيري . وعن عمر أنه قال لعبد الرحمن بن عوف أرأيت لو رأيت رجلا يقتل أو يسرق أو يزني قال أرى شهادتك شهادة رجل من المسلمين قال أصبت . وعن علي نحوه وهذا من كمال فقه الصحابة رضى الله عنهم فانهم أفتة الأمة وأعلمهم بمقاصد الشرع وحكمه فان التهمة مؤثرة في باب الشهادات والقضية والاقرار وطلاق المريض وغير ذلك ولا تقبل شهادة السيد لعبده ولا العبد لسيدته ولا شهادة الوالد لولده وبالعكس ولا شهادة العدو على عدوه ولا يقبل حكم الحاكم لنفسه ولا ينفذ حكمه على عدوه ولا يصح اقرار المريض مرض الموت لو ارثه ولا لأجنبي عند مالك اذا قامت شواهد التهمة ولا تمنع المرأة الميراث بطلاقة لها لأجل التهمة ولا يقبل قول المرأة على ضررتها انها أرضعتها الى أضعاف ذلك للتهمة ولذلك منعنا في مسألة الظفر أن يأخذ المظلوم من مال ظالمه نظير ما خانه فيه لأجل التهمة وان كان انما يستوفى حقه

واقدم كان سيد الحكام صلوات الله وسلامه عليه يعلم من المنافقين ما يبيع دماءهم وأموالهم ويتحقق ذلك ولا يحكم فيهم بعلمه مع براءته عند

تعالى بأيتها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط وليس من القسط ان يعلم الحاكم ان أحد الخصمين مظلوم والآخر ظالم ويترك كلا منهما على حاله
قال الآخرون ايس في هذا محذور حيث لم يأت المظلوم بحجة يحكم له بها فالحاكم معذور اذ لا حجة معه يوصل بها صاحب الحق الي حقه . وقد قال سيد الحكم صلوات الله وسلامه عليه انكم تختصمون اليّ ولعلّ بعضكم ان يكون ألحن بحجته من بعض فأحسب أنه صادق فأقضي له فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار واحتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم من رأي منكم منكر فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه واذا رأى الحاكم وحده عدوان رجل على رجل وغضبه ماله وسمع طلاقه لامرأته وعتقه لعبده ثم رأي الرجل مستمرا على امساك الزوجة أو بيع من صرح بعتقه فقد أقر على المنكر الذي أمر بتغييره

قال الآخرون ما هو بتغيير ما يعلم الناس انه منكر بحيث لا يتطرق اليه تهمة في تغييره . ولأنه اذا عمد الي رجل مع زوجته وأمه لم يشهد أحد انه طلقها ولا اعتقها ألبتة ولا سمع بذلك أحد قط ففرق بينهما وزعم انه طلق وأعتق فانه ينسب ظاهره الي تغيير المعروف بالمنكر ويطرق الناس الي اتهامه والوقوع في عرضه وهل يسوغ للحاكم أن يأتي الي رجل مستور بين الناس غير مشهور بفاحشة وليس عليه شاهد واحد بها فيرجه ويقول رأيت يزنّي أو يقتله ويقول سمعته يسب أو يفرّق بين الزوجين ويقول سمعته يطلق وهل هذا الا محض التهمة ولو فتح هذا الباب ولا سيما لقضاء الزمان لو جد كل قاض له عدو السبيل الي قتل عدوه ورجحه وتفسيقه

محقة وفي لفظ فانها صادقة وهذا أصرح في الدلالة مما قبله
وقال حماد عن الجريري عن أبي نضرة عن رجل من الصحابة بمثله ولكن لم يسمك
ترك . وبعد فلا يدل أيضا فان المنع من حكم الحاكم بعلمه انما هو لأجل
الهمة وهي معلومة الانتفاء من سيد الحاكم صلى الله عليه وسلم

واحتج بما في الصحيحين من حديث عقيل عن ابن شهاب عن عمرة
عن عائشة ان فاطمة رضى الله عنها أرسلت الى أبي بكر تسأله ميراثها من
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أبو بكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا نورث ما تركناه صدقة انما يأكل آل محمد في هذا المال واني والله
لا أغير شيئا من صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأعلمن فيها بما
عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر ان يدفع الي فاطمة منها شيئا
وذكر الحديث والاستدلال به سهو أيضا فان أبا بكر رضى الله عنه علم من
دين الرسول ان هذه الدعوى باطلة لا يسوغ الحكم بموجبها بل دعواها
بمنزلة دعوى استحقاق ما علم وتحقق دفعه بالضرورة بل بمنزلة ما يعلم بطلانه
قطبا من الدعوى . وسيدة نساء العالمين رضى الله عنها خفي عليها حكم هذه
الدعوى وعلمه الخلفاء الراشدون ومن معهم من الصحابة فالصديق معه
الحجة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يسمع هذه الدعوى ولم يحكم
بموجبها للحجة الظاهرة التي علمها معه عمر بن الخطاب والصحابة فأين هذا
من حكم الحاكم بعلمه الذي لم يقم به حجة على الخصم

واحتج أبو محمد بن حزم لهذا القول بقول النبي صلى الله عليه وسلم
يبتك أو يمينه قال ومن البينة التي لا أبين منها علم الحاكم بالحق من المبط
ويبين ذلك للناس فلا يقال علم الحاكم ليس ببينة . واحتجوا أيضا بقوله

شاهد غيرى . وعن عمر بن الخطاب أنه قال لعبد الرحمن بن عوف أرأيت لو رأيت رجلاً قتل أو شرب أو زنا قال شهادتك شهادة رجل قتال له عمر صدقت . وروى نحو هذا عن معاوية وابن عباس . ومن طريق الضحاك أن عمر اختصم إليه فيمن يعرفه فقال للطالب ان شئت شهدت ولم أقض وان شئت قضيت ولم أشهد

وأما الآثار عن التابعين فصح عن شريح أنه اختصم عنده اثنان فأناهما أحدهما بشاهد وقال لشريح وأنت شاهدى أيضاً فقضى له شريح مع شاهده بيمينه وهذا محتمل . وصح عن الشعبي أنه قال لا أكون شاهداً وقاضياً . واحتج من قال يحكم بعله بما في الصحيحين من قصة هند لما اشتكت أبا سفيان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحكم عليه بأن تأخذ كفايتها وكفاية بنيتها ولم يسألها البينة ولا أحضر الزوج وهذا الاستدلال ضعيف جداً فإن هذا إنما هو قتيماً من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حكم ولهذا لم يحضر الزوج ولم يكن غائباً عن البلد والحكم على الغائب عن مجلس الحكم الحاضر في البلد غير ممتنع وهو يقدر على الحضور ولم يוכל وكذا لا يجوز اتفاقاً وأيضاً فلما لم تسأله الحكم وإنما سأله هل يجوز لها أن تأخذ ما يكفيها وبنيتها وهذا استفتاء محض فلا استدلال به على الحكم سهو

واحتج بما رواه ابن ماجه والبيهقي من حديث حماد بن سلمة حدثني عبد الملك أبو جعفر عن أبي نصر عن سعد بن الأطول أن أخاه مات وترك ثلاثمائة درهم وترك عيالا قال فأردت أن أنفقها على عياله فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم ان أخاك محبوس بدينه فأقض عنه قلت يا رسول الله قد قضيت عنه الا دينارين ادعتهما امرأة وليست لها يمينه قال أعطها فانها

إذا أقرا بعد أن جاسا للخصومة ثم أنكرا فقال مالك وابن القاسم لا يحكم بعلمه وقال عبد الملك وسحنون يحكم لان الخصمين اذا جلسا للمحاكمة فقد رضيا أن يحكم بينهما بما لا يقولانه ولذلك قصدا هذا تحصيل مذهب مالك وأما مذهب أبي حنيفة فقالوا اذا علم الحاكم بشيء من حقوق العباد في زمن ولايته ومحلها جاز له أن يقضي به لان علمه كشهادة الشاهدين بل أولي لان اليقين حاصل بما علمه بالمعينة والسمع والحاصل بالشهادة غلبة الظن وأما ما علمه قبل ولايته أو في غير محل ولايته فلا يقضي به عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يقضى به كما في حال ولايته ومحلها . قال المنتصرون لقول أبي حنيفة هو في غير مصره وغير ولايته شاهد لا حاكم وشهادة الفرد لا تقبل وصار كما اذا علم بالبينة العادلة ثم ولي القضاء فانه لا يعمل بها قالوا وأما الحدود فلا يقضى بعلمه فيها لانه خصم فيها لانه حق لله تعالى وهو نائبه الا في حد القذف فانه يعمل بعلمه لما فيه من حق العبد والا في المسكر اذا وجد سكرانا أو من به أمارات السكر فانه يعذر هذا تحصيل مذهب أبي حنيفة

وأما أهل الظاهر فقال أبو محمد بن حزم وفرض على الحاكم أن يحكم بعلمه في الدماء والاموال والقصاص والنزوح والحدود سواء علم ذلك قبل ولايته أو بعد ولايته قال وأقوى ما حكم بعلمه ثم بالاقرار ثم بالبينة

— فصل —

وأما الآثار عن الصحابة رضى الله عنهم فصيح عن أبي بكر الصديق أنه قال لو رأيت رجلا على حد من حدود الله تعالى لم أخذه حتي يكون معي

قال شيخنا رضى الله عنه في تعليقه على المحرر ويتوجه أن ينتقض حكم الحاكم إذا حكم بخلاف هذه فإنه خالف نص الكتاب العزيز بدلالات ضعيفة

فصل

الطريق الثامن عشر الحكم بالاقرار يلزم قبوله بلا خلاف ولم يبحث عما ثبت به وصح والتهمة قائمة ووجه هذا أنه لما ملك الانشاء ملك الاخبار ثم بنوا على القولين ما علمه في زمن ولايته ومكانها وما علمه في غيرها قالوا فإن قلنا لا يقضي بعلمه بذلك إذا كان مستنده مجرد العلم أما إذا شهد رجالان فعرف عدلتهما فله أن يقضي ويفنيه علمه بهما عن تزكيتهما وفيه وجه ضعيف لا يفنيه ذلك عن تزكيتهما للتهمة قالوا ولو أقر بالمدعي في مجلس قضائه قضى وذلك قضاء بالاقرار لا بعلمه وإن أقر عنده سرا فعلى القولين . وقيل يقضي قطعاً ولو شهد عنده واحد فهل يفنيه علمه عن الشاهد الآخر على قول المنع فيه وجهان . هذا تحصيل مذهب الشافعي وأصحابه

وأما مذهب مالك فإنه لا يقضى بعلمه في المدعي به بحال سواء علمه قبل التولية أو بعدها في مجلس قضائه أو غيره قبل الشروع في المحاكمة أو بعد الشروع فهو أشد المذاهب في ذلك وقال عبد الملك بن حنون يحكم بعلمه فيما علمه بعد الشروع في المحاكمة قالوا فإن حكم بعلمه حيث قلنا لا يحكم فقال أبو الحسن اللخمي لا ينتقض عند بعض أصحابنا وعندى أنه ينتقض . قالوا ولا خلاف أن ما رآه القاضي أو سمعه في غير مجلس قضائه أنه لا يحكم به وأنه ينتقض أن حكم به وينقضه هو وغيره وإنما الخلاف فيما يتقاربه الحصان في مجلسه فإن حكم به ينقضه هو ولا ينتقضه غيره . قال اللخمي وقد اختلف

الوصية بخلاف ما اذا كانوا أصولاً والله أعلم

﴿ فصل ﴾

قال شيخنا رحمه الله وهل تعتبر عدالة الكافرين في الشهادة بالوصية في دينهما عموم كلام الاصحاب يقتضي انه لا تعتبر وان كنا اذا قبلنا شهادة بعضهم على بعض اعتبرنا عدالتهم في دينهم . وصرح القاضي بان العدالة غير معتبرة في هذا الحال والقرآن يدل عليه . وصرح القاضي انه لا تقبل شهادة غساق المسلمين في هذا الحال وجعله محل وفاق واعتذر عنه . وفي اشتراط كونهم من أهل الكتاب راويتان . وظاهر القرآن انه لا يشترط وهو الصحيح لانه سبحانه قال للمؤمنين أو آخران من غيركم وغير المؤمنين هم الكفار كلهم ولأنه موضع ضرورة وقد لا يحضر الموصي الا كفار من غير أهل الكتاب وان تقيده بأهل الكتاب لا دليل له وليس ذلك يستلزم محل الرخصة مع قيام المقتضى لعمومه

فان قيل فهل يجوز في هذه الصورة أن يحكم بشهادة كافر وكافرين قيل لا نعرف عن أحمد في هذا شيئاً ويحتمل أن يقال بجواز ذلك وهو القياس فان الأموال يقبل فيها رجل وامرأتان وهذا قول أبي محمد بن حزم وهو يحتاج بعموم قوله صلى الله عليه وسلم أليست شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل وهذا العموم جوّز الحكم أيضاً في هذه الصورة بأربع نسوة كوافر وليس ببيد عند الضرورة اذا لم يحضره الا النساء بل هو محض الفقه . فان قيل فهل ينقض حكم من حكم بغير هذه الآية قيل أصول المذهب تقتضي نقض حكمه لخالفته نص الكتاب

وعلى هذا لو قيل يحلفون في شهادة بعضهم على بعض كما يحلفون في شهادتهم على المسلمين في وصية السفر لكان متوجها . ولو قيل تقبل شهادتهم مع أيمانهم في كل شيء عدم فيه المسلمون لكان له وجه ويكون بدلا مطلقا

قال الشيخ ويؤيد هذا ما ذكره القاضي وغيره محتجا به وهو في الناسخ والمنسوخ لابن عبيد ان رجلا من المسلمين خرج فربق قرية فرض ومعه رجلان من المسلمين فدفع اليهما ماله ثم قال ادعوا الى من أشهد على ما قبضتماه فلم يجدوا من المسلمين في تلك القرية فدعوا أناسا من اليهود والنصارى فاشهدهم على ما دفع اليهما وذكر القصة فانطلقوا الى ابن مسعود فأمر اليهود والنصارى ان يحلفوا بالله لقد ترك كذا ولشهادتنا أحق من شهادة هذين المسلمين ثم أمر أهل المتوفى ان يحلفوا ان شهادة اليهود والنصارى حق خلفوا فأمرهم ابن مسعود ان يأخذوا من المسلمين ما شهد به اليهود والنصارى وذلك في خلافة عثمان رضي الله عنه فهذه شهادة للميت على وصية وقد قضي بها ابن مسعود مع يمين الورثة لانهم المدعون والشهادة على الميت لا تقتقر الى يمين الورثة ولعل ابن مسعود أخذ هذا من جهة ان الورثة مستحقون على الوصيين مع شهادة الذميين بطريق الاولي

وقد ذكر القاضي هذا في مسألة دعوي الاسير اسلاما فقال وقد قال الامام أحمد في السبي اذا ادعوا نسبا وأقاموا بينة من الكفار قبلت شهادتهم نص عليه في رواية حنبل وصالح واسحق بن ابراهيم لانه قد تعذر البينة العادلة ولم يجوز ذلك في رواية عبد الله وأبي طالب قال شيخنا فعلى هذا كل موضع ضرورة غير المنصوص فيه روايتان لكن التحليف هنا لم يتعرضوا له فيمكن ان يقال لانه انما يحلف حيث تكون شهادتهم بدلا كما في مسألة

محض العدل ومقتضي أصول الشرع وموجب القياس الصحيح
وقولكم ان هذا يتضمن القسامة في الاموال قلنا نعم لعمر الله وهي
أولى بالقول من القسامة في الدماء ولا سيما مع ظهور اللوث وأى فرق بين
ظهور اللوث في صحة الدعوى بالدم وظهوره في صحة الدعوى بالمال وهل في
القياس أصح من هذا. وقد ذكر أصحاب مالك القسامة في الاموال وذلك
فيما اذا أغار قوم على بيت رجل وأخذوا ما فيه والناس ينظرون اليهم ولم
يشهدوا على معاينة ما أخذوه ولكن علم أنهم أغاروا وانتهبوا فقال ابن القاسم
وابن الماجشون القول قول المنتهب مع يمينه وقال مطرف وابن كنانة وابن
حبيب القول قول المنهوب منه مع يمينه فيما يشبه وقد تقدم ذلك وذكرنا أنه
اختيار شيخ الاسلام وحكي لنا كلامه رحمه الله ولا يستريب عالم أن اعتبار اللوث
في الاموال التي تباح بالبدل أولى منه في الدماء التي لا تباح به

فان قيل فالدماء محتاط لها قيل نعم وهذا الاحتياط لم يمنع القول بالقسامة
فيها وان استحق بها دم المقسم عليه ثم ان الموجبين للدية في القسامة حقيقة
قولهم ان القسامة على المال والقتل طريق لوجوبه فهكذا القسامة هاهنا على
مال كالدية سواء فهذا من أصح قياس في الدماء وأثبتته فظهر أن القول
بموجب هذه الآية هو الحق الذي لا معدل عنه نصاً وقياً ومصلحة
وبالله التوفيق

فصل

قال شيخنا رحمه الله وقول الامام أحمد في قبول شهادتهم في هذا
الموضع هو ضرورة يقتضي هذا التعليل قبولها في كل ضرورة حضراً وسفراً

وهم يرون نص الشافعي صريحا اذا صح الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفدوا به ودعوا قولي وفي لفظ له فأنا ذاهب اليه وفي لفظ فاضربوا بقولي الحائط

وقد صح الحديث بذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجاء به نص كتاب الله وعمد به الصحابة . قولكم الشاهدان لا يجبان ليس المراد هاهنا السجن الذي يعاقب به أهل الجرائم وإنما المراد به امساكهما لليمين بعد الصلاة كما يقال فلان يصبر لليمين أي يمسك لها . وفي الحديث ولا تبصير يمينه حيث تبصرا الايمان . قولكم يتضمن تحليف الشاهدين والشاهد لا يحلف من أين لكم أن مثل هذا الشاهد الذي شهادته بدل عن شهادة المسلم للضرورة لا يحلف فأى كتاب أم أي سنة جاءت بذلك وقد حلف ابن عباس المرأة التي شهدت بالزنا وذهب اليه الامام أحمد في إحدى الروايتين عنه وقد تقدم الكلام في تحليف الشهود المسلمين اذا ارتاب فيهم الحاكم ومن ذهب اليه من السلف وقضاة العدل . قولكم فيه شهادة المدعين لأنفسهم والحكم لهم بمجرد دعواهم ليس بصحيح فان الله سبحانه جعل الايمان لهم عند ظهور اللوث بخيانة الوصيين فشرع لهما أن يحلفا ويستحقا كما شرع للمدعي الدم في القسامة أن يحلفوا ويستحقوا دم وليهم لظهور اللوث فكانت اليمين لقوتها بظهور اللوث في الموضعين وليس هذا من باب شهادة المدعي لنفسه بل من باب الحكم له بيمينه القائمة مقام الشهادة لقوة جانبه كما حكم صلى الله عليه وسلم للمدعي بيمينه لما قوى جانبه بالشاهد الواحد فتوة جانب هؤلاء بظهور خيانة الوصيين كتوة جانب المدعي بالشاهد وقوة جانبه بنكول خصمه وقوة جانبه باللوث وقوة جانبه بشهادة العرف في تداعي الزوجين وغير ذلك فهذا

ولا يعرف بهذا قائل فهذا وأمثاله من الاعتراضات التي نعوذ بالله منها ونسألها العافية فإنها اعتراضات على حكم الله وشرعه وكتابه (فالجواب) عنها بيان أنها مخالفة لنص الآية معارضة لها فهي من الرأي الباطل الذي حذر منه السلف الأمة وقالوا انه يتضمن تحييل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله واسقاط ما فرض ولهذا اتفقت أقوال السلف على ذم هذا النوع من الرأي وانه لا يحل الأخذ به في دين الله ولا يازم الجواب عن هذه الاعتراضات وأمثالها ولكن نذكر الجواب بيانا للحكمة وأن الذي تضمنته الآية هو المصلحة وهو أعدل ما يحكم به وخير من كل حكم سواه ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون وهذا المسلك الباطل يسلكه من يخالف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا فإذا جاءهم حديث خلاف قولهم قالوا هذا حديث يخالف الاصول فلا يقبل والمحكمون لكتاب الله وسنة رسوله يرون هذه الآراء وأمثالها من أطل الباطل لمخالفتها للاصول التي هي كتاب الله وسنة رسوله فهذه الآراء هي المخالفة للاصول حتما فهي باطلة قطعا على أن هذا الحكم أصل بنفسه مستغن عن نظير يلحق به ونحن نجيبكم عن هذه الوجوه أجوبة مفصلة

أما قولكم انها تتضمن شهادة الكافر ولا شهادة له قلنا كيف يقول هذا أصحاب أبي حنيفة وهم يجيزون شهادة الكفار في كل شيء بعضهم على بعض أم كيف يقوله أصحاب مالك وهم يجيزون شهادة طيبين كافرين حيث لا يوجد طيب مسلم وليس ذلك في القرآن فهلا أجازوا شهادة كافرين في الوصية في السفر حيث لا يوجد مسلم وهو في القرآن وقد حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه بعده أم كيف يقوله أصحاب الشافعي

لا تكتم فكيف يقال احلف انك لا تكتم حلفك (الحادي عشر) ان
ان المتعارف من لفظ الشهادة في القرآن والسنة انما هو الشهادة المروفة
كقوله تعالى (وأقيموا الشهادة لله) وقوله (واستشهدوا شهيدين من
رجالكم) وقوله (وأشهدوا ذوى عدل منكم) ونظائره . فان قيل فقد سمي
الله أيمان اللعان شهادة في قوله فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله ويدرأ عنها
العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله قيل انما سمي أيمان الزوج شهادة لانها
قائمة مقام البينة ولذلك ترحم المرأة اذا نكحت وسمي أيمانها شهادة لانها في
مقابلة شهادة الزوج وأيضاً فان هذه اليمين خصت من بين الايمان بلفظ
الشهادة بالله تأكيداً لشأنها وتعليقاً لحظرها (الثاني عشر) انه قال (شهادة
بينكم اذا حضر أحدكم الموت) فان الموصى انما يحتاج للشاهدين لا الى
اليمين (الثالث عشر) ان حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي حكم به وحكم به
الصحابه بعده هو تفسير الآية قطعاً وما عداه باطل فيجب أن يرغب عنه
وأما ما ذكره بعض الناس ان ذلك مخالف للاصول والقياس من وجوده
(أحدها) ان ذلك يتضمن شهادة الكافر ولا شهادة له (الثاني) انه يتضمن
حبس الشاهدين والشاهد لا يحبس (الثالث) انه يتضمن تحليفهما والشاهد
لا يحلف (الرابع) انه يتضمن تحليف احدى البينتين ان شهادتهما أحق من
شهادة البينة الاخرى (الخامس) انه يتضمن شهادة المدعين لانفسهم
واستحقاقهم بمجرد أيمانهم (السادس) أن أيمان هؤلاء المستحقين التي
قدمت على شهادة الشاهدين لما ظهرت خيانتها ان كانت شهادة فكيف
يشهدان لأنفسهما وان كانت أيمانا فكيف يقضى بيمين المدعى بلا شاهد ولا
رد (السابع) ان هذا يتضمن التسامى في الاموال والحكم بأيمان المدعين

بلا حجة لكان كل من احتج عليه بنص يقول هو منسوخ وكان القائل ذلك لم يعلم ان معنى كون النص منسوخا ان الله سبحانه حرم العمل به وأبطل كونه من الدين والشرع ودون هذا مفاوز تنقطع فيها الاعناق قالوا وأما قول من قال المراد بقوله من غيركم أي من غير قبيلتكم فلا يخفي بطلانه وفساده فانه ليس في أول الآية خطاب لقبيلة دون قبيلة بل هو خطاب عام لجميع المؤمنين فلا يكون غير المؤمنين الا من الكفار هذا مما لا شك فيه والذي قال من غير قبيلتكم زلة عالم غفل عن تدبر الآية . وأما قول من قال ان المراد بالشهادة أيمان الاوصياء للورثة فباطل من وجوه (احداها) انه سبحانه قال شهادة بينكم ولم يقل أيمان بينكم (الثاني) أنه قال اثنان واليمين لا تختص بالاثنتين (الثالث) انه قال ذوا عدل منكم واليمين لا يشترط فيهما ذلك (الرابع) أنه قال أو آخران من غيركم واليمين لا يشترط فيها شيء من ذلك (الخامس) انه قيد ذلك بالضرب في الارض وليس ذلك شرطاً في اليمين (السادس) أنه قال (ولا نكتم شهادة الله انا اذا آمن الآمين) وهذا لا يقال في اليمين في هذه الافعال بل هو نظير قوله (ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه) (السابع) أنه قال ذلك أدني أن يأثم بالشهادة على وجهها ولم يقل بالأيمان (الثامن) أنه قال (أو يخافوا أن ترد أيمان بعد أيمانهم) فجعل الايمان قسيماً للشهادة وهذا صريح أنها غيرها (التاسع) أنه قال فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما فذكر اليمين والشهادة ولو كانت اليمين على المدعي عليه لما احتاجا الى ذلك ولكفاهما القسم أنهما ما خانا (العاشر) أن الشاهدين يحلفان بالله (لا نكتم شهادة الله) ولو كان المراد بها اليمين لكان المعنى يحلفان بالله لا نكتم اليمين وهذا لا معنى له ألبة فان اليمين

فانهما يخلفان بعد المصر فان اطلع بعد خلفهما انهما خانا حلف أولياء الميت
انه كذا وكذا واستحقوا . وصح عن الشعبي أو آخران من غيركم من اليهود
والنصارى وصح ذلك عن مجاهد قال من غير أهل الملة

وصح عن يحيى مثله وصح عن ابن سيرين ذلك فهو لأئمة المؤمنين
وأبو موسى الأشعري وابن عباس وروى نحو ذلك عن علي رضي الله عنه
ذكر ذلك أبو محمد بن حزم وذكره أبو يعلى عن ابن مسعود ولا يخالف لهم
من الصحابة ومن التابعين عمرو بن شرحبيل وشريح وعبيدة والنخعي والشعبي
والسعيدان وأبو مجلز وابن سيرين ويحيى بن يعمر ومن تابعي التابعين كسفيان
الثوري ويحيى بن حمزة والاوزاعي وبعيد هؤلاء كابي عبيد وأحمد بن حنبل
وجمهور فقهاء أهل الحديث وهو قول جميع أهل الظاهر وخالفهم آخرون
ثم اختلفوا في تخريج الآية على ثلاث طرق . أحدها أن المراد بقوله من
غيركم أي من غير قبيلتكم وروى ذلك عن الحسن وروى عن الزهري أيضا .
والثاني أن الآية منسوخة وهذا مروى عن زيد بن أسلم وغيره . والثالث أن
المراد بالشهادة فيها أيمان الوصي بالله تعالى للورثة لا الشهادة المعروفة

قال العاملون بها أما دعوى النسخ فباطلة فانه يتضمن أن حكمها باطل
لا يحل العمل به وأنه ليس من الدين وهذا ليس بمتقبل إلا بحجة صحيحة
لا معارض لها ولا يمكن أحدا قط أن يأتي بنص صحيح صريح متأخر عن
هذه الآية مخالف لها لا يمكن الجمع بينه وبينها فان وجد الى ذلك سبيل اصرح
النسخ والا فامعه الا مجرد الدعوى الباطلة ثم قالت أعلم نساء الصحابة
بالقرآن انه لا منسوخ في المائدة وقاله غيرها أيضا من السلف وعمل
بها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعده ولو جاز قبول دعوى النسخ

الى مكة بالتجارة فخرج معهم رجل من بني سهم فتوفي بارض ليس فيها مسلم
فاوصي اليهم ما فدفعوا تركته الى أهله وحبسوا جاما من فضة مخصوصاً بالذهب
فتفقده أولياؤه فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم خلفهما ما كتمنا ولا
أضعنا ثم عرف الجام بمكة فقالوا اشتريناه من تميم وعدي فقام رجلان من
أولياء السهمي خلفا بالله ان هذا الجام السهمي وشهادتنا أحق من شهادتهما
وما اعتدينا انا اذا لمن الظالمين فأخذ الجام وفيهما نزلت هذه الآية والقول
بهذه الآية هو قول جمهور السلف قالت عائشة رضي الله عنها سورة المائدة
آخر سورة نزلت فما وجدتم فيها حراما فحرموه

وصح عن ابن عباس أنه قال في هذه الآية هذا لمن مات وعنده
المسلمون فأمر الله أن يشهد في وصيته عدلين من المسلمين ثم قال تعالى أو
آخران من غيركم ان أنتم ضربتم في الارض فهذا لمن مات وليس عند أحد
من المسلمين فأمر الله عز وجل أن يشهد رجلين من غير المسلمين . فان ارتيب
بشهادتهما استحلخا بعد الصلاة بالله لا نشترى بشهادتنا ثمتنا وقد تقدم أن أبا
موسى حكم بذلك . وقال سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن عمرو
ابن شرحبيل قال لم ينسخ من سورة المائدة شيء وقال وكيع عن شعبة عن
قتادة عن سعيد بن المسيب أو آخران من غيركم قال من أهل الكتاب .
وفي رواية صحيحة عنه من غير أهل ملتكم

وصح عن شريح قال لا تجوز شهادة المشركين على المسلمين الا في
الوصية ولا تجوز في وصية الا أن يكون مسافراً وصح عن ابراهيم النخعي
من غيركم من غير أهل ملتكم . وصح عن سعيد بن جبير أو آخران من
غيركم قال اذا كان في أرض الشرك فأوصي الى رجلين من أهل الكتاب

شهادتهم الا في هذا الموضع وهذا مذهب قاضي العلم والعدل شريح وقول
سعيد بن المسيب وحكاه عن ابن عباس وأبي موسى الاشعري

قال المروزي حدثنا ابن نمير قال حدثني يعلي بن الحارث عن أبيه عن
غيلان بن جامع عن اسماعيل بن خالد عن عامر قال شهد رجلا من
أهل دقوقا على وصية مسلم فاستحلفهما أبو موسى بعد العصر ما اشترينا به
ثمنا قليلا ولا كتمنا شهادة الله انا اذا من الآثمين ثم قال ان هذه القضية ما
قضى بها مذ مات رسول الله صلى الله عليه وسلم الي اليوم . وذكر محمد بن
اسحق عن أبي النضر عن زاذان مولى أم هانئ عن ابن عباس عن تميم
الداري في قوله عز وجل (يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم اذا حضر أحدكم
الموت) الآية قال برئ الناس منها غيري وغير عدي بن بداء وكانا نصرانيين
يختلفان الى الشام فاتيا الشام وقدم زيد بن أبي مريم مولى بني سهم ومعه
جام من فضة هو أعظم تجارته فرض فأوصى اليهما قال تميم فلما مات أخذنا
الجام فبعناه بألف درهم ثم اقتسمناه أنا وعدي بن بداء فلما قدمنا دفعنا ماله الي
أهله فسألوا عن الجام فقلنا ما دفع الينا غير هذا فلما أسامت تأثمت من ذلك
فاتيت أهله فأخبرتهم الخبر وأدبت اليهم خمسمائة درهم وأخبرتهم ان عند
صاحبي مثلها فأتوا به النبي صلى الله عليه وسلم فسألهم البيعة فلم يجيبوا فأحلفهم
بما يعظم به على أهل دينهم فأنزل الله عز وجل (يا أيها الذين آمنوا شهادة
بينكم الآية خلف عمرو بن العاص وأخواسهم فنزعت الخمسمائة درهم من
عدي بن بداء

وروي يحيى بن أبي زائدة عن محمد بن القاسم عن عبد الملك بن سعيد
بن جبير عن أبيه عن ابن عباس قال كان تميم الداري وعدي بن بداء يختلفان

يرضونه وهذا من تمام مصالحهم التي لا غني لهم عنها
ومما يوضح ذلك أنهم اذا رضوا بان يحكم بينهم ورضوا بقبول قول
بعضهم على بعض فالزمناهم بما رضوا به لم يكن ذلك مخالفا لحكم الله ورسوله
فانه لا بد ان يكون الشاهد بينهم ممن يثقون به فلو كان معروفا بالكذب
وشهادة الزور لم تقبله ولم نلزمهم بشهادته

فصل

فهذا حكم المسئلة الاولى وأما المسئلة الثانية وهي قبول شهادتهم على
المسلمين في السفر فقد دل عليه صريح القرآن وعمل به الصحابة وذهب
اليه فقهاء الحديث . قال صالح بن أحمد قال أبي لا تجوز شهادة أهل الذمة
الا في مواضع في السفر الذي قال الله تعالى (أو آخران من غيركم ان أتم
ضربتم في الارض) فأجازها أبو موسى الاشعري وقد روى عن ابن عباس
أو آخران من غيركم من أهل الكتاب وهذا موضع ضرورة لانه في سفر
ولا نجد من يشهد من المسلمين وانما جاءت في هذا المعنى اه وقال اسمعيل
ابن سعيد الشالنجي سألت أحمد فذكر هذا المعنى ﴿ قلت ﴾ فان كان ذلك
على وصية المسلمين هل تجوز شهادتهم قال نعم اذا كان على الضرورة قلت
أليس يقال هذه الآية منسوخة قال من يقول وأنكر ذلك وقال وهل يقول
ذلك الا ابراهيم . وقال في رواية ابنه عبد الله بن حنبل تجوز شهادة النصراني
واليهودي في الميراث على ما أجاز أبو موسى في السفر وأحلفه . وقال في
رواية أبي الحارث لا تجوز شهادة اليهودي والنصراني في شيء الا في الوصية
في السفر اذا لم يكن يوجد غيرهم قال الله تعالى (أو آخران من غيركم) فلا تجوز

الشهداء وقوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم فهذا إنما هو في الحكم بين المسلمين فإن السياق كله في ذلك فإن الله سبحانه قال واللاتي يأتين الذاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم وقال (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء إلى قوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم وكذلك في آية المدينة (يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين) إلى قوله (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) فلا تعرض في شيء من ذلك لحكم أهل الكتاب البتة وأما قوله تعالى (وألقينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة) فهذا إما أن يراد به العداوة التي بين اليهود والنصارى أو يراد به العداوة التي بين فرقهم وإن كانوا ملة واحدة وهذا لا يمنع قبول شهادة بعضهم على بعض فإنها عداوة دينية فهي كالعداوة التي بين فرق هذه الأمة والباسم شيئا واذاقة بعضهم بأس بعض واحتج الشافعي بأن من كذب على الله فهو أولى أن يكذب على مثله من أخوانه وأقرب فيقال وجميع أهل البدع قد كذبوا على الله ورسوله والخوارج من أصدق الناس لهجة وقد كذبوا على الله ورسوله وكذلك القدريّة والمعتزلة وهم يظنون أنهم صادقون بغير كاذبين فهم متدينون بهذا الكذب ويظنونه من أصدق الصديق

واحتج المانعون أيضا بأن في قبول شهادتهم إكراماً لهم ورفعاً لمنزلتهم وقدرهم ورضيلة الكفر تنفي ذلك قال الآخرون رذيلة الكفر لم تمنع قبول قولهم على المسلمين للحاجة بنص القرآن ولم تمنع ولاية بعضهم على بعض وعرائة بعضهم على بعض وكون بعضهم حاكماً وقاضياً عليهم فلا تمنع أن يكون بعضهم شاهداً على بعض وليس في هذا تكريم لهم ولا رفع لأقدارهم وإنما هو دفع شرهم عن بعض وإيصال أهل الحقوق منهم بقول من

يتعاملون فيما بينهم بأنواع المعاملات من المداينات وعقود المعاوضات وغيرهما
ويقع بينهم الجنايات وعدوان بعضهم على بعض لا يحضرهم في الغالب مسلم
ويتحاكمون الينا فلم تقبل شهادة بعضهم على بعض لأدي ذلك الي تظالمهم
وضياع حقوقهم وفي ذلك فساد كثير فان الحاجة الي قبول شهادتهم على
المسلمين في السفر والحضر . قالوا والكافر قد يكون عدلا في دينه بين قومه
صادق للهجة عندهم فلا ينعمة كفره من قبول شهادته عليهم اذا ارتضوه وقد
رأينا كثيرا من الكفار يصدق في حديثه ويؤدي أمانته بحيث يشار اليه
في ذلك ويشتهر به بين قومه وبين المسلمين بحيث يسكن القلب الي صدقه وقبول
خبره وشهادته ما لا يسكن الي كثير من المنتسبين الي الاسلام وقد أباح الله
سبجانه معاملتهم واكل طعامهم وحل نسائهم وذلك مستلزم
الرجوع الي أخبارهم قطعا فاذا جاز لنا الاعتماد على خبرهم فيما يتعلق بنا على
الاعيان التي تحل وتحرم فان نرجع الي أخبارهم بالنسبة لما يتعلق بهم من
ذلك أولي وأحري فان قلتم هذا للحاجة قيل وذاك أشد حاجة . قالوا وقد
أمر الله سبجانه بالحكم بينهم اما ايجابا واما تخيرا والحكم اما بالاقرار
واما بالبينه ومعلوم أنه من الاقرار لا يرفعون الينا ولا يحتاجون الي الحكم
غالبا وانما يحتاجون الي الحكم عند التجاحد واقامة البينة وهم في الغالب
لا يحضرهم البينة من المسلمين ومعلوم أن الحكم بينهم مقصوده العدل
وايصال كل ذي حق منهم الي حقه فاذا غلب على الظن صدق مدعيهم بما
يحضره من الشهود الذين يرتضونهم فيما بينهم ولا سيما اذا كثروا فالحكم
بشهادتهم أقوى من الحكم بمجرد نكولنا كلهم أو يمينه وهذا ظاهر جدا .
قالوا وأما قوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم وقوله ممن ترضون من

قال القائلون بشهادتهم قال الله تعالى ومن أهل الكتاب من ان
 تأمنه بقنطار يؤده اليك فأخبر أن منهم الامين على مثل هذا القدر من المال
 ولا ريب أن كون مثل هذا أمينا على قرابته وذوى مذهبيه أولى وقال
 تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض . فاثبت لهم الولاية على بعضهم ايضا
 وهي أعلى رتبة من الشهادة وغاية الشهادة أن تشبه بها واذا كان له أن
 يزوج ابنته وأخته ويبي مال ولده فقبول شهادته عليه أولى وأحرى قالوا
 وقد حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشهادتهم في الحدود

قال أبو خيثمة حدثنا حفص بن غياث عن مجالد بن سعيد عن الشعبي
 عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن اليهود جاؤا الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم برجل منهم وامرأة زنيا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اتوني بأربعة منكم يشهدون قالوا وكيف الحديث الذي في الصحيح سر على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودي وقد حم فقال ما شأن هذا فقالوا زني فقال
 ما تجدون في كتابكم وذكر الحديث فاقام الحد بقولهم ولم اليهودي^(١)
 واليهودية ولا طلب اعترافهما واقرارهما وذلك ظاهر في سياق القصة بجميع
 طرقها ليس في شيء منها ألبتة انه رجهما باقرارهما

ولما أقر ماعز بن مالك والنامدية اتفقت جميع طرق الحديثين على ذكر
 الاقرار قالوا وروي نافع عن ابن عمر في هذه القصة أنه مر على النبي صلى
 الله عليه وسلم يهودي يحمم فقال ما باله قالوا زني قال اتوني بأربعة منكم
 يشهدون عليه قالوا وقد أجاز الله سبحانه شهادة الكفار على المسلمين في السفر
 في الوصية للحاجة ومعلوم أن حاجتهم الى قبول شهادتهم عليهم فان الكفار

(١) « ولم اليهودي » هكذا بالأصل ولعله ولم يسأل أو نحوه اهـ

ممن ترضون من الشهداء وانهم ليسوا بعدول وقد قال تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم واحتج بانه يكون بينهم أحكام وأموال فكيف يحكم بشهادة غير عدل واحتج بقوله تعالى وألقينا بينهم العداوة والبغضاء وبالغ الحلال في انكار رواية حنبل ولم يثبتها رواية وأثبتها غيره من أصحابنا وجعلوا المسألة على روايتين قالوا وعلى رواية الجواز فهل يمتنع اتحاد المسألة فيه وجهان ونصروا كلهم عدم الجواز الا شيخنا فانه اختار الجواز

قال ابن حزم وصح عن عمر بن عبد العزيز انه أجاز شهادة نصراني على مجوسي أو مجوسي على نصراني . وصح عن حماد بن أبي سليمان انه قال تجوز شهادة النصراني على اليهودي وعلى النصراني كلهم أهل شرك وصح هذا أيضا عن الشعبي وشريح وإبراهيم النخعي وذكر ابن أبي شيبة من طريق إبراهيم الصائغ قال سألت نافعاً مولى ابن عمر عن شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض فقال تجوز وهو قول سفیان الثوري ووكيع وأبي حنيفة وأصحابه وذكر أبو عبيدة عن قتادة عن علي بن أبي طالب قال تجوز شهادة النصراني على النصراني . وذكر أيضاً عن الزهري تجوز شهادة النصراني على النصراني واليهودي على اليهودي ولا تجوز شهادة أحدهما على الآخر . وروى ابن أبي شيبة عن ابن عيينة عن يونس عن الحسن قال اذا اختلف الملل لم تجز شهادة بعضهم على بعض . وكذلك قال عطاء لا تجوز شهادة ملة على غير ملتها الا المسلمين . وهذا احدي الروايات عن الشعبي . والثانية الجواز والثالثة المنع . وكذلك قال النخعي لا تجوز شهادة ملة الا على ملتها اليهودي على اليهودي والنصراني على النصراني وقال مالك تجوز شهادة الطبيب الكافر حتي على المسلم للحاجة

حنبل حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن أبي حصين عن الشعبي قال تجوز شهادة اليهودي على النصراني قال حنبل وسمعت أبا عبد الله قال تجوز شهادة بعضهم على بعض فاما على المسلمين فلا تجوز وتجوز شهادة المسلم عليهم وقال في رواية أبي داود المروزي وحرب والميموني وأبي الحارث وجعفر بن محمد ويعقوب بن بختان وأبي طالب واحتج في روايته بقوله تعالى فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء وصالح ابنه وأبي حامد الخفاف وإسماعيل بن سعيد الشالخي وإسحاق بن منصور ومهنا بن يحيى فقال له مهنا أرايت ان عدلوا قال فن يمد لهم العالج منهم وأفضلهم يشرب الخمر ويأكل الخنزير فكيف يمدل فنص في رواية هؤلاء أنه لا تجوز شهادة بعضهم على بعض ولا على غيرهم ألبتة لان الله سبحانه قال ممن ترضون من الشهداء وليسوا ممن ترضاه *

قال الخلال فقد روى هؤلاء النفر وهم قريب من عشرين نفسا كلهم عن أبي عبد الله خلاف ما قال حنبل قال مطرف في أصل حنبل أخبرني عبد الله عن أبيه بمثل ما أخبرني عصمة عن حنبل ولا أشك أن حنبل اتوهم ذلك لعله أراد أن أبا عبد الله قال لا تجوز فغلط فقال تجوز وقد أخبرنا عبد الله عن أبيه بهذا الحديث وقال عبد الله قال أبي لا تجوز وقال أبي حدثنا وكيع عن سفيان عن حصين عن الشعبي قال تجوز شهادة بعضهم على بعض قال عبد الله قال أبي لا تجوز لان الله تعالى قال ممن ترضون من الشهداء وليس هم ممن ترضى فصح الخطأ هاهنا من حنبل

وقد اختلفوا على الشعبي أيضاً وعلي سفيان وعلي وكيع في رواية هذا الحديث وما قال أبو عبد الله فما اختلف عنه ألبتة الا ما غلط حنبل بلا شك لان أبا عبد الله مذهبه في أهل الكتاب لا يميزها ألبتة ويحتج بقوله تعالى

بل يثبت فيه حتي يتبين هل هو صادق أو كاذب فان كان صادقا قبل قوله وعمل به وفسقه عليه وان كان كاذبا رد خبره ولم يلتفت اليه . وخبر الفاسق وشهادته لرده مأخذان (أحدهما) عدم الوثوق به اذ تحمله قلة مبالاة به دينه ونقصان وقار الله في قلبه على تعمد الكذب (الثاني) هجره على اعلانه بفسقه ومجاهرته به فقبول شهادته ابطال لهذا الغرض المطلوب شرعاً فاذا علم صدق لهجة الفاسق وانه من أصدق الناس وان كان فسقه بغير الكذب فلا وجه لرد شهادته وقد استأجر النبي صلى الله عليه وسلم هاديا يده على طريق المدينة وهو مشرك على دين قومه ولكن لما وثق بقوله أمنه ودفع اليه راحلته وقبل دلالته

وقد قال أصبغ بن الفرج اذا شهد الفاسق عند الحاكم وجب عليه التوقف في القضية وقد يحتج له بقوله تعالى (ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) وحرف المسألة ان مدار قبول الشهادة وردها على غلبة ظن الصدق وعدمه والصواب المقطوع به أن العدالة تتبع فيكون الرجل عدلا في شيء فاسقا في شيء فاذا تبين للحاكم انه عدل فيما شهد به قبل شهادته ولم يضره فسقه في غيره ومن عرف شروط العدالة وعرف ما عليه الناس تبين له الصواب في هذه المسألة والله أعلم



❦ فصل ❦

﴿ الطريق السابع عشر ﴾ الحكم بشهادة الكافر وهذه المسألة لها صورتان . احدهما شهادة الكفار بعضهم على بعض . والثانية شهادتهم على المسلمين . أما المسألة الاولى فقد اختلف فيها الناس قديما وحديثا فقال

والهوى على ما فيه من السنة والهدى قبلت .

القسم الثالث أن يسأل ويتبين له الهدي ويتركه تقليداً وتعصباً أو بغضا أو معاداة لأصحابه فهذا أقل درجاته أن يكون فاسقاً وتكفيره محل اجتهد وتفصيل فإن كان ملنا داعية ردت شهادته وفتاويه وأحكامه مع القدرة على ذلك ولم تقبل له شهادة ولا فتوى ولا حكم الا عند الضرورة كحال غلبة هؤلاء واستيلائهم وكون القضاة والمفتين والشهود منهم ففي ردّ شهادتهم وأحكامهم إذ ذاك فساد كبير ولا يمكن ذلك فتقبل للضرورة .

وقد نص مالك رحمه الله على أن شهادة أهل البدع كالقدرية والرافضة ونحوهم لا تقبل وإن صلوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا . قال اللخمي وذلك لنفسهم قال ولو كان ذلك عن تأويل غلطوا فيه فاذا كان هذا ردهم بشهادة القدرية وغلطهم إنما هو من تأويل القرآن كاخارج فما الظن بالجهمية الذين أخرجهم كثير من السلف من الثنتين وسبعين فرقة وعلى هذا فاذا كان الناس فاسقاً كلهم إلا القليل النادر قبلت شهادة بعضهم على بعض ويحكم بشهادة الأمثل فالأمثل هذا هو الصواب الذي عليه العمل وإن أنكره كثير من الفقهاء بأستهم كما أن العمل على صحة ولاية الفاسق ونفوذاً أحكامه وإن أنكره بأستهم وكذلك العمل على صحة كون الفاسق ولياً في النكاح ووصياً في المال والعجب ممن سيئه ذلك ويرد الولاية الى فاسق مثله أو أفسق منه فإن العدل الذي تنتقل اليه الولاية قد تعذر وجوده وامتاز الفاسق القريب بشفعة القرابة والوصى باختيار الموصى له وإشاره على غيره ففاسق عينه الوصى أو امتاز بالقرابة أولى من فاسق ليس كذلك على أنه إذا غلب على الظن صدق الفاسق قبلت شهادته بحكم بها والله سبحانه لم يأمر برد خبر الفاسق فلا يجوز رده مطلقاً

لهم . وقال اسحاق بن منصور (قلت) لأحمد كان ابن أبي ليلى يجيز شهادة كل صاحب بدعة اذا كان فيهم عدلاً لا يستحل شهادة الزور قال أحمد ما يعجبني شهادة الجهمية والرافضة والقدرية والمعلنة وقال الميموني سمعت أبا عبد الله يقول من أخاف عليه الكفر مثل الروافض والجهمية لا تقبل شهادتهم ولا كرامة لهم . وقال في رواية يعقوب بن عثمان اذا كان القاضي جهيميا لا نشهد عنده وقال أحمد بن الحسن الترمذي قدمت على أبي عبد الله فقال ما حال قاضيكم لقد مر له في عمر دفقلت له ان للناس عندي شهادات فاذا صرت الي البلاد لا آمن ان أشهد عنده أن يفضحني قال لا تشهد عنده (قلت) يسأني من له عندي شهادة قال لك أن لا تشهد عنده (قلت) من كفر بمذهبه كمن ينكر حدوث العالم وحشر الاجساد وعلم الرب تعالى بجميع الكائنات وانه فاعل بمشيئته وارادته فلا تقبل شهادته لانه على غير الاسلام اه وأما أهل البدع الموافقون أهل الاسلام ولكنهم مخالفون في بعض الاصول كالرافضة والقدرية والجهمية وغلاة المرجئة ونحوهم فهؤلاء أقسام (أحدها) الجاهل المقلد الذي لا بصيرة له فهذا لا يكفر ولا يفسق ولا ترد شهادته اذا لم يكن قادرا على تعلم الهدى وحكمه حكم المستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا فأوأثك عسى الله أن يعفو عنهم وكان الله عفورا رحيمًا

﴿ القسم الثاني ﴾ المتمكن من السؤال وطلب الهداية ومعرفة الحق ولكن يترك ذلك اشتغالا بدياه ورئاسته ولذته ومعاشه وغير ذلك فهذا مفرط مستحق للوعيد آثم بترك ما وجب عليه من تقوى الله بحسب استطاعته فهذا حكمه حكم أمثاله من تارك بعض الواجبات فان غلب ما فيه من البدعة

ويكون في القتل والجراح خاصة ولا تقبل شهادتهم على كبير أنه قتل صغيراً ولا على صغير أنه قتل كبيراً . قالوا ولو شهدوا ثم رجعوا عن شهادتهم أخذ بالشهادة الأولى ولم يلتفت الي ما رجعوا اليه قالوا ولا خلاف عندنا انه لا يعتبر فيهم تعديل ولا تجريح . قالوا واختلف أصحابنا في العداوة والقرباة هل تقدر في شهادتهم على قولين واختلفوا في جريان هذا الحكم في انائهم أهو مختص بالذكور فلا تقبل فيه شهادة الاناث على قولين

﴿ فصل ﴾

(الطريق السادس عشر) الحكم بشهادة الفاسق وذلك في صور (احداها) الفاسق باعتقاده اذا كان متحفظاً في دينه فان شهادته مقبولة وان حكمنا بنفسه كأهل البدع والاهواء الذين لا نكفرهم كالرافضة والخوارج والمعتزلة ونحوهم هذا منصوص الائمة قال الشافعي أقبل شهادة أهل الاهواء بعضهم على بعض الا الخطاية فانهم يتدينون بالشهادة لموافقهم على مخالفتهم ولا ريب أن شهادة من يكفر بالذنب وتعمد الكذب أولى بالقبول ممن ليس كذلك ولم يزل الساف والخلف على قبول شهادة هؤلاء وروايتهم وانما منع الائمة كالامام احمد بن حنبل وأمثاله قبول رواية الداعي المعلن ببدعته وشهادته والصلاة خلفه معجراً له وزجراً لينكف ضرر بدعته عن المسلمين في قبول شهادته وروايته والصلاة خلفه واستقضائه وتنفيذ أحكامه رضى ببدعته واقرار له عليها وتعرض لقبولها منه . قال حرب قال أحمد لا تجوز شهادة القدرية والرافضة وكل من دعي الى بدعة وتخاصم وكذلك كل بدعة .

وقال الميموني قال أبو عبد الله في الرافضة لا تقبل شهادتهم ولا كرامة

قضي بشهادتهم مع أيمان الطالبين . وقال ربيعة تقبل شهادتهم بعضهم على بعض ما لم ينفروا .

وقال شريح تقبل شهادتهم اذا اتفقوا ولا تقبل اذا اختلفوا وكذلك قال أبو بكر بن حزم وسعيد بن المسيب والزهري . وقال وكيع عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة سألت ابن عباس وابن الزبير عن شهادة الصبيان فقال ابن عباس انما قال الله (ممن ترضون من الشهداء) وليسوا ممن نرضى . وقال ابن الزبير هم أحرى اذا سئلوا عما رأوا أن يشهدوا . قال ابن أبي مليكة ما رأيت القضاة أخذت الا بقول ابن الزبير قال ابن أبي مليكة قد ندب الشرع الي تعليم الصبيان الرمي والثقف والصراع وسائر ما يدر بهم على حمل السلاح والضرب والكرّ والفرّ وتصلبة أعضائهم وتقوية أقدامهم وتعليمهم البطش والحمية والأنفة من العار والفرار ومعلوم انهم في غالب أحوالهم يخلون بأنفسهم في ذلك وقد يجني بعضهم على بعض فلم تقبل قول بعضهم على بعض لاهدرت دماؤهم وقد احتاط الشارع بحق الدماء حتي قبل فيها اللوث واليمين ولم يقبل ذلك في درهم واحد . وعلي قبول شهادتهم تواطأت مذاهب السلف الصالح فقال به علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان وعبد الله بن الزبير ومن التابعين سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز والشعبي والنخعي وشريح وابن أبي ليلى وابن شهاب وابن أبي مليكة رضى الله عنهم وقال ما أدركت القضاة الا وهم يحكمون بقول ابن الزبير وأبو الزناد وقال هي السنة قالوا وشرط قبول شهادتهم في ذلك كونهم يعقلون الشهادة وأن يكونوا ذكورا أحرارا محكوما لهم بحكم الاسلام اثنين فصاعدا متفقين غير مختلفين ويكون ذلك قبل تفرقهم وتخبهم ويكون ذلك لبعضهم على بعض

﴿ فصل ﴾

(الطارق الخامس عشر) الحكم بشهادة الصبيان المميزين وهذا موضع
 اختلف فيه الناس فرتبها طائفة مطلقاً هذا قول الشافعي وأبي حنيفة وأحمد في
 احدي الروايتين عنه وعنه رواية ثانية ان شهادة الصبي المميز مقبولة اذا وجدت
 فيه بقية الشروط . وعنه رواية ثالثة أنها تقبل في جراح بعضهم بعضاً اذا أدوها
 قبل تفرقهم وهذا قول مالك .

قال ابن حزم صح عن ابن الزبير انه قال اذا اختبرتهم عند المصيبة جازت
 شهادتهم قال ابن أبي مليكة فأخذ القضاة بقول ابن الزبير . وقال قتادة عن
 الحسن قال قال علي بن أبي طالب رضى الله عنه شهادة الصبي على الصبي جائزة
 وشهادة العبد على العبد جائزة . قال الحسن وقال معاوية شهادة الصبيان على
 الصبيان جائزة ما لم يدخلوا البيوت فيعلموا وعن علي مثله أيضاً . وعن ابن
 أبي شيبة حدثنا وكيع حدثنا عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن الشعبي
 عن مسروق أن ستة غلمان ذهبوا يسبحون ففرق أحدهم فشهد ثلاثة على
 اثنين انهما أضرقاه وشهد اثنان على ثلاثة انهم أغرقوه فقضى على بن أبي
 طالب على الثلاثة بخمسي الدية وعلى الاثنين بثلاثة أخماسها

وقال الثوري عن فراس عن الشعبي عن مسروق ان ثلاثة غلمان
 شهدوا على أربعة وشهد الأربعة على الثلاثة فجعل مسروق على الأربعة ثلاثة
 أسباع الدية وعلى الثلاثة أربعة أسباع الدية . قال أبو الزناد السنة أن يؤخذ في
 شهادة الصبيان بقولهم في الجراح مع أيمان المدعين . وأجاز عمر بن عبدالعزيز
 رضى الله عنه شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الجراح فاذا بلغت النفوس

الولاية على غيره وهذا في غاية الضعف فانه يقال لهم ما تعنون بالولاية
أتريدون بها الشهادة وكونه مقبول القول على المشهود عليه أم كونه حاكما عليه
منفذا فيه الحكم فان أردتم الاول كان التقدير ان الشهادة شهادة والعبد
ليس من أهل الشهادة وهذا حاصل دليلكم . وان أردتم الثاني فمعلوم البطلان
قطعا والشهادة لا تستلزمه .

واحتج بعضهم بأن الرق أثر من آثار الكفر فمنع قبول الشهادة كالفسق
وهذا في غاية البطلان فان هذا لو صح يمنع قبول روايته وفتواه والصلاة
خلفه وحصول الأجرين له . واحتج بأنه يستغرق الزمان بخدمة سيده فليس
له وقت يملك فيه أداء الشهادة ولا يملك عليه وهذا أضعف مما قبله لانه
ينتقض بقبول روايته وفتواه وينتقض بالحرمة المازوجة وينتقض بما لو أذن له
سيده وينتقض بالاجير الذي استغرقت ساعات يومه وليلته بعقد الاجارة
ويبطل بأن أداءه للشهادة لا يبطل حق السيد من خدمته . واحتج بأن العبد
سلعة من السلع فكيف تشهد السلع . وهذا في غاية الغثاثة والسماجة فانه تقبل
شهادة هذه السلعة كما تقبل روايتها وفتواها وتصح امامتها ويلزمها الصلاة
والصوم والطهارة . واحتج بأنه دنيء وان الشهادة منصب على فليس من أهلها
وهذا من ذلك الطراز فانه ان أريد بدناءته ما يقدح في دينه وعدالته فليس
كلامنا فيمن هو كذلك ونافع وعكرمة أجل وأشرف من اكثر الاحرار
عند الله وعند الناس . وان أريد بدناءته انه مبتلى برق الغير فهذه البلوي
لا تمنع قبول الشهادة بل هي مما يرفع الله بها درجة العبد ويضاعف له بها
الأجر فهذه الحجج كما تراها في الضعف والوهن واذا قابلت بينها وبين حجج
القائلين بشهادته لم يخف عليك الصواب والله أعلم

مذهب الامام أحمد وأجازتها طائفة في الشيء اليسير دون الكثير وهذا قول
ابراهيم النخعي واحدى الروايتين عن شريح والشعبي والذين رتوها بكل
حال منهم من قال العبد على الكافر لانه منقوص بالرق وذلك بالكفر وهذا
من أفسد القياس في العالم وفساده معلوم بالضرورة من الدين ومنهم من
احتج بقوله تعالى ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء . والشهادة
شيء فهو غير قادر عليها

قال أبو محمد بن حزم في جواب ذلك تحريف كلام الله عن مواضعه
يهلك في الدنيا والآخرة ولم يقل تعالى ان كل عبد لا يقدر على شيء
انما ضرب الله تعالى المثل لعبد من عبيده هذه صفته وقد توجد هذه
الصفة في كثير من الاحرار بالمشاهدة نعرف كثيراً من العبيد أقدر على
الاشياء من كثير من الاحرار. ونقول لهم هل يازم العبيد الصلاة والصيام
والطهارة ويحرم عليهم من المآكل والمشارب والفروج ما يحرم على الاحرار
أم لا يلزمهم ذلك لكونهم لا يقدرون تنديكم على شيء البتة قال ومن
نسب هذا الى الله فقد كذب عليه جهاراً *

واحتج بعضهم بقوله تعالى ولا ياب الشهداء اذا مادعوا فنهى الشهداء
عن التخلف والاباء ومنافع العبد لسيده فله أن يتخلف ويأبى الا خدمته وهذا
لا يدل الأعلى عدم قبولها الا اذا أذن له سيده في تحملها وأدائها اذا لم يكن في
ذلك تعطيل خدمة السيد فأبعد النجعة من فهم رد شهادة العبيد المدول بذلك
فان كان هذا مقتضى الآية كان مقتضى ذلك أيضاً رد روايتهم واحتج بعضهم
بقوله تعالى والذين هم بشهادتهم قائمون والعبد ليس من أهل القيام على غيره
وهذا من جنس احتجاج بعضهم أن الشهادة ولاية والعبد ليس من أهل

هو المعنى الذي تقبل به شهادته وأما المعنى الذي ردت به شهادة العدو والقراية والمرأة فليس موجوداً في العبد وأيضاً فإن المقتضى لقبول شهادة المسلم عدالته وغلبة الظن بصدقه وعدم تطرق التهمة إليه وهذا بعينه موجود في العبد فالمقتضى موجود والمانع مفقود فإن الرق لا يصلح أن يكون مانعاً فإنه لا يزيل مقتضى العدالة ولا يطرق تهمة كيف والعبد الذي يؤدي حق الله وحق سيده له أجران حيث يكون لحر أجر واحد وهو أحد الثلاثة الذين هم أول من يدخل الجنة ولهذا قبل شهادته أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم القدوة * قال أبو بكر ابن أبي شيبة حدثنا حفص بن غياث عن أشعث عن الشعبي قال قال شريح لا نجز شهادة العبد فقال علي بن أبي طالب لكننا نجزها فكان شريح بعد ذلك يجزها إلا لسيده . وبه عن المختار بن فلفل قال سألت أنس بن مالك عن شهادة العبد فقال جائزة *

وقال الثوري عن عمار الذهبي قال شهدت شريحاً شهد عنده عبد على دار فاجاز شهادته فقبل أنه عبد فقال شريح كلنا عبيد وإماء . وروى أحمد عن ابن سيرين أنه كان لا يرى بشهادة العبد بأساً إذا كان عدلاً . وقال عطاء شهادة العبد والمرأة جائزة في النكاح والطلاق

وقال الإمام أحمد حدثنا عثمان حدثنا حماد بن سلمة قال سئل إياس بن معاوية عن شهادة العبد فقال أنا أرد شهادة عبد العزيز بن صهيب يعني إنكاراً لردّها . وذكر الإمام أحمد عن أنس بن مالك أنه قال ما علمت أحداً ردّ العبد وقد اختلف الناس في ذلك فردها طائفة مطلقاً وهذا قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وقبلها طائفة مطلقاً إلا لسيده . قال سفيان الثوري عن إبراهيم النخعي عن الشعبي في العبد قال تجوز شهادته لسيده وتجاوز لغيره وهذا

القياس وأصول الشرع وليس مع من ردها كتاب ولا سنة ولا
 اجماع ولا قياس قال تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء
 على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا. والوسط العدل الخيار ولا ريب في دخول
 العبد في هذا الخطاب فهو عدل بنص القرآن فدخل تحت قوله وأشهدوا
 ذوي عدل منكم. وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط
 شهداء لله) في النساء والمائدة وهو من الذين آمنوا قطعاً فيكون من الشهداء
 كذلك وقال تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم ولا ريب أن العبد
 من رجالنا وقال تعالى (ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية)
 والعبد المؤمن الصالح من خير البرية فكيف ترد شهادته وقد عدله الله
 ورسوله كما في الحديث المعروف المرفوع يحمل هذا العلم من كل خلف
 عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين والعبد
 يكون من حملة العلم فهو عدل بنص الكتاب والسنة وأجمع الناس على أنه
 مقبول الشهادة على رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا روي عنه الحديث
 فكيف تقبل شهادته على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تقبل شهادته
 على واحد من الناس ولا يقال باب الرواية أوسع من باب الشهادة فيحتاج
 لها ما لا احتياط للرواية فهذا كلام جرى على ألسن كثير من الناس وهو عار
 عن التحقيق والصواب فإن أولى ما ضبط واحتيط له الشهادة على الرسول
 والرواية عنه فإن الكذب عليه ليس كالكذب على غيره وإنما ردت الشهادة
 بالمداوة والقربة دون الرواية لتطرق النبهة إلى شهادة العدو وشهادة الولد
 وخشية عدم ضبط المرأة وحفظها وأما العبد فما يتطرق إليه من ذلك يتطرق
 إلى الحر سواء ولا فرق بينه وبينه في ذلك أثبتة فالمعنى الذي قبلت به روايته

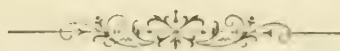
﴿ فصل ﴾

وألحق الحسن البصري بالزنا في اعتبار أربعة شهود كل ما يوجب القتل وحكى ذلك رواية عن أحمد وهذا ان كان في القتل حدا فله وجه على ضعفه . وان كان في القتل حدا أو قصاصا فهو فاسد وقياسه على الزنا ممتنع لان الله سبحانه وتعالى غلظ أمر البينة والاقرار في باب الفاحشة سترًا لعباده وشرع عقوبة من قذف غيره بها دون سائر ما يوجب الحد وشرع فيها القتل على أغلظ الوجوه وأكرها للنفوس فلا يصح إلحاق غيرها بها والله أعلم

﴿ فصل ﴾

﴿ الطريق الرابع عشر ﴾ الحكم بشهادة العبد والأمة في كل ما يقبل فيه شهادة الحر والحررة وهذا الصحيح من مذهب أحمد وعنه تقبل في كل شيء الا في الحدود والقصاص لاختلاف العلماء في قبول شهادته فلا يتهم سببا لاقامة الحدود التي مبناهما على الاحتياط والصحيح الاول وقد حكى اجماع قديم حكاه الامام أحمد عن أنس بن مالك رضي الله عنه انه قال ما علمت أحدا رد شهادة العبد وهذا يدل على أن ردها انما حدث بعد عصر الصحابة واشتهر هذا القول لما ذهب اليه مالك والشافعي وأبو حنيفة وصار لهم أتباع يفتون ويقضون بأقوالهم تصار هذا القول عند الناس هو المعروف . ولما كان مشهورا بالمدينة في زمن مالك قال ما علمت أحدا قبل شهادة العبد * وأنس بن مالك يقول ضد ذلك وقبول شهادة العبد هو موجب الكتاب والسنة وأقوال الصحابة وصرح

أو لا بد من أربعة فيه قولان في مذهب مالك والشافعي وروايتان عن أحمد فمن لم يشترط الأربعة قال إقامة الحد انما هي مستندة الى الاقرار بالشهادة عليه والاقرار يثبت بشاهدين ومن اشترط الاربعة قال الاقرار كالفعل فكما اننا لا نكتفي في الشهادة على الفعل الا بأربعة فكذلك الشهادة على القول . يوضحه ان كل واحد من الفعل والقول موجب للحد فاذا كان الفعل الموجب لا يثبت الا بأربعة فالقول الموجب كذلك . قال أصحاب القول الآخر الفعل موجب بنفسه والقول دال على الفعل الموجب فبينهما مرتبة قال أصحاب القول الآخر لا تأثير لذلك واذا كنا لا نحدده الا باقرار أربع مرات فلا نحدده الا بشهادة أربعة على الاقرار



﴿ فصل ﴾

وأما آتيان البهيمة فان قلنا يوجب الحد لم يثبت الا بأربعة وان قلنا يوجب التعزير كقول أبي حنيفة والشافعي ومالك ففيه وجهان ﴿ أحدهما ﴾ لا يقبل فيه الا أربعة لانه فاحشة وايلاج فرج في فرج محرّم فأشبه الزنا وهذا اختيار القاضي ﴿ والثاني ﴾ يقبل فيه شاهدان لانه لا يوجب الحد فيثبت بشاهدين كسائر الحقوق قال الشيخ في المني وعلى قياس هذا كل زنا لا يوجب الحد كوطء الامة المشتركة وأمته المزوجة وأشباه هذا اه وأما الوطء المحرم لمعارض كوطء امرأته في الصيام والاحرام والحينس فانه لا يوجب الحد ويكفي فيه شاهدان وكذلك وطؤها في دبرها



فصل

الطريق الثالث عشر الحکم بأربعة رجال أحرار وذلك في حد
 الزنا واللواط . أما الزنا فبالنص والاجماع . وأما اللواط فقالت طائفة هو
 مقيس عليه في نصاب الشهادة كما هو مقيس عليه في الحد . وقالت طائفة بل
 هو داخل في مسمى الزنا لانه وطء فرج محرم وهذا لا تعرفه العرب فقال
 هؤلاء هو داخل في مسمى الزنا شرعا قالوا والاسم قد يكون اسما في اللغة
 ويكون أخص وقالت طائفة بل هو أولى بالحد من الزنا فانه وطء فرج
 لا يستباح بحال والداعي اليه قوي فهو أولى بوجوب الحد فيكون نصابه
 نصاب حد الزنا . وقياس قول من لا يري فيه الحد بل التعزير ان يكتفي فيه
 بشاهدين كسائر المعاصي التي لا حد فيها وصرحت به الحنفية وهو مذهب
 أبي محمد بن حزم وقياس قول من جعل حده القتل بكل حال محصنا كان
 أو بكرا أن يكتفي فيه بشاهدين كالردة والمحاربة وهو احدي الروايتين عن
 أحمد واحد قولي أنشافعي ومذهب مالك لكن صرحوا بأن حد اللواط لا
 يقبل فيه أقل من أربعة ووجه ذلك ان عقوبته عقوبة الزاني المحصن وهو
 الرجم بكل حال وقد يمتنع على اشتراط نصاب الزنا في حد اللواط بقوله
 تعالي لوط أتأتون الفاحشة وأنتم تبصرون وقال في الزنا واللاتي يأتين
 الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم
 وبالجمله فلا خلاف فيمن أوجب عليه حد الزنا أو الرجم بكل حال ان
 لا بد فيه من أربعة شهود أو اقرار * وأما أبو حنيفة وابن حزم فاكتميا فيه
 بشاهدين بناء على أصلهما . وأما الحكم بالأقرار بهما فهل يكتفي فيه بشاهدين

حيث اشتهرت البيِّن هناك أن المَنَاب في هذا الباب هو الاخبار عن الأمور
النَّابِة التي لا يطلع عليها الرجال فاكتفي بشهادة النساء وفي باب الشاهد
والبيِّن الشهادة على أمور ظاهرة يطلع عليها الرجال في الغالب فاذا انفرد بها
الشاهد الواحد احتجج الي تقويته بالبيِّن

﴿ العارِيقُ الشَّانِي عَشْرٌ ﴾ الْحَكْمُ بِثَلَاثَةِ رِجَالٍ وَذَاكَ فِيمَا إِذَا ادَّعَى
الْفَقِيرُ مِنْ عَرَفَ غَنَاهُ فَانْه لَا يَتَبَلَّغُ مِنْهُ إِلَّا ثَلَاثُ شُهُودٍ وَهَذَا مِنْصُوصُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ
وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا يَكْفِي فِيهِ شَاهِدَانِ وَاحْتِجَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِحَدِيثِ
قَبِيصَةَ بْنِ مَخْرَاقٍ قَالَ تَحَمَّلْتُ حِمَالَةَ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْأَلُهُ فَقَالَ
يَا قَبِيصَةُ أَقِمِ عِنْدَنَا حَتَّى تَأْتِنَا الصَّدَقَةُ فَنَأْمُرُكَ بِهَا ثُمَّ قَالَ يَا قَبِيصَةُ إِنَّ الْمَسْئَلَةَ
لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً . رَجُلٌ تَحْمِلُ حِمَالَةً فَخَلَّتْ لَهُ الْمَسْئَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يَسْكُ
وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَشْهَدَ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنْ ذَوِي الْحِجْبِ مِنْ قَوْمِهِ لَقَدْ أَصَابَتْ
فَلَانَا فَاقَةٌ فَخَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوْمًا مِنْ عِيْشٍ أَوْ سِدَادًا مِنْ عِيْشٍ
وَذَكَرَ الْحَدِيثَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي نَصِّ أَحْمَدَ هَلْ هُوَ عَامٌ أَوْ خَاصٌّ فَقَالَ الْقَاضِي أَنَّمَا
هَذَا فِي حَلِّ الْمَسْأَلَةِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ . وَأَمَّا الْأَعْسَارُ فَيَكْفِي فِيهِ شَاهِدَانِ
وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ وَقَدْ نَقَلَ عَنْ أَحْمَدَ فِي الْأَعْسَارِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ
إِلَّا بِثَلَاثَةِ (قَاتٍ) إِذَا كَانَ فِي بَابِ اخْتِذِ الزَّكَاةَ وَحَلِّ الْمَسْئَلَةِ يَعْتَبَرُ الْعِدَدُ الْمَذْكُورُ
فِي بَابِ ذَوِي الْأَعْسَارِ الْمُسْقَطِ لِإِدَاءِ الدِّيُونِ وَنَفَقَةِ الْأَقَارِبِ وَالزَّوْجَاتِ أُولَى
وَأَحْرَى لِمَعْلُوقِ حَقِّ الْعَبْدِ بِمَالِهِ وَفِي بَابِ الْمَسْئَلَةِ وَأَخَذِ الصَّدَقَةَ الْمَقْصُودِ أَنْ
لَا يَأْخُذَ مَا لَا يَحِلُّ لَهُ فَمِنْ ثَمَّ ائْتَمَرَتْ الْبَيْتَةُ لِئَلَّا يَمْنَعَ مِنْ إِدَاءِ الْوَاجِبِ وَهَذَا
لَوْلَا يَأْخُذُ الْحَرَمُ »

في النكاح وغيره على احدى الروايتين * قواكم شهادة المرأتين ضعيفة فقويت
بالرجل واليمين ضعيفة فيضم ضعيف الي ضعيف فلا يقبل جوابه. انا لا نسلم
ضعف شهادة المرأتين اذا اجتمعتا ولهذا نحكم بشهادتهما مع الرجل وان
امكنه أن يأتي برجلين فالرجل والمرأتان أصل لا بدل والمرأة العدل كالرجل
في الصدق والامانة والديانة الا أنها لما خيف عليها السهو والنسيان قويت
بمثالها وذلك قد يجعلها أقوى من الرجل الواحد أو مثله ولا ريب أن الظن
المستفاد من رجل واحد دونهما ودون امثالهما وأما قوله تعالى واستشهدوا
شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ولم يذكر
الرجل فيقال ولم يذكر الشاهد واليمين ولا النكول ولا الرد ولا شهادة
المرأة الواحدة ولا المرأتين ولا الاربع نسوة وهو سبحانه لم يذكر ما
يحكم به الحاكم وانما أرشد الى ما يحفظ به الحق وطرق الحكم أوسع من
الطرق التي يحفظ بها الحقوق

﴿ فصل ﴾

﴿ الطريق الحادي عشر ﴾ الحكم بشهادة امرأتين فقط من غير يمين وذلك
على احدى الروايتين عن أحمد في كل ما لا يطلع عليه الرجال كعيوب النساء
تحت الثياب والبراءة والثبوبة والولادة والحيض والرضاع ونحوه فانه يقبل
فيه امرأتان نص عليه أحمد في احدى الروايتين . والثانية وهي أشهر انه
يثبت بشهادة امرأة واحدة والرجل فيه كالمرأة ولم يذكروا هاهنا يميناً وظاهر
نص أحمد انه لا يفتقر الي اليمين. وانما ذكروا الروايتين في الرضاع اذا قبلنا
فيه شهادة المرأة الواحدة والفرق بين هذا الباب وباب الشاهد واليمين

سوء ضبط المرأة وحدها وحفظها فقويت بامرأة أخرى (فان قيل) البينة على المال اذا خلت من رجل لم تقبل كما لو شهد أربع نسوة وما ذكرتموه ينتقض بهذه الصورة فان المرأتين لو أقيمتا مقام رجل من كل وجه لكنني أربع نسوة مقام رجلين ويقبل في غير الاموال شهادة رجل وامرأتين وأيضا فشهادة المرأتين ضعيفة فقويت بالرجل واليمين ضعيفة فينضم ضعيف الى ضعيف فلا يقبل وأيضا فان الله سبحانه قال (واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلا فرجل وامرأتان) فلو حكم بامرأتين ويمين لكان هذا قسما ثالثا (فالجواب) أما قولكم ان البينة اذا خلت عن الرجل لم تقبل فهذا المدعي وهو محل النزاع فكيف يحتاج به وقولكم كما لو شهد أربع نسوة فهذا فيه نزاع وان ظنه طائفة أجماعا كالفاضي وغيره

قال الامام أحمد في الرجل يوصى ولا يحضره الا النساء قال أجزى شهادة النساء فظاهر هذا أنه أثبت الوصية بشهادة النساء على الانفراد اذا لم يحضره الرجال. وذكر الجلال عن أحمد انه سئل عن الرجل يوصي بأشياء لا قاربه ويعتق ولا يحضره الا النساء هل تجوز شهادتهن قال نعم تجوز شهادتهن في الحقوق. وقد تقدم ذكر المواضع التي قبلت فيها البيّنات من النساء وان البينة اسم لما بين الحق وهو أهم من أن يكون رجال أو نساء أو نكول أو يمين أو أمارات ظاهرة. والنبي صلى الله عليه وسلم قد قبل شهادة المرأة في الرضاع وقبلها الصحابة في مواضع قد ذكرناها. وقبلها التابعون وقواكم وتقبل في غير الاموال بشهادة رجل وامرأتين. قلنا نعم وذلك موجود في عدة مواضع كالنكاح والرجمة والطلاق والنسب والولاء والايصاء والوكالة

أحمد (أحدهما) أنه يحلف لدعواها وهو مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة (والثانية) لا يحلف (فإن قلنا) لا يحلف فلا إشكال وإن قلنا يحلف فنكل عن اليمين فهل يقضى عليه بطلاق زوجته بالنكول فيه روايتان عن مالك ﴿أحدهما﴾ أنه يطلق عليه بالشاهد والنكول عملاً بهذا الحديث وهذا اختيار أشهب وهذا في غاية القوة لأن الشاهد والنكول سيان من جهتين مختلفتين فقوى جانب المدعى بهما فحكم له فهذا مقتضى الأثر والقياس والرواية ﴿الثانية﴾ عنه أن الزوج إذا نكل عن اليمين حبس فإن طال حبسه ترك واختلفت الرواية عن الإمام أحمد هل يقضى بالنكول في دعوي المرأة لطلاق على روايتين ولا أثر عنده لإقامة الشاهد الواحد واختلف عن مالك في مدة حبسه فقال مرة يحبس حتى يطول أمره وحدّ ذلك بسنة ثم يطلق ومرة قال يسجن أبداً حتى يحلف

﴿الطريق العاشر﴾ الحكم بشهادة امرأتين ويمين المدعى في الأموال وحقوقها وهذا مذهب مالك وأحد الوجهين في مذهب الإمام أحمد حكاه شيخنا واختاره وظاهر القرآن والسنة يدل على صحة هذا القول فإن الله سبحانه أذام المرأتين مقام الرجل والنبي صلى الله عليه وسلم قال في الحديث الصحيح أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل قلن بلى فهذا يدل بمنطوقه على أن شهادتها وحدها على النصف وبمفهومه على أن شهادتها مع مثليها كشهادة الرجل وليس في القرآن ولا في السنة ولا في الإجماع ما يمنع من ذلك بل القياس الصحيح يقتضيه فإن المرأتين إذا قامت مقام الرجل إذا كانتا معه قامت مقامه وإن لم تكونا معه فإن قبول شهادتهما لم يكن لمعنى للرجل بل لمعنى فيهما وهو العدالة وهذا موجود فيما إذا انفردتا وإنما يخشي من

(فإن قيل) فهلا حلفت مع شاهدها وفرق بينهما (فالجواب) أن المين مع الشاهد لا يقوم مقام شاهد آخر لما تقدم من الأدلة على ذلك واليمين مجرد قول المرأة ولا يقبل في الطلاق أقل من شاهدين كما أن ثبوت النكاح لا يكتفي فيه إلا بشاهدين أو بشاهد وامرأتين على رواية فكان رفعه كاثباته فإن الرفع أقوى من الثبوت ولهذا لا يرفع بشهادة فاسقين ولا مستوري الحال ولا رجل وامرأتين (الثالث) أنه يحكم في الطلاق بشاهد ونكول المدعى عليه وأحمد في إحدى الروايتين عنه يحكم بوقوعه بمجرد النكول من غير شاهد فإذا ادعت المرأة بلى زوجها الطلاق وأحلفناه لها على إحدى الروايتين فنكل قضى عليه فإذا أقامت شاهداً واحداً ولم يحلف الزوج على عدم دعواها فالمقضى عليه بالنكول في هذه الصورة أولى وظاهر الحديث أنه لا يحكم على الزوج بالنكول إلا إذا أقامت المرأة شاهداً كما هو إحدى الروايتين عن مالك وأنه لا يحكم عليه بمجرد دعواها مع النكول لكن من يقضي عليه به يقول النكول إما إقراره إما بيئته وكلاهما يحكم به ولكن ينتقص هذا عليه بالنكول في دعوى القصاص وتدني باب عنه بأن النكول بدل استغنى به فيما يباح في البدل وهو الأموال وحقوقها بخلاف النكاح وتوابعه (الرابع) أن النكول بمنزلة البيئته فلما أقامت شاهداً واحداً وهو شطر البيئته كان النكول قائماً مقام تمامها ونحن نذكر مذاهب الناس في القول بهذا الحديث فقال ابن الجلاب في تعريفه إذا ادعت المرأة الطلاق على زوجها لم يحلف بدعواها فإذا أقامت على ذلك شاهداً واحداً لم تحلف مع شاهدها ولم يثبت الطلاق على زوجها وهذا الذي قاله لا نعلم فيه نزاعاً بين الأئمة الأربعة قال ولكن يحلف لها زوجها فإن حلف برياً من دعواها (قلت) هذا فيه قولان للفقهاء وهما روايتان عن

ذكر ابن وضاح عن أبي مرجم عن عمرو بن أبي سلمة عن زهير بن محمد عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا ادعت المرأة طلاق زوجها فجاءت على ذلك بشاهد واحد عدل استخلف زوجها فان حلف بطلت عنه شهادة الشاهد وان نكل فنكوله بمنزلة شاهد آخر وجاز طلاقه فتضمن هذا الحكم ثلاثة أمور ﴿ أحدها ﴾ انه لا يكتفى بشهادة الواحد في الطلاق ولا مع يمين المرأة قال الامام أحمد الشاهد واليمين نعم ما يكون في الاموال خاصة لا يقع في حد ولا في طلاق ولا نكاح ولا عتاقة ولا سرقة ولا قتل وقد نص في رواية أخرى على ان العبد اذا ادعى ان سيده أعتقه وأتى بشاهد حلف مع شاهده وصار حراً واختارده الخرقى . ونص في شريكين في عبد ادعى كل واحد منهما ان شريكه أعتق حقه منه وكانا عسرين عدلين فللعبد أن يحلف مع كل واحد منهما ويصير حراً ويحلف مع أحدهما ويصير نصفه حراً ولكن لا يعرف عنه أن الطلاق يثبت بشاهد ويمين . وقد دل حديث عمرو بن شعيب هذا على انه يثبت بشاهد ونكول الزوج وعمرو بن شعيب قد احتج به الأئمة الاربعة وغيرهم من أئمة الحديث كالبخاري وحكاه عن علي بن المديني وأحمد بن حنبل والحميدي وقال فمن الناس بعدهم وزهير بن محمد الراوي عن ابن جريج ثقة محتج به في الصحيحين وعمرو بن أبي سلمة من رجال الصحيحين أيضاً فمن احتج بحديث عمرو بن شعيب فهذا من أصح حديثه (الثاني) أن الزوج يستخلف في دعوي الطلاق اذا لم تقم المرأة به بينة لكن انما استخلفته لان شهادة الشاهد الواحد أورث ظناً ما يصدق المرأة فعورض هذا باستخلافه وكان جانب الزوج أقوى بوجود النكاح الثابت فشرعت اليمين في جانبه لانه مدعى عليه والمرأة مدعية

ونسألهم . وذكر الزهري أن الناس على ذلك . وذكر الشعبي ذلك عن القضاة
جملة . وروى عن ابن عباس أنها تستحلف مع ذلك . وصح عن معاوية أنه
قضى في دار بشهادة أم سدة أم المؤمنين ولم يشهد بذلك غيرها . قال أبو
محمد بن حزم وروينا عن عمر وعلى والمنيرة بن شعبة وابن عباس أنهم لم
يفرقوا بشهادة امرأة واحدة في الرضاع وهو قول أبي عبيد قال لا أقضي
في ذلك بالفرقة ولا أقضي بها . وروينا عن عمر رضي الله عنه أنه قال لو فتحنا
هذا الباب لم تشأ امرأة أن تفرق بين رجل وامرأته إلا فعلت . وقال
الأوزاعي أقضي بشهادة امرأة واحدة قبل النكاح وأمنع من النكاح ولا
أفرق بشهادتها بعد النكاح . وقال عبد الرزاق حدثنا ابن جريج قال قال ابن
شهاب جاءت امرأة سوداء إلى أهل ثلاثة أبيات تناحوا فقالت هم بنى
وبناتي ففرق عثمان رضي الله عنه بينهم . وروينا عن الزهري أنه قال فالناس
يأخذون اليوم بذلك من قول عثمان في المراءات إذا لم يتهمن . وقال ابن
حزم ولا يجوز أن يقبل في الزنا أقل من أربعة رجال عدول مسلمين أو
مكان كل واحد امرأتان مسلمتان عدلتان فيكون ذلك ثلاثة رجال وامرأتين
أو رجلين وأربع نسوة أو رجلا واحدا وست نسوة أو ثمان نسوة فقط ولا
يقبل في سائر الحقوق كلها من الحدود والزنا وما فيه القصاص والنكاح
والطلاق والاموال إلا رجلان مسلمان عدلان أو رجل وامرأتان كذلك
أو أربع نسوة كذلك ويقبل في كل ذلك حاشا الحدود رجل واحد عدل
أو امرأتان كذلك مع اثنين الطالب ويقبل في الرضاع وحده امرأة واحدة
عدلة أو رجل واحد عدل

والطريق التاسع في الحكم بالنكول مع الشاهد الواحد لا بالنكول المجرد

فصل

وحيث قبلت شهادة النساء منفردات فقد اختلف في نصاب هذه البيئة فقال الشعبي والنخعي في رواية عنهما وقتادة وعطاء وابن شبرمة والشافعي وداود أقل من أربع نسوة واستثني داود الرضاع فأجاز فيه شهادة امرأة واحدة وقال عثمان البتي لا يقبل فيما يقبل فيه النساء منفردات الا ثلاث نسوة لا أقل من ذلك . وقالت طائفة يقبل امرأتان في كل ما يقبل فيه النساء منفردات وهو قول الزهري الا في الاستهلال خاعة فانه يقبل فيه القابلة وحدها . وقال الحكم بن عيينة لا يقبل في ذلك كله الا امرأتان وهو قول ابن أبي ليلى ومالك وأبي عبيد وأجاز علي بن أبي طالب شهادة القابلة وحدها كما تقدم .

قال ابن حزم وروينا ذلك عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في الاستهلال وورث عمر به وهو قول الزهري والنخعي والشعبي في أحد قوليهما وهو قول الحسن البصري وشريح وأبي الزناد ويحيى الانصاري وربيعه وحماد بن أبي سليمان قال وان كانت يهودية كل ذلك في الاستهلال . وقال الشعبي وحماد ذلك في كل مالا يطلع عليه الا النساء وهو قول الليث ابن سعد . وقال الثوري يقبل في عيوب النساء وما لا يطلع عليه الا النساء امرأة واحدة وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وصح عن ابن عباس وروى عن عثمان وعلي وابن عمر والحسن البصري والزهري . وروى عن ربيعة ويحيى ابن سعيد وأبي الزناد والنخعي وشريح وطاوس والشعبي والحكم في الرضاع بشهادة امرأة واحدة وأن عثمان رضي الله عنه فرق بشهادتهما بين الرجال

عن عطاء بن أبي رباح قال تجوز شهادة النساء مع الرجال في كل شيء ويجوز على الزنا امرأتان وثلاثة رجال. وقال أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا اسماعيل بن علي عن عبيد الله بن عوف عن محمد بن سيرين أن رجلا ادعى متاع البيت فجاء أربع نسوة فشهدن فقامن دفعن إليه الصداق فجوزها به ففضى شريح عليه بالمتاع وهذا في غاية الصحة. وقال سفيان الثوري تقبل المراتن مع الرجل في القصاص وفي الطلاق والنكاح وفي كل شيء حاشا الحدود. ويقبلن منفردات فيما لا يطاع عليه الا النساء. وقال أبو حنيفة رحمه الله يقبل شهادة رجل وامرأتين في جميع الأحكام الا القصاص والحدود. ويقبل في الطلاق والنكاح والرجمة مع رجل. ولا يقبلن منفردات لا في الرضاع ولا في انقضاء العدة بالولادة ولا في الاستهلال لكن مع رجل. ويقبلن في الولادة المطلقة وعيوب النساء منفردات. وقال أبو يوسف ومحمد يقبلن منفردات في انقضاء العدة بالولادة وفي الاستهلال

وقال مالك لا يقبل النساء مع رجل ولا بدونه في قصاص ولا حد ولا طلاق ولا نكاح ولا رجمة ولا عتق ولا نسب ولا ولاء ولا احصان وتجوز شهادتهن مع رجل في الديون والاموال والوكالة والوصية التي لا عتق فيها ويقبلن منفردات في عيوب النساء والولادة والرضاع والاستهلال وحيث يقبل شاهد ويمين الطالب فانه يتضي بشهادة امرأتين مع رجل في الاموال كلها وفي العتق لانه مال وفي قتل الخطا وفي الوصية لانسان بمال. ولا يقبلن في أصل الوصية لا مع رجل ولا دونه



والنكاح والطلاق

وصح عن شريح انه اجاز في عتاقة شهادة رجل وامرأتين .
وصح عن الشعبي قبول شهادة رجل وامرأتين في الطلاق وجراح الخطأ .
وصح عن جابر بن زيد قبول الرجل والمرأتين في الطلاق والنكاح . وصح
عن إياس بن معاوية قبول امرأتين في الطلاق . وصح عن شريح انه اجاز
أربع نسوة على رجل وصادق امرأة . وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج
عن هشام بن حجير عن من يرضي كتابه يريد طائوساً قال تجوز شهادة النساء
في كل شيء مع الرجال الا الزنا من أجل انه لا ينبغي أن ينظرن الى ذلك .
وقال أبو عبيد حدثنا يزيد بن هارون عن جرير بن أبي حازم عن الزبير
ابن الحارث عن أبي ليلى أن سكرانا طلق امرأته ثلاثاً فشهد عليه أربع نسوة
فرفع الى عمر بن الخطاب فأجاز شهادة النسوة وفرق بينهما . وقال عبد الرحمن
ابن مهدي عن خراش بن مالك حدثنا يحيى بن عبيد عن أبيه أن رجلاً من
عمان ثمل من الشراب فطلق امرأته ثلاثاً فشهد عليه نسوة فكتب في ذلك
الى عمر بن الخطاب فأجاز شهادة النسوة وأثبت عليه الطلاق . وذكر سفیان
ابن عيينة أن امرأة أوطأت صبياً فشهد عليها أربع نسوة فأجاز علي بن أبي طالب
شهادتهن . وقال أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا حفص بن غياث عن أبي
طلق عن أخت هند بنت طلق قالت كنت في نسوة وصبي فقامت
امرأة فرت فوطئت الصبي فقتلته والله فشهد عند علي رضي الله عنه عشر
نسوة أنا عاشرتهن فقضى عليها بالدية وأعانها بالفين

وقال محمد بن المثنى حدثنا أبو معاوية الضرير عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح قال لو
شهد عندي ثمان نسوة على امرأة بالزنا لرجعتها . وقال عبد الرزاق حدثنا ابن جريج

فيه الأرجلان . والفرق بينهما أنه إذا كان المدعي هو الزوج فهو مدع للمال وهو يثبت بشاهد وامرأتين وإذا كانت هي المدعية فهي مدعية لنفسه النكاح وتحريمها عليه ولا يثبت إلا بشاهدين ونص أحمد في رواية الجماعة على أنه لا يجوز شهادة النساء في النكاح والطلاق وقال في الوكالة إن كانت مطالبة بدين قبل فيها شهادة رجل وامرأتين وأما غير ذلك فلا وأجاز زفر قبول الرجل والمرأتين في الطلاق والنكاح والعق

فصل

وشهادة النساء نوعان نوع يقبل فيه النساء منفردات ونوع لا يقبلن فيه إلا مع الرجال وقد اختلفت المآل في ذلك في مواضع . فروى ابن أبي شيبة عن مكحول لا تجوز شهادة النساء إلا في الدين . وروى أيضاً عن الشعبي قال من الشهادات ما لا يجوز فيه الأشهاد النساء وعن الزهري قال مضت السنة أن تجوز شهادة النساء فيما لا يطالع عليه غيرهن . وقال ابن عمر لا تجوز شهادة النساء وحدهن إلا على ما لا يطالع عليه غيرهن من نورات النساء وحماهن وحيضهن . وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لا تجوز شهادة النساء بجماعة حتى يكون معهن رجل رواد إبراهيم بن أبي يحيى تن أبي ضمرة عن أبيه عن جده عن علي . وصح ذلك عن عطاء وعمر بن عبد العزيز . وقال سعيد بن المسيب وعبد الله بن عتبة لا تقبل شهادة النساء إلا فيما لا يطالع عليه غيرهن . وقال عمر وعلي رضي الله عنهما لا تجوز شهادة النساء في الطلاق والنكاح ولا الدماء ولا الحدود . وقال الزهري مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعدهم أنه لا تجوز شهادة النساء في الحدود

الضبط والى هذا المعنى أشار النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال أما نقصان عقلمن فشهادة امرأتين بشهادة رجل فبين أن شرط شهادتهن إنما هو لضعف العقل لا لضعف الدين فعلم بذلك أن عدل النساء بمنزلة عدل الرجال وإنما عقلها ينقص عنه فما كان من الشهادات لا يخاف فيه الضلال في العادة لم تكن فيه على نصف رجل وما يقبل فيه شهادتهن منفردات إنما هو أشياء تراها بعينها أو تلمسها بيدها أو تسمعها بأذنها من غير توقف على عقل كالولادة والاستهلال والارتضاع والحيض والعيوب تحت الثياب فإن مثل هذا لا ينسب في العادة ولا يحتاج معرفته إلى كمال عقل كعاني الأقوال التي تسمعها من الإقرار بالدين وغيره فإن هذه معقولة ويطول العهد بها في الجملة

﴿ فصل ﴾

إذا تقرر هذا فتقبل شهادة الرجل والمرأتين في كل موضع تقبل فيه شهادة الرجل ويمين الطالب وقال عطاء وحماد بن أبي سليمان تقبل شهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص ويقضى بها عندنا في النكاح والعتاق على إحدى الروايتين وروي ذلك عن جابر بن زيد وإياس بن معاوية والشعبي والثوري وأصحاب الرأي وكذلك في الجنائيات الموجبة للمال على إحدى الروايتين .

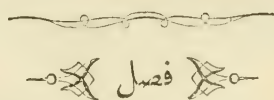
قال في المحرر ومن أتى برجل وامرأتين أو شاهدين ويمين فيما يوجب القود لم يثبت به قود ولا مال وعنه يثبت المال إذا كان المجني عليه عبداً نقلها ابن منصور أتى بذلك في سرقة ثبت له المال دون القطع اهـ وقال أبو بكر لا يثبت ومن مطلقاً ويقضي بالشاهد والمرأتين في الخلع إذا ادعاه الرجل فإن ادعته المرأة لم يقبل

عنهم من النار

وقوله تعالى أن تضل أحداها فتذكر أحداها الآخرى فيه دليل على أن الشاهد إذا نسي شهادته فذكره بها غيره لم يرجع إلى قوله حتى يذكرها وليس له أن يتقدمه فانه سبحانه قال فتذكر أحداها الآخرى ولم يقل فتجبرها وفيها قراءة ثان التثنية والتخفيف والصحيح أنهما بمعنى واحد من الذكر وأبعد من قال فيجعلها ذكرًا لفظًا ومعنى فانه سبحانه جعل ذلك علة للضلال الذي هو ضد الذكر فإذا ضلت أو نسيت ذكرتها الآخرى فذكرت. وقوله أن تضل تقديره عند الكوفيين لثلاث تضل أحداها ويتردون ذلك في كل ما جاء من هذا كقوله بين الله لكم أن تضلوا ونحوه ويرد عليهم نصب قوله فتذكر أحداها الآخرى إذ يكون تقديره لثلاث تضل ولثلاث تذكر وقدره البصريون بمصدر محذوف وهو الإرادة والكرهية والحدار ونحوها فقالوا يبين الله لكم أن تضلوا أي حذار أن تضلوا وكرهية أن تضلوا ونحوه. ويشكل عليهم هذا التقدير في قوله أن تضل أحداها فانهم إن قدروه كراهية أن تضل أحداها كان حكم المعطوف عليه وهو فتذكر حكمه فيكون مكرها وان قدروها إرادة أن تضل أحداها كان الضلال مرادا. والجواب عن هذا أنه كلام محمول على معناه والتقدير أن تذكر أحداها الآخرى إن ضلت وهذا مراد قطعاً والله أعلم

قال شيخنا ابن تيمية رحمه الله تعالى (قوله تعالى) (فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل أحداها فتذكر أحداها الآخرى) فيه دليل على أن استشهاد امرأتين مكان رجل إنما هو لاذكار أحداها الآخرى إذا ضلت وهذا إنما يكون فيما يكون فيه الضلال في العادة وهو النسيان وعدم

امكنه انجاء انسان من هلكة فلم يفعل . وأما هذه الصورة التي تقضت بها فلا ترد والفرق بينها وبين الشاهد والحاكم أنهما سيلاان للاتلاف بترك ما وجب عليهما من الشهادة والحكم ومن تسبب الي اتلاف مال غيره وجب عليه ضمانه وفي هذه الصورة لم يكن من الممسك عن التخليص سبب يقضى بالاتلاف والله أعلم



فصل

﴿والطريق الثامن﴾ من طرق الحكم بالحكم بالرجل الواحد والمرأتين قال تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل احدهما فتذكر احدهما الاخرى فان قيل فظاهر القرآن يدل على ان الشاهد والمرأتين بدل عن الشاهدين وأنه لا يقضي بهما الا عند عدم الشاهدين قيل القرآن لا يدل على ذلك فان هذا الامر لا صاحب الحق بما يحفظون به حقوقهم فهو سبحانه أرشدهم الي أقوى الطرق فان لم يتسددوا على أقواها انتقلوا الي ما دونها فان شهادة الرجل الواحد أقوى من شهادة المرأتين لان النساء يتعذر غالبا حضورهن مجالس الحكم وحفظهن وضبطهن دون حفظ الرجال وضبطهم ولم يقل سبحانه احكموا بشهادة رجلين فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وقد جعل سبحانه المرأة على النصف من الرجل في عدة أحكام. أحدها هذا . والثاني في الميراث . والثالث في الذية . والرابع في العقيقة . والخامس في العتق كما في الصحيح عنه صلي الله عليه وسلم انه قال من أعتق امرأ مسلمة أعتق الله بكل عضو منه عضوا من النار ومن أعتق امرأتين مسلمتين أعتق الله بكل عضو منهما

مسألة الشهادة على الشهادة في الحدود التي لله والآدمي أن الشهادة ليست
حقا على الشاهد بدلالة أن رجلا لو قال لي على فلان شهادة فجحدتها فلان
أن الحاكم لا يعدي عليه ولا يحضره ولو كانت حقا عليه لأحضره كما يحضره
في سائر الحقوق وسلم القاضي ذلك وقال ليس إذا لم يجز الاستقراء والاعداء
أو لم تسمع الدعوى لم تسمع الشهادة به وكذلك أعاد ذكرها في مسألة شاهد
الفرع على شاهد الأصل وإن الشهادة ليست حقا على أحد بدليل عدم
الاعداء والقضاء إذا ادعى أن له قبل فلان شهادة وهذا الكلام ليس على
إطلاقه فإن الشهادة المعينة حق على الشاهد يجب عليه القيام به ويأثم بتركه
قال الله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه وقال تعالى
ولا ياب الشهاداء إذا ما دعوا وهدل المراد به إذا ما دعوا لتحمل أو الأداء
على قولين للسلف وهما روايتان عن أحمد والصحيح أن الآية تعمها ففي
حق له يأثم بتركه ويتعرض للنسق والوعيد ولكن ليست حقا تصح الدعوى
به والتخفيف عليه لأن ذلك يعود على مقصودها بالابطال فإنه مستلزم
اتهامه والقدح فيه بالكتمان وقياس المذهب أن الشاهد إذا كتم شهادته
بالحق ضمنه لأنه أمكنه تخلص حق صاحبه فلم يفعل فلزمه الضمان كما لو
أمكنه تخليصه من هلكة فلم يفعل وطرد هذا الحاكم إذا تبين له الحق فلم
يحكم لصاحبه به فإنه يضمنه لأنه أثلته عليه بترك الحكم الواجب عليه
فإن قيل هذا ينتقض عليكم بمن رأي متاع غيره يحرق أو يغرق أو يسرق
ويمكنه دفع أسباب تلفه أو رأي شاة تموت ويمكنه ذبحها فإنه لا يضمن
في ذلك كله . قيل المنصوص عن عمر رضي الله عنه وغيره إنما هو فيمن
استسقى قوما فلم يستوه حتى مات فالزمهم دينه وقاس عليه أصحابنا كل من

الشهود أحلف فقال قد فعل ذلك على قلت من ذكره قال حدثنا حفص بن غياث حدثنا ابن أبي ليلى عن الحكم عن حبيش قال استحلف على عبيد الله ابن الحر مع الشهود فقلت يستقيم هذا قال قد فعله على رضي الله عنه وهذا القول يقوى مع وجود التهمة وأما بدون التهمة فلا وجه له وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للمدعي شاهدك أو يمينه فقال يارسول الله إنه فاجر لا يبالي ما حلف عليه فقال ليس لك الا ذلك

فصل

وأما تحليف المدعي عليه فقد تقدم وقد قال أبو حنيفة إن اليمين لا تكون الا من جانبه وبنوا على ذلك انكار الحكم بالشاهد واليمين وانكار القول برد اليمين وانه يبدأ في القسامة بإيمان المدعي عليهم

فصل

وأما تحليف الشاهد فقد تقدم ومما يلتحق به أنه لو ادعى عليه شهادة فانكرها فهل يحلف وتصح الدعوي بذلك. فقال شيخنا لو قيل انه تصح الدعوي بالشهادة لتوجه لان الشهادة سبب موجب للحق فاذا ادعى علي رجل انه شاهد له بحقه وسأل يمينه كان له ذلك واذا نكل عن اليمين لزمه ما ادعى بشهادته ان قيل ان كتمان الشهادة موجب للضمان لما تلف وما هو بعيد كما قلنا يجب الضمان على من ترك الطعام الواجب فان ترك الواجب اذا كان موجبا للتلف أوجب الضمان لفعل المحرم الا انه يعارض هذا أن هذا تهمة للشاهد وهو يقدح في عدالته فلا يحصل المقصود فكانه يقول لي شاهد فاسق بكتمانته الا ان هذا لا ينفي الضمان في نفس الامر وقد ذكر القاضي أبو يعلى في ضمن

عاقب النبي صلى الله عليه وسلم حيي بن أخطب حتى أحضر كثر ابن أبي الحقيق كما تقدم (والثالثة) اذا ردت عليه اليمين (والرابطة) اذا شهد له شاهد واحد حلف معه واستحق كما تقدم (الخامسة) في مسئلة تداعي الزوجين والصانعين فيحكم لكل واحد منهما بما يصالح له مع يمينه (السادسة) تحليفه مع شاهده وقد اختلف السلف في ذلك فقال شريح بن يونس في كتاب القضاء له حدثنا هشيم عن الشيباني عن اشعبي قال كان شريح يستحلف الرجل مع بيته . حدثنا هشام عن مغيرة عن ابراهيم مثل ذلك . حدثنا هشام عن اشعث عن عون بن عبد الله انه استحلف رجلا مع بيته فكانه أبي أن يحلف فقال ما كنت لا أقضي لك بما لا تحلف عليه . وحكاه ابن المنذر عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة والشعبي قال أبو عبيد انما نرى شريحا أوجب اليمين على الطالب مع بيته حين رأي الناس مدخولين في معاملتهم واحتاط بذلك

حدثنا عبد الرحمن بن سفيان عن أبي هاشم عن أبي البخري قال قيل لشريح ما هذا الذي أحدثت في القضاء فقال رأيت الناس أحدثوا فحدثت وقال الاوزاعي والحسين بن حيي يستحلف الرجل مع بيته وقال الطحاوي وروى ابن أبي ليلى عن الحكم عن حبيش أن عليا استحلف عبيد الله بن الحر مع بيته وانه استحلف رجلا مع بيته فأبى أن يحلف فقال لا أقضي لك بما لا تحلف عليه وهذا القول ليس بعبيد من قواعد الشرع ولا سيما مع احتمال النهمة ويخرج في مذهب أحمد وجهان فان أحمد سئل عنه فقال قد فعله على والصحابة والقاعدة اذا سئل عن مسألة فقال قال فيها بعض الصحابة كذا أن يكون فيها وجهان ذكرهما ابن حامد قال الجلال في الجامع . حدثنا محمد بن علي حدثنا مهنا قال سألت أبا عبد الله عن الرجل يقيم الشهود يستقيم للحاكم أن يقول لصاحب

انه في الدم لا يستحلف ابتداء وفي كلا الموضعين يعطى المدعي بدعواه مع يمينه وان كان المطلوب حلفاً أو باذلاً للحلف وفي استحلاف الله للاولين دليل على مثل ذلك في الدم حتى تصير يمين الاولين مقابلة ليمين المطلوبين. وفي حديث ابن عباس حلفاً أن الجلم لصاحبهم وفي حديث عكرمة ادعيا أنهما اشترياه خلف الاوليان انهما ما كتما وغيبا فكان في هذه الرواية أنه لما ظهر كذبهما بأنه لم يكن له جام ردت الايمان على المدعين في جميع ما ادعوه فجنس هذا الباب أن المطلوب اذا حلف ثم ظهر كذبه هل يقضى للمدعي بيمينه فيما يدعيه لأن اليمين مشروعة في جانب الاقوي فاذا ظهر صدق المدعي في البعض وكذبه في المطلوب قوى جانب المدعي خلف كما يحلف مع الشاهد الواحد وكما يحلف صاحب اليد العرفية مقدما على صاحب اليد الخسئية انتهى. والحكم باللوث في الاموال أقوى منه في الدماء فان طرق ثبوتها أوسع من طرق ثبوت الدماء فانها تثبت بالشاهد واليمين والرجل والمرأتين والنكول مع الرد وبدونه وغير ذلك من الطرق واذا حكمنا بالعمامة لمن هو مكشوف الرأس وأمامه رجل وعليه عمامة ويده أخرى وهو هارب فانما ذلك باللوث الظاهر القائم مقام الشاهدين وأقوى منهما بكثير واللوث علامة ظاهرة لصدق المدعي وقد اعتبرها الشارع في اللقطة وفي النسب وفي استحقاق السلب اذا ادعي قتل الكافر اثنان وكان أثر الدم في سيف احدهما أدل منه في سيف الآخر كما تقدم وعلى هذا اذا ادعي عليه سرقة ماله فانكره وحلف له ثم ظهر معه المسروق حلف المدعي وكانت يمينه أولى من يمين المدعي عليه وكان حكمه حكم دعوي استحقاق الدم في القسامة وعلى هذا فلو طلب من الوالى أن يضربه ليحضر باقى المسروق فله ذلك كما

ويحكم فيها بالتقصاص كمذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين والنزاع فيها مشهور قديما وحديثا (والثانية) القسامة مع اللوث في الاموال وقد دل عليه القرآن كما سند كره وقد قال أصحاب مالك اذا أغار قوم على بيت رجل وأخذوا ما فيه والناس ينظرون اليهم ولم يشهدوا على معاينة ما أخذوا ولكن علموا أنهم أغاروا وانتهبوا فقال ابن القاسم وابن الماجشون القول قول المنتهب مع يمينه لان مالك قال في منتهب الصرة يختلفان في عددها القول قول المنتهب مع يمينه. وقال مطرف وابن كنانة وابن حبيب القول قول المنتهب منه مع يمينه فيما يشتبه ويحتمل على الظالم. قال مطرف ومن أخذ من المغيرين ضمن ما أخذه رفاهه لان بعضهم عون لبعض كالسراق والمحاربين ولو أخذوا جميعا وهم أمليا ضمن كل واحد ما ينوبه وقاله ابن الماجشون وأصعب في الغنائم قالوا والمغيرون كالمحاربين اذا شهبوا السلاح على وجه المكابرة كان ذلك على تأثيره بينهم أو على وجه الفساد. وكذلك والى البلد يفبر على بعض أهل ولايته وينتهب ظلما مثل المغيرين في ذلك. وقال ابن القاسم ولو ثبت أن رجلين غصبا عبداً فمات فيلزم أخذ قيمته من الملى ويتبع الملى ذمة رفيقه المعدم بما ينوبه

وأما دلالة القرآن على ذلك فقال شيخنا لما ادعى ورثة السهمي الجام المفضض المخصوص فأسكر الوصيان الشاهدان انه كان هناك جام فلما ظهر الجام المدعي وذبحه المشتري انه اشتراه من الوصيين صار هذا الوثا يقوي دعوى المدعين فاذا حلف الاوليان بان الجام كان لصاحبهم صدقا في ذلك وهذا اللوث في الاموال نظير اللوث في الدماء ولكن هناك ردت اليهن على المدعي بعد ان حلف المدعي عليه فصارت يمين المطلوب وجودها كما هي كما

وشرطه بعض أصحاب أحمد والشافعي لان البيعة بينة ضعيفة ولهذا قويت
بيمين المدعي فيجب أن تقوى بحلفه على صدق الشاهد وهذا القول يقوى في
موضع ويضعف في موضع فيقوي اذا ارتاب الحاكم أو لم يكن الشاهد مبرزاً
ويضعف اذا لم يكن الامر كذلك

— فصل —

وهو حكى أبو محمد بن حزم القول بتحليف الشهود عن ابن وضاح وقاضى
الجماعة بقرطبة وهو محمد بن بشر انه حلف شهوداً فى تركة بالله انّ ما شهدوا
به لحق . قال وروى عن محمد بن وضاح أنه قال أرى لفساد الناس أن يحلف
الحاكم الشهود وهذا ليس ببعيد وقد شرع الله سبحانه تحليف الشاهدين
اذا كانا من غير أهل الملة على الوصية فى السر وكذا قال ابن عباس بتحليف
المرأة اذا شهدت فى الرضاع وهو احدى الروايتين عن أحمد قال القاضى لا
يحلف الشاهد على أصلنا الا فى موضعين وذكر هذين الموضعين . قال شيخنا
قدس الله روحه هذان الموضعان قبل فىهما الكافر والمرأة وحدها للضرورة
فقياسه ان كل من قبلت شهادته للضرورة استحلف (قلت) واذا كان للحاكم
أن يفرق الشهود اذا ارتاب بهم فأولى أن يحلفهم اذا ارتاب بهم

﴿ فصل ﴾

والتحليف ثلاثة أقسام تحليف المدعى وتحليف المدعى عليه وتحليف
الشاهد فأما تحليف المدعى فى صور (احداها) القسامة وهى نوعان قسامة فى
الدماء وقد دلت عليه السنة الصحيحة الصريحة وانه يبدأ فيها بأيمان المدعين

بشهادة المعينين أولاً كما لو وقف على زيد وحده ثم على الفقراء والمساكين
بعده ثبت الوقف بشهادته وانتقل إلى من بعده بحكم الثبوت الأول ضمناً
وتبعاً

وقد ثبت في الأحكام التبعية ويفتقر في الأصل المقصود وشواهد
معروفة ومما ثبت بالشاهد واليمين القصب والعواري والوديعة والصلح
والاقرار بالمال أو ما يوجب المال والحوالة والابراء والمطالبة بالشفعة واسقاطها
والقرض والصداق وعوض الخلع ودعوى رق مجهول النسب وتسمية المهر



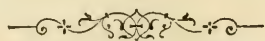
فصل

وفي الجائيات الموجبة للمال كالخطأ وما لا قصاص فيه من جنایات العمد
كالهائنة والمأومة والجائفة وقتل المسلم الكافر والحر العبد والصبي والمجنون
والعتق والوكالة في المال والايضاء اليه ودعوى قتل الكافر لاستحقاق سلبه
ودعوى الاسير اسلاماً سابقاً يمنع رقه روايتان (١) احدهما (٢) أنه يثبت بشاهد
ويمين ورجل وامرأتين (٣) والثانية (٤) لا يثبت الا برجلين ولا يشترط كون
الحالف مسلماً بل يقبل يمينه مع كفره كما لو كان يدعى عليه . قال أبو الحارث
سئل أحمد عن الفاسق والعبد اذا أقام شاهداً واحداً قال حلقه وأعطاه دعواه
(قلت) له فان كان الشاهد عدلاً والمدعي عليه غير عدل قال فان كان المدعي غير
عدل أو كانت امرأة أو يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً اذا ثبت له شاهد واحد
حالف وأعطى ما ادعى وهل يشترط أن يحلف المدعي على صدق شاهده
فيقول مع يمينه وان شأهdy صادق والصحيح المشهور انه لا يشترط لعدم الدليل
الموجب لاشتراطه ولان يمينه على الاستحقاق كافية عن يمينه على صدق شاهده

فقال رد المال فقلت أي شيء معني اليمين فقال قضاء النبي صلى الله عليه وسلم

وقال أحمد بن القاسم قلت لأبي عبد الله فإن رجع الشاهد عن الشهادة كم يفرم قال المال كله لأنه شاهد وحده قضى بشهادته ثم قال كيف قول مالك فيها قلت لا أحفظه قلت له بعد هذا المجلس إن مالكاً كان يقول إن رجع الشاهد فعليه نصف الحق لأنني إنما حكمت بشيئين بشهادة ويمين الطالب فلم أره رجع عن قوله اه وقال الشافعي كقول مالك بناء على أن اليمين قامت مقام الشاهد فوقع الحكم بهما وأحمد أنكر ذلك . ويؤيده وجوده منها أن الشاهد حجة الدعوى فكان منفرداً بالضمان . ومنها أن اليمين قول الخصم وقوله ليس بحجة على خصمه وإنما هو شرط للحكم بغير مجري مطالبة الحاكم به . ومنها أنا ولو جعلناها حجة لكننا إنما جعلناها حجة بشهادة الشاهد . ومنها أنه لو كانت كالشاهد جاز تقديمها على شهادته كالشاهد الآخر مع أن في ذلك وجهين لنا وللشافعية . قال القاضي في التعليق واحتج يعني المنازع في القضاء بالشاهد واليمين بأنه لو كانت يمين المدعى كشاهد آخر جاز له أن يقدمها على الشاهد الذي عنده كما لو كان عنده شاهدان جاز أن يقدم أيهما شاء قال أنا لا نقول أنها بمنزلة شاهد آخر ولهذا يتعلق الضمان بالشاهد وإنما اعتبرناها احتياطاً قال فان قيل ما ذهبتم إليه يؤدي إلى أن يثبت الحق بشاهد واحد قيل هذا غير ممتنع كما قاله المخالف في الهلال في الغيم وفي القابلة وهو ضرورة أيضاً لأن المعاملات تكثر وتكرر فلا يتفق في كل وقت شاهدان وقياسها على احتياط الخفية بالحبس مع الشاهد للاعسار ويمين المدعي مع البينة على الغائب قال وأما جواز تقديم اليمين على

وتفريط وأما ارشاد السنة الى ذلك فالنبي صلى الله عليه وسلم جعل اليمين في جانب المدعي اذا أقام شاهداً واحداً لقوة جانبه بالشاهد ومكّنه من اليمين بغير بذل خصمه



فصل في

واذا قضى بالشاهد واليمين فالحكم بالشاهد وحده واليمين تقوية وتأكيّد هذا منصوص أحمد فلو رجع الشاهد كان الضمان كله عليه قال الجلال في الجامع باب اذا قضى باليمين مع الشاهد فرجع الشاهد ثم ذكر من رواية ابن شيس قال سئل أحمد عن الشاهد واليمين تقول به قال إى لعمرى قيل له فان رجع الشاهد قال تكون الألف على الشاهد وحده قيل له كيف لا تكون على الطالب لانه قد استحق بيمينه ويكون منزلة الشاهدين قال لا انما هو السنة يعني اليمين وقال الاثرم سمعت أبا عبد الله سئل عن رجل قضى عليه بشهادة شاهدين فرجع أحد الشاهدين قال يلزمه ويرد الحكم قيل له فان قضى بالشاهد ويمين المدعي ثم رجع الشاهد فقال ان أئلف الشيء كان على الشاهد لانه انما ثبت ههنا بشهادته ليست اليمين من الشهادة في شيء وقال أبو الحارث قلت لأحمد فان رجع الشاهد عن شهادته بعد قال يضمن المال كله به كان الحكم وقال ابن شيس سألت أبا عبد الله فقلت اذا استحق الرجل المال بشهادة شاهد مع يمينه ثم رجع الشاهد فقال اذا كانا شاهدين ثم رجع شاهد غرم نصف المال فان كانت شهادة شاهد مع يمين الطالب ثم رجع الشاهد غرم المال كله قال نعم وقال يعقوب بن جهمار سئل أحمد عن الرجل اذا استحق المال بشهادة شاهد مع يمينه ثم رجع الشاهد

فإن فقهاء الأمصار على قواين منهم من يقول يقضي بالنكول . ومنهم من
يقول إذا نكل ردت اليمين على المدعي فإن حلف حكم له فهذا الذي أراد
مالك أنه إذا ردت اليمين مع نكول المدعي عليه لم يبق فيه اختلاف في
بلد من البلدان وإن كان فيه اختلاف شاذ وأما تعجبه من قوله أن الشاهد
واليمين ليس في كتاب الله فتعجبه هو المتعجب منه فإن المانعين من
الحكم بالشاهد واليمين يقولون ليس هو في كتاب الله بل في كتاب الله خلافه
وهو اعتبار الشاهدين فقال مالك إذا كنتم تقضون بالنكول ويقضي الناس
كلهم بالرد مع النكول وليس في كتاب الله فهكذا الشاهد مع اليمين يجب
أن يقضى به وإن لم يكن في كتاب الله كما دلت عليه السنة فهذا الزام لا محيد
عنه والله أعلم

قال ابن حزم وأما رد اليمين على الطالب إذا نكل المطلوب فما كان
في كتاب الله ولا سنة رسوله فبين الأمرين فرق كما بين السماء والأرض فيقال
بل أرشد إليه كتاب الله وسنة رسوله . أما الكتاب فإنه سبحانه شرع
اليمين في جانب المدعي إذا احتاج إلى ذلك وتقدر عليه إقامة البينة وشهدت
القرائن بصدقه كما في اللعان وشرع عذاب المرأة بالحد بنكولها مع يمينه فإذا
كان هذا شرعه في الحدود التي تدرك بالشبهات وقد أمرنا بدرئها ما استطعنا
فلان نشرع الحكم بها بين المدعي مع نكول المدعي عليه في درهم وثوب
ونحو ذلك أولى وأحرى لكن أبو محمد وأصحابه سدوا على أنفسهم باب اعتبار
المعاني والحكم التي تلتق بها الشارع الحكم فقاتهم بذلك حفظاً من العلم
كما أن الذين فتحوا على نفوسهم باب الأقيسة والعلم التي لم يشهد لها الشارع
بالتقول دخلوا في باطل كثير وفاتهم حق كثير فالطائفتان في جانب افراط

بنكول ولا رد يمين . قال أصحاب هذا القول ولا ترد اليمين إلا في ثلاثة مواضع لا رابع لها (أحدها) القسم (والثاني) الوصية في السفر إذا لم يشهد فيها إلا الكفار (والثالث) إذا أقام شاهد واحد حلف معه هذا قول ابن حزم ومن وافقه من أهل الظاهر قالوا لم يأت قرآن ولا سنة ولا إجماع على القضاء بالنكول ولا باليمين المردودة

وجاء نص القرآن برد اليمين في مسألة الوصية ونص السنة في مسألة القسم والشاهد واليمين فاقصرنا على ما جاء به كتاب الله وسنة رسوله ولم نعد ذلك إلى غيره . وليس قول أحد حجة سوى المعصوم وكل من سواه فأخوذ من قوله ومستروك . وأما قول مالك في الموطأ في باب اليمين مع الشاهد في كتاب الأفضية أرأيت رجلاً ادعى على رجل مالا ليس يحلف المطلوب ما ذلك الحق عليه فإن حلف بطل ذلك عنه وإن أبى أن يحلف ونكل عن اليمين حلف طالب الحق أن حقه حق وثبت حقه على صاحبه . وهذا مالا اختلاف فيه عند أحد من الناس ولا في بلد من البلدان فأي شيء أخذ هذا أم في أي كتاب وجده فإذا أقر بهذ فيقرر باليمين مع الشاهد وإن لم يكن ذلك في كتاب الله هذا نظره . قال أبو محمد بن حزم إن كان خفي عليه قضاء أهل العراق بالنكول فإنه لعجب . ثم قوله إذا أقر برد اليمين وإن لم تكن في كتاب الله فيقرر باليمين مع الشاهد وإن لم تكن في كتاب الله فعجب آخر لأن اليمين مع الشاهد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غرو في كتاب الله (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)

وقلت ليس في واحد من الأمرين عجب أما حكاية الإجماع فإنه لم يقل أنه لا خلاف أنه لا يحكم بالنكول بل إذا نكل ورد اليمين حكمه بالاتفاق

على المدعي فإن حلف قضى له والا صرفها . وهذا مروى عن عمر وعلى
والمقداد بن الاسود وأبي بن كعب وزيد بن ثابت رضى الله عنهم فروى
البهقي وغيره من حديث مسلمة بن علقمة عن داود عن الشعبي ان المقداد
استقرض من عثمان سبعة آلاف درهم . فلما تقاضاه قال انما هي أربعة آلاف
فخاصمه الى عمر . فقال المقداد احلف أنها سبعة آلاف . فقال عمر انصفك
فأبى أن يحلف . فقال عمر خذ ما أعطاك ورواد أبو عبيد عن عفان بن سلم
عن سلمة . ورواد البهقي من حديث حسين بن عبد الله بن صميرة عن أبيه
عن جده عن علي رضى الله عنه قال اليمين مع الشاهد وان لم تكن له بينة
فاليمين على المدعى عليه اذا كان قد خالطه فان نكل حلف المدعى

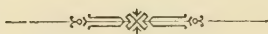
وذكر البهقي أيضاً من حديث سليمان بن عبد الرحمن حدثنا محمد بن
مسروق عن اسحاق بن الفرات عن الليث عن نافع عن ابن عمر أن النبي
صلى الله عليه وسلم رد اليمين على طالب الحق رواد الحاكم في المستدرک
﴿ قلت ﴾ ومحمد بن مسروق هذا ينظر من هو وقال عبد الملك بن حبيب
حدثنا أصبغ بن الفرج عن ابن وهب عن حياة بن شريح أن سالم بن غيلان
التجبي أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (من كانت له طلبه عند
أحد فعليه البينة والمطالوب أولى باليمين فان نكل حلف الطالِب وأخذ)
وهذا مرسل واحتج رد اليمين بحديث القسامة وفي الاستدلال به ما فيه فانه
عرض على المدعين أولاً واليمين المردودة هي التي تطلب من المدعي بعد
نكول المدعى عليه عنها لكن يقال وجه الاستدلال أنها جعلت من جانب
المدعى لقوة جانبه باللوث فاذا تقوى جانبه بالنكول شرعت في حقه
من القول الثالث بأنه يجبر على اليمين شاء أم أبى بالضرب والحبس ولا يقضى عليه

بكونها خمسين ولتقوم الايمان مقام الشهود . وفي المسألة قول ثالث وهو لا يقضي بالنكول ولا بالرد ولكن يحبس المدعى عليه حتي يجيب باقرار أو انكار يحلف معه وهذا قول أحمد وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي وهذا قول ابن أبي يعلى فإنه قال لأدعه حتى يقر أو يحلف واحتج لهذا القول بأن المدعى عليه قد وجب عليه أحد الامرين إما الاقرار وإما الانكار فاذا امتنع من أداء الواجب عليه عوقب بالحبس ونحوه حتي يؤديه قالوا وكل من عليه حق فامتنع من أدائه فهذا سبيله والآخرون فرقوا بين الموضعين وقالوا لو ترك ونكوله لأفضي الي ضياع حقوق الناس بالصبر على الحبس فاذا نكل عن اليمين ضعف البراءة الأصلية فيه وقوى جانب المدعي فقوى باليمين وهذا كأنه لما قوى جانب المدعين للدم باللوث بدأ بأيمانهم وأكدت بالعدد

والمقصود أن الناس اختلفوا في الحكم بالنكول على أقوال ﴿ أحدها ﴾ أنه من طرف الحكم وهذا قول عثمان بن عفان وقضي به شريح . قال أبو عبيد حدثنا يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الانصاري عن سالم بن عبد الله أن أباه عبد الله بن عمر باع عبدا له بثمانمائة درهم بالبراءة ثم ان صاحب العبد خاصم فيه ابن عمر الى عثمان بن عفان فقال عثمان لابن عمر احلف بالله لقد بعته وما به من داء علمته فأبى ابن عمر أن يحلف فرد عليه العبد وقال ابن أبي شيبه عن شريك عن المنيرة عن الحارث قال نكل رجل عند شريح قد قضي قضاؤك ^(١) وهذا قول الامام أحمد في احدي الروايتين وقول أبي حنيفة ﴿ والقول الثاني ﴾ أنه لا يقضي بالنكول بل ترد اليمين

قوى جانبه فاجتمع النكول من المدعى عليه واليمين من المدعي فقاما مقام
الشاهدين أو الشاهد واليمين قالوا ولهذا لم يحكم على المرأة في اللعان بمجرد
نكولها دون يمين الزوج فإذا حلف الزوج ونكلت عن اليمين حكم عليها إما
بالحبس حتى تقر أو تلاعن كما يقوله أحمد وأبو حنيفة وإما بالحد كما يقوله
الشافعي ومالك وهو الراجح لأن الله سبحانه إنما درأ عنها العذاب بشهادتها
أربع شهادات والعذاب المدروء عنها بالتعانه هو العذاب المذكور في قوله
« وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين » وهو عذاب الحد ولهذا ذكر سبحانه
معرفاً بلام العهد فعلم أن العذاب المعبود ذكره أولاً ولهذا بدأ أولاً بإيمان
الزوج لقوة جانبه ومكنت المرأة أن تعارض إيمانه بإيمانها فإذا نكلت لم يكن
لإيمانه ما يمارضها فعملت عملها وقواها نكول المرأة فحكم عليها بإيمانه
ونكولها ﴿ فان قيل ﴾ فكان من الممكن أن يبدأ بإيمانها فإن نكلت حلف
الزوج وحدث كما إذا ادعى عليه حقا فنكل عن اليمين فانها ترد على المدعى
ويتقضى له فهل شرع اللعان كذلك والمرأة هي المدعي عليها بل شرعت اليمين
في جانب المدعى أولاً وهذا لا نظير له في الدعاوى ﴿ قيل ﴾ لما كان الزوج
قاذفا لها كان موجب قذفه أن يحد لها فيمكن أن يدفع الحد عن نفسه بالتعانه
ثم طوالت هي بعد ذلك بأن تقر أو تلاعن فإن أقرت حدث وإن أنكرت
والتعنت درأت عنها الحد بلعانها كما أنه أن يدرأ الحد عن نفسه بلعانه وكانت
البدأة به أولى لأنه مدع وإيمانه قائمة مقام البينة ولكن لما كانت دون
الشهود الأربع في القوة مكنت من دفعها بإيمانها فإن أثبت أن تدفعها ترجح
جانبه فوجب عليها الحد فلم تحد بمجرد التعانه ولا بمجرد نكولها بل بمجموع
الأمرين وأكدت إيمانها بكونها أربعا كما أكدت إيمان المدعين في القسامة

يدأشهد العرف والحس بكونها مبطلّة ولا يهدر يدأشهد العرف بكونها محقّة
واليد المحتملة يحكم فيها بأقرب الأشياء الى الصواب وهو الاقوي فالاقوي
والله أعلم فالشارع لا يعين مبطلا ولا يعين على محق ويحكم في المتشابهات
بأقرب الطرق الى الصواب وأقواها



❦ فصل ❦

﴿ الطريق الرابع والخامس ﴾ الحكم بالنكول وحده أو به مع رد
اليمين قال الامام أحمد قدم ابن عمر الى عثمان رضي الله عنه في عبده له فقال له
احلف أنك ما بعته وبه عيب علمته فأبى ابن عمر أن يحلف فردّ عليه العبد
فيقول له الحاكم ان لم تحلف والا قضيت عليك ثلاثا فان لم يحلف قضى عليه
وهو اختيار أصحاب أحمد وبه قال أبو حنيفة وأصحابه . وقال الاوزاعي وشريح
وابن سيرين والنخعي اذا نكل ردت اليمين على المدعي فان حلف قضى له وهذا
مذهب الشافعي ومالك وقد صوبه الامام أحمد واختاره أبو الخطاب وشيخنا
رحمهما الله في صورة والحكم بمجرد النكول في صورة كما سنذكره وهذا
قول على بن أبي طالب رضي الله عنه

وقد روى الدارقطني من حديث نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلي
الله عليه وسلم رد اليمين على طالب الحق واحتج بهذا القول بأن الشارع شرع
اليمين مع الشاهد الواحد كما سيأتي فلم يكتف في جانب المدعي بالشاهد
وحده حتي يأتي باليمين تقوية لشاهده قالوا ونكول المدعي عليه أضعف من
شاهد المدعي فهو أولى أن يقوي بيمين الطالب فان النكول ليس بينة ولا
اقرار وهو حجة ضعيفة فلم يقو على الاستقلال بالحكم فاذا حلف مع المدعي

فهذا مما يعلم فيه كذب المدعى وأن يد المدعى عليه محقة. هذا مذهب مالك وأصحابه أهل المدينة وهو الصواب قالوا إذا رأينا رجلاً حائزاً لدار متصرفاً فيها مدة سنين طويلة بالبناء والمخدم والجاراة والعمارة وهو ينسبها إلى نفسه ويضيفها إلى ملكه وإنسان حاضر يراه ويشاهد أفعاله فيها طول هذه المدة وهو مع ذلك لا يعارضه فيها ولا يذكر أن له فيها حقاً ولا مانع يمنعه من مطالبته من خوف سلطان أو نحوه من الضرر المانع من المطالبة وليس بينه وبين المتصرف في الدار قرابة ولا شركة في ميراث وما أشبه ذلك مما يتسامح فيه القربات والضمير بينهم في إضافة أحدهم أموال الشركة إلى نفسه بل كان عربياً عن ذلك أجمع ثم جاء بعد طول هذه المدة يدعيها لنفسه ويريد أن يقيم بينة بذلك فدعواؤه غير مسموعة أصلاً فضلاً عن بينته وتبقى الدار بيد حائزها لأن كل دعوى ينفيها العرف وتكذيبها العادة فإنها مرفوضة غير مسموعة قال تعالى (وأمر بالعرف) وأوجب الشريعة الرجوع إلى العرف عند الاختلاف في الدعاوى كالنقد وغيره. فكذلك هذا في هذا الموضع وليس ذلك خلاف العادات فإن الناس لا يسكتون على ما يجري هذا المجرى من غير عذر. قالوا وإذا اعتبرنا طول المدة فقد حدها ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم وأصبع بعشر سنين وربما احتج لهم بحديث يذكر عن سميد بن المسيب وزيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حاز شيئاً عشر سنين فهو له وهذا لا يثبت. وأما مالك رحمه الله فلم يوقت في ذلك حداً ورأى ذلك على قدر ما يترك ويجتهد فيه الإمام

﴿ الثالثة ﴾ يد يحتمل أن تكون محقة وأن تكون مبطلّة فهذه هي التي تسمع الدعوى عليها ويحكم بها عند عدم ما هو أقوى منها فالشارع لا يغير

وذلك كما اذا روى انسان يعدو ويده عمامة وعلى رأسه عمامته وآخر خلفه يطلبه حاسر الرأس ممن ليس شأنه أن يمشي حاسر الرأس فانا نقطع أن العمامة التي بيده للآخر ولا يلتفت الي تلك اليد ويجب العمل قطعاً بهذه القرائن فان العلم المستفاد منها أقوى بكثير من الظن المستفاد من مجرد اليد بل اليد ههنا لا تفيد ظناً ألبتة . فكيف تقدم على ما هو مقطوع به أو كالمقطوع به . وكذلك اذا رأينا رجلاً يقود فرساً بسرجه ولجامه وآلة ركوبه وليست من مراكبه في العادة ووراءه أمير ماش أو من ليس من عادته المشي فانا نقطع بان يده مبطله

وكذلك المتهم بالسرقة اذا شوهدت العملة معه وليس من أهلها كما اذا روى معه القماش والجواهر ونحوها مما ليس من شأنه فادعي أنه ملكه وفي يده لم يلتفت الي تلك اليد وكذلك كل يد تدل القرائن الظاهرة التي توجب القطع أو تكاد أنها يد مبطله لاحكم لها ولا يقضي بها فاذا قضينا باليد فانما نقضي بها اذا لم يعارضها ما هو أقوى منها واذا كانت اليد ترفع بالنكول وبالشاهد الواحد وبالمين المردودة فلان ترفع بما هو أقوى من ذلك بكثير بطريق الاولي فهذا مما لا يرتاب فيه أنه من أحكام العدل الذي بعث الله به رسوله وأنزل به كتبه ووضع بين عباده . فالايدي ثلاثة . يد يعلم أنها مبطله ظالمة فلا يلتفت اليها . الثانية يد يعلم أنها محقة عادلة فلا تسمع الدعوى عليها كمن يشاهد في يده دار يتصرف فيها بأنواع التصرفات من عمارة وخراب واجارة واعارة مدة طويلة من غير منازع ولا مطالب مع عدم سطوته وشوكمته فجاء من ادعى أنه غصبها منه واستولي عليها بغير حق وهو يشاهده في هذه المدة الطويلة ويمكنه طلب خلاصها منه ولا يفعل ذلك

المدعى بينة بعد حلف المدعى عليه سمعت وقفى بها وكذا لو ردت اليمين
على المدعى فنكحل ثم أقام المدعى بينة سمعت وحكم بها . ومنها اثبات الحق
بها اذا ردت على المدعى أو أقام شاهدا واحدا . ومنها تعجيل عقوبة الكاذب
المنكر لما عليه من الحق فان اليمين الغموس تدع الديار بلاقع فيشتقى بذلك
المظلوم عوض ما ظلمه باضاعة حقه والله أعلم

فصل في

ومنها أن تشهد قرآن الحال بكذب المدعى فذهب مالك أنه لا يلتفت
إلى دعواد ولا يحلف له وهذا اختيار الأصمخري من الشافعية ويخرج على
المذهب مثله وذلك مثل أن يدعى الذئب استعجار الأمير أو ذي الهيئة والتندر
لعلف دوابه وكنس بابه ونحو ذلك

وسمعت شيخنا العلامة قدس الله روحه يقول كنا عند نائب السلطنة
وأنا إلى جانبه فادعى بعض الحاضرين أن له قبلي وديعة وسأل اجلاسي معه
واحلافى قتلت لقاضي المالكية وكان حاضراً أنسوغ هذه الدعوى وتسمع
فقال لا قتلت فما مذهبك في ذلك قال تعزير المدعى قلت فاحكم بمذهبك
فأقيم المدعى وأخرج

فصل في

الطريق الثالث أن يحكم باليد مع يمين صاحبها كما اذا ادعى عليه عينا في
يده فأنكر فسأل احصافه فإنه يحلف ويترك في يده لترجع صاحب اليد
ولهذا شرعت اليمين في جهته فان اليمين شرع في جنبه أقوى المتداعين هذا
اذا لم تكذب اليد القرآن الظاهرة فان كذبها لم يلتفت اليها وعلم أنها يد مبطلة

حياءها من الاطلاع على زناها أعظم بكثير من حياؤها من كلمة نعم التي لا تدم بها ولا تعاب ولا سيما ان كانت قد اكرهت على الزنا بل الا كتفاء من هذه بالصمات أولي من الا كتفاء به من البكر فهذا من محاسن الشريعة وكما لها

وقول النبي صلى الله عليه وسلم اذن البكر الصمات واذن الثيب الكلام المراد به الثيب التي قد علم أهلها والناس أنها ثيب فلا تستحي من ذلك ولهذا لو زالت ثيوبها بأصبع أو وثبة لم تدخل في لفظ الحديث ولم تنير بذلك صفة إذنها مع كونها ثيباً فالذي أخرج هذه الصورة من العموم أو لي أن يخرج الاخري والله أعلم

﴿ فصل ﴾

ومما لا يحلف فيه اذا ادعي البلوغ بالاحتلام في وقت الامكان صدق بلا يمين وكذلك لو ادعى عليه فقال أنا صبي بعد وهو محتمل لم يحلف ولو ادعى عامل الزكاة على رجل أن له نصيباً وطالب زكاته لم يحلف على نفى ذلك ولو أقر فادعي العامل أنه لم يخرج زكاته لم يحلف على نفى ذلك قال الامام أحمد لا يحلف الناس على صدقاتهم

﴿ فصل ﴾

ولليمين فوائد منها تخوين المدعي عليه سوء عاقبة الحلف الكذب فيجمله ذلك على الإفراز بالحق . ومنها القضاء عليه بنكوله عنها على ما تقدم . ومنها انقطاع الخصومة والمطالبة في الحال وتخليص كل من الخصمين من ملازمة الآخر ولكنها لا تسقط الحق ولا تبرئ الذمة باطنا ولا ظاهراً فلو أقام

فصل في

وقد استثنى من عدم التحليف في الحدود صورتان في أحدهما إذا قذفه فطالب حد القذف فقال القاذف حلفوه أنه لم يزن فذكر أصحاب الشافعي فيه وجهين قال في الروضة الأصح أنه يحلف في الصورة الثانية أن يكون المقذوف ميتا وأراد القاذف تحليف الوارث أنه لم يعملم زنا ورثه فله ذلك وحكى عن نص الشافعي رحمه الله

والصحيح قول الجمهور أنه لا يحلف بل القول بتحليفه في غاية السقوط فإن الحد يجب بقذف المستور الذي لم يظهر زناه وليس من شرطه أن لا يكون قد زنى في نفس الأمر ولهذا لا يسأله الحاكم عن ذلك ولا يجوز له سؤاله ولا يجب عليه الجواب في تحليفه تعريضه للكذب واليمين الغموس أن كان قد ارتكب ذلك أو تعريضه لنفي حجة نفسه وإقراره بما يوجب عليه الحد أو فضيحه بالنكول الجاري مجرى الإقرار وانتهاك عرضه للقاذحين المعزقين لأعراض المسلمين والشريعة لا تأتي بشيء من ذلك ولذلك لم يقل أحد من الصحابة ولا التابعين ولا الأئمة بتحليف المقذوف أنه لم يزن ولم يجعلوا ذلك شرطاً في إقامة الحد فالقول بالتحليف في غاية البطالان وهو مستازم لما ذكرناه من المحاذير لا سيما أن كان قد فعل شيئاً من ذلك ثم تاب منه ففي الزامه التحليف تعريضه لهتكه نفسه أو إهدار عرضه ولهذا كان الصواب قول أبي حنيفة أن البكر إذا زالت بكارتها بالزنا فاذنبا الصمات لا نالوا اشتراطنا نطقها لكننا قد أزمناهما بنفي حجة نفسها وهتك عرضها بل إذا اكتفى من البكر بالصمات حيلها فلا ينبغي أن يكتفى من هذه بالصمات بطريق الأولي ولأن

الرجعة ودعوي الامة أن سيدها أولدها ودعوي المرأة أن زوجها آلي منها
ودعوي الرق والولاء والقود وحدّ القذف وعن أحمد أنه يستحلف في الطلاق
والايلاء والقود والقذف وعنه أنه يستحلف الا فيما لا يقضى فيه بالنكول .
قال في رواية أبي التماس لا أري اليمين في النكاح ولا في الطلاق ولا في الحدود
لانه ان نكل لم أقبله ولم أحده ولم أدفع المرأة اليه وظاهر ما نقله الخرق انه
يستحلف في الكل واذا امتنع من اليمين حيث قلنا يستحلف قضينا بالنكول
في الجميع الا في القود في النفس خاصة وعنه لا يقضي بالنكول الا في الاموال
خاصة وكل ناكل لا يقضى عليه فهو بخلي أو يحبس حتي يقر أو يحلف على وجهين
ولا يستحلف في العبادات ولا في الحدود . فاذا قلنا لا يستحلف في هذه
الاشياء لم يقض فيها بالنكول علي ظاهر كلام أحمد وتعليقه واذا استحلف له
فان قضينا عليه بالنكول في كل موضع ليكون ليمين فائدة حتي في قود الاطراف
ولا يقضى بقود النفس وان استحلفناه لان النكول وان جري مجري الاقرار
ليس باقرار صحيح صريح فلا يراق به الدم بمجردة ولا مع يمين المدعي الا
في القسامة الموت واذا قلنا يستحلف ولا يقضى بالنكول في غير الاموال
كان فائدة الاستحلاف حبسه اذا أبي الحلف في أحد الوجهين وفي الآخر
يخلى سبيله لانه لا يقضى عليه بالنكول ولم يثبت عليه ما يعاقب بالضرب
والحبس حتي يفعله فانه يحتمل أن يكون المدعي محمّاً وأن يكون مبطلاً فكيف
يعاقب المدعي عليه بمجرد دعواه وطلب يمينه وتكون فائدة اليمين على هذا
انقطاع الخصومة والمطالبة



﴿ أحدها ﴾ اليد المجردة التي لا تقتصر الي يمين وذلك في صور . منها اذا كان وصياً على طفل أو مجنون وفي يده شيء انتقل اليه عن أبيه كان مجرد اليد كافياً في الحكم به له من غير يمين لا على الطفل ولا على الوصى . أما الطفل فلعدم صحة اليمين منه . وأما الوصى فلأنه ليس المدعي عليه في الحقيقة ولا يتوجه عليه اليمين . ومنها أن يدي كفتا على ميت أنه له ولا بينة فيقتضي بالكفن لمن هو عليه من غير يمين . ومنها أن يدعى على صاحب اليد دعوى يكذبه فيها الحس فلا يحلف له صاحب اليد ولا تسمع دعواه كما اذا ادعى على من في يده عبد أنه ابنه وهو أكبر من المدعى وهذا لان اليمين انما تشرع في جانب من رجح جانبه مع احتمال كونه مبطلاً فاذا لم يحتمل ذلك لم يكن في اليمين فائدة



﴿ فصل ﴾

﴿ الطريق الثاني ﴾ الانكار المجرد وله صور ﴿ أحدها ﴾ اذا ادعى رجل ديناً على ميت أو أنه أوصى له بشيء وللميت وصى بقضاء دينه وتفيذه وصاياه فأنكر فان كان للمدعى بينة حكم بها وان لم تكن له بينة وأراد تحليف الوصى على نفي العلم لم يكن له ذلك لان مقصود التحليف أن يقتضي عليه بالنكول اذا امتنع من اليمين والوصى لا يقبل اقراره بالدين والوصية ولو نكل لم يقض عليه فلا فائدة في تحليفه ولو كان وارثاً استحلف وقضى بنكوله . ومنها أن يدعى على القاضي انه ظلمه في الحكم أو على الشاهد أنه تعمد الكذب أو الخلط أو ادعى عليه ما يسقط شهادته لم يخلوا لارتفاع منصبهما عن التحليف . ومنها دعوى الرجل على المرأة النكاح ودعواها عليه الطلاق ودعوى كل منهما

بدعته وهذا مذهب مالك رحمه الله وكذلك قتل من لا يزول فسادہ الا بالقتل وصرح به أصحاب أبي حنيفة في قتل اللوطي اذا اكثر من ذلك تعزيرا وان كان أبو حنيفة لا يوجب الحد في هذا ولا القصاص في هذا وصاحباہ يخالفانہ في المسألتين وهما مع جمهور الامة والمتقول عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائہ رضی الله عنهم يوافق القول الاول فان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بجلد الذي وطىء جارية امرأته وقد أحلتها له مائة وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما أمرا بجلد من وجد مع امرأة أجنبية في فراش مائة وعمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب الذي زور عليه خاتمه فأخذ من بيت المال مائة ثم في اليوم الثاني مائة ثم في اليوم الثالث مائة وعلى هذا يحمل قول النبي صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر فاجلدوه فان عاد فاجلدوه فان عاد في الثالثة أو الرابعة فاقتلوه فأمر بقتله اذا اكثر منه ولو كان ذلك حدا لا مر به في المرة الاولى وأما ضرب المتهم اذا عرف ان المال عنده وقد كتمه وأنكره فيضرب ليقر به فهذا لا ريب فيه فانه ضرب ليؤدى الواجب الذي يقدر على وفائه كما في حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل خيبر على الصفرَاء والبيضاء سأل زيد بن شعبة عم حي بن أخطب فقال أين كنزحي فقال يا محمد اذهبته النفقات فقال للزبير دونك هذا فمسه الزبير بشيء من العذاب فدلهم عليه في خربة وكان حليا في مسك ثور فهذا أصل في ضرب المتهم

﴿ فصل في الطرق التي يحكم بها الخاتم ﴾

الحكم قسمان اثبات والزام فلا ثبات يعتمد الصدق والالزام يعتمد العدل (وتمت كلمات ربك صدقا وعدلا) وكلا القسمين له طرق متعددة

فهذا يكفي فيه الكفارة عن الحد وهل تكفي عن التعزير فيه قولان للفقهاء
وهما لأصحاب أحمد وغيرهم ونوع لا كفارة فيه ولا حد كسرفة مالا قطع
فيه واليمين الفوس عند أحمد وأبي حنيفة والنظر إل الأجنبية ونحو ذلك
فهذا يسوغ فيه التعزير وجوباً عند الأكثرين وجوازاً عند الشافعي . ثم إن
كان الضرب على ترك واجب مثل أن يضرب ليؤدب به فهذا لا يتقدر بل
يضرب يوماً فإن فعل الواجب والا ضرب يوماً آخر بحسب ما يحتمله ولا
يزيد في كل مرة على مقدار أعلى التعزير

وقد اختلف الفقهاء في مقدار التعزير على أقوال **﴿ أحدها ﴾** أنه بحسب
المصلحة وعلى قدر الجريمة فيجتهد فيه ولي الأمر (الثاني) وهو أحسنها أنه
لا يبلغ بالتعزير في معصية قدر الحد فيها فلا يبلغ بالتعزير على النظر والمباشرة
حد الزنا ولا على السرقة من غير حرز حد القطع ولا على الشتم بدون
القذف حد القذف وهذا قول طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد
(والقول الثالث) أنه لا يبلغ بالتعزير أدنى الحدود إما أربعين وإما ثمانين
وهذا قول كثير من أصحاب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة (والقول الرابع)
أنه لا يزداد في التعزير على عشرة أسواط وهو أحد الأقوال في مذهب
أحمد وغيره وعلى القول الأول هل يجوز أن يبلغ بالتعزير القتل فيه قولان
﴿ أحدهما ﴾ يجوز قتل الجاسوس المسلم إذا اقتضت المصلحة قتله
وهذا قول مالك وبعض أصحاب أحمد واختاره ابن عقيل وقد ذكر بعض
أصحاب الشافعي وأحمد نحوه ذلك في قتل الداعية إلى البدعة كالنجم والرفض
وانكار القدر

وقد قتل عمر بن عبد العزيز غيلان القدري لأنه كان داعية إلى

﴿ فصل ﴾

والذين جعلوا عقوبته للوالي دون القاضي قالوا ولاية أمير الحرب معتمدها
 المنع من انفساد في الارض وقمع أهل الشر والعدوان وذلك لا يتم الا
 بالعقوبة للمتهمين المعروفين بالا جرام بخلاف ولاية الحكم فان مقصودها
 ايصال الحقوق الي أربابها قال شيخنا وهذا القول هو في الحقيقة قول بجواز
 ذلك في الشريعة لكن كل ولي أمر بفعل ما فوض اليه فكما أن ولي
 الصدقات يملك من القبض والصرف ما لا يملكه والي الخراج وعكسه
 كذلك والي الحرب ووالي الحكم يفعل كل منهما ما اقتضته ولايته الشرعية
 مع رعاية العدل والتقييد بالشرعية

﴿ فصل ﴾

وأما عقوبة من عرف أن الحق عنده وقد جحدته فاتفق عليها بين العلماء
 لا نزاع بينهم ان من وجب عليه حق ليس فيه حبس في ردهه الجبال حتي يخرج
 مما عليه قال فن وجب احضاره من النفوس والاموال استحق الممتنع من احضاره
 العقوبة وأما اذا كان احضاره الى من يظلمه أو احضار المال الي من يأخذه
 بغير حق فهذا لا يجب ولا يجوز فان الاعانة على الظلم ظلم

﴿ فصل ﴾

والمعاصي ثلاثة أنواع نوع فيه حد ولا كفارة فيه كالزنا والسرقعة وشرب
 الخمر والقذف وهذا يكفي فيه الحد عن الحبس والتعزير ونوع فيه كفارة ولا
 حد فيه كالجماع في الاحرام ونهار رمضان ووطي المظاهر منها قبل التكفير

شاهدة بالحق بل أمر بالتثبت في خبر الناسق ولم يأمر برده مطلقا - تي تقوم
 أمانة على صدقه فيقبل أو كذبه فيرد فعلمه دائر مع الحق والحق دائر مع
 حكمه أين كان ومع من كان وبأي دليل صحيح كان فتوسع كثير من هؤلاء في
 أمور ظنوها علامات وامارات أثبتوا بها أحكاما وقصر كثير من أولئك عن
 أدلة وعلامات ظاهرة ظنوها غير صالحة لاثبات الاحكام

فصل في

ويسوغ ضرب هذا النوع من المتهمين كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم
 الزبير بتعذيب المتهم الذي غيب ماله حتى أقرّ به في قصة ابن أبي الحقيق
 قال شيخنا واختلفوا فيه هل الذي يضربه الوالي دون القاضي أو كلاهما أو
 لا يسوغ ضربه على ثلاثة أقوال . أحدها أن يضربه الوالي والقاضي هذا
 قول طائفة من أصحاب مالك وأحمد وغيرهم منهم أشهب بن عبدالعزيز قاضي
 مصر فانه قال يتمتع بالحبس والضرب ويضرب بالسوط مجردا . والقول
 الثاني انه يضربه الوالي دون القاضي وهذا قول بعض أصحاب الشافعي وأحمد
 حكاه القاضيان ووجه هذا ان الضرب المشروع هو ضرب الحدود والتعزير
 وذلك انما يكون بعد اثبات أسبابها وتحققها . والقول الثالث أنه يضرب
 وهذا قول أصبغ وكثير من الطوائف الثلاثة بل قول أكثرهم لكن حبس
 المتهم عندهم أبلغ من حبس المجنون ثم قالت طائفة منهم عمر بن عبدالعزيز
 ومطرف وابن الماجشون إنه يحبس حتى يموت ونص عليه الإمام أحمد في
 المبتدع الذي لم يمتعه عن بدعته أنه يحبس حتى يموت وقال مالك لا يحبس
 إلى الموت

واختلفوا في مقدار الحبس في التهمة هل هو مقدر أو مرجعه إلى اجتهد الوالي
والحاكم على قولين ذكرهما الماوردي وأبو يعلى وغيرهما فقال الزبيرى هو
مقدر بشهر وقال الماوردي غير مقدر

— فصل —

القسم الثالث أن يكون المتهم معروفاً بالفجور كالسرقة وقطع الطريق
والقتل ونحو ذلك فإذا جاز حبس المجهول فحبس هذا أولى قال شيخنا
ابن تيمية وما علمت أحداً من الأئمة أى أئمة المسلمين يقول أن المدعى عليه
في جميع هذه الدعاوى يحلف ويرسل بلا حبس ولا غيره فليس هذا على
اطلاقه مذهبا لأحد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم من الأئمة ومن زعم أن
هذا على اطلاقه وعمومه هو الشرع فقد غلط غلطا قاحشا مخالفا لنصوص
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا جماع الأمة وبمثل هذا الغلط القاحش
تجراً للولاية على مخالفة الشرع وتوهموا أن الشرع لا يقوم بسياسة العالم ومصالحة
الأمة وتعدوا حدود الله وتولد من جهل الفريقين بحقيقة الشرع خروج
عنه إلى أنواع من الظلم وأنبدع والسياسة جعلها هؤلاء من الشرع وهؤلاء
قسمة له ومقابلة له وزعموا أن الشرع ناقص لا يقوم بمصالح الناس وجعل
أولئك ما فهموه من العمومات والاطلاقات هو الشرع وإن تضمن خلاف
ما شهدت به الشواهد والعلامات الصحيحة والطائفتان مخطئتان على الشرع
أقبح خطأً وافحشه وإنما أتوا من تقصيرهم في معرفة الشرع الذي أنزله
الله على رسوله وشرعه بين عباده كما تقدم بيانه فإنه أنزل الكتاب بالحق
ليقوم الناس بالقسط ولم يسوغ تكذيب صادق ولا إبطال أمانة وعلامة

سواء كان في بيت أو مسجد أو كان بتوكل الخصم أو وكيله عليه وملازمته له .
 ولهذا ساء النبي صلى الله عليه وسلم أسيراً كما روى أبو داود وابن ماجه عن
 الحر ماس بن حبيب عن أبيه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بغيري فقل لي
 الزمه ثم قال يا أخا بني تميم ما تريد أن تفعل بأسيرك وفي رواية ابن ماجه ثم ربي
 آخر النهار فقال ما فعل أسيرك يا أخا بني تميم وهذا كان هو الحبس على عهد النبي
 صلى الله عليه وسلم وأبي بكر الصديق رضي الله عنه ولم يكن له محبس معه
 الحبس الخصوم وإنما انتشرت الرعية في زمن عمر بن الخطاب ابتاع بمكة
 داراً وجعلها سجناً يحبس فيها ولهذا تنازع العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم هل
 يتخذ الإمام حبساً على قواين فمن قال لا يتخذ حبساً قال لم يكن لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولا خليفته بعده حبس ولكن يعوقه بمكان من الإمكانة
 أو يقيم عليه حافظ وهو الذي يسمى الترسيم أو يأمر غريمه بملازمته كما فعل
 النبي صلى الله عليه وسلم ومن قال له أن يتخذ حبساً قال قد اشتريه عمر بن
 الخطاب من صفوان بن أمية داراً بأربعة آلاف وجعلها حبساً ولما كان حضور
 مجلس الحاكم تعوينا من جنس الحبس تنازع العلماء هل يحضره الخصم المطلوب
 بمجرد الدتوى أم لا يحضر حتى يبين المدعى أن للدعوى أصلاً على قولين هما
 روايتان عن أحمد والأول قول أبي حنيفة والشافعي والثاني قول مالك

فصل في

ومنهم من قال الحبس في التهم إنما هو لوالى الحرب دون القاضي وقد
 ذكر هذا طائفة من أصحاب الشافعي كأبي عبد الله الزيري والماوردي
 وغيرها وطائفة من أصحاب أحمد من المصنفين في آداب القضاة وغيرهم

فصل

القسم الثاني أن يكون المتهم مجهول الحال لا يعرف بير ولا جفور فهذا
 يحبس حتي ينكشف حاله عند عامة علماء الاسلام والمنصوص عليه عند أكثر
 الأئمة أنه يحبس القاضي والوالي. هكذا نص عليه مالك وأصحابه وهو منصوص
 الامام أحمد ومحقق أصحابه وذكره أصحاب أبي حنيفة وقال الامام أحمد قد
 حبس النبي صلى الله عليه وسلم في تهمة قال أحمد وذلك حتى يتبين للحاكم
 أمره وقد روي أبو داود في سننه وأحمد وغيرهما من حديث بهز بن حكيم
 عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس في تهمة قال علي بن
 المديني حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده صحيح. وفي جامع الخلال عن
 أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس في تهمة يوم موليلة
 والاصول المتفق عليها بين الأئمة توافق ذلك فانهم متفقون على ان المدعي اذا
 طلب المدعي عليه الذي يسوغ احضاره وجب على الحاكم احضاره الى مجلس
 الحكم حتي يفصل بينهما ويحضره من مسافة العدوي التي هي عند بعضهم
 برين وهو ما لا يمكن الذهاب اليه العود في يومه كما يقوله بعض أصحاب الامام
 الشافعي وأحمد وهو رواية عن أحمد وعند بعضهم يحضره من مسافة القصر
 ودي مسيرة يومين كما هو الرواية الاخرى عن أحمد

ثم الحاكم قد يكون مشغولا عن تعجيل الفصل وقد يكون عنده حكومات
 سابقة فيكون المطلوب محبوسا معوقا من حين يطلب الى أن يفصل بينه وبين
 خصمه وهذا حبس بدون التهمة ففي التهمة أولى فان الحبس الشرعي ليس هو
 الحبس في مكان ضيق وانما هو تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه

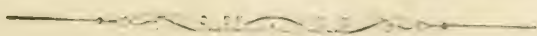
بذلك حرام والشهادة عليه محرمة والحاكم اذا عرف باطن الامر وانه غير مطابق للحق فحكم به كان جائزاً اثماً وان لم يعرف باطن الامر لم يأنم فقد قال سيد الحكماء صلوات الله وسلامه عليه في الحديث المتفق عليه (انكم تختصمون اليّ ولعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي بغيره مما أسمع فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار)



فصل في

القسم الثاني من الدعاوي دعاوي التهم وهي دعوي الجنائية والافعال المحرمة كدعوي القتل وقطع الطريق والسرقة والتدفع والمدوان فهذا ينقسم المدعى عليه فيه الي ثلاثة أقسام فإن المتهم إما أن يكون بريئاً ليس من أهل تلك التهمة . أو فاجراً من أهلها . أو مجهول الحال لا يعرف الوالي والحاكم حاله . فإن كان بريئاً لم يجز عقوبته اتفاقاً واختلافوا في عقوبة المتهم له على قولين أصحهما يعاقب صيانة تسلط أهل الشر والمدوان على اعراض البراءة .

قال مالك وأشباه رحمهم الله لا أدب على المدعي الا أن يقصد اذية المدعي عليه وعيبه وشتمه فيؤدب . وقال أصبغ يؤدب قصد اذية أو لم يقصد وهل يخلف في هذه الصور فإن كان المدعي حده الله لم يخلف عليه وان كان حقه لآدمي ففيه قولان مبنيان على سماع الدعوي فإن سمعت الدعوى أحلف له والآن لم يخلف والصحيح انه لا تسمع الدعوى في هذه الصور ولا يخلف المتهم لثلاث طرق الأولى والأشهر الي الاستهانة بأهل الفضل والاختار . كما تقدم من ان المسلمين يرون ذلك قبيحاً



يقتل من الأسري يوم قريظة من وجدت فيه تلك العلامة ويستبقى من لم تكن فيه ولهذا جعله طائفة من الفقهاء كالشافعي علامة في حق الكفار خاصة وجعل الحيض علامة على براءة الرحم من الحمل فجوز وطئ الأمة المسبية اذا حاضت حيضة لوجود علامة خلوها من الحمل فلما منع من وطئ الأمة الحامل وجوز وطئها اذا حاضت كان ذلك اعتبارا لهذه العلامة والامارة واعتبر العلامة في الدم الذي تراه المرأة ويشبهه عليها هل هو حيض أو استحاضة واعتبر العلامة فيه بوقته ولونه وحكم بكونه حيضا بناء على ذلك وهذا في الشريعة أكثر من أن يحصر ويستوفي شواهد فنأهذر الامارات والعلامات في الشرع بالحكمة فقد عطل كثيرا من الاحكام وضع كثيرا من الحقوق والناس في هذا الباب طرفان ووسط قال شيخنا رحمه الله وقد وقع فيه من التفريط من بعض ولاية الامور والمدون من بعضهم ما أوجب الجهل بالحق والظلم للخلق وصار لفظ الشرع غير مطابق لمعناه الاصلي بل لفظ الشرع في هذه الازمنة ثلاثة أقسام الشرع المنزل وهو الكتاب والسنة واتباع هذا الشرع واجب ومن خرج عنه وجب قتاله ويدخل فيه أصول الدين وفروعه وسياسة الامراء وولاية المال وحكم الحاكم ومشايخ الشيوخ وولاية الحسبة وغير ذلك فكل هؤلاء عليهم أن يحكموا بالشرع المنزل ولا يخرجوا عنه * والشرع المتأول وهو موارد النزاع والاجتهاد بين الائمة فنأخذ بمايسوغ فيه الاجتهاد أقر عليه ولم يجب على جميع الناس موافقته الا بحجة لا مرد لها من كتاب الله وسنة رسوله . والثالث الشرع المبدل مثل ما ثبت بشهادات الزور ويحكم فيه بالجهل والظلم أو يؤمر فيه باقرار باطل لاضاعة حق مثل تعاليم المريض أن يقر لوارث بما ليس له ليبطل به حق بقية الورثة والامر

لا تنفك عنها فثبت وجد المازوم وجد لازمه فاذا وجدت آية الحق ثبت
الحق ولم يتخلف ثبوته عن آيته وأمارته والحكم بغيره يكون حكما بالباطل
وقد اعتبر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من بعده العلامات في الاحكام
وجعلوها مبينة لها كما اعتبر العلامات في اللقطة وجعل صفة الواصف لها
آية وعلامة على صدقه وأنها له. وقال جابر خذ من وكيلي وسقا فان التمس منك
آية فضع يدك على رقوته فنزل هذه العلامة منزلة البينة التي تشهد أنه اذن
له أن يدفع له ذلك كما نزل الصفة للقطعة منزلة البينة بل هذا نفسه بينة اذ البينة
ما يبين الحق من قول وفعل ووصف وجعل الصحابة رضى الله عنهم الحبل
علامة وآية على الزنا فخذوا به المرأة وان لم تقر ولم يشهد عليها أربعة بل جعلوا
الحبل أصدق من الشهادة وجعلوا رائحة الخمر وقيمه لها آية وعلامة على شربها
بمنزلة الاقرار والشاهدين وجعل النبي صلى الله عليه وسلم نحر كنفار قریش
يوم بدر عشر جزر أو تسعا آية وعلامة على كونهم ما بين الألف والتسمائة
فأخبر عنهم بهذا القدر بعد ذكر هذه العلامة وجعل النبي صلى الله عليه وسلم
كثرة المال وقصر مدة انفاقة آية وعلامة على كذب المدعي لذهابه في النفقة
والنوائب في قصة حنّ بن أخطب وقد تقدمت وأجاز العقوبة بناء على هذه
العلامة واعتبر العلامات في السيف وظهور أثر الدم به في الحكم بالسباب
لأحد المتداعين ونزل الاثر منزلة بينة واعتبر العلامة في ولد الملاعنة وقال
انظروها فان جاءت به كذا وكذا فهو لهلال بن أمية وان جاءت به على نعت
كذا وكذا فهو للذي رميت به فأخبر أنه للذي رميت به لهذه العلامات
والصفات ولم يحكم به له لأنه لم يدعه ولم يقرّ به ولا كانت الملاعنة فراشا
له واعتبر انبات الشعر حول القبل في البياوغ وجعله آية وعلامة له فكان

بما يصلح لها ولم ينازع في ذلك الا الشافعي فانه قسم عمامة الرجل وثيابه
 بينه وبين المرأة وكذلك قسم خف المرأة وحلقها ومغزلها بينها وبين الرجل
 وأما الجمهور كمالك وأحمد وأبي حنيفة فانهم نظروا الى القرائن الظاهرة والظن
 الغالب الملتحق بالقطع في اختصاص كل واحد منها بما يصاح له ورأوا أن
 الدعوى تترجح بما هو دون ذلك بكثير كاليد والبراءة والنكول واليمين
 المردودة والشاهد واليمين والرجل والمرأتين فيشير ذلك ظنا تترجح به
 الدعوى ومعلوم أن الظن الحاصل هاهنا أقوى بمراتب كثيرة من الظن
 الحاصل بتلك الاشياء وهذا مما لا يمكن جرده ودفعه

وقد نصب الله سبحانه على الحق الموجود والمشروع علامات وأمارات تدل عليه
 وتبينه قال تعالى وألقى في الارض رواسي أن تمتد بك وأنهارا وسبلا لعلكم تهتدون
 وعلامات وبالنجم هم يهتدون . ونصب على القبلة علامات وأدلة ونصب
 على الايمان والنفاق علامات وأدلة قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم
 الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالايمان فجعل اعتياد شهود المسجد من
 علامات الايمان وجوز لنا أن نشهد بايمان صاحبها مستندينا الى تلك العلامة
 والشهادة انما تكون على القطع فدل على أن الامارة تفيد القطع وتسوغ
 الشهادة . وقال آية المنافق ثلاث وفي لفظ علامة المنافق ثلاث اذا حدث
 كذب واذا وعد أخلف واذا أثنى خان . وفي السنن ثلاث من علامات
 الايمان الكف عمن قال لا اله الا الله . والجهاد ماض منذ بعثني الله الي
 أن يقاتل آخر أمتي الدجال لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل . والايمان
 بالاقدار . وقد نصب تعالى الآيات دالة عليه وعلى وحدانيته وأسمائه
 وصفاته فكذلك هي دالة على عدله وأحكامه والآية مستلزمة لمدلولها

البينة بين مرتبة أعلى البينات ومرتبة أدنى البينات وتارة تكون الحجة شاهدا
 ويمين الطالب وتارة تكون امرأة واحدة عند أبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه
 وامرأتين عند مالك وأحمد في رواية وأربع نسوة عند الشافعي وتارة تكون
 رجلا واحدا في داء الدابة وشهادة الطبيب إذا لم يوجد اثنان كما نص عليه
 أحمد وتارة يكون لوثا ولطخنا مع أيمان المدعين كما في القسامة وامتازت تكون
 الايمان فيها خمسين تغليظا لسان الدم كما امتاز لليمان بكون الايمان فيه أربعة
 والقسامة يجب فيها القود عند مالك وأحمد وتوجب الدية فقط عند الشافعي
 وأما أهل الرأي فيجانون فيها المدعي عليه خاصة ويوجبون عليه الدية مع تحليفه.
 قلت وتارة تكون الحجة نكولا فقط من غير رد اليمين. وتارة تكون يمينا
 مردودة مع نكول المدعي عليه كما قضى الصحابة بهذا وهذا. وتارة تكون
 علامات يصفها المدعي يعلم بها صدقه كالعلامات التي يصفها من سقطت منه
 لقطة لو اجدتها فيجب حينئذ الدفع اليه بالصفة عند الامام أحمد وغيره ويجوز
 عند الشافعي ولا يجب وتارة تكون شها يبين يدل على ثبوت السب فيجب
 اطلاق النسب به عند جمهور من السلف والخلف كما في القافة التي اعتبرها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وحكم بها الصحابة من بعده. وتارة تكون علامات
 يختص بها أحد المتداعين فيقدم بها كما نص عليه الامام أحمد في المكربى
 وانكسرتي يتدعيان دفيئا في الدار فيصفه أحدهما فيكون له مع يمينه. وتارة
 تكون علامات في بدن القبط يصفه بها أحد المتداعين فيقدم بها كما نص
 عليه أحمد. وتارة تكون قرآن ظاهرة يحكم بها للمدعي مع يمينه كما إذا تنازع
 الخياط والتجار في آلات صناعتهم ما حكم بكل آلة لمن تصالح له عند الجمهور
 وكذلك إذا تنازع الزوجان في متاع البيت حكم للرجل بما تصالح له وللمرأة

ليس له فيها حق فقال النبي صلى الله عليه وسلم ألك بينة قال لا قال فلك يمينه
فقال يا رسول الله الرجل لا يبالي على ما حلف عليه وليس يتورع
من شيء فقال ليس لك منه الا ذلك فلما أدبر الرجل ليحلف قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أما إن حلف على ماله ليأكله ظلما ليلقين الله وهو عنه
معرض رواه مسلم في هذه الحديث انه لم يوجب على المطلوب الا اليمين
مع ذكر المدعى لفجوره وقال ليس لك منه الا ذلك وكذلك في
الحديث الاول كان خصم الاشعث بن قيس يهوديا هكذا جاء في
الصحيحين ومع هذا لم يوجب عليه الا اليمين . وفي حديث القسامة أن
الانصار قالوا كيف تقبل أيمان قوم كفار وهذا القسم لا أعلم فيه نزاعا
أن القول فيه قول المدعى عليه مع يمينه اذ لم يأت المدعي بحجة شرعية وهي
البينة لكن البينة التي هي الحجة الشرعية تارة تكون شاهدين عدلين ذكرين
وتارة تكون رجلا وامرأتين وتارة أربعة رجال وتارة ثلاثة عند طائفة من
العلماء وذلك في دعوي افلاس من علم له مال متقدم كما ثبت في صحيح مسلم
قال لا تحل المسألة الا لاحد ثلاثة . رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتي
يصيبها ثم يمسك . ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتي
يصيب قواما من عيش . ورجل أصابته فاقة حتي يقوم ثلاثة من ذوي الحجا
من قومه يقولون لقد أصاب فلانا فاقة فحلت له المسألة حتي يصيب قواما
من عيش فما سواهن يا قبيصة سحت يأكلها صاحبها سحتا فهذا الحديث
صريح في أنه لا يقبل في بينة الاعسار أقل من ثلاثة وهو الصواب الذي
يتعين القول به وهو اختيار بعض اصحابنا وبعض الشافعية قالوا وليس الاعسار
من الامور الخفية التي تقوى فيها التهمة باخفاء المال فروع في الزيادة في

وأما الحديث المشهور على السنة الفقهاء (البينة على من ادعى واليمين على من
نكر) فهذا قد روى ولكن ليس اسناده في الصحة والشهرة مثل غيره ولا
رواه عامة أصحاب السنن المشهورة ولا قال بعمومه أحد من علماء الأمة الا
طائفة من فقهاء الكوفة مثل أبي حنيفة فانهم يرون اليمين دائما على جانب
المنكر حتى في القسامة يخلفون المدعى عليه ولا يتقصون بالشاهد واليمين ولا
يردون اليمين على المدعى عند النكول واستدلوا بعموم هذا الحديث . وأما
سائر علماء الأمة من أهل المدينة ومكة والشام وفقهاء الحديث وغيرهم مثل
ابن جريج ومالك والشافعي والليث وأحمد واسحق فتارة يخلفون المدعى
عليه كما جاءت بذلك السنة والاصل عندهم أن اليمين مشروعة في أقوى
الجانين وأجابوا عن ذاك الحديث تارة بالتضعيف وتارة بأنه عام وأحاديثهم
خاصة وتارة بأن أحاديثهم أصح وأكثر فالعمل بها عند التعارض أولى

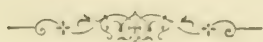
وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه طلب البينة من المدعي واليمين من
المنكر في حكومات معينة ليست من جنس دعاوى المنهم مثل ماخرجافي
الصحيحين عن الأشعث بن قيس انه قال كان بيني وبين رجل حكومة في
بئر فاختصمنا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال شاهدك أو يمينه فقلت اذا
يخلف ولا يبالي فقال من حلف على يمين صبر يقطع بها مال امرئ مسلم
هو فيها فاجر اقي الله وهو عليه غضبان وفي رواية فقال بينتك أنها برك والا
فيمينه

وعن وائل بن حجر قال جاء رجل من حضرموت ورجل من
كندة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال الذي من حضرموت يا رسول الله
ان هذا غلبنى على أرض كانت لابني فقال الكندي هي أرضي في يدي أزرعها

بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق)
 فالدعاوي قسمان دعوى تهمة ودعوى غير تهمة فدعوى التهمة أن يدعى فعل محرم
 على المطلوب يوجب عقوبته مثل قتل أو قطع طريق أو سرقة أو غير ذلك من
 العدوان الذي يتعذر إقامة البينة عليه في غالب الاحوال . أو غير تهمة كأن
 يدعى عقدا من بيع أو قرض أو رهن أو ضمان وغير ذلك وكل من القسمين
 قد يكون حدا محضا كالشرب والزنا وقد يكون حقا محضا لآدمي كالأموال
 وقد يكون متضمنا للامرين كالسرقة وقطع الطريق فهذا القسم ان أقام
 المدعى عليه حجة شرعية والا فالقول قول المدعي عليه مع يمينه لما روى
 مسلم في صحيحه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو
 يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على
 المدعي عليه . وفي رواية في الصحيحين عنه قضي رسول الله صلى الله عليه
 وسلم باليمين على المدعى عليه فهذا الحديث نص في أن أحدا لا يعطي بمجرد
 دعواه ونص في أن الدعوى المتضمنة للاعتداء فيها اليمين ابتداء على المدعى
 عليه وليس فيه ان الدعاوي الموجبة للعقوبات لا توجب اليمين الا على المدعي
 عليه بل قد ثبت في الصحيحين في قصة القسامة انه قال لمدعي الدم تحلفون
 خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم فقالوا كيف نحلف ولم نشهد ولم نر قال
 فبئر ثم يهود بخمسين يمينا

وثبت في صحيح مسلم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قضي بيمين وشاهد وابن عباس هو الذي روى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه قضي باليمين على المدعي عليه وهو الذي روي انه قضي باليمين
 والشاهد ولا تعارض بين الحديثين بل هذا في دعوى وهذا في دعوى

تسمع ويعزر المدعي بذلك أو يدعي رجل معروف بالشجاعة وسؤال الناس
 أنه أقرض تاجراً من أكابر التجار مائة ألف دينار أو أنه غصبها منه أو أن
 ثياب التاجر التي هي عليه ملك الشحاذا شلحه إياها وغصبها منه ونحو ذلك
 من الدعاوي التي يشهد الناس بشرطهم وعقولهم أنها من أعظم الباطل فهذه
 لا تسمع ولا يحلف فيها المدعي عليه ويعزر المدعي تعزير أمثاله وهذا الذي
 تقتضيه الشريعة التي مبنها على الصدق والعدل كما قال تعالى (وتمت كلمات
 ربك صدقاً وعدلاً) فالشرعية المنزلة من عند الله لا تصدق كاذباً ولا
 تنصر ظالماً



فصل في

ورأيت لشيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ورضي عنه في ذلك جواب سؤال
 هل السياسة بالضرب والحبس للمتهمين في الدعاوي وغيرها من الشرع أم لا وإذا
 كانت من الشرع فمن يستحق ذلك ومن لا يستحقه وما قدر الضرب
 ومدة الحبس فأجاب الدعاوي التي يحكم فيها ولاية الامور سواء سمو اقضاة
 أو ولاية الاحداث أو ولاية المظالم أو غير ذلك من الاسماء العرفية الاصطلاحية
 فان حكم الله تبارك وتعالى شامل لجميع الخلائق وعلى كل من ولي أمراً من
 أمور الناس أو حكم بين اثنين أن يحكم بالعدل فيحكم بكتاب الله وسنة
 رسوله وهذا هو الشرع المنزل من عند الله قال تعالى (لقد أرسلنا رسلنا
 بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط) وقال تعالى (ان
 الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا
 بالعدل ان الله نعماً يعلمكم به ان الله كان سمياً بصيراً) وقال تعالى (يا أيها الحكماء)

اليمين صدقا وكلامنا في يمين مطلقة لا يعلم باطنها
 قال ودليل آخر وهو أن الاخذ بالعرف واجب لقوله تعالى وأمر
 بالعرف ومعلوم أن من كانت دعواه ينفيها العرف فإن الظن قد سبق
 اليه بالطلاق كبقال يدعى على خليفة وأمير ما لا يليق بمثله شراؤه أو
 يطرق ذلك الدعوى عليه (قلت) ومما يشهد لذلك ويقويه قول
 عبد الله بن مسعود الذي رواه عنه الامام أحمد وغيره وهو ثابت عنه
 ان الله نظر في قلوب العباد فرأى قلب محمد خير قلوب العباد فاختره
 لرسالته ثم نظر في قلوب العباد بعده فرأى قلوب أصحابه خير قلوب العباد
 فاخترهم لصحبته فما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه
 المؤمنون قبيحا فهو عند الله قبيح . ولا ريب أن المؤمنين وغيرهم يرون من
 القبيح أن تسمع دعوي البقال على الخليفة والامير انه باعه بمائة ألف دينار
 ولم يوفه اياها أو أنه اقترض منه ألف دينار أو نحوها أو أنه تزوج ابنته
 الشوهاء ودخل بها ولم يعطها مهرها أو تدعي امرأة مكثت مع الزوج ستين
 سنة أو نحوها أنه لم ينفق عليها يوما واحداً ولا كساها خيطا وهو يشاهد
 داخلا وخارجا اليها بأنواع الطعام والفواكه فتسمع دعواها ويحلف لها ويحبس
 على ذلك كله أو تسمع دعوي الذاعر الهارب ويده عمامة لها ذؤابة وعلى رأسه
 عمامة وخلفه عالم مكشوف الرأس فيدعي الذاعر أن العمامة له فتسمع دعواه
 ويحكم له بها بحكم اليد أو يدعي رجل معروف بالفجور وأذي الناس على
 رجل مشهور بالديانة والصلاح انه نقب بيته وسرق متاعه فتسمع دعواه
 ويستحلف له فان نكل قضي عليه أو يدعي رجل على رجل مشهور بالخير
 والدين أنه تعرض لزوجته أو الي ولده أو الي قريبه بكلام قبيح أو فعل فلا

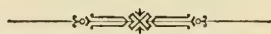
يأخذ من هؤلاء شيئا على طريق الظلم والعدوان وجداليه سبيلا لعله أن ينتدي
 يمينه منه ثلثا يتقص قدره في أعين الناس وكلا الأمرين موجود في الناس
 اليوم قال وقد شاهدنا من ذلك كثيرا وحضرنا بعضه فكان ما ذهب إليه
 مالك ومن تقدم من الصحابة والتابعين حراسة مروآت الناس وحفظا لها من
 الضرر اللاحق بهم والاذى المتطرق اليهم فاذا قويت دعوى المدعى بمخالطة
 أو معاملة ضمنت التهمة وقوي في النفس أن مقصوده غير ذلك فأحلف له ولهذا
 لم نعتبر ذلك في الزريين لأن الغربة لا تكاد تلحق المروءة فيها ما يلحقها في الوطن
 (فان قيل) فيجب أن لا يحضره مجلس الحاكم أيضا لان في ذلك
 امتحانا له وابتدالا (قيل) له حضور مجلس الحاكم لا عار فيه ولا نقص يلحق
 من حضره لأن الناس يحضرونه ابتداء في حوائج لهم ومهمات وانما العار
 الاقدام على اليمين لما ذكرنا وأيضا فانه يمكن المدعى من احضاره لعله يقيم
 عليه البينة ولا يقطعه عن حقه (فان قيل) فاليمين الصادقة لا عار فيها وقد
 حلف عمر بن الخطاب وغيره من السلف وقال لثمان بن عفان لما بلغه انه
 انتدي يمينه ما منعك أن تحلف اذا كنت صادقا (قيل) نكارة العادات
 لا معنى لها وأقرب ما يبطل به قولهم ما ذكرناه من افتداء كثير من الصحابة
 والسلف أيمانهم وليس ذلك الا لصرف الظلمة عنهم وأن لا يتطرق اليهم
 تهمة وما روى عن عمر انما هو لتقوية نفس عثمان وأنه اذا حلف صادقا فهو
 معصية في الشرع ليضعف بذلك نفوس من يريد الاعبات ويطمع في أموال
 الناس بادعاء المحال ليفتدوا أيمانهم منهم بأموالهم وأيضا فان أرادوا أن اليمين
 الصادقة لا عار فيها عند الله فصحيح ولكن ليس كل ما لم يكن عارا عند الله لم
 يكن عارا في ذلك ونحن نعلم أن المباح لا عار فيه عند الله هذا اذا علم كون

اليه عند الاختلاف في الدعاوى كالنقد والحولة والسيروفي الابنية ومعاقدة القمط ووضع الجدوع على الحائط وغير ذلك قالوا ومثل ذلك أن تأتي المرأة بعد سنين متطاولة تدعى على الزوج أنه لم يكسها في شتاء ولا صيف ولا أنفق عليها شيئاً البتة فهذه الدعوى لا تسمع لتكذيب العرف والعادة لها ولا سيما إذا كانت فقيرة والزوج موسر ومن ذلك قال القاضي عبد الوهاب في رده على المزنيّ مذهب مالك أن المدعي عليه لا يحلف للمدعي بمجرد دعواه دون أن ينضم اليها مخالطة بينهما أو معاملة قال شيخنا أبو بكر أو تكون الدعوى تليق بالمدعي عليه ولا يتناكرها الناس ولا ينفيها عرف وهذا مروى عن علي بن أبي طالب وعمر بن عبد العزيز وعن فقهاء المدينة السبعة . قال والدليل على صحته أنه قد ثبت وتقرر أن الاقدام على اليمين يصعب ويثقل على كثير من الناس سيما على أهل الدين وذوى المراتب والاقدار وهذا أمر معتاد بين الناس على ممر الاعصار لا يمكن جرده . وكذلك روى عن جماعة من الصحابة أنهم اقتدوا من أيامهم منهم عثمان وابن مسعود وغيرهما وانما فعلوا ذلك لمروءتهم ولثلايق للظلمة ونحوهم اذا حلفوا ممن يعادي الحالف ويحب الطعن عليه طريق الى ذلك لعظم شأن اليمين وعظم خطرها . ولذا جعلت بالمدينة عند المنبر وأن يكون مما يحلف عليه عنده ماله حرمة كربع دينار فصاعداً فلو مكن كل مدع أن يحلف المدعي عليه بمجرد دعواه لكان ذلك ذريعة الى امتهان أهل المروآت وذوى الاقدار والاخلطار والديانات لمن يريد التشفى منهم لانه لا يجد أقرب ولا أخف كلمة من أن يقدم الواحد منهم من يعاديه من أهل الدين والفضل الى مجلس الحاكم ليدعي عليه ما يعلم أنه لا ينهض به أو لا يعترف ليتشفى منه بتبذله وأن يراه الناس بصورة من أقدم على اليمين عند الحاكم ومن يريد أن

أثبتة أنه أقرضه أو باعه شيئاً بثمن في ذمته الى أجل ونحو ذلك فهذه الدعوي
تسمع ولمدعيها أن يقيم البينة على مطابقتها قالوا ولا يملك استخلاف
المدعي عليه على نفيها الا باثبات خلطة بينه وبينه . قال ابن القاسم والخلطة
أن يسالقه أو يبايعه أو يشتري منه مرارا . وقال سحنون لا تكون الخلطة
الا بالبيع والشراء بين المتداعين قالوا فينظر الى دعوي المدعي فان
كانت تشبه أن يدعي بثبوتها على المدعي عليه أحلف له وان كانت مما لا تشبه
وينفيها العرف لم يحلف الا أن يبين المدعي لخطا قالوا فان لم يكن خلطة وكان
المدعي عليه متهما فقال سحنون يستحلف المتهم وان لم تكن خلطة وقال غيره
لا يستحلف وتثبت الخلطة عندهم باقرار المدعي عليه بها وبالشاهدين والشاهد
واليمين والرجل الواحد والمرأة الواحدة

قالوا وأما المرتبة الثالثة فمثالها أن يكون رجل حازراً لدار متصرفاً
فيها السنين العديدة الطويلة بالبناء والمهديم والاجارة والعمارة وينسبها
الى نفسه ويضمينها الى ملكه وانسان حاضر يراه ويشاهد أفعاله فيها
طول هذه المدة وهو مع ذلك لا يعارضه ولا يذكر أن له فيها حقاً
ولا مانع ينمعه من مطالبته من خوف سلطان أو ما أشبه ذلك من
الضرر المانع من المطالبة بالحقوق ولا بينه وبين المتصرف في الدار قرابة ولا
شركة في ميراث أو ما أشبه ذلك مما يتسامح فيه القربات والضمير بينهم بل
كان عربياً من جميع ذلك ثم جاء بعد طول هذه المدة يدعيها لنفسه ويزعم
أنها له ويريد أن يقيم بذلك بينة فدعواه غير مسموعة أصلاً فضلاً عن بينته
وتبقى الدار بيد حازرها لان كل دعوي يكذبها العرف وتنفيها العادة فانها
مرفوضة غير مسموعة قال الله تعالى وأمر بالعرف وقد أوجبت الشريعة الرجوع

والاقتضى عليه بالنكول لان المدعى عليه يعلم ذلك وكذلك لو ادعى عليه أن فلانا
أخانى عليك بمائة فانكر المدعى عليه ونكل عن اليمين وقال للمدعى انا لا
أعلم ان فلانا أهلك ولكن احلف وخذ . فهنا ان لم يحلف لم يحكم له بنكول
المدعى عليه وهذا الذي اختاره شيخنا رحمه الله هو فصل النزاع فى النكول
ورد اليمين وبالله التوفيق



﴿ فصل فى مذهب أهل المدينة فى الدعاوى ﴾

وهو من أسد المذاهب وأصحها وهى عندهم على ثلاث مراتب
﴿ المرتبة الاولى ﴾ دعوى يشهد لها العرف بأنها مشبهة أى تشبه أن
تكون حقا ﴿ المرتبة الثانية ﴾ ما يشهد العرف بأنها غير مشبهة الا أنه لم
يقض بكذبها ﴿ المرتبة الثالثة ﴾ دعوى يقضى العرف بكذبها
فاما المرتبة الاولى فمثل أن يدعى سلعة معينة بيد رجل أو يدعى غريب ودية
عند غيره أو يدعى مسافر أنه أودع أحد رفقه وكالمدعى على صانع منصب
للعمل انه دفع اليه متاعا يصنعه والمدعى على بعض أهل الاسواق المتصيين
للبيع انه باعه منه أو استري وكالرجل يذكر فى مرض موته أن له ديناً قبل
رجل ويوصى أن يتقاضى منه فينكره وما أشبه هذه المسائل . فهذه الدعوى
تسمع من مدعيها وله أن يقيم البينة على مطابقتها أو يستحلف المدعى عليه
ولا يحتاج الى استخلافه الى اثبات خلطة ؟

وأما المرتبة الثانية فمثل أن يدعى على رجل ديناً فى ذمته ليس
داخلاً فى الصور المتقدمة أو يدعى على رجل معروف بكثرة المال
أنه اقترض منه ما لا ينفقه على عياله أو يدعى على رجل لا معرفة بينه وبينه

لشهادتنا أحق من شهادتهما وما اعتدينا أنا إذا لمن الظالمين ذلك أدنى أن
يأتوا بالشهادة على وجهها أو يخافوا أن ترد أيمانهم ما يمانهم)

وأما السنة فحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في القسامة بالإيمان على المدعين
فقال استحقون دم صاحبكم بأن يقسم منكم خمسون أن يهود قتلته فقالوا كيف
نقسم على شيء لم نحضره قال فيحلف لكم خمسون من يهود ما قتلوه قال
فردها رسول الله صلى الله عليه وسلم على الآخرين بعد أن حكم بها للأولين
فهذا هو الأصل في رد اليمين . قلت وهذا مذهب الشافعي ومالك وصوبه
الامام أحمد قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ورضي عنه ليس المنقول عن
الصحابة رضي الله عنهم في النكول ورد اليمين بمخفاف بل هذا له موضع
وهذا له موضع فكل موضع امكن المدعي معرفته والعلم به فرد المدعي
عليه اليمين فانه ان حلف استحق وان لم يحلف لم يحكم له بنكول المدعي عليه
وهذا حكومة عثمان والمقداد فان المقداد قال لعثمان احلف ان الذي دفعته
الي كان سبعة آلاف وخمسين فان المدعي هنا يمكنه معرفة ذلك والعلم به
كيف وقد ادعى به فاذا لم يحلف له يحكم له الا بيينة أو اقرار وأما اذا كان
المدعي لا يعلم ذلك والمدعي عليه هو المنفرد بمعرفته فانه اذا نكل عن
اليمين حكم عليه بالنكول ولم ترد على المدعي حكومة عبد الله بن عمر وغيره
في الغلام فان عثمان قضى عليه ان يحلف انه باع الغلام وما به داء يعلمه وهذا
يمكن أن يعلمه البائع فانه انما استحلته على نفي العلم انه لا يعلم به داء فلما
امتنع من هذه اليمين قضى عليه بنكوله وعلى هذا اذا وجد بخط أبيه في
دفتره أن له على فلان كذا وكذا فادعى به عليه فشكل وسأل إichلاف المدعي
ان أباه أعطاني هذا أو أقرضني إياه لم يرد عليه اليمين وان حلف المدعي عليه

يحلف حكم عليه عثمان بالنكول قال أبو عبيد وحكم عثمان على ابن عمر في
العبد الذي كان باعه بالبراءة فردّه عليه عثمان حين نكل عن اليمين ثم لم ينكر
ذلك ابن عمر من حكمه ورآه له لازماً فهل يوجد امامان أعلم بسنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم وبمعنى حديثه منهما فذهب الى ذلك أبو حنيفة وأحمد في
المشهور من مذهبه

وأما رد اليمين فقال أبو عبيد حدثونا عن مسleme بن علقمة عن داود
ابن أبي هند عن الشعبي أن المقداد استسلف من عثمان سبعة آلاف درهم
فلما قضاهأ أتاه بأربعة آلاف فقال عثمان انها سبعة فقال المقداد ما كانت الا
أربعة فلم يزالا حتى ارتفعا الى عمر فقال المقداد يا أمير المؤمنين ليحلف انها
كما يقول وليأخذها فقال عمر أنصفك أخلف أنها كما تقول وأخذها قال
أبو عبيد فهذا عمر قد حكم برد اليمين ورأى ذلك المقداد ولم ينكره عثمان
فهؤلاء ثلاثة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عملوا برد اليمين .
حدثنا هشيم عن حصين بن عبد الرحمن قال كان شريح يقضي برد اليمين .
وحدثنا يزيد عن هشام عن ابن سيرين عن شريح انه كان اذا قضى على رجل
باليمين فردّها على الطالب فلم يحلف لم يعطه شيئاً ولم يستحلف الآخر

وحدثنا عباد بن العوام عن الاشعث عن الحكم بن عنبسة عن عون بن عبد
الله بن عتبة أن أباه كان اذا قضى على رجل باليمين فردّها على الذي يدعى فأبى
أن يحلف لم يجعل له شيئاً وقال لا أعطيك ما لا تحلف عليه . قال أبو عبيد على
أن رد اليمين له أصل في الكتاب والسنة فالذى في الكتاب قول الله تعالى
(اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم ثم قال فان عثر على انهما استحقا
اثماً فأخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان فيقسمان بالله

فصل

وقد صرح الاصحاب انه يقبل شهادة الرجل الواحد من غير يمين عند الحاجة وهو الذي نقله الخرقى في مختصره فقال وتقبل شهادة الطبيب العدل في الموضحة اذا لم يقدر على طبيبين وكذلك البيطار في داء الدابة . قال الشيخ في المغني اذا اختلفا في الجرح هل هو موضحة أم لا أوفى قدره كالحاشمة والمنقلة والمأمومة والسحق أو غيرها أو اختلفا في داء يختص بمعرفة الاطباء أو داء الدابة فظاهر كلام الخرقى انه اذا قدر على طبيبين أو بيطارين لا يجزي بواحد منهما لانه مما يطلع عليه الرجال فلم يقبل فيه شهادة رجل واحد كسائر الحقوق وان لم يقدر على اثنين أجزاء واحد لانها حالة ضرورة فانه لا يمكن كل أحد أن يشهد به لانه مما يختص به أهل الخبرة من أهل الصنعة فيجعل بمنزلة العموب تحت الثياب يقبل فيه المرأة الواحدة فقبول قول الرجل في هذا أولى . وقال صاحب المحرر ويقبل في معرفة الموضحة وداء الدابة ونحوها طبيب ويطار واحد اذا لم يوجد غيره نص عليه

فصل في القضاء بالنكول ورد اليمين

وفد اختلفت الآثار في ذلك فروي مالك عن يحيى بن سعيد عن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن عمر باع غلاما له بثمانمائة درهم وباعه بالبراءة فقال الذي ابتاعه لعبد الله بن عمر بالغلام داء لم يسمه فقال عبد الله بن عمر انى بعته بالبراءة ففضى عثمان بن عفان على عبد الله بن عمر باليمين أن يحلف له لقد باعه الغلام وما به داء يعلمه فأبى عبد الله أن يحلف له وارتجع المبد فباعه عبد الله بن عمر بعد ذلك بألف وخمسمائة درهم . وفي طريق أخرى أنه لما أبى أن

ليست كالفرج التي لا حظ للرجال في مشاهدتها وجعلوها من ظاهر
 الامور كالشهادة على الوجوه والذين أجازوها بالمرايين ذهبوا الي أن
 الرضاة وان لم يكن النظر في التحريم كالعورات فانها لا تكون الا بظهور
 الثدي والنحور وهذه من محاسن النساء التي قد جعل الله فرضها
 الستر على الرجال الاجانب . قال أبو عبيد والذي عندنا في هذا اتباع السنة
 فيما يجب على الزوج عند ورود ذلك فاذا شهد به عنده المرأة الواحدة بانها
 قد أرضعته وزوجته فقد لزمت الحجة من الله في اجتنابها ونوجب عليه
 مفارقتها لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم للمستفتي في ذلك دعها عنك
 وليس لأحد أن يفتي غيره الا أنه لم يلقها انه صلى الله عليه وسلم حكم بينهما
 بالتفريق حكما . مثل ما بين في المتلعنين والأمر فيه بالقتل كالذي تزوج امرأة
 أبيه ولكنه غلط عليه في الفتيا فنحن ننتهي الي ما انتهى اليه فاذا شهدت
 معها امرأة أخرى فكاتتا أنفسا فهناك يجب التفريق بينهما في الحكم وهو
 عندنا معني قول عمر انه لم يحز شهادة المرأة الواحدة في الرضاع وان كان
 سر سلا عنه فانه أحب الينا من الذي فيه ذكر الرجلين أو الرجل والمرأتين لما
 حظر على الرجال من النظر الى محاسن النساء وعلى هذا توجه حديث علي
 وابن عباس رضي الله عنهما في المرأة الواحدة اذ لم يوقتا فوق ذلك وقتا بأدني
 ما يكون بعد الواحدة الا ثنتان من النساء والله أعلم . قال أبو عبيد وحدثنا
 حجاج عن ابن جريج عن أبي بكر بن أبي سبرة عن موسى بن عقبة أخبره عن
 القعقاع بن حكيم عن ابن عمر قال لا يجوز شهادة النساء وحدهن الا على
 ما لا يطلع عليه الا هن من عورات النساء وما أشبه ذلك من حملهن
 وحيضهن

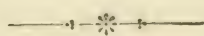
وحجاج عن عكرمة بن خالد أن عمر بن الخطاب أتى في امرأة شهدت على رجل وامرأته أنها قد أرضعتهما فقال لا حتى يشهد رجلان أو رجل وامرأتان قال أبو عبيد وهذا قول أهل العراق وكان الاوزاعي رحمه الله يأخذ بالقول الاول وأما مالك رحمه الله فإنه كان يقبل فيه شهادة امرأتين

قلت أبو حنيفة وأصحابه يقبلون شهادة النساء منفردات في ما لا يطلع عليه الرجال كالولادة والبراءة وغيوب النساء ويقبلون فيه شهادة امرأة واحدة قالوا لانه لا بد من ثبوت هذه الاحكام ولا يمكن للرجال الاطلاع عليها وانما يطلع عليها النساء على الافراد فوجب قبول شهادتهن على الانفراد قالوا ويقبل فيه شهادة الواحدة لان ما قبل فيه قول النساء على الانفراد لم يشترط فيه العدد كالرواية قالوا وأما استهلال الصبي فيقبل شهادة المرأة فيه بالنسبة الى الصلاة على الطفل ولا يقبل بالنسبة الى الميراث وثبت النسب عند أبي حنيفة وعند صاحبيه يقبل أيضا لان الاستهلال صوت يكون عقيب الولادة وملك حالة لا يحضرها الرجال فدعت الضرورة الى قبول شهادتهن وأبو حنيفة يقضى أحكام الشهادة وأثبت الصلاة عليه بشهادة المرأة احتياطا ولم يثبت الميراث والنسب بشهادتها احتياطا قالوا وأما الرضاع فلا يقبل فيه شهادة النساء متفرقات لان الحرمة متى ثبتت ترتب عليها زوال النكاح وابطال الملك لا يثبت الا بشهادة الرجال قالوا ولانه مما يمكن اطلاع الرجال عليه . وقال الشافعي لا يقبل في ذلك كله أقل من أربع نسوة أو رجل وامرأتين

قال أبو عبيد فاما الذين قالوا تقبل شهادة الواحدة في الرضاة فانهم أحلوا الرضاة محل سائر أمور النساء التي لا يطلعها الرجال كالولادة والاستهلال ونحوها وأما الذين أخذوا بشهادة الرجلين أو الرجل والمرأتين فانهم رأوا أن الرضاة

عظيماً قال بعل بن أبي طالب قال الشافعي قُلتَ فعلى إنما روي عنه رجل مجهول يقال له عبد الله بن يحيى وروي عن عبد الله جابر الجعفي وكان يؤمن بالرجعة وقال البيهقي وقد روى سويد بن عبد العزيز عن غيلان بن جامع عن عطاء بن أبي مروان عن أبيه عن عليّ وسويد هذا ضعيف قال اسحاق ابن إبراهيم الحنظلي لو صحّت شهادة القابلة عن عليّ لقلنا به ولكن في اسناده خلل قلت وقد رواه أبو عبيد حدثنا ابن أبي زائدة عن إسرائيل عن عبد الأعلى الثملي عن محمد بن الحنفية عن عليّ ورواه عن الحسن وإبراهيم النخعي وحماد بن أبي سليمان والحارث العكلي والضحاك . وقد روي عن علي ما يدل على أنه لا يكتفي بشهادة المرأة الواحدة قال أبو عبيد روي عن علي بن أبي طالب أن رجلاً أتاه فأخبره أن امرأة أخته فذكرت أنها أرضعته وامرأته فقال ما كنت لأفرق بينك وبينها وإن تنزه خير لك قال نعم ثم أتى ابن عباس فسأله فقال له مثل ذلك قال تحدثون عن ذلك بهذا عن حكيم بن صالح عن قائد ابن بكر عن علي وابن عباس حدثني علي بن معبد عن عبد الله بن عمر عن الحارث الغنوي أن رجلاً من بني عامر تزوج امرأة من قومه فدخلت عليهما امرأة فقالت الحمد لله والله لقد أرضعتكما وانكما لابنائي فانقبض كل واحد منهما عن صاحبه فخرج الرجل حتى أتى المغيرة بن شعبة فأخبره بقول المرأة فكتب فيه إلى عمر أن دعوا الرجل والمرأة فإن كان لها بينة على ما ذكرت ففرق بينهما وإن لم يكن لها بينة فخل بين الرجل وبين امرأته إلا أن يتنزها ولو فتحنا هذا الباب للناس لم تشأ امرأة أن تفرق بين اثنين إلا فعلت حدثنا عبد الرحمن عن سفيان قال سمعت بديل بن أسلم يحدث أن عمر بن الخطاب لم يجز شهادة امرأة في الرضاع . حدثنا هاشم بن أبي ليلى

الشهادة على استهلال الصبي قال لا إلا أن تكون امرأتين وكذلك كل شيء لا يطلع عليه الرجال لا يعجبه شهادة امرأة واحدة حتى يكون امرأتين وقال أبو طالب قلت لأحمد ما تقول في شهادة القابلة تشهد بالاستهلال فقال تقبل شهادتها هذا ضرورة قال ويقبل قول المرأة الواحدة وقال هارون بن الحمال سمعت أبا عبد الله يذهب الي أنه يجوز شهادة القابلة وحدها فقبل له اذا كانت مرضية فقال لا يكون الا هكذا وقال اسحاق بن منصور قلت لأحمد هل يجوز شهادة المرأة قال شهادة المرأة في الرضاع والولادة فيما لا يطلع عليه الرجال قال وأجوز شهادة امرأة واحدة اذا كانت ثقة فان كان أكثر فهو أحب الي وقال اسماعيل بن سعيد سألت أحمد هل تقبل شهادة الزمية على الاستهلال قال لا وتقبل شهادة المرأة الواحدة اذا كانت مسلمة عدلة



❁ فصل ❁

وفي هذا الباب حديثان وأثر وقياس . فأحد الحديثين متفق على صحته وهو حديث عقبة بن الحارث وقد تقدم . الحديث الثاني رواه الدارقطني والبيهقي وغيرهما من حديث أبي عبد الرحمن المدائني مجهول عن الاعمش عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة القابلة . وأما الأثر فقال مهنا سألت أحمد عن حديث علي رضي الله عنه أنه أجاز شهادة القابلة عن هو فقال هو عن شعبة عن جابر الجعفي عن عبد الله بن يحيى عن علي . قلت ورواه الثوري عن جابر . وقال الشافعي لو ثبت عن علي صرنا اليه ولكنه لا يثبت عنه وتناظر الشافعي ومحمد بن الحسن في هذه المسئلة بحضرة الرشيد فقال له الشافعي بأي شيء قضيت بشهادة القابلة وحدها حتى ورثت من خليفة ملك الدنيا مالا

قال الأثرم قلت لأبي عبد الله شهادة المرأة الواحدة في الرضاع تجوز قال نعم
وقال علي بن^(١) سمعت أحمد بن حنبل يسئل عن شهادة المرأة

الواحدة في الرضاع تجوز قال نعم وكذلك قال في رواية الحسن بن ثواب ومحمد
ابن الحسن وأبي طالب وابن منصور ومهما وحرب واحتج بحديث عقبة بن
الحارث هذا وقال هو حجة في شهادة العبد لأن النبي صلى الله عليه وسلم
أجاز شهادتها وهي أمة . وقال أبو الحارث سألت أحمد عن شهادة القابلة فقال
هو موضع لا يحضره الرجال واسكن ان كنّ اثنتين أو ثلاثاً فهو أجود وقال
في رواية إبراهيم بن هاشم وقد سئل عن قول القابلة أيقبل قال كلما كثر كان
أعجب الينا ثلاث أو أربع . وقال سندي سألت أحمد عن شهادة امرأتين في
الاستهلال فقال يجوز ان هذا شيء لا ينظر اليه الرجال وقال منها سألت أحمد
عن شهادة القابلة وحدها في استهلال الصبي فقال لا تجوز شهادتها وحدها
* وقال لي أحمد بن حنبل قال أبو حنيفة تجوز شهادة القابلة وحدها وان كانت
يهودية أو نصرانية فسألت أحمد فقلت هو كما قال أبو حنيفة فقال أنا لا أقول
تجوز شهادة واحدة مسلمة فكيف أقول يهودية واختلفت الرواية عنه في
الاستهلال هل يكتفي فيه بواحدة أم لا بد من اثنتين وكذلك الولادة وقال
أحمد بن القاسم سئل أحمد عن شهادة المرأة في الولادة والاستهلال هل تجوز
امرأة أو امرأتان قال امرأتان أكثر وليست الواحدة مثل الثنتين وقد قال
عطاء أربع ولكن امرأتان تقبل في مثل هذا اذا كان أمر النساء مما لا يجوز
أن يراه الرجال وقال أحمد بن أبي عبيدة ان أبا عبد الله قيل له فالشهادة على
الاستهلال قال أحبّ إلى أن تكون امرأتين وقال حرب سئل أحمد قيل له

الصواب أنه يقضى له بالسلب بشهادة واحد ولا معارض لهذه السنة ولا
 مسوغ لتركها والله أعلم . وقد قبل النبي صلى الله عليه وسلم شهادة المرأة
 الواحدة في الرضاع وقد شهدت على فعل نفسها في الصحيحين عن عقبه بن
 الحارث أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب بخاءت أمة سوداء فقالت قد
 أرضعتكما فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأعرض عني قال فتنحيت
 فذكرت ذلك له قال فكيف وقد زعمت أن قد أرضعتكما وقد نص أحمد على
 ذلك في رواية بكر بن محمد عن أبيه قال في المرأة تشهد على ما لا يحضره
 الرجال من أثبات أهلال الصبي وفي الحمام يدخله النساء فيكون بينهن
 جراحات . وقال اسحاق بن منصور قلت لأحمد في شهادة الاستهلال تجوز
 شهادة امرأة واحدة في الحيض والعذرة والسقط والحمام وكل ما لا يطالع عليه
 إلا النساء فقال تجوز شهادة امرأة إذا كانت ثقة

فصل

ويجوز القضاء بشهادة النساء متفرقات في غير الحدود والقصاص عند
 جماعة من الخلف والسلف قال أبو عبيد حدثنا يزيد عن جرير بن حازم عن
 الزبير بن حريث عن أبي إبيد أن سكرانا طلق امرأته ثلاثا فرفع ذلك الي
 عمر وشهد عليه أربع نسوة ففرق بينهما عمر * حدثنا يزيد عن حجاج عن
 عطاء أنه أخذ شهادة النساء في النكاح * حدثنا ابن أبي زائدة عن ابن عون
 عن الشعبي عن شريح أنه أجاز شهادة النساء في الطلاق وإنما رواه أبو إبيد
 ولم يدرك عمر . وقد قال بعض الفقهاء تجوز شهادة النساء في الحدود فلا قول
 ثلاثة أرجحها أنه تجوز شهادة النساء متفرقات فيما لا يطالع عليه الرجال غالباً

وحده والامر الذي لاجله جعل شهادته بشاهدين موجود في غيره ولكنه
 أقام الشهادة وأمسك عنها غيره وبأذر هو الي وجوب الأداء اذ ذلك من
 موجبات تصديقه لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قبل النبي صلى الله عليه
 وسلم شهادة الاعرابي وحده على رؤية هلال رمضان وتسمية بعض الفقهاء
 ذلك اخباراً لا شهادة أمر لفظي لا يقدر في الاستدلال ولفظ الحديث
 يرد قوله وأجاز شهادة الشاهد الواحد في قصة الساب ولم يطالب القاتل
 بشاهد آخر ولا استخلفه وهذه القصة صريحة في ذلك ففي الصحيحين عن
 أبي قتادة قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عام خيبر فلما
 التقينا كانت للمسلمين جولة قال فرأيت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من
 المسلمين فاستدرت له حتى أتيت من ورائه فضربت بالسيف على جمل عاتقه
 فأقبل عليّ فضمني ضمة وجدت منها ريح الموت ثم أدركه الموت فأرسلني
 فلحققت عمر بن الخطاب فقلت ما بال الناس قال أمر الله ثم ان الناس رجعوا
 وجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من قتل قتيلاً له عليه بينة فله
 سلبه قال فقلت من قتل من يشهد لي ثم جلست ثم قال ذلك الثانية فقلت
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لك يا أبا قتادة فقصصت عليه القصة
 فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القتيل عندي فأرضه
 منه فقال أبو بكر الصديق لاها الله لا يعمد الي أسد من أسد الله يقاتل عن الله
 ورسوله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق فأعطاه إياه
 قال أبو قتادة فأعطانيه فبعت الدرع فابتعت به مخزفاً في بني سلمة فانه لأول
 مال تأثنته في الاسلام وهذا يدل على أن البينة تطلق على الشاهد الواحد ولم
 يستخلفه النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أحد الوجوه في هذه المسألة وهو

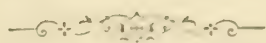
يعترضون الاعرابي فيساومونه بالفرس ولا يشعرون أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاعه فنادى الاعرابي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كنت مبتاعا هذا الفرس والا بعتة فقام النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع نداء الاعرابي فقال أوليس قد ابتعتك منك قال الاعرابي لا والله ما بعتك فقال النبي صلى الله عليه وسلم بلى قد ابتعتك منك فطفق الاعرابي يقول لهم شهيدا فقال خزيمة ابن ثابت أنا أشهد أنك قد باعته فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم على خزيمة فقال بم تشهد قال بتصديقك يا رسول الله فجعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادة خزيمة بشهادة رجلين رواه النسائي . وفي هذا الحديث عدة فوائد . منها جواز شراء الامام الشيء من رجل من رعيته . ومنها مباشرة الشراء بنفسه . ومنها جواز الشراء ممن يحمله حاله ولا يسأل من أين لك هذا . ومنها أن الاشهاد على البيع ليس بالازم . ومنها أن الامام اذا تيقن من غريمه اليمين الكاذبة لم يكن له تعزيره اذ هو غريمه . ومنها الاكتفاء بالشاهد الواحد اذا علم صدقه فان النبي صلى الله عليه وسلم ما قال لخزيمة احتاج معك الى شاهد آخر وجعل شهادته بشهادتين لانها تضمنت شهادته لرسول الله صلى الله عليه وسلم بالصدق الدائم بما يخبر به عن الله والمؤمنون مثله في هذه الشهادة وانشرد بشهادته له بعقد التابع مع الاعرابي دون الحاضرين لدخول هذا الخبر في جملة الأخبار التي يجب على كل مسلم تصديقه فيها وتصديقه بها من لوازم الايمان وهي الشهادة التي تختص بهذه الدعوي وقد قبلها منه وحده والحديث صريح فيما ترجم عليه أبو داود رحمه الله وليس هذا الحكم بالشاهد الواحد مخصوصا بخزيمة دون من هو خير منه أو مثله من الصحابة فلو شهد أبو بكر وحده أو عمر أو عثمان أو علي أو أبي بن كعب لكان أولى بالحكم بشهادته

بالإيمان فهداه قاعدة الشريعة المستمرة فإذا أقام المدعى شاهداً واحداً قوي جانباًه فترجح على جانب المدعى عليه الذي ليس معه إلا استصحاب الأصل وهو دليل ضعيف يرفع بكل دليل يخالفه ولهذا يرفع بالنكول واليمين المردودة واللوث والقرائن الظاهرة فرفع بقول الشاهد الواحد وقويت شهادته بيمين المدعى فأى قياس أحسن من هذا وأوضح مع موافقته للنصوص والآثار التى لا تدفع

فصل

وقد ذهب طائفة من قضاة السلف العادلين إلى الحكم بشهادة الشاهد الواحد إذا علم صدقه من غير يمين قال أبو عبيد رويناً عن عظيمين من قضاة أهل العراق شريح وزرارة بن أبي أوفى رحمهما الله أنهما قضيا بشهادة شاهد واحد ولا ذكر لليمين في حديثهما حدثنا الهيثمي بن حميد عن شريك عن أبي إسحاق قال أجاز شريح شهادتى وحدي . حدثنا القاسم بن حميد عن حماد بن سلمة عن عمران بن حدود قال شهد أبو مجاز عند زرارة بن أبي أوفى قال أبو مجاز فاجاز شهادتى وحدي ولم يصب قلت لم يصب عند أبي مجاز والّا فإذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد جاز له الحكم بشهادته وإن رأى تقويته باليمين فعل والا فليس ذلك بشرط والنبي صلى الله عليه وسلم لما حكم بالشاهد واليمين لم يشترط اليمين بل قوى بها شهادة الشاهد . وقد قال أبو داود في السنن (باب إذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم به) ثم ساق حديث خزيمة بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرساً من أعرابي فأسرع النبي صلى الله عليه وسلم المشي وأبطأ الأعرابي فطلق رجال

النبي صلى الله عليه وسلم على من رد سنته التي لم تذكر في القرآن ولم يدع معارضة القرآن لها وكيف يكون انكاره على من ادعى أن سنته تخالف القرآن وتعارضه



فصل في

الطريق الثاني أن اليمين إنما شرعت في جانب المدعي عليه فلا تشرع في جانب المدعي قالوا ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم (اليمين على المدعي واليمين على من أنكر) فجعل اليمين من جانب المنكر وهذه الطريقة ضعيفة جدا من وجوه. أحدها أن أحاديث القضاء بالشاهد واليمين أصح وأشهر وهذا الحديث لم يروه أحد من أهل الكتب الستة. الثاني أنه لو قاموا في الصحة والشهرة لوجب تقديمها عليه خصوصاً وعمومه. الثالث أن اليمين إنما كانت في جانب المدعى عليه حيث لم يترجح المدعي بشيء غير الدعوى فيكون جانب المدعى عليه أولى باليمين لقوته بأصل براءة الذمة فكان هو أقوى المتداعيين باستصحاب الأصل فكانت اليمين من جهته فإذا ترجح المدعي بلوث أو نكول أو شاهد كان أولى باليمين لقوة جانبه بذلك فاليمين مشروطة في جانب أقوى المتداعيين فأيهما قوي جانبه شرعت اليمين في حقه بقوته وتأكيدها. ولهذا لما قوى جانب المدعين باللوث شرعت الايمان في جانبهم ولما قوى جانب المدعى بنكول المدعي عليه ردت اليمين عليه كالحكم به الصحابة وصوبه الامام أحمد وقال ما هو بميد يخلف ويأخذ. ولما قوى جانب المدعى عليه بالبراءة الاصلية كانت اليمين في حقه وكذلك الأمانة كالودع والمستأجر والوكيل والوصي القول قولهم ويخلفون لقوة جانبهم

ورسول الله صلى الله عليه وسلم هو المبين لكتاب الله وعليه أنزل وبه هداه الله وهو مأمور باتباعه وهو أعلم الخلق بتأويله ومراده ولو ساغ رد سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فهمه الرجل من ظاهر الكتاب لردت بذلك أكثر السنن وبطلت بالكلية فما من أحد يحتاج عليه بسنة صحيحة تخالف مذهبه ونحلته الا ويمكنه أن يتثبت بعموم آية أو إطلاقها ويقول هذه السنة مخالفة لهذا العموم والإطلاق فلا تقبل حتى أن الرافضة قبحهم الله سلكوا هذا المسلك بعينه في رد السنن الثابتة المتواترة فردوا قوله صلى الله عليه وسلم (لأنورث ما تركنا صدقة) وقالوا هذا حديث يخالف كتاب الله قال تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر للذكر مثل حظ الأنثيين) وردت الجهمية ما شاء الله من الأحاديث الصحيحة الصريحة في إثبات الصفات بظاهر قوله ليس كمثل شيء وردت الحوارج ما شاء الله من الأحاديث الدالة على الشفاعة وخروج أهل الكبراء من الموحدين من النار بما فهموه من ظاهر القرآن وردت الجهمية أحاديث الرؤية مع كثرتها وصحتها بما فهموه من ظاهر القرآن في قوله لا تدركه الأبصار. وردت القدرية أحاديث القدر الثابتة بما فهموه من ظاهر القرآن. وردت كل طائفة ما ردت من السنة بما فهموه من ظاهر القرآن فاما أن يطرد الباب في رد هذه السنن كلها واما أن يطرد الباب في قبولها ولا يرد شيء منها لما يفهم من ظاهر القرآن واما أن يرد بعضها ونسبة المقبول الى ظاهر القرآن كنسبة المردود فتناقض ظاهر وما من أحد رد سنة بما فهمه من ظاهر القرآن الا وقد قبل أضعافها مع كونها كذلك وقد أنكروا امام أحمد والشافعي وغيرهما على من رد أحاديث تحريم كل ذي ناب من السباع بظاهر قوله تعالى (قل لا أجد في ما أوحى الى محرماً) وقد أنكروا

يحكمون بباطل . وأما الثانية فلقوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله وقوله
 أنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله . فالحكم
 بالشاهد واليمين مما أراد الله إياه قطعاً وقال تعالى « فلذلك فادع واستقم كما
 أمرت ولا تتبع أهواءهم وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت
 لأعدل بينكم » وهذا مما حكم به فهو عدل مأمور به من الله ولا بد

— ❦ —

❦ فصل ❦

والذين ردوا هذه المسألة لهم طرق . الطريق الاول انها خلاف كتاب
 الله فلا تقبل وقد بين الأئمة كالشافعي وأحمد وأبي عبيد وغيرهم ان كتاب
 الله لا يخالفها بوجه وانها موافقة لكتاب الله وأنكر الامام أحمد والشافعي على
 من رد أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لزعمه أنها تخالف ظاهر
 القرآن . وللامام أحمد في ذلك كتاب مفرد سماه كتاب طاعة الرسول . والذي
 يجب على كل مسلم اعتقاده أنه ليس في سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الصحيحة سنة واحدة تخالف كتاب الله بل السنن مع كتاب الله على ثلاث منازل
 (المنزلة الاولى) سنة موافقة شاهدة بنفس ما شهدت به الكتب المنزلة (المنزلة
 الثانية) سنة تفسر الكتاب وتبين مراد الله منه وتقيده مطلقه (المنزلة الثالثة)
 سنة متضمنة حكم سكت عنه الكتاب فتبينه بيانا مبتدأ ولا يجوز رد واحدة
 من هذه الاقسام الثلاثة وليس للسنة مع كتاب الله منزلة رابعة . وقد أنكر
 الامام أحمد على من قال السنة تقضى على الكتاب قال بل السنة تفسر
 الكتاب وتبينه والذي يشهد الله ورسوله به انه لم تأت سنة صحيحة واحدة
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تناقض كتاب الله وتخالفه البتة كيف

ترضون من الشهداء) فأمرهم سبحانه بحفظ حقوقهم بالكتاب وأمر من
 عليه الحق أن يملّ السكاتب فإن لم يكن ممن يصح املأؤه أملى عنه وليه ثم
 أمر من له الحق أن يستشهد على حقه رجلين فإن لم يجد فرجل واحد ثم
 نهى الشهداء المتحملين للشهادة عن التخلف عن اقامتها إذا طلبوا لذلك ثم
 رخص لهم في التجارة الخاضرة أن لا يكتبوها ثم أمرهم بالشهاد عند التبائع
 ثم أمرهم إذا كانوا على سفر ولم يجدوا كاتباً أن يستوثقوا بالرهن المقبوضة كل
 هذا نصيحة لهم وتعليم وإرشاد لما يحفظون به حقوقهم وما تحفظ به الحقوق
 شيء وما يحكم به الحاكم شيء فإن طرق الحكم أوسع من الشاهدين
 والمرأتين فإن الحاكم يحكم بالنكول واليمين المردودة ولا ذكر لهما في القرآن
 فإن كان الحكم بالشاهد الواحد واليمين مخالفاً لكتاب الله فالحكم بالنكول
 والرد اشد مخالفة . وأيضاً فإن الحاكم يحكم بالقرعة بكتاب الله وسنة رسوله
 الصحيحة ويحكم بالقافة بالسنة الصحيحة التي لا معارض لها ويحكم بالقسامة
 بالسنة الصحيحة الصريحة ويحكم بشاهد الحال إذا تداعى الزوجان والصانمان
 متاع البيت والدكان ويحكم عند من انكر الحكم بالشاهد واليمين بوجوه
 الآجر في احناط فيجعله للمدعي اذا كانت الي جهته وهذا كله ليس في القرآن
 ولا حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا احد من اصحابه فكيف ساغ
 الحكم به ولم يجعل مخالفاً لكتاب الله ورد ما حكم به رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وخلفاؤه الراشدون وغيرهم من الصحابة ويجعل مخالفاً لكتاب الله بل
 القول ما قاله أئمة الحديث أن الحكم بالشاهد واليمين حكم بكتاب الله فانه
 حق والله سبحانه أمر بالحكم بالحق فهاتان قضيتان ثابتتان بالنص . أما
 الاولى فلأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاءه من بعده حكموا به ولا

قال قد قتلته قلت وتجد في الشاهدين الذين امر الله بهما احدا قال نعم حران مسلمان
بالغان عدلان قلت ومن حكم بدون ما قلت خالف حكم الله قال نعم قلت له ان
كان كما زعمت فقد خالفت حكم الله قال واين قلت اجزت شهادة اهل الذمة
وهم غير الذين شرط الله أن تجوز شهادتهم واجزت شهادة القابلة وحدها
على الولادة وهذان وجهان اعطيت بهما من جهة الشهادة ثم اعطيت بغير
شهادة في القسامة وغيرها قلت والقضاء باليمين مع الشاهد ليس يخالف حكم
الله بل هو موافق لحكم الله اذ فرض الله تعالى طاعة رسوله فاتبعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم فمن الله سبحانه قبلت كما قبلت عن رسوله قال افيؤخذ
لهذا نظير في القرآن قلت امر الله سبحانه في الوضوء بغسل القدمين أو
مسحهما فمسحنا على اثنين بالسنة وقال تعالى قل لا تجد فيا أوحى الى محمدا
على طاعم يطعمه الآية فخرمنا نحن وأنت كل ذي ناب من السباع بالسنة وقال
وأحل لكم ما وراء ذلكم فخرمنا نحن وأنت الجمع بين المرأة وعمتها وبينها
وبين خالتها وذكر الرجم ونصاب السرقة . قال وكان رسول الله صلى الله
عليه وسلم المبين عن الله مني ما أراد خاصاً وعماماً . وقال شيخ الاسلام ابن
تيمية القرآن لم يذكر الشاهدين والرجل والمرأتين في طرق الحكم التي يحكم
بها الحاكم وانما ذكر هذين النوعين من البيئات في الطرق التي يحفظ بها
الانسان حقه فقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا تدايتم بدين الى أجل مسمى
فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله
فليكتب وليمال الذي عليه الحق وليتق ربه ولا يخس منه شيئاً فان كان الذي
عليه الحق سنيهاً أو ضميناً أو لا يستطيع أن يملّ هو فليملل وليه بالعدل
واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن

وقد اشترط القرآن فيه أن لا يكون للمرأتين شهادة الا مع فقد أحد الرجلين فانه سبحانه قال فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ولم يقل واستشهدوا شهيدين من رجالكم أو رجلا وامرأتين فيكون فيه الخيار كما جمعه في الفدية كما قال تعالى ففدية من صيام أو صدقة أو نسك . ومثل ما جمعه في كفارة اليمين باطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة فهذه أحكام الخيار ولم يقل ذلك في آية الدين ولكنه قال فيها كما قال في آية الفرائض فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلائمه الثلث وكذلك الآية التي بعدها فقوله هاهنا ان لم يكن كقوله في آية الشهادة فان لم يكونا كذلك قال في آية الطهور فان لم تجدوا ماء فتميموا وفي آية الظهار فن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وكذلك في متعة الحج وكفارة اليمين ان الصوم لا يجزي الواحد فأى الحكمين أولى بالخلاف هذا أم الشاهد واليمين الذي ليس له فيه من الله اشتراط منع انما سكت عنه ثم فسرته السنة قال أبو عبيد وقد وجدنا في حكمهم ما هو أعجب من هذا وهو قولهم في رضاع اليتيم الذي لا مال له وله خال وابن عم موسر ان الحال يجبر على رضاعه لانه محرم وانما اشترط التنزيل غيره فقال وعلى الوارث مثل ذلك وقد أجمع المسلمون أن لا ميراث للخال مع ابن العم ثم لم نجد هذا الحكم في السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من سلف العلماء ووجدنا للشاهد واليمين في آثار متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن غير واحد من الصحابة ومن التابعين . وقال الربيع قال الشافعي قال بعض الناس في اليمين مع الشاهد قولا أسرف فيه على نفسه قال أردّ حكمهم من حكم بها لانه خالف القرآن نقلت له الله تعالى أمر بشاهدين أو شاهد وامرأتين قال نعم فقلت أحتم من الله أن لا يجوز أقل من شاهدين قال فان قلته قلت فقله

الله وحكم رسوله اختلاف انما هو غلط في التأويل حين لم يجدوا ذكر اليمين
 في الكتاب ظاهراً فظنوه خلافاً وانما الخلاف لو كان الله حظر اليمين في
 ذلك ونهى عنها والله تعالى لم يمنع من اليمين انما أثبتها الكتاب الي أن قال
 فرجل وامرأتان وأمسك ثم فسرت السنة ما وراء ذلك وسنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم مفسرة للقرآن ومترجمة عنه . على هذا أكثر الاحكام كقوله
 لا وصية لوارث والرجم على المحصن والنهي عن نكاح المرأة على عمتها وخالتها
 والنحریم من الرضاع ما يحرم من النسب وقطع الموارثة بين أهل الاسلام
 والكفر وإيجابه على المطقة ثلاثاً ميسر الزوج الآخر في شرائع كثيرة
 لا يوجد لفظها في ظاهر الكتاب ولكنها سنن شرعتها رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فعلى الامة اتباعها كتباع الكتاب وكذلك الشاهد واليمين لما قضى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بهما وانما في الكتاب فرجل وامرأتان علم
 أن ذلك اذا وجدنا فاذا عدنا قامت اليمين مقامهما كما علم حين مسح النبي
 صلى الله عليه وسلم على الخفين أن قوله تعالى وأرجلكم معناه أن تكون
 الاقدام بادية وكذلك لما رجم المحصن في الزنا علم أن قوله فاجلدوا كل واحد
 منهما مائة جلدة للبكرين وكذلك كلما ذكرنا من السنن على هذا فما بال الشاهد
 واليمين ترد من بينها وانما هي ثلاث منازل في شهادات الاموال اثنتان بظاهر
 الكتاب بتفسير السنة فالمنزلة الاولى الرجلان والثانية الرجل والمرأتان والثالثة
 الرجل واليمين فمن أنكر هذه لزمه انكار كل شيء ذكرناه لانجد من ذلك
 بداً حتى نخرج من قول العلماء . قال أبو عبيدة ويقال لمن أنكر الشاهد واليمين
 وذكر انه خلاف القرآن ما تقول في الخصم يشهد له الرجل والمرأتان وهو
 واجد لرجلين يشهد ان له فان قالوا الشهادة جائزة قيل ليس هذا أولى بالخلاف

صدقه في غير الحدود ولم يوجب الله على الحاكم أن لا يحكموا الا بشاهدين أصلاً وإنما أمر صاحب الحق أن يحفظ حقه بشاهدين أو بشاهد وامرأتين وهذا لا يدل على أن الحاكم لا يحكم بأقل من ذلك بل قد حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالشاهد واليمين وبالشاهد فقط قال ابن عباس قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاهد ويمين رواه مسلم . وقال أبو هريرة رضي الله عنه قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد الواحد رواه ابن وهب عن سليمان بن بلال عن ربيعة عن سهيل عنه رواه أبو داود . وقال جابر بن عبد الله قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد رواه الشافعي عن الثقي عن جعفر بن محمد عن أبيه عنه . وقال علي بن أبي طالب قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بشهادة رجل واحد مع يمين صاحب الحق رواه البيهقي من حديث حدثناعبد العزيز الماجشون عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عنه وقال قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاهد ويمين رواه يعقوب بن سليمان في مسنده قال المنذرى وقد روى القضاء بالشاهد واليمين من رواية عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عمر وعبد الله بن عمرو وسعد بن عباد والمغيرة بن شعبة وجماعة من الصحابة وعمر بن حزم والزيب بن ثعلبة وقضي بذلك عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما والقاضي العدل شريح وعمر بن عبد العزيز . قال الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد ان ذلك عندنا هو السنة المعروفة . قال أبو عبيد وذلك من السنن الظاهرة التي هي أكثر من الرواية والحديث قال أبو عبيد وهو الذي نختاره اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم واقتصاصاً لأثره وليس ذلك مخافاً لكتاب الله عند من فهمه ولا بين حكم

الى على رضى الله عنه امرأة فقالت ان زوجي وقع على جاريتي بغير أمري
فقال لارجل ما تقول قال ما وقعت عليها الا بأمرها فقال ان كنت صادقة
رجمته وان كنت كاذبة جلدتك الحد وأقيمت الصلاة وقام ليصلي ففكرت
المرأة في نفسها فلم تر لها فرجا في أن ترحم زوجها ولا في أن تجلد فولت
ذاهبة ولم يسأل عنها علي



فصل

ومن المنقول عن كعب بن سور قاضي عمر بن الخطاب انه اختصم
اليه امرأتان كان لكل منهما ولد فالتقيتا احدى المرأتين على أحد الصبيين
فقتلته فادعت كل واحدة منهما الباقي فقال كعب لست بسلیمان بن داود ثم
دعا بتراب ناعم فقرشه ثم أمر المرأتين فوطئتا عليه ثم مشى الصبي عليه ثم
دعا القائف فقال انظر في هذه الاقدام فالحقه باحدهما . قال عمر بن شبة
وأنى صاحب عين هجر الي عمر بن الخطاب فقال يا أمير المؤمنين ان لي عينا
فاجعل لي خراج ما يسقى قال هو لك فقال كعب يا أمير المؤمنين ليس له ذلك
قال ولم قال لانه يفيض ماؤه عن أرضه فيسبح في أراضي الناس ولو حبس
ماءه في أرضه لفرقت فلم ينتفع بأرضه ولا بمائه فله فليحبس ماءه عن
أراضي الناس ان كان صادقا فقال له عمر أستطيع أن تحبس ماءك قال لا قال
فكانت هذه لكعب



فصل

ومن ذلك أنه يجوز للحاكم الحكم بشهادة الرجل الواحد اذا عرف

والخروج من منزله والذهاب حيث شاءت تدعى بصداقها وتحبس الزوج عليه وتنطلق حيث شاءت فيبيت الزوج ويظل يتلوى في الحبس وتبيت المرأة فيما تبيت فيه . فان قيل فالشرط انما يكتب حالا في ذمته تطالبه به متى شاءت قيل لا عبرة بهذا بعد الاطلاع على حقيقة الحال وإن الزوج لو عرف أن هذا دين حال تطالبه به بعد يوم أو شهر وتحبسه عليه لم يقدم على ذلك أبداً وانما دخلوا على أن ذلك مسمى تتجمل به المرأة والمهر هو ما ساق اليها فان قدر بينهما طلاق أو موت طالبت به بذلك وهذا هو الذي في نظر الناس وعرفهم وعوائدهم ولا تستقيم أمورهم الا به والله المستعان والمقصود أن الحبس في الدين من جنس الضرب بالسياط والعصى فيه وذلك عقوبة لا تسوغ الا عند تحقق السبب الموجب ولا تسوغ بالشبهة بل سقوطها بالشبهة أقرب الى قواعد الشريعة من ثبوتها بالشبهة والله أعلم . وقال الاصمعي بن نباتة يينا على رضى الله عنه جالسا في مجلسه اذ سمع ضجة فقال ما هذا فقال رجل سرق ومعه من يشهد عليه فأمر باحضارهم فدخلوا فشهد شاهدان عليه أنه سرق درعا فجعل الرجل يبكي ويناشد عليا أن يتثبت في أمره فخرج علي الى مجمع الناس بالسوق فدعا بالشاهدين فاشهدهما الله وخوفهما فاقاما على شهادتهما فلما راها لا يرجعان أمر بالسكين وقال ليمسك أحدهما يده ويقطع الآخر فتقدما ليقطعاه وهاج الناس واختلط بعضهم ببعض وقام علي عن الموضع فارسل الشاهدان الرجل وهربا فقال علي من يداني علي الشاهدين الكاذبين فلم يوقف لهما على خبر فخلى سبيل الرجل وهذا من أحسن الفراسة وأصدقها فانه ولي الشاهدين من ذلك ما توليا وأمرهما أن يقطعا بأيديهما من قطعا يده بأستنهما ومن هاهنا قالوا انه يبدأ الشهود بالرجم اذا شهدوا بالزنا * وجاءت

التي رواها يعقوب بن سفيان النسوي الحافظ في تاريخه عن أيوب عن يحيى
 ابن عبيد الله بن أبي بكر الخزومي قال هذه رسالة الليث بن سعد الى مالك
 فذكرها الى أن قال ومن ذلك ان أهل المدينة يقضون في صدقات النساء
 أنهما متى شئت ان تكلم في مؤخر صداقها فكلت يدفع اليها وقد وافق
 أهل العراق أهل المدينة على ذلك وأهل الشام وأهل مصر ولم يقض أحد
 من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من بعده لامرأة بصداقها المؤخر
 الا أن يفرق بينهما موت أو طلاق فيقوم على حقها . قلت مراده بالمؤخر
 الذي أخر قبضه من العقد فترك اسمي وليس المراد به المؤجل فان الامة
 مجمعة على أن المرأة لا تطالب به قبل اجله بل هو كسائر الديون المؤجلة وانما
 المراد ما يفعله الناس من تقديم بعض المهر الى المرأة وارجاء الباقي كما يفعله
 الناس اليوم وقد دخلت الزوجة والاولياء على تأخيرها الى الفرقة وعدم
 المطالبة به ماداما متفقين ولذلك لا تطالب به الا عند الشر والخصومة أو
 تزوجه بغيرها والله يعلم والزوج والشهود والمرأة والأولياء أن الزوج والزوجة
 لم يدخلوا الا على ذلك وكثير من الناس يسمى صداقا تجمل به المرأة وأهلها
 ويعمدونه بل يخلقون له أنهم لا يطالبون به فهذا لا تسمع دعوي المرأة به قبل
 الطلاق والموت ولا يطالب به الزوج ولا يحبس به أصلاً وقد نص أحمد على
 ذلك ولها تطالب به عند الفرقة أو الموت وهذا هو الصواب الذي لا تقوم
 مصلحة الناس الا به

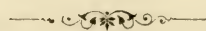
قال شيخنا رحمه الله ومن حين سلط النساء على المطالبة بالصدقات
 المؤخرة وحبس الأزواج عليها حدث من الشر والفساد ما الله به عليم
 وصارت المرأة اذا أحست من زوجها بصيانتها في البيت ومنعها من البروز

والالتزامه للقسم الآخر باختياره يدل على قدرته على الوفاء وهل تسمع بينة
بالاعسار قبل الحبس أو بعده على قولين عندهم وإذا قيل لا تسمع إلا بعد
الحبس فقال بعضهم يكون مدة الحبس شهرا وقيل اثنان وقيل ثلاثة وقيل
أربعة وقيل ستة والصحيح أنه لا حد له وأنه مفوض الى رأي الحاكم
والذي يدل عليه الكتاب والسنة وقواعد الشرع أنه لا يحبس في
شيء من ذلك إلا أن يظهر بقريته أنه قادر مماطل سواء كان دينه عن
عوض أو عن غير عوض وسواء لزمته باختياره أو بغير اختياره فإن
الحبس عقوبة والعقوبة إنما تسوغ بعد تحقق سببها وهي من جنس الحدود فلا
يجوز ايقاعها بالشبهة بل يثبت الحاكم ويتأمل حال الخصم ويسأل عنه فإن
تبين له مطله وظلمه ضربه الي أن يوفي أو يحبس ولو أنكر غريمه اعساره فإن
عقوبة المذخور شرعا ظلم وإن لم يتبين له من حاله شيء آخره حتى يتبين له حاله
وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لغريم المفلس الذي لم يكن له ما يوفي دينه
خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك وهذا صريح في أنه ليس لهم إذا أخذوا
ما وجدوه إلا ذلك وليس لهم حبس ولا ملازمة ولا ريب أن الحبس من
جنس الضرب بل قد يكون أشد منه

ولو قال الغريم للحاكم اضربه الي أن يحضر المال لم يحبس الي
ذلك فكيف يحبس الي الحبس الذي هو مثله أو أشد ولم يحبس رسول
الله صلى الله عليه وسلم طول مدته أحدا في دين قط ولا أبو بكر
بعده ولا عمر ولا عثمان وقد ذكرنا قول علي رضي الله عنه قال شيخنا
رحمه الله وكذلك لم يحبس رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من
الخلفاء الراشدين زوجا في صداق امرأته أصلا . وفي رسالة الليث الى مالك

قال أبو داود في غير كتاب السنن حدثنا عمرو بن عثمان حدثنا مروان يعني ابن معاوية عن محمد بن اسحاق عن محمد بن علي قال قال علي حبس الرجل في السجن بعد معرفة ما عليه من الحق ظلم . وقال أبو حاتم الرازي حدثنا يزيد ثنا محمد بن اسحاق عن أبي جعفر ان عليا كان يقول حبس الرجل في السجن بعد أن يعلم ما عليه ظلم . وقال أبو نعيم حدثنا اسماعيل بن ابراهيم قال سمعت عبد الملك بن عمير يقول ان عليا كان اذا جاءه الرجل بغريمه قال لي عليه كذا يقول اقضه فيقول ما عندي ما اقضيه فيقول غريمه انه كاذب وانه غيب ماله قال هلم بينة على ماله يقضى لك عليه قال انه غيبه فيقول استخلفه بالله ما غيب منه شيئا قال لا ارضى بيمينه قال فما تريد قال أريد أن تحبسه لي قال لا آمنك على ظلمه ولا أحبسه قال اذا أئزمه قال ان لزمته كنت ظالما له وأنا حائل بينك وبينه . قلت هذا الحكم عليه جمهور الامة فيما اذا كان عليه دين عن غير عوض مالى كالاتلاف والضمان والمهر ونحوه فان القول قوله مع يمينه ولا يحل حبسه بمجرد قول الغريم انه ملى وانه غيب ماله قالوا وكيف يقبل قول غريمه عليه ولا أصل هناك يستصحبه ولا عوض . هذا الذي ذكره أصحاب الشافعي ومالك وأحمد . وأما أصحاب أبي حنيفة فانهم قسموا الدين الى ثلاثة أقسام قسم عن عوض مالى كالقرض وثن المبيع ونحوهما وقسم لزمه بالتزامه كالكفالة والمهر وعوض الخلع ونحوه . وقسم لزمه بغير التزامه وليس في مقابلة عوض كبديل المتلف وارش الجناية ونفقة الاقارب والزوجات واعتاق العبد المشترك ونحوه ففي القسمين الأولين يسأل المدعى عن اعسار غريمه فان أقر باعساره لم يحبس له وان أنكر اعساره وسأل حبسه حبس لأن الاصل بقاء عوض الدين عنده

القاضيين عشقها فراودها عن نفسها فأبت فشهدا عليها عند الملك أنها
بغت فدخل الملك من ذلك أمر عظيم واشتد غمه وكان بها معجباً فقال لهما
ان قولكما مقبول وأجلها ثلاثة أيام ثم يرجونها ونادى في البلد احضروا رجلاً
فلانة فأكثر الناس في ذلك وقال الملك لثقتي هل عندك من حيلة فقال ماذا
عسى عندي يعنى وقد شهد عليها القاضيان فخرج ذلك الرجل في اليوم
الثالث فاذا هو بغيران يلعبون وفيهم دانيال وهو لا يعرفه فقال دانيال يا معشر
الصبيان تعالوا حتى اكون أنا الملك وأنت يا فلان المرأة وفلان وفلان
القاضيين الشاهدين عليها ثم جمع تراباً وجعل سيفاً من قصب وقال للصبيان
خذوا بيد هذا القاضي الى مكان كذا وكذا ففعلوا ثم دعا الآخر فقال له قل
الحق فان لم تفعل قتلتك بأي شيء فشهد والوزير واقف ينظر ويسمع فقال
اشهد أنها بغت قال متى قال يوم كذا وكذا قال مع من قال مع فلان بن فلان
قال في أي مكان قال في مكان كذا وكذا فقال ردوه الى مكانه وهاتوا الآخر
فردوه الى مكانه وجاءوا بالآخر فقال بأي شيء تشهد قال بغت قال متى قال
يوم كذا وكذا قال مع من قال مع فلان بن فلان قال واين قال موضع كذا
وكذا فخالف صاحبه فقال دانيال الله أكبر شهدا عليها بالزور فاحضروا قتلهما
فذهب الثقة الى الملك مبادراً فاخبره الخبر فبعث الى القاضيين ففرق
بينهما وفعل بهما ما فعل دانيال فاختلفا كما اختلف الغلامان فنادي في الناس
أن احضروا قتل القاضيين



فصل

وكان على رضى الله عنه وأرضاه لا يحبس في الدين ويقول انه ظلم .

ولم يدفع اليهم فلما انكشف الامر بخلاف ذلك تعين الرجوع اليه كما لو شهد عليه أربعة انه زنا بامرأة لم يحكم برجه اذا هي عذراء أو أظهر كذبهم فان الحد يدرأ عنه ولو حكم به فهذا ما ظهر في هذا الحديث الذي هو من مشكلات الاحاديث والله أعلم

وقرأت في كتاب أقضية على رضى الله عنه بغير اسناد أن امرأة رفعت الى على وشهد عليها أنها قد بغت وكان من قضيتها انها كانت يتيمة عند رجل وكان للرجل امرأة وكان كثير الغيبة عن أهله فشبت اليتيمة خافت المرأة ان يتزوجها زوجها فدعت نسوة حتى أمسكنها فأخذت عذرتها بأصبعها فلما فدم زوجها من غيبته رمته المرأة بالفاحشة وأقامت البينة من جاراتها اللواتي ساعدنها على ذلك فسأل المرأة ألك شهود قالت نعم هؤلاء جاراتي يشهدن بما أقول فأحضرهن على واحضر السيف وطرحه بين يديه وفرق بينهن فأدخل كل امرأة بيتاً فدعا امرأة الرجل فأدارها بكل وجه فلم تزل على قولها فردها الى البيت الذي كانت فيه ودعا باحدي الشهود وجثي على ركبتيه وقال قالت المرأة ما قلت ورجعت الى الحق وأعطيتها الأمان وان لم تصدقيني لأفعلن ولا فعلن فقالت لا والله ما فعلت الا أنها رأت جمالا وهيبة خافت فساد زوجها فدعتنا وأمسكناها لها حتى افتضتها بأصبعها فقال على الله أكبر أنا أول من فرق بين الشاهدين فالزم المرأة حد القذف والزم النسوة جميعاً الغفو وأمر الرجل أن يطلق المرأة وزوجه اليتيمة وساق اليها المهر من عنده ثم حدثهم أن دانيال كان يتيماً لا أب له ولا أم وأن عجوزاً من بني اسرائيل ضمته وكفلته وأن ملكاً من بني اسرائيل كان له قاضيان وكانت امرأة مهيبة جميلة تأتي الملك فتناصحها وتقص عليه وأن

راوي الرجم في هذه القصة استبعد أن يكون قد اعترف بالزنا بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرجه وعلم أن من هديه رجم الزاني فقال وأمر برجه * فان قيل لحديث عبد الجبار بن وائل عن أبيه الظاهر أنه في هذه القصة وقد ذكر أنه أقام الحد على الذي أصابها . قيل لا يدل لفظ الحديث على أن القصة واحدة وإن دل فقد قال البخاري لم يسمعه حجاج من عبد الجبار ولا سمعه عبد الجبار من أبيه حكاه البيهقي عنه على أن في قول البخاري أن عبد الجبار ولد بعد موت أبيه بأشهر نظرا فان مسلما روي في صحيحه عن عبد الجبار وقال كنت غلاما لا أعقل صلاة أبي الحديث . وليس في ترك رجه مع الاعتراف ما يخالف أصول الشرع فانه قد تاب بنص النبي صلى الله عليه وسلم ومن تاب من حد قبل القدرة عليه سقط عنه في أصح القولين وقد أجمع عليه الناس في المحارب وهو تنبيه على من دونه . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للصحابة لما فرما عن من بين أيديهم هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه

﴿ فان قيل ﴾ فكيف تصنعون بأمره برجم المتهم الذي ظهرت براءته ولم يقر ولم تقم عليه بينة بل بمجرد اقرار المرأة عليه ﴿ قيل ﴾ هذا لعمر الله هو الذي يحتاج الي جواب شاف فان الرجل لم يقر بل قال أنا الذي أغتبتها فيقال والله أعلم ان هذا مثل إقامة الحد باللوث الظاهر القوي فانه أدرك وهو يشتد هاربا بين أيدي القوم واعترف بانه كان عند المرأة وادعى انه كان مغيبا لها وقالت المرأة هو هذا وهذا اللوث ظاهر وقد أقام الصحابة حد الزنا والحر باللوث الذي هو نظير هذا أو قريب منه وهو الحمل والرائحة وجوز النبي صلى الله عليه وسلم لأولياء القتيل أن يقسموا على عين القاتل وان لم يروه للوث

خرجت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تريد الصلاة فلقبها رجل
فتحملها فقضى حاجته منها فصاحت فانطلق ومر عليها رجل فقالت ان ذاك
الرجل فعل بى كذا وكذا ومرت بعصابة من المهاجرين فقالت ان ذاك الرجل
فعل بى كذا وكذا فانطلقوا الى الرجل الذي ظنت أنه وقع عليها فأتوها به
فقالت نعم هو هذا فأتوا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أمر به ليرجم
قام صاحبها الذي وقع عليها فقال يا رسول الله أنا صاحبها فقال لها اذهبي فقد
غفر الله لك وقال للرجل قولا حسنا وقال للرجل الذي وقع عليها ارجموه
وقال لقد تاب توبة لو تابها أهل المدينة لقبل منهم * قال الترمذى هذا حديث
حسن غريب * وفى نسخة صحيحة وعلقمة بن وائل بن حجر سمع من أبيه
وهو أكبر من عبد الجبار بن وائل وعبد الجبار لم يسمع من أبيه * قلت هذا
الحديث اسناده على شرط مسلم ولعله تركه لهذا الاضطراب الذى وقع في
متنه والحديث يدور على شماك وقد اختلفت الرواية على رجم المعتز فقال
أسباط بن نصر عن شماك فأبى أن يرحمه ورواية أحمد وأبى داود ظاهرة فى
ذلك ورواية الترمذى عن محمد بن يحيى صريحة فى أنه رجمه وهذا الاضطراب
اما من شماك وهو الظاهر واما من هو دونه والأشبه أنه لم يرحمه كما رواه
أحمد والنسائى وأبو داود ولم يذكروا غير ذلك وروايتهم حفظوا أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم سئل رجمه فأبى وقال لا. والذى قال انه أمر برجمه اما أن
يكون جري على المعتمد واما أن يكون اشتبه عليه أمره برجم الذى جاؤا به
أولا فوهم وقال انه أمر برجم المعتز وأيضاً فالذين رجمهم رسول الله صلى
الله عليه وسلم فى الزنا مضبوطون معدودون وقصصهم محفوظة معروفة
وهم ستة نفر الفامدية وماعز وصاحبة المسيف واليهوديان والظاهر ان

صلى الله عليه وسلم انطلقوا به فارجموه فقام رجل فقال لا ترجموه وارجموني
فأنا الذي فعلت بها الفعل فاعترف فاجتمع ثلاثة عند رسول الله صلى الله
عليه وسلم الذى وقع عليها والذي أغاثها والمرأة فقال أما أنت فقد غفر لك
وقال للذى أغاثها قولاً حسناً فقال عمر رضي الله عنه ارجم الذى اعترف
بالزنا فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لا لأنه قد تاب ورواه الامام
احمد فى مسنده عن محمد بن عبد الله بن الزبير. حدثنا اسرائيل عن سماك
عن علقمة بن وائل عن أبيه فذكره وفيه فتالوا يا رسول الله ارجمه فقال لقد
تاب توبة لو تابها أهل المدينة لقبل الله منهم.

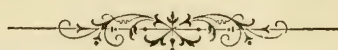
وقال أبو داود « باب فى صاحب الحديجيء فيقر » حدثنا محمد بن يحيى
ابن فارس عن الفريابي عن اسرائيل عن سماك فذكره بنحوه وفيه ألا ترجمه
قال لقد تاب توبة لو تابها أهل المدينة لقبل منهم

وقال الترمذى (باب ما جاء فى المرأة اذا استكرهت على الزنا)
حدثنا على بن حجر أنا معتمر بن سليمان الرقي عن الحجاج بن أرطاة عن
عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال استكرهت امرأة على عهد النبي صلى الله
عليه وسلم فدرأ عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم الحد وأقامه على الذى
أصابها ولم يذكر أنه جعل لها مهراً. قال الترمذى هذا حديث غريب ليس
اسناده بمتصل وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه وسمعت محمد
يقول عبد الجبار بن وائل بن حجر لم يسمع من أبيه ولا أدركه يقال انه ولد
بعد موت أبيه بأشهر والعمل على هذا عند أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
وغيرهم أن ليس على المكره حد ثم ساق حديث علقمة بن وائل عن أبيه من
طريق محمد بن يحيى النيسابورى عن الفريابي عن سماك عنه. ولفظه ان امرأة

هذا ماله قاتل سواد فأيقنت أنك لا تترك قولهم لقولي فاعترفت بما لم أجبه
 فقال على للمقر الثاني فأتت كيف كانت قصصتك فقال اعرابي أفلس فقتلت
 الرجل طمعا في ماله ثم سمعت حس العسس فخرجت من الخربة واستقبلت
 هذا القصاب على الحال التي وصف فاستترت منه ببعض الخربة حتى أتى
 العسس فأخذوه وأتوك به فلما أمرت بقتله علمت أنني أبوء بدمه أيضا
 فاعترفت بالحق فقال على للحسن رضى الله عنه ما الحكم في هذا قال يا أمير
 المؤمنين إن كان قد قتل نفسا فقد أحيانا نفسا وقد قال الله تعالى ومن
 أحياءها فكأنما أحيانا الناس جميعا فغلب على رضى الله عنه عنهما وأخرج دية
 القتل من بيت المال . وهذا إن كان وقع صلحا برضا الاولياء فلا اشكال
 وإن كان بغير رضائهم فالمعروف من أقوال الفقهاء إن القصاص لا يسقط بذلك
 لأن الجاني قد اعترف بما يوجب له ولم يوجد ما يسقطه فيتعين استيفاءه .
 وبعد فالحكم أمير المؤمنين وجه قوي . وقد وقع نظير هذه القصة في زمن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أنها ليست في القتل قال النسائي حدثنا
 محمد بن يحيى بن كثير الحراني حدثنا عمرو بن حماد بن طلحة حدثنا أسباط
 ابن نصر عن سماك عن علقمة بن وائل عن أبيه أن امرأة وقع عليها رجل
 في سواد الصبح وهي ترمي إلى المسجد بمكروه على نفسها فاستغاثت برجل
 مر عليها وفرت صاحبها ثم مر عليها ذوو عدد فاستغاثت بهم فادركوا الرجل
 الذي استغاثت به فأخذوه وسبقهم الآخر فجاءوا به يقودونه إليها فقال أنا
 الذي أنيتك وذهب الآخر فاتوا به النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته أنه
 وقع عليها وأخبر القوم أنهم أدركوه يشتد فقال إنما كنت أغنيها على صاحبها
 فأدركني هؤلاء فأخذوني فقالت كذب هو الذي وقع علي فقال رسول الله

﴿ فصل ﴾

ومن ذلك ان امرأة رفعت الي عمر بن الخطاب رضي الله عنه قدزنت فسألها عن ذلك فقالت نعم يا أمير المؤمنين وأعدت ذلك وأيده فقال على انها لتستهل به استهلال من لا يعلم انه حرام فدرأ عنها الحد وهذا من دقيق الفراسة



﴿ فصل ﴾

ومن قضايا على رضي الله عنه انه اتي برجل وجد في خربة بيده سكين متلطخ بدم و بين يديه قتيل يتشحط في دمه فسأله فقال أنا قتلتته قال اذهبوا به فاقتلوه فلما ذهبوا به أقبل رجل مسرعا فقال يا قوم لا تعجلوا ردوه الي على فردوه فقال الرجل يا أمير المؤمنين ما هذا صاحبه أنا قتلتته فقال على للاول ما حملك على أن قلت أنا قاتله ولم تقتله قال يا أمير المؤمنين وما أستطيع أن أصنع وقد وقف العسس على الرجل يتشحط في دمه وأنا واقف وفي يدي سكين وفيها أثر الدم وقد أخذت في خربة خفت أن لا يقبل مني وأن يكون قسامة فاعترفت بما لم أصنع واحتسبت نفسي عند الله فقال على بشما صنعت فكيف كان حديثك قال اني رجل قصاب خرجت الي حانوتي في الغلس فذبحت بقرة و سلختها فينما أنا أصلحها والسكين في يدي أخذني البول فأثيت خربة كانت بقربي فدخلتها فقضيت حاجتي وعدت أريد حانوتي فاذا بهذا المقتول يتشحط في دمه فراعني أمره فوقفت أنظر اليه والسكين في يدي فلم أشعر إلا بأصحابك قد وقفوا على فأخذوني فقال الناس هذا قتيل

فالمكرهة على الفاحشة أولى . فان قيل لو وقع مثل ذلك لرجل وقيل له ان
لم تتمكن من نفسك والا قتلناك أو منع الطعام والشراب حتى يتمكن من نفسه
وخاف الهلاك فهل يجوز له التمكن قيل لا يجوز له ذلك ويصبر للموت .
والفرق بينه وبين المرأة أن العار الذي يلحق المفعول به لا يمكن تلافيه وهو
شر مما يحصل له بالقتل أو منع الطعام والشراب حتى يموت فان هذا فساد
في نفسه وعقله وقلبه ودينه وعرضه ونطفة الموطي مسمومة تسري في الروح
والقلب فتفسدهما فسادا قتل أن يرجي معه صلاح ففساد التفريق بين روحه
وبدنه بالقتل دون هذه المفسدة . ولهذا يجوز له أو يجب عليه أن يقتل من
يرأوده عن نفسه ان امكنه ذلك من غير خوف مفسدة . ولو فعله السيد
بعده بيع عليه ولم يتمكن من استدامة ملكه عليه وقال بعض السلف يعق
عليه وهو قول مبني على العتق بالثقة لا سيما اذا استكرهه على ذلك فان هذا
جار مجري المثلة . وقد سئل الامام احمد رضى الله عنه عن رجل يهيم بغيلامه
فأراد بعض الناس أن يرفعه الى الامام فدفن غلامه فقال يحال بينه وبينه اذا
كان فاجرا معلنا . فان قيل فهل يباح للغلام أن يهرب قيل نعم يباح له ذلك
قال ابو عمر الطرسوسي تحريم المواط باب اباحة الحرب للمملوك اذا أريد منه
هذا البلاء ثم ساق باسناد صحيح الى عبد الله بن المبارك عن سفيان الثوري
ان عبدا أتاه فقال اني مملوك لهؤلاء يأمروني بما لا يصلح أو نحوه قال اذهب
في الارض . وذكر القاسم بن الريان قال سئل عبد الله بن المبارك عن الغلام
اذا أرادوا أن يفضحوه قال يمنع ويذب عن نفسه قال أرأيت ان علم أن لا
يُجيبه الا القتل أقتل حتى يخجو قال نعم انتهى ويكون مجاهدا ان قتل وشهيدا
ان قتل فان من قتل دون ماله فهو شهيد فكيف من قتل دون هذه الفاحشة

فنفسان فلما كان بعد ذلك طلبا النكاح فقال على رضي الله عنه لا يكون فرج
في فرج وعين تنظر ثم قال اما اذا قد حدث فيهما الشهوة فانهما سيموتان جميعا
سرياً فالبثا أن ماتا وبينهما ساعة أو نحوها



فصل

ومن ذلك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى بامرأة زنت فاقرت فامر
برجمها فقال على رضي الله عنه لعل بها عذرا ثم قال لها ما حملك على الزنا قالت
كان لي خليط وفي ابله ماء ولبن ولم يكن في ابلي ماء ولا لبن فظمت فاستسقيته
فأبى أن يسقيني حتى أعطيه نفسي فأبى عليه ثلاثا فلما ظمئت وظننت أن
نفسى ستخرج أعطيته الذى أراد فسقانى فقال على الله اكبر فن اضطر غير باغ
ولا عاد فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم . وفي السنن للبيهقي عن ابي عبد
الرحمن السلمي أتى عمر بامرأة جهدها العطش فمرت على راع فاستسقت فابى
أن يسقيها الا أن تمكنه من نفسها ففعلت فشاور الناس في رجمها فقال على هذه
مضطرة أرى أن يخلى سبيلها ففعل . قلت والعمل على هذا لو اضطرت المرأة
الى طعام أو شراب عند رجل فمنعها الا بنفسها وخافت الهلاك فكنته من
نفسها فلا حد عليها . فان قيل فهل يجوز لها في هذه الحالة أن تمكن من نفسها أم
يجب عليها أن تصبر ولو ماتت . قلت هذه حكمها حكم المسكرة على الزنا التي يقال
لها ان مكنت من نفسك والاقتلتك والمسكرة لا حد عليها ولها أن تقتدى
من القتل بذلك ولو صبرت لكان أفضل لها ولا يجب عليها أن تمكن من
نفسها كما لا يجب على المسكرة على^(١) أن يتلفظ به وان صبرحتي قتل لم يكن آثما

وان طلقها انفق عليها فله ما أحسن هذا القضاء وأقر به من الصواب .
فأما الفرج ففيه الدية كاملة اتفاقاً . وأما انفاقه عليها ان طلقها فلا أنه أفسدها
على الأزواج الذين يقومون بنفقتها ومصالحها فساداً لا يعود . وأما إجباره
على امساكها فمعاقبة له بنقيض قصده فانه قصد التخلص منها بأمر محرم وقد
كان يمكنه التخلص بالطلاق والخلع فعدل عن ذلك الى هذه المسألة القبيحة
فكان جزاؤه أن يلزم بامساكها الى الموت . وقضي في مولود ولد له رأسان
وصدران في حق واحد فقالوا له أيورث ميراث اثنين أم ميراث واحد فقال
يترك حتى ينام ثم يصاح به فان انتبها جميعاً كان له ميراث واحد وان انتبه
واحد وبقي الآخر كان له ميراث اثنين . فان قيل فكيف تزوج من ولدت
كذلك قلت هذه مسألة لم أر لها ذكراً في كتب الفقهاء وقد قال أبو جيلة رأيت
بفارس امرأة لها رأسان وصدران في حق واحد متزوجة تغار هذه على هذه
وهذه على هذه والقياس أنها تزوج كما تزوج النساء ويتمتع الزوج بكل واحد من
الفرجين والوجهين فان ذلك زيادة في خلقة المرأة هذا اذا كان الرأسان على حق
واحد ورجلين فان كانا على حقوين وأربعة أرجل فقد روي محمد بن سهل حدثنا
عبد الله بن محمد البلوي حدثني عمار بن يزيد حدثنا عبيد الله بن العلاء عن
الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه
بانسان له رأسان وفان وأربع أعين وأربع أيدي وأربع أرجل وأحليان ودبران
فقالوا كيف يرث يا أمير المؤمنين فدعا بعلي رضي الله عنه فقال فيها قضيتان
احدهما ينظر اذا نام فان غط غطيظ واحد فنفس واحدة وان غط من كل منهما
فنفسان . وأما القضية الاخرى فيطعمان ويسقيان فان بال منهما جميعاً فنفس
واحدة وان بال من كل واحد منهما على حدة وتغوط من كل واحد على حدة

عليه وسلم ومعه مدرى يحك بها رأسه فقال لو أعلم أنك تنظر لطعنت به في
 عينك إنما جعل الاستئذان من أجل النظر. وفي صحيح مسلم عنه أن رجلاً اطلع
 على النبي صلى الله عليه وسلم من ستر الحجرة وفي يد النبي صلى الله عليه وسلم
 مدرى فقال لو أعلم أن هذا ينظرني حتى آتيه لطعنت بالمدرى في عينه وهل
 جعل الاستئذان إلا من أجل النظر أي لو أعلم أنه يقف لي حتى آتيه. وفي
 الصحيحين عن أنس رضي الله عنه أن رجلاً اطلع في بعض حجر النبي صلى
 الله عليه وسلم فقام النبي صلى الله عليه وسلم بمشقص فذهب نحو الرجل
 يختلفه ليطعنه به قال فكأنني أنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يختلفه
 ليطعنه. وفي سنن البيهقي وغيره عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن أعرابياً
 أتى باب النبي صلى الله عليه وسلم فآلّم عينه خصاص الباب فبصر به النبي صلى
 الله عليه وسلم فأخذ عوداً محتدّاً فوجأ عين الأعرابي فانقمع فقال لو ثبت لفقأت
 عينك وفي الصحيحين من حديث الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أن امرأةً اطلع عليك بغير إذن فخذفته
 بحصاة ففقأت عينه ما عليك من جناح. وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة
 رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم
 فقد حل لهم أن يذقوا عينه. وفي سنن البيهقي عن ابن عمر أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال لو أن رجلاً اطلع في بيت رجل ففقأ عينه ما كان
 عليه فيه شيء فالحق الأخذ بموجب هذه السنن الصحيحة الصريحة والناظر
 إلى القاتل يقتل المسلم وهو يستطيع أن يخلصه وينهاه أعظم أثماً عند الله تعالى
 وأحق بفقأ العين والله أعلم. وقضي أمير المؤمنين علي رضي الله عنه في رجل
 قطع فرج امرأة أن يؤخذ منه دية الفرج ويحبر على أمساكها حتى يموت

المعروف فان السارق انما قطع دون المنتهب والمغتصب لانه لا يمكن
 التحرز منه ولهذا قطع النباش ولهذا جاءت السنة بقطع جاحد العارية
 * وقضى على رضي الله عنه في امرأة تزوجت فلما كان ليلة زفافها ادخلت
 صديقها الحجلة سرا وجاء الزوج فدخل الحجلة فوثب اليه الصديق فاقتنلا
 فقتل الزوج الصديق فقامت اليه المرأة فقتلته فقضى بدية الصديق على
 المرأة ثم قتلها بالزوج وانما قضى بدية الصديق عليها لأنها هي التي عرّضته
 لقتل الزوج له فكانت هي المتسببة الي قتله وكانت أولى بالضمان من الزوج
 المباشر لان المباشر قتله قتلا مأذونا فيه دفعاً عن حرمة فهذا من أحسن
 القضاء الذي لا يهتدى اليه كثير من الفقهاء وهو الصواب * وقضى في رجل
 فرّ من رجل يريد قتله فأمسكه له آخر حتي أدركه فقتله وبقره رجل ينظر
 اليهما وهو يقدر على تخليصه فوقف ينظر اليه حتي قتله فقضى ان يقتل
 القتال ويحبس الممسك حتي يموت وتفقأ عين الناظر الذي وقف ينظر ولم
 ينكر فذهب الامام أحمد رضي الله عنه وغيره من أهل العلم الي القول بذلك
 الا في فقأ العين ولعل عليا رأي تعزيره بذلك مصلحة للامة وله مساع في
 الشرع في مسألة فقأ عين الناظر الي بيت الرجل من خص أو طاعة كما جاءت
 بها السنة الصحيحة الصريحة التي لا معارض لها ولا دافع لكونه جنى على
 صاحب المنزل ونظر نظراً محرماً لا يحل له أن يقدم عليه فجوز له النبي صلى
 الله عليه وسلم ان يخزقه فيفقأ عينه وهذا مذهب الشافعي وأحمد وفي الصحيح
 من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من اطلع
 في بيت قوم بغير اذنهم ففقأوا عينه فلا دية له ولا قصاص. وفي الصحيحين
 من حديث الزهراء عن سهل قال اطلع رجل في حجرة رسول الله صلى الله

الا الصدق ثم أمر به الي السجن وكبر وكبر معه الحاضرون فلما أبصر القوم الحال لم يشكوا ان صاحبهم أقرّ عليهم فدعا آخر منهم فهدده فقال يا أمير المؤمنين والله لقد كنت كارها لما صنعوا ثم دعا الجميع فاقروا بالقصة واستدعي الذي في السجن وقيل له قد أقر أصحابك ولا ينجيك سوى الصدق فأقر بكل ما أقر به القوم فأغرمهم المال وأقاد منهم بالقتيل . ورفع الي بعض القضاة رجل ضرب رجلا على هامته فادّعى المضروب أنه أزال بصره وشمه فقال يمتحن بأن يرفع عينيه الي قرص الشمس ان كان صحيحا لم تثبت عيناه لها وينحدر منها الدمع وتحرق خرقة وتقدم الي أنفه فان كان صحيح الشم بلغت الرائحة خيشومه ودمعت عيناه . ورأيت في أقضية عليّ رضي الله عنه نظير هذه القضية وان المضروب ادّعي أنه أخرس وأمر أن يخرج لسانه وينخس بآبرة فان خرج الدم أحمر فهو صحيح اللسان وان خرج أسود فهو أخرس * وقال أصبغ بن نباتة قيل لعلي رضي الله عنه في فداء أسرى المسلمين من أيدي المشركين فقال فادوا منهم من كانت جراحاته بين يديه دون من كانت من ورائه فانه فارّ . قال وأوصي رجل الي آخر أن يتصدق عنه من هذه الالف دينار بما أحب فتصدق بعشرها وأمسك الباقي فخاصموه الي علي رضي الله عنه وقالوا تأخذ النصف وتعطينا النصف فقال أنصفوك قال انه قال لي أخرج منها ما أحببت قال فأخرج عن الرجل تسعمائة والباقي لك قال وكيف ذاك قال لان الرجل أمرك ان تخرج ما أحببت وقد أحببت التسعمائة فأخرجها * وقضى في رجلين حرين يبيع أحدهما صاحبه علي انه عبد ثم يهربان من بلد الي بلد بقطع أيديهما لانهما سارقان لانفسهما ولأموال الناس * قلت وهذا من أحسن القضاء هو الحق وهما أولى بالقطع من السارق

البيض وزجر المرأة فاعترفت . قلت ويشبه هذا ما ذكره الحرقى وغيره عن
 أحمد أن المرأة إذا ادعت أن زوجها عقيم وأنكر ذلك وهي ثيب فانه يحل
 معها في بيت ويقال له أخرج ماءك على شيء فان ادعت أنه ليس بمني جعل
 على النار فان ذاب فهو مني وبطل قولها وهذا مذهب عطاء بن ابي رباح
 وهذا حكم بالأمارات الظاهرة فان المني اذا جعل على النار ذاب واضمحل
 وان كان بياض بيض تجمع وتيبس فان قال أنا أعجز عن اخراج مائي صح
 قولها . ويشبه هذا ما ذكره بعض القضاة ان زوجين ترافعا اليه وادعى كل
 منهما ان الآخر يغيوط عند الجماع وتناكر افاصر أن يطعم أحدهما لفتا والآ خر
 قضاء فعلم صاحب العيب بذلك . وقال أصبغ بن نباتة ان شابا شكأ الى على
 رضى الله عنه نفرا فقال ان هؤلاء خرجوا مع أبى في سفر فعادوا ولم يعدأبى
 فسألتهم عنه فقالوا مات فسألتهم عن ماله فقالوا ما ترك شيأ وكان معه مال
 كثير وترافعنا الى شريح فاستحلفهم وخلي سبيلهم فدعا على بالشرط فوكل
 بكل رجل رجلين وأوصاهم أن لا يمكنوا بعضهم أن يدنو من بعض ولا
 يمكنوا أحدا يكلمهم ودعا كاتبه ودعا أحدهم فقال أخبرنى عن أبى هذا الفتي
 أى يوم خرج معكم وفى أى منزل نزلتم وكيف كان سيركم وبأى علة مات
 وكيف أصيب بماله وسأله عن غسله ودفنه ومن تولى الصلاة عليه وأين دفن
 ونحو ذلك والكاتب يكتب فكبر على فكبر الحاضرون والمتهمون لاعلم لهم الا
 أنهم ظنوا ان صاحبهم قد أقر عليهم ثم دعا آخر بعد أن غيب الاول عن
 مجلسه فسأله كما سأل صاحبه ثم الآ خر كذلك حتى عرف ما عند الجميع فوجد
 كل واحد منهم يخبر بضد ما أخبر به صاحبه ثم أمر برد الاول فقال يا عدو الله
 قد عرفت عنادك وكذبك بما سمعت من أصحابك وما ينجيك من العقوبة

وأعجب به فقال يا أمير المؤمنين اني وجدت ألفاً وخمسمائة درهم في خربة
 بالسواد فما عليّ ومالي فقال له عليّ رضي الله عنه ان كنت أصبتها في خربة
 تؤدي خراجها قرية أخرى عامرة بقربها فهي لاهل تلك القرية . وان كنت
 وجدتها في خربة ليس تؤدى خراجها قرية أخرى عامرة فلك فيها أربعة أخماس
 ولنا خمس قال الرجل أصبتها في خربة ليس حولها أنيس ولا عندها عمران
 نخذ الخمس قال قد جعلته لك . وأتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه برجل أسود
 ومعه امرأة سوداء فقال يا أمير المؤمنين اني أغرس غرساً أسود وهذه سوداء
 على ما تري فقد أتتني بولد أحمر فقالت المرأة والله يا أمير المؤمنين ما خنته وانه
 لولده فبقي عمر لا يدري ما يقول فسئل عن ذلك علي بن أبي طالب رضي الله
 عنه فقال للأسود ان سألتك عن شيء أتصدقني قال أجل والله قال هل وقعت
 امرأتك وهي حائض قال قد كان ذلك قال عليّ الله اكبر إنّ النطفة اذا خلطت
 بالدم خلق الله عز وجلّ منها خلقا كان أحمر فلا تنكر ولدك فانت جنيت على
 نفسك . وقال جعفر بن محمد أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بامرأة قد
 تعلقت بشاب من الأنصار وكانت تهواه فلما لم يساعدها احتالت عليه فاخذت
 بيضة فالتقت صفرتها وصبت البياض على ثوبها وبين نخذيها ثم جاءت الى عمر
 رضي الله عنه صارخة فقالت هذا الرجل غلبني على نفسي وفضحني في أهلي
 وهذا أثر فعالة فسأل عمر النساء فقلن له ان بدينها وثوبها أثر المني فهمّ بعقوبة
 الشاب فجعل يستغيث ويقول يا أمير المؤمنين تثبت في أمري فوالله ما أتيت
 فاحشة وما هممت بها فلقد راودتني عن نفسي فاعتصمت فقال عمر يا أبا الحسن
 ما ترى في أمرها فنظر على الي ما علي الثوب ثم دعا بماء حار شديد الغليان
 فصب على الثوب فجمد ذلك البياض ثم أخذه واشتمه وذاقه فعرف طعم

وان الغلام كاذب عليها وقد قذفها فأمر عمر بضربه فلقيه على رضى الله عنه
فسأل عن أمرهم فدعاهم ثم قعد في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وسأل
المرأة فجحدت فقال للغلام اجدها كما جحدتك فقال يا ابن عم رسول
الله صلى الله عليه وسلم انها أمة قال اجدها وأنا أبوك والحسن والحسين
أخواك قال قد جحدتها وأنكرتها فقال على لاولياء المرأة أمرى في هذه
المرأة جائز قالوا نعم وفيها أيضا فقال على أشهد من حضر أنى قد زوجت
هذا الغلام من هذه المرأة الغريبة منه يا قنبر اننى بطينة فيها دراهم
فأناه بها فعد أربعة مائة وثمانين درهما فقذفها مهرأ لها وقال للغلام خذ بيد
امراتك ولا تأتينا الا وعليك أثر العرس فلما ولى قالت المرأة يا أبا الحسن
الله الله هو النار هو والله ابني قال كيف ذلك قالت ان أباه كان زنجيا وان اخوتي
زوجوني منه فحملت بهذا الغلام وخرج الرجل غازيا فقتل وبعتت بهذا الي
حى بنى فلان فنشأ فيهم وأنفت أن يكون ابني فقال على أنا أبو الحسن وألحقه
وثبت نسبه . ومن ذلك ان عمر بن الخطاب سأل رجلا كيف أنت فقال ممن
يحب التتنة ويكره الحق ويشهد على ما لم يره فأمر به الي السجن فأمر على
برده فقال صدق فقال كيف صدقته قال يحب المال والولد وقد قال الله تعالى
انما أموالكم وأولادكم فتنة ويكره الموت وهو الحق ويشهد أن محمدا رسول
الله ولم يره فأمر عمر رضى الله عنه باطلاقه وقال الله أعلم حيث يجعل رسالته
وقال الاصمعي بن نباتة جاء رجل الى مجلس علي والناس حوله فجلس بين
يديه ثم التفت الي الناس فقال يا معشر الناس ان للداخل حيرة وللسائل روعة
وهما دليل السهو والفضلة فاحتملوا زلتته ان كانت من سهو نزل بي ولا
تحسبوني من شر الدواب عند الله الذين لا يعقلون فتبسم على رضى الله عنه

عظام السمك فقالت فيها خمسة شبان اغفار كأنهم تجار وقد نزلوا منذ شهر
 لانراهم نهرا الا في كل مدة طويلة ونرى الواحد منهم يخرج في الحاجة
 ويعود سريعا وهم في طول النهار يجتمعون فياكلون ويشربون ويلعبون
 بالشطرنج والنرد ولهم صبي يخدمهم فاذا كان الليل صعدوا الى دار لهم
 بالكرخ ويدعون الصبي في الدار يحفظها فاذا كان سحرا جاؤا ونحن نيام لا
 نشعر بهم فقال للرجل هذه صفة لصوص أم لا قال بلي فأنفذ في الحال فاستدي
 عشرة من الشرط وأدخلهم الى أسطحة الجيران ودق هو الباب فجاء الصبي
 ففتح فدخل الشرط معه فما فاته من القوم أحد فكانوا هم أصحاب الجناية
 بعينهم . ومن ذلك ان بعض الولاية سمع في بعض ليالي الشتاء صوتا بدار
 يطلب ماء باردا فأمر بكبس الدار فأخرجوا رجلا وامرأة فقيل له من أين علمت
 قال الماء لا يبرد في الشتاء انما ذلك علامة بين هذين . وأحضر بعض
 الولاية شخصين متهمين بسرقة فأمر أن يؤتى بكوز من ماء فأخذ به يده
 فألقاه عمدا فانكسر فارتاع أحدهما وثبت الآخر فلم يتغير فقال للذي انزعج
 اذهب وقال للآخر أحضر العملة فقيل له من أين عرفت ذلك فقال اللص قوى
 القلب لا ينزعج والبريء يرى أنه لو نزلت في البيت فأرة لازعجته ومنعته
 من السرقة

❦ فصل ❦

ومن الحكم بالفراسة والامارات ما رواه محمد بن عبيد الله بن أبي رافع
 عن أبيه قال خاصم غلام من الانصار أمه الي عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 فجحدته فسأله البينة فلم تكن عنده وجاءت المرأة بنفر فشهدوا انها لم تزوج

كذلك . ورأى يوما حمالا يحمل صنا وهو يضطرب تحته فقال لو كان هذا الاضطراب من ثقل المحمول لغاصت عنق الحمال وأنا أرى عنقه بارزة وما أرى هذا الامر الا من خوف فأمر بحط الصن فاذا فيه جارية مقتولة وقد قطعت فقال أصدقني عن حالها فقال أربعة نفر في الدار الفلانية أعطوني هذه الدنانير وأمروني بحمل هذه المقتولة فضربه وقتل الاربعة . وكان يتفكر ويطوف يسمع قراءة الأئمة فدعا ثقتة وقال خذ هذه الدنانير وأعطاها امام مسجد كذا فانه فقير مشغول القلب ففعل وجلس معه وباسطه فوجد زوجته قد ضربها الطلق وليس معه ما يحتاج اليه فقال صدق عرف شغل قلبه في كثرة غلظه في القراءة ﴿ ومن ذلك ﴾ أن الاصوص أخذوا في زمن المكتني بالله مالا عظيما فألزم المكتني صاحب الشرطة باخراج الاصوص أو غرامة المال فكان يركب وحده ويطوف ليلا ونهارا الى ان اجتاز يوما في زقاق خال في بعض أطراف البلد فدخله فوجده منكرا ووجده لا ينفذ فرأى على بعض أبوابه شوك سمك كثير وعظام الصلب فقال لشخص كم يقوم التقدير ثمن هذا السمك الذي هذه عظامه قال دينار قال أهل الزقاق لا تحتمل أحوالهم مشتري مثل هذا لانه زقاق بين الاختلال الي جانب الصحراء لا ينزله من معه شيء يخاف عليه أوله مال ينفق منه هذه النفقة وما هي الا بلية ينبغي أن يكشف عنها فاستبعد الرجل هذا وقال هذا فكر بعيد فقال اطلبوا الى امرأة من الدرب اكلمها فدق بابا غير الذي عليه الشوك واستسقى ماء فخرجت عجوز ضعيفة فما زال يطلب شربة بعد شربة وهي تستقيه وهو في خلال ذلك يسأل عن الدرب وأهله وهي تخبره غير عارفة بعواقب ذلك الى أن قال لها وهذه الدار من يسكنها وأومأ الي التي عليها

فقارب في خطوه فقال المنصور كبرت سنك يا معن قال في طاعتك يا أمير المؤمنين قال انك لجلد قال على اعدائك قال وان فيك لبقية قال هي لك. وأصل هذا الباب قوله تعالى وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن ان الشيطان ينزغ بينهم اذا كلم بعضهم بعضا بغير التي هي أحسن فرب حرب كان وقودها جث أو هام . هاجها قبيح الكلام . وفي الصحيحين من حديث سهل بن حنيف قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقولن أحدكم خبثت نفسي ولكن ليقل لقست نفسي وخبثت ولقست وعثت متقاربة في المعنى فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم لفظ الخبث لبشاعته وارشدكم الى العدول الى لفظ احسن منه وان كان بمعناه تعليما للادب في المنطق وارشادا الى استعمال الحسن وهجر القبيح في الاقوال كما ارشدكم في ذلك الى الاخلاق والافعال

○ فصل ○

ومن عجيب الفراسة ما ذكر عن أحمد بن طولون انه بينما هو في مجلس له يتزده فيه اذ رأى سائلا في ثوب خلق فوضع دجاجة على رغيه وحلوي وأمر بعض الغلام فدفعه اليه فلما وقع في يده لم يهرش له ولم يعبأ به فقال للغلام جئني به فلما وقف قدأمنه استنطقه فأحسن الجواب ولم يضطرب من هيئته فقال هات الكتب التي معك واصدقني من بعثك فقد صح عندي انك صاحب خبر وأحضر السياط فاعترف فقال بعض جلسائه هذا والله السحر قال ما هو بسحر ولكن فراسة صادقة رأيت سوء حاله فوجهت اليه بطعام يشرد الى اكله الشبعان فهاهش له ولا مدّ يده اليه فأحضرته فتلقتاني بقوة جاش فلما رأيت وثاقة حاله وقوة جاشه علمت أنه صاحب خبر فكان

فلما رآهما انتقع لونه وأيقن بالهلاك واعترف فأمر المعتضد بدفع ثمن الجارية
إلى مولاهما وحبس الهاشمي حتى مات في الحبس

فصل

ومن محاسن القراسة أن الرشيد رأى في داره حزمة خيزران فقال
لوزير الفضل بن الربيع ما هذه قال عروق الرماح يا أمير المؤمنين ولم يقل
الخيزران لموافقة اسم أمه . ونظير هذا أن بعض الخلفاء سأل ولده وفي يده
مسواك ما جمع هذا قال محاسنك يا أمير المؤمنين وهذا من القراسة في تحسين
اللفظ وهو باب عظيم النفع اعتنى به الأكابر والعلماء وله شواهد كثيرة
في السنة وهو من خاصية العقل والفتنة فقد روينا عن عمر رضي الله عنه
أنه خرج يعس المدينة بالليل فرأى ناراً موقدة في خباء فوقف وقال يا أهل
الضوء وكره أن يقول يا أهل النار . وسأل رجلاً عن شيء هل كان قال
لا أطال الله بقاءك فقال قد علمتم فلم تتعلموا هلاً قلت لا وأطال الله بقاءك
وسئل العباس أنت أكبر أم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هو أكبر مني
وأنا ولدت قبله . وسئل عن ذلك غياث بن أشيم فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم أكبر مني وأنا أسن منه وكان لبعض القضاة جليس أعمى فكان إذا أراد
أن ينهض يقول يا غلام اذهب مع أبي محمد ولا يقول خذ بيده قال والله
ما أخل بها مرة واحدة . ومن الطف ما يحكي في ذلك أن بعض الخلفاء سأل
رجلاً عن اسمه قال سعد يا أمير المؤمنين قال أي السعد انت قال سعد السعد
لك يا أمير المؤمنين وسعد الذابح لاعدائك وسعد بلع على سباطك وسعد
الأخبية لسرك فاعجبه ذلك . ويشبه هذا أن معن بن زائدة دخل على المنصور

فساورته وكتفته وشددت فاه وأخذت الحميان وحملته على كتفي وطرحتة في الاتون^(١) وطينته فلما كان بعد ذلك أخرجت عظامه فطرحتها في دجلة فأنفذ المعتضد من أحضر الدنانير من منزله وإذا على الحميان مكتوب فلان ابن فلان فنأدى في البلد باسمه فجاءت امرأة فقالت هذا زوجي ولي منه هذا الطفل خرج وقت كذا وكذا ومعه الف دينار فغاب الى الآن فسلم الدنانير الى امرأته وأمرها أن تعتد وأمر بضرب عنق الاسود وحمل جثته الى ذلك الأتون . وكان للمعتضد من ذلك عجائب . منها أنه قام ليلة فاذا غلام قد وثب على ظهر غلام فاندس بين الغلمان فلم يعرفه فجاء فجعل يضع يده على فؤاد واحد بعد واحد فيجده ساكنا حتي وضع يده على فؤاد ذلك الغلام فاذا به يخفق خفقا شديداً فركضه برجله واستقره فأقر فقتله * ومنها أنه رفع اليه ان صياداً ألقى شبكته في دجلة فوقع فيها جراب فيه كف مخضوبة بخناء وأحضر بين يديه فهاله ذلك وأمر الصياد ان يعاود طرح الشبكة هنالك ففعل فاخرج جراباً آخر فيه رجل فاغتم المعتضد وقال معي في البلد من يفعل هذا ولا أعرفه ثم أحضر ثقة له وأعطاه الجراب وقال طف به على كل من يعمل الجرب ببغداد فان عرفه أحد منهم فأسأله عمن باعه منه فاذا ذلك عليه فإسأل المشتري عن ذلك ونقر عن خبره فغاب الرجل ثلاثة أيام ثم عاد فقال لازلت أسأل عن خبره حتى انتهى الي فلان الهاشمي اشتراه مع عشرة جرب وشكي البائع شره وفساده ومن جملة ما قال انه كان يعشق فلانة المغنية وانه غيبها فلا يعرف لها خبر وادعي أنها هربت والجيران يقولون قتلها فبعث المعتضد من كبس منزل الهاشمي وأحضره وأحضر اليد والرجل وأراه إياهما

(١) الاتون كتور ويخفف اخدود الجياو والجصاص اه قاموس

رجل كانت تحبه وقد كانت دفعت اليه المال فتطيب منه ومر مجتازا ببعض
أبواب المدينة فشم الموكل بالباب رائحة طيبة فاتى به المنصور فسأله من أين
لك هذا الطيب فلجأ في كلامه فبعث به الي والي الشرطة فقال إن أحضر
لك كذا وكذا من المال نخل تنذه والا اضربه الف سوط فلما جرد للضرب
أحضر المال على هيئته فدعا المنصور صاحب المال فقال ان رددت اليك
المال تحكمني في امر أنك قال نعم قال هذا مالك وقد ظلمت المرأة منك

— — — — —

فصل في

ومنها أن شريكا دخل على المهدي فقال للخادم هات عود القاضي يعني
البخور فجاء الخادم بعود يضرب به فوضعه في حجر شريك فقال ما هذا
فبادر المهدي وقال هذا عود أخذت صاحب العسس البارحة فاحببت ان يكون
كسره على يديك فدعاه وكسره . ومن ذلك ما ذكر عن المعتضد بالله انه كان
جالسا يشاهد الصنائع فرأى فيهم اسود منكر الخلقه شديد المزح يعمل ضعف
ما يعمل الصنائع ويهدم مرقأتين مرقأتين فانكر أمره فاحضره وسأله عن أمره
فلجأ فقال لبعض جلسائه أي شيء يقع لكم في أمره قالوا ومن هذا حتى تصرف
فكره اليه لعله لا عيال له وهو خالي القلب فقال قد خمنت في أمره تخميننا
وما أحسبه باطلا ما أن يكون معه دنائير قد خفي بها أو يكون لصا يتستر
بالعمل فدعى به واستدعى بالضراب فضربه وحلف له ان لم يصدقه أن يضرب
عنقه فقال لي الامان قال نعم الا فيما يجب عليك بالشرع فظن أنه قد أمنه فقال
كنت أعمل في الآجر فاجتاز رجل في وسطه هميان فجاء الي مكان فجلس
وهو لا يعلم مكاني فخلّ الهميان وأخرج منه دنائير فتأملته واذا كله دنائير

لا يستحي من الحق فقال العباس ألا نقوم كلنا فتوضاً هكذا رواه الفريري عن
عن الاوزاعي مرسلًا ووصله عن محمد بن مصعب فقال عن مجاهد عن ابن
عباس رضي الله عنه وقد جرى مثل هذه القصة في مجلس عمر رضي الله عنه
قال الشعبي كان عمر في بيت ومعه جرير بن عبد الله البجلي فوجد عمر ريحا
فقال عزمتم على صاحب هذه الريح لما قام فتوضاً فقال جرير يا أمير المؤمنين
أو يتوضأ القوم جميعاً فقال عمر يرحمك الله نعم السيد كنت في الجاهلية ونعم
السيد أنت في الاسلام . ومن أحسن الفراسة فراسة عبد الملك بن مروان
لما بعث الشعبي الى ملك الروم فحسد المسلمين عليه فبعث معه ورقة لطيفة الى
عبد الملك فلما قرأها قال تدري ما فيها قال لا قال فيها « عجب كيف ملكك
العرب غير هذا » أفتردي ما أراد قال لا قال حسدني بك فأراد أني اقتلك
فقال الشعبي لو رأيك يا أمير المؤمنين ما استكثرني فبلغ ذلك ملك الروم فقال
والله ما أخطأ ما كان في نفسي ومن دقيق الفطنة أنك لا ترد على المطاع خطأ
بين الملاء فتحملة رتبته على نصرة الخطأ وذلك خطأ ثان ولكن تلتطف في اعلامه به
حيث لا يشعر به غيره . ومن دقيق الفراسة أن المنصور جاءه رجل فاخبره
أنه خرج في تجارة فكسب مالا فدفعه الي امرأته فذكرت انه سرق من
البيت ولم ير نقبا ولا أمارة فقال المنصور منذ كم تزوجتها قال منذ سنة قال
بكراً أو ثيباً قال ثيباً قال فلها ولد من غيرك قال فدعاه المنصور بقارورة طيب
يتخذه حاد الرائحة غريب النوع فدفعها اليه وقال له تطيب من هذا الطيب فانه
يذهب غمك فلما خرج الرجل من عنده قال المنصور لاربعة من ثقاه ليقعد على
كل باب من ابواب المدينة واحد منكم فن شم منكم رائحة هذا الطيب من أحد
فليات به وخرج الرجل بالطيب فدفعه الي امرأته فلما شمته بمشت منه الى

يدرون ما يصنع بنى فأمر له بجارية وكسوة وبعث الى البواب اذا مر بك
فأضرب عنقه وخذ ما معه فرجل من نصارى غسان فعرفه فقال يا عمرو
قد أحسنت الدخول فأحسن الخروج فرجع فقال له الملك ما ردك الينا قال
نظرت فيما أعطيتني فلم أجده ذلك يسع مع بني عمي فأردت الخروج فأتيك
بمشرة منهم تعطيهم هذه العطية فيكون معروفك عند عشرة رجال خيراً من
أن يكون عند واحد قال صدقت عجل بهم وبعث الى البواب خل سبيله
فخرج عمرو وهو يلتفت حتى اذا أمن قال لا عدت لملأها فلما كان بعد رآه
الملك فقال أنت هو قال نعم على ما كان من غدرك ومن ذلك فراسة الحسن
ابن علي رضي الله عنه لما جرى اليه بابن ملجم قال له أريد أسارك بكلمة فأبى
الحسن وقال تريد أن تعض أذني فتال ابن ملجم والله لو أمكنتني منها
لاخذتها من صماخيها . قال أبو الوفاء بن عقيل فانظر الى حسن رأى هذا
السيد الذي قد نزل به من المصيبة العاجلة ما يذهل الخلق وفطنته الى هذا
الحد والى ذلك الامين كيف لم يشغله حاله عن استرداده الخيانة . ومن ذلك
فراصة أخيه الحسين رضي الله عنه ان رجلاً ادعى عليه مالا فقال الحسين
ايحلف على ما ادعاه وبأخذه قهياً الرجل لليمين وقال والله الذي لا اله الا هو
فقال الحسين قل والله والله والله ان هذا الذي يدعيه قبلي ففعل الرجل
ذلك وقام فاختلفت رجلاه وسقط ميتاً فقميل للحسين لم فعلت ذلك أي عدلت
عن قوله والله الذي لا اله الا هو الى قوله والله والله والله فقال كرهت أن
يأثني على الله فيحلم عنه . ومن ذلك فراصة العباس رضي الله عنه ما ذكره مجاهد
قال بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في أصحابه اذ وجد ريحاً فقال ليقم صاحب
هذه الريح فليتوضأ فاستحيا الرجل ثم قال ليقم صاحب هذه فليتوضأ فان الله

عمر على البحرين فكرهه أهلها فعزله عمر فخافوا أن يردّه عليهم فقال دهقانهم
 أن فعلتم ما أمرتكم به لم يرد علينا قالوا صرنا بأمرك قال تجمعون مائة ألف
 درهم حتى أذهب إلى عمر وأقول أن المغيرة اختان هذا ودفعه إليّ فجمعوا
 ذلك فأتى عمر فقال يا أمير المؤمنين أن المغيرة اختان هذا فدفعه إلى فدعا عمر
 المغيرة فقال ما تقول في هذا قال كذب أصلحك الله إنما كانت مائتي ألف
 فقال ما حملك على ذلك قال العيال والحاجة فقال عمر للدهقان ما تقول
 فقال لا والله لأصدقنك والله ما دفع إليّ قايلا ولا كثيرا ولكن كرهناه
 وخشينا أن تردّه إلينا فقال عمر للمغيرة ما حملك على هذا قال الخبيث كذب
 عليّ فأردت أن أخزيه . وخطب المغيرة بن شعبه وفتى من العرب امرأة
 وكان الفتى جميلا فأرسلت اليهما المرأة لا بد أن أراكما وأسمع كلامكما فاحضرا
 أن شئما فأجلستهما بحيث تراهما فلم المغيرة أنها تؤثر عليه الفتى فاقبل عليه
 وقال لقد أوتيت حسنا وجمالا وبيانا فهل عندك سوي ذلك قال نعم فعدد عليه
 محاسنه ثم سكّت فقال المغيرة فكيف حسابك فقال لا يسقط عليّ منه شيء
 وإني لأستدرك منه أقل من الحردلة فقال المغيرة لكنني أضع البدر في
 زاوية البيت فينفقها أهل بيتي على ما يريدون فما أعلم بنفادها حتى يسألوني
 غيرها فقالت المرأة والله لهذا الشيخ الذي لا يحاسبني أحبّ إليّ من الذي
 يحصّي عليّ أدنى من الحردلة فتزوجت المغيرة . ومنها فراسة عمرو بن العاص
 لما حاصر غزوة فبعث إليه صاحبها أن أرسل إليّ رجلا من أصحابك أكله
 ففكر عمرو بن العاص وقال ما لهذا الرجل غيري فخرج حتى دخل عليه
 فكامه كلاما لم يسمع مثله قط فقال له حدثني هل أحد من أصحابك مثلك
 فقال لا تسأل من هوأني عندهم بعثوني إليك وعرضوني لما عرضوني ولا

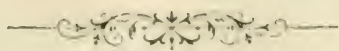
عبد الله بن سلمة سمعت عليا يقول لا أغسل رأسي بغسل حتى آتي البصرة فأحرقها وأسوق الناس بعصاي الى مصر فاتيت أبا مسمود البصري فأخبرته فقال ان عليا يورد الامور موارد لا تحسبون تصدرونها على لا يغسل رأسه بغسل ولا يأتي البصرة ولا يحرقها ولا يسوق الناس عنها بعصاه على رجل أصلع انما على رأسه مثل الطست انما حوله شرات . ومن ذلك تعريض عبد الله بن رواحة لامراته بانشاد شعريوهم أنه يقرأ ليتخلص من أذاها حين واقع جاريته . وتعريض محمد بن مسلمة لكعب بن الاشرف حين أمنه بقوله ان هذا الرجل قد أخذنا بالصدقة وقد عثانا . وتعريض الصحابة لابن رافع اليهودي

فصل

ومن ذلك قول عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه وقد أقيم على دكان بعد صلاة الجمعة فقام على الدكان وقال ان الامير أمرني أن ألن على بن أبي طالب فالفنود لعنه الله . ومن ذلك تعريض الحجاج بن علاط بل تصريحه لامراته بهزيمة الصحابة وقتلهم حتى أخذ ماله منها ومن الفراسة الصادقة فراسة خزيمه بن ثابت حين أقام وشهد على عقد التابع بين الاعرابي ورسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن حاضرا تصديقا لرسول الله صلى الله عليه وسلم في جميع ما يخبر به . ومنها فراسة حذيفة بن اليمان وقد بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم عينا الى المشركين فجلس بينهم فقال أبو سفيان اينظر كل منهم جليسه فبادر حذيفة وقال جليسه من أنت فقال فلان بن فلان . ومنها فراسة المغيرة بن شعبه وقد استعمله

أحمد في مسنده عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رجل يا رسول الله ان لي جارا يؤذيني قال انطلق فأخرج متاعك الي الطريق فانطلق فأخرج متاعه فاجتمع الناس اليه فقالوا ما شأنك قال ان لي جارا يؤذيني فجعلوا يقولون اللهم العنه اللهم أخرجه فبانه ذلك فاتاه فقال ارجع الي منزلك فوالله لا أؤذك فهذه وأمثالها هي الحيل التي أباحتها الشريعة وهي تحيل الانسان بفعل مباح على التخلص من ظلم غيره وأذاه لا الاحتيال على اسقاط فرائض الله واستباحة محارمه. وفي المسند والسنن عن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحدث في صلاته فلا ينصرف فان كان في صلاة جماعة فلا يأخذ بأفقه ولا ينصرف وفي السنة كثير من المعاريض التي لا تبطل حقاً ولا تحق باطلا كقوله صلى الله عليه وسلم للسائل من أتم قال نحن من ماء وقوله للذي ذهب بغيره ليقته ان قتله فهو مثله. وكان اذا أراد غزوة ورّى بغيرها وكان الصديق رضى الله عنه يقول في سفر الحجرة لمن يسأله عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا بين يديك فيقول هاد يداي على الطريق وكذلك الصحابة من بعده. فروى زيد بن أسلم عن أبيه قال قدمت على عمر بن الخطاب رضى الله عنه حلل من اليمن فقسمها بين الناس فرأي فيها حلة رديئة فقال كيف أصنع بهذه ان أحدهم لم يقبلها فطواها وجعلها تحت مجلسه وأخرج طرفها ووضع الحلال بين يديه فجعل يقسم بين الناس فدخل الزبير وهو على تلك الحال فجعل ينظر الى تلك الحلة فقال ما هذه الحلة فقال عمر دعها عنك قال ما شأنها قال دعها قال فاعطينها قال انك لا ترضاها قال بلى قد رضىتها فلما توثق منه واشترط عليه أن لا يردها رمي بها اليه فلما نظر اليها اذا بها رديئة قال لا أريدها قال عمر أيها قد فرغت منها فأجازها عليه ولم يقبلها. وقال

معلم وهو يطلب عبد الله بن فوجدوا الامر كما قال فسألوه فقال رأيته يمشي
ويلتفت فعلمت انه غريب ورأيتاه وعلى ثوبه حمرة تربة واسط فعلمت أنه
من أهلها ورأيتاه يمر بالصبيان فيسلم عليهم ولا يسلم على الرجال فعلمت أنه
معلم ورأيتاه اذا مر بذي هيئة لم يلتفت اليه واذا مر بذي اسمال تأمله فعلمت
انه يطلب أبقاً . وقال هلال بن الملاء الرقي عن القاسم بن منصور عن عمرو
ابن بكير مرّ اياس بن معاوية فسمع قراءة من عليه فقال هذه قراءة امرأة
حامل بغلام فسئل كيف عرفت ذلك فقال سمعت بصوتها ونفسها مخالطة فعلمت
انها حامل وسمعت صحلاً فعلمت ان الحمل غلام ومرّ بعد ذلك بكتاب فيه
صبيان فنظر الى صبي منهم فقال هذا ابن تلك المرأة فكان كما قال . وقال
رجل لاياس بن معاوية علمني القضاء قال ان القضاء لا يعلم انما القضاء فهم
ولكن قل علمني العلم وهذا هو سر المسألة فان الله سبحانه وتعالى يقول وداود
وسليمان اذ يحكمان في الحرث اذ نفشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين
فقبحناهما سليمان وكلا آتينا حكماً وعلماً فخص سليمان بفهم القضية وعهما بالعلم
وكذلك كتب عمر الى قاضيه أبي موسى في كتابه المشهور الفهم الفهم فيما أدلى
. والذي اختص به اياس وشريح ^{مع} مشاركتيهما لاهل عصرهما في العلم الفهم
في الواقع والاستدلال بالامارات وشواهد الحال وهذا الذي فات كثيراً من
الحكام فأضاعوا كثيراً من الحقوق



فصل في

ومن انواع الفراسة ما أرشدت اليه السنة النبوية من التخلص من
بالمكرهه بأمر سهل جدا من تعريض بقول أو فعل فمن ذلك ما رواه الامام

درهم قالوا نعم كان لا يزال يلقانا فيقول اذكروا شهادتكم على فلان بأربعة
آلاف درهم فصر فهم ودعي المشهود له فقال يا عدو الله تغفلات قوما
صالحين مغفلين فاشهدتهم على صحيفة جمعات طيها في وسطها وتركت فيها
بياضا في اسفلها فلما ختموا الطية قطعت الكتاب الذي فيه حقت الف درهم
وكتبت في البياض اربعة فصارت الطية في آخر الكتاب ثم كنت تلقاهم
فتلقنهم وتذكرهم أنها أربعة آلاف فأقر بذلك وسأله الستر فحكم له
بألفين وستر عليه . وقال نعيم بن حماد عن ابراهيم بن مرزوق البصري كنا
عند اياس بن معاوية قبل ان يستقضي وكنا نكتب عنه الفراسة كما نكتب
عن المحدث الحديث اذ جاء رجل فجلس على دكان مرتفع بالبريد فجعل
يترصد الطريق فبينما هو كذلك اذ نزل فاستقبل رجلا فنظر الي وجهه ثم
رجع الى موضعه فقال اياس قولوا في هذا الرجل قالوا ما نقول رجل طالب
حاجة فقال هو معلم الصبيان قد أبق له غلام أعور فقام اليه بعضنا فسأله عن
حاجته فقال هو غلام لي أبق قالوا وما صفته قال كذا وكذا واحدى عينيه
ذاهبة قلنا وما صنعتك قال اعلم الصبيان قلنا لاياس كيف علمت ذلك
قال رأيته جاء فطلب موضعا يجلس فيه فنظر الي أرفع شيء يقدر عليه فجلس
عليه فنظرت في قدره فاذا ليس قدره قدر الملوك فنظرت فيمن اعتاد في جلوسه
جلوس الملوك فلم أجدهم الا المعلمين فعلمت أنه معلم صبيان فقلنا كيف
علمت أنه أبق له غلام قال اني رأيته يترصد الطريق ينظر في وجوه الناس
قلنا كيف علمت انه أعور قال بينما هو كذلك اذ نزل فاستقبل رجلا قد
ذعبت إحدى عينيه فعلمت انه شبهه بغلامه . وقال الحارث بن مرة نظر
اياس بن معاوية الي رجل فقال هذا غريب وهذا من أهل واسط وهو

للراهن مطلقا . وقال اياس أيضا من أقر بشيء . وليس عليه بينة فالتقول
 ما قال وهذا أيضا من أحسن القضاء لان اقراره علم على صدقه فاذا ادعى
 عليه ألفا ولا بينة له فقال صدق الآئني قضيته اياها فالتقول قوله وكذلك
 اذا أقر أنه قبض من مورثه وديمة ولا بينة له وادعى ردها اليه . وقال ابراهيم
 ابن مرزوق البصري جاء رجلان الي اياس بن معاوية يختصمان في قطيعتين
 احدهما حمراء والاخرى خضراء فقال احدهما دخلت الحوض لأغتسل ووضعت
 قطيعتي ثم جاء هذا فوضع قطيعته تحت قطيعتي ثم دخل فاعتسل فخرج قبلي
 واخذ قطيعتي فمضي بها ثم خرج فبعته فزعم انها قطيعته فقال لك بينة قال
 لا قال اتوني بمشط فأني بمشط فسرح رأس هذا ورأس هذا فخرج من
 رأس أحدهما صوف أحمر ومن رأس الآخر صوف أخضر فقضى بالحمراء
 للذي خرج من رأسه الصوف الأحمر وبالأخضر الذي خرج من رأسه
 الصوف الأخضر . وقال معتمر بن سليمان عن زيد أبي العلاء شهدت اياس
 ابن معاوية اختصم اليه رجلان فقال احدهما انه باعه جارية رعناء فقال اياس
 وما عسى أن تكون هذه الرعونة قال شبه الجنون فقال اياس يا جارية
 أتذكرين متى ولدت قالت نعم قال فأني رجلك أطول قالت هذه فقال اياس
 ردها فانها مجنونة . وقال أبو الحسن المديني عن عبد الله بن مصعب ان
 معاوية بن قرة شهد عند ابنه اياس بن معاوية مع رجال عدلهم على رجل
 بأربعة آلاف درهم فقال المشهود عليه يا أبا وائلة ثبت في أمرى فوالله
 ما أشهدتهم الا بالثمين فسأل اياس أباه والشهود أكان في الصحيفة التي شهدوا
 عليها فصل قالوا نعم كان الكتاب في أولها والطيعة في وسطها وبأبي الصحيفة
 أيضا قال أفي كان المشهود له يلقاكم أحيانا فيذكركم شهادتكم بأربعة آلاف

لبثت حولا آخر فجاء الآخر فقال ادفعني اليّ الدنانير فقالت ان صاحبك جاءني فزعم أنك قدمت فدفعتها اليه فاختصما الي عمر رضي الله عنه فأراد أن يقضى عليها فقالت ادفعنا الي علي بن أبي طالب رضي الله عنه فعرف على أنهما قد مكرأ بها فقال أليس قلتما لا تدفعيها الي واحد دون صاحبه قال بلى قال مالك عندها فاذهب فجيء بصاحبك حتي تدفعه اليكما

○ فصل ○

ومن فراسة الحاكم ما ذكره حماد بن سلمة عن حميد الطويل أن اياس ابن معاوية اختصم اليه رجلان استودع أحدهما صاحبه وديعة فقال صاحب الوديعة أنستحلفه بالله مالي عنده وديعة ولا غيرها . وهذا من أحسن الفراسة فانه اذا قال ماله عندي وديعة احتمل النفي واحتمل الاقرار فينصب ماله بفعل محذوف مقدر أى دفع اليّ أو أعطاني ماله أو يجعل ما موصولة والجار والمجرور ووديعة خبر عن ما فاذا قال ولا غيرها تعين النفي . وقال حماد بن سلمة شهدت اياس بن معاوية يقول في رجل ارتهن رهنا فقال المرتهن رهنته بعشرة وقال الراهن رهنته بخمسة فقال ان كان للراهن بينة انه دفع اليه الرهن فالقول ما قال الراهن وان لم يكن له بينة بدفع الرهن اليه والرهن بيد المرتهن فالقول ما قال المرتهن لانه لو شاء جعده الرهن . قلت وهذا قول ثالث في المسألة وهو من أحسن الاقوال انتهى فان اقراره بالرهن وهو في بده ولا بينة للراهن دليل على صدقه وانه محق ولو كان مبطلا لجعده الرهن رأسا . ومالك وشيخنا رحمهما الله يجملان القول قول المرتهن ما لم يزد على قيمة الرهن . والشافعي وأبو حنيفة والامام أحمد رحمهم الله يجعلون القول

مقام ابراهيم صلى فنزل واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى . وقال يا رسول الله لو أمرت نساءك أن يحتجبن فنزلت آية الحجاب . واجتمع على رسول الله صلى الله عليه وسلم نساؤه في الفيرة فقال لهن عمر عسى ربه ان يطلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً ممنكن فنزات كذلك . وشاوره رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاسري يوم بدر فأشار بقتلهم ونزل القرآن بموافقته . وقد أثنى الله سبحانه على فراسة المتوسمين وأخبر أنهم هم المنتفعون بالآيات . قال عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه أفرس الناس ثلاثة امرأة فرعون في موسى حيث قالت قرت عين لى ولك لا تقتلوه عسى أن ينفعنا أو نتخذ ولدًا . وصاحب يوسف حيث قال لامرأته أكرمي مثواه عسى أن ينفعنا أو نتخذ ولدًا . وأبو بكر الصديق في عمر رضى الله عنهما حيث جعله الخليفة بعده . ودخل رجل على عثمان رضى الله عنه فقال له عثمان يدخل على أحدكم والزنا فى عينيه فقال أوحى بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا ولكن فراسة صادقة . ومن هذه الفراسة انه رضى الله عنه لما تفرس أنه مقتول ولا بد أمسك عن القتال والدفع عن نفسه لئلا يجري بين المسلمين قتال وآخر الأمر يقتل هو فأحب أن يقتل من دون قتال يقع بين المسلمين . ومن ذلك فراسة ابن عمر فى الحسين لما ودعه وقال استودعك الله من قتيل ومعه كتب أهل العراق فكانت فراسة ابن عمر أصدق من كتبهم . ومن ذلك أن رجلين من قریش دفعا الى امرأة مائة دينار وديعة وقالوا لا تدفعيها الى واحد منا دون صاحبه فلبثا حولا فجاء أحدهما فقال ان صاحبي قد مات فادفعي الى الدنانير فأبت وقالت انكما لا قاتما تدفعيها الى واحد منا دون صاحبه فاست بدافعتهما اليك فثقل عليها بأهلها وجيرانها حتى دفعتهما اليه ثم

فقال يا فلان ما فعلت ابنتك فلانة قال جزاها الله خيرا يا أمير المؤمنين هي من أعرف الناس بحق الله وحق أبيها مع حسن صلاتها وصيامها والقيام بدينها فقال عمر قد أحببت أن أدخل إليها فأزيدها رغبة في الخير وأحشأعليه فدخل أبوها ودخل عمر معه فأمر من عندها فخرج وبقي هو والمرأة في البيت فكشف عمر عن السيف وقال أصدقيني والا ضربت عنقك وكان لا يكذب فقالت على رسلك فوالله لا أصدقن أن عجوزا كانت تدخل على فاتخذها أملا وكانت تقوم من أمرى كما تقوم به الوالدة وكنت لها بمنزلة البنت حتى كذلك حينما ثم انها قالت يا بنية انه قد عرض سنر ولى ابنة في موضع تخوف عليها فيه أن تضيع وقد أحببت أن اضمها اليك حتى ارجع من سفرى فعمدت الى ابن لها شاب أمرد فهيئته كهيئة الجارية وأتت به لا أشك أنه جارية فكان يرى منى ما ترى الجارية من الجارية حتى اغتفني يوما وأنا نائمة فاشعرت حتى علانى وخالطنى فمدت شفرة كانت الى جنبى فقتلته ثم أمرت به فألقيت حيث رأيت فاشتملت منه على هذا الصبي فلما وضعته ألقيته فى موضع أبيه فهذا والله خبرها على ما أعلمتك فقال صدقت ثم أرضاها ودعا لها وخرج وقال لأبيها نعم الابنة ابنتك ثم انصرف . وقال نافع عن ابن عمر بينما عمر جالس اذ رأى رجلا فقال لست ذا رأى ان لم يكن هذا الرجل قد كان ينظر فى السكاهة ادعوه لي فدعوه فقال هل كنت تنظر وتقول فى السكاهة شيأ قال نعم . وقال مالك عن يحيى بن سعيد ان عمر بن الخطاب قال لرجل ما اسمك قال جرة قال ابن من قال ابن شهاب قال ممن قال من الحرقة قال أين مسكنك قال بجرة النار قال أيها قال بذات لظى فقال عمر أدرك أهلك فقد احترقوا فكان كما قال . ومن فراسته التي تفرد بها عن الامة أنه قال يا رسول الله لو اتخذت من

فاحب القاضي قبول قوله فسأل عنه فزكي عنده سرا وجهرأ فراسله في حضور
 مجلسه في اقامة شهادة وجلس القاضي وحضر الرجل فلما أراد اقامة الشهادة
 لم يقبله القاضي فمثل عن السبب فقال انكشف لي أنه مرأ فلم يسعني قبول
 قوله فقبل له ومن أين علمت ذلك قال كان يدخل اليّ في كل يوم فأعد خطاه
 من حيث تقع عيني عليه من الباب الى مجلسي فلما دعوته اليوم جاء فعددت
 خطاه من ذلك المكان فاذا هي قد زادت ثلاثا أو نحوها فعلمت انه متصنع
 فلم أقبله . وقال ابن قتيبة شهد الفرزوق عند بعض القضاة فقال قد أجزنا
 شهادة أبي فراس وزيدون فقبل له حين انصرف انه والله ما أجاز شهادتك .
 والله فراسته من المتفرسين . وشيخ المتوسمين عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 الذي لم تكن تخطي له فراسة وكان يحكم بين الامة بالفراسة المؤيدة بالوحي .
 قال الليث بن سعد أتني عمر بن الخطاب يوما بفتي أمره وقد وجد قتيلا
 ملقى على وجه الطريق فسأل عمر عن أمره واجتهد فلم يقف له على خبر فشق
 ذلك عليه فقال اللهم أظفرني بآتله حتي اذا كان على رأس الحول وجد صبي
 مولود ملقى بموضع القتل فأتي به عمر فقال ظفرت بدم القتل ان شاء الله
 تعالى فدفن الصبيّ الي امرأة وقال قومي بشأنه وخذي من نفقته وانظري
 من يأخذه منك فاذا وجدت امرأة تقبله وتضمه الي صدرها فأعلميني بمكانها
 فلما شب الصبيّ جاءت جارية فقالت لادراة ان سيدتي بعثتني اليك اتبعيني بالصبيّ
 لتراه وترده اليك قالت نعم اذهبي اليك وأنا معك فذهبت بالصبيّ والمرأة
 معه حتى دخلت على سيدتها فلما رآته أخذته فقبلته وضمته اليها فاذا هي ابنة
 شيخ من الانصار من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنت عمر خبرته
 فاشتمل على سيفه ثم أقبل الى منزل المرأة فوجد أباهما متكئا على باب داره

له أتراه بلغ المسجد قال لا فالزمه بالمال . وكان القاضي أبو حازم له في ذلك العجب العجيب وكانوا ينكرون عليه ثم يظهر الحق فيما يفعله قال مكرم بن أحمد كنت في مجلس القاضي أبي حازم فتقدم رجل شيخ ومعه غلام حدث فادعي الشيخ عليه ألف دينار دينا فقال ما تقول قال نعم فقال القاضي للشيخ ما تشاء قال حبسه قال لا فقال الشيخ ان رأى القاضي أن يحبسه فهو أرجى لحصول ما لي فتفرس أبو حازم فيهما ساعة ثم قال تلازما حتى أنظر في أمركما في مجلس آخر فقلت له لم أخرت حبسه فقال ويحك اني أعرف في أكثر الأحوال في وجوه الخصوم وجه المحق من المبطل وقد صارت لي بذلك دراية لا تكاد تخطيء وقد وقع لي أن سماحة هذا بالاقرار عين كذبه ولعله ينكشف لي من أمرهما ما اكون معه على بصيرة أما رأيت قلة تعاصيها في المناكرة وقلة اختلافهما وسكون طباعهما مع عظم المال وما جرت عادة الاحداث بفرط التورع حتى يقر مثل هذا طوعا عجلا منشرح الصدر على هذا المسال قال فنحن كذلك نتحدث اذا أتى الاذن يستأذن على القاضي لبعض التجار فاذن له فلما دخل قال أصلح الله القاضي اني بليت بولدي حدث يتلف كل مال يظفر به من مالى في القنان عند فلان فاذا منعته احتمال بحيل تضطرنني الي التزام الغرم عنه وقد نصب اليوم صاحب القنان يطالب بالف دينار حالا وبلغني انه تقدم الي القاضي ليقر له فيسجنه وأقع مع أمه فيما ينكد عيشنا الى أن أقضى عنه فلما سمعت بذلك بادرت الي القاضي لاشرح له أمره فتبسم القاضي وقال له كيف رأيت فقلت هذا من فضل الله على القاضي فقال عليّ بالسلام والشيخ فأرهب أبو حازم الشيخ ووعظ الغلام فأقر فأخذ الرجل ابنه وانصرفا . وقال أبو السائب كان ببلدنا رجل مستور

والا أتيت للقاضي وشكوت اليه وأخبرته بأمرى فدفعت اليه ماله فرجع الرجل الى اياس فقال قد أعطاني المال وجاء الامين الى اياس لموعده فزبره وانتهره وقال لا تقربني يا خائن . وقال يزيد بن هارون رحمه الله نقاد القضاء بواسط رجل ثقة فأودع رجلا بعض شهوده كيسا مختوما ذكر أن فيه ألف دينار فلما طالت غيبة الرجل فتق الشاهد الكيس من أسفله وأخذ الدنانير وجعل مكانها دراهم وأعاد الخيطة كما كانت وجاء صاحبه فطلب وديعته فدفعت اليه الكيس بختمه لم يتغير فلما فتحه وشاهد الحال رجع اليه وقال اني أودعتك دنانير والتي دفعت اليّ دراهم فقال هو كيسك بخاتمك فاستعدي عليه القاضي فأمر باحضار المودع فلما صارا بين يديه قال له القاضي منذ كم أودعتك هذا الكيس فقال منذ خمس عشرة سنة فأخذ القاضي تلك الدراهم وقرأ سكتها فاذا فيها ما قد ضرب من سنتين وثلاثة فأمره بدفع الدنانير اليه وأسقطه ونادي عليه . واستودع رجل لغيره مالا فجحدته فرفعه الى اياس فسأله فانكر فقال للمدعي أين دفعت اليه فقال في مكان في البرية فقال وما كان هناك قال شجرة قال اذهب اليها فلكم دفنت المال عندها ونسيت فتذكر اذا رأيت الشجرة فمضي وقال للخصم اجلس حتي يرجع صاحبك واياس يقضي وينظر اليه ساعة بعد ساعة ثم قال يا هذا أرى صاحبك بلغ مكان الشجرة قال لا قال يا عدو الله انك خائن قال أقتلني قال أقالك الله فأمر من يحتفظ به حتى جاء الرجل فقال له اياس اذهب معه فخذ حقك * وجرى نظير هذه القضية لغيره من القضاة ادعى عنده رجل انه سلم غريما له مالا وديعة فانكر فقال له القاضي أين سلمته اياه قال بمسجد ناء عن البلد قال اذهب بجثتي منه بمصحف أحلفه عليه فمضى واعتقل القاضي الغريم ثم قال

خيراً فقد أحسنت إلينا فلما قلت قال كعب بن سور يا أمير المؤمنين لقد
 أبلغت إليك في الشكوي فقال وما اشتكت قال زوجها قال على بها فقال
 لكعب اقض بينهما قال أقضي وأنت شاهد قال أنك قد فطنت إلى ما لم
 أفطن له قال إن الله يقول فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث
 ورباع صم ثلاثة أيام وأفطر عندها يوماً وقم ثلاث ليال وبت عندها ليلة فقال
 عمر هذا أعجب من الأول فبعثه قاضياً لاهل البصرة فكان يقع له في الحكومة
 من الفراسة أمور عجيبة وكذلك شريح في فراسته وفطنته . قال الشعبي
 شهدت شريحاً وجاءته امرأة تخاضع رجلاً فأرسلت عينيها وبكت فقلت يا أبا
 أمية ما أظن هذه البائسة الا مظلومة فقال يا شعبي ان اخوة يوسف جاءوا
 أباهم عشاء يبكون . وتقدم إلى إياس بن معاوية أربع نسوة فقال إياس أما
 احداً من الحامل والآخرى مرضع والآخرى ثيب والآخرى بكر فنظروا
 فوجدوا الامر كما قال قالوا كيف عرفت فقال أما الحامل فكانت تكلمني
 وترفع ثوبها عن بطنها فعلمت أنها حامل وأما المرضع فكانت تضرب ثديها
 فعلمت أنها مرضع وأما الثيب فكانت تكلمني وعينها في عيني فعلمت أنها
 ثيب وأما البكر فكانت تكلمني وعينها في الارض فعلمت أنها بكر . وقال
 المدائني عن روح استودع رجلاً رجلاً من أبناء الناس مالا ثم رجع فطلبه
 فجده فأتى إياساً فأخبره فقال له إياس انصرف فاكتم أمرك ولا تعلمه أنك
 أتيتني ثم عد إلي بعد يومين فدعا إياس المودع فقال قد حضر مال كثير
 وأريد أن أسلمه إليك أخفين منزلك قال نعم قال فأعده موضعاً وحمالين
 وعاد الرجل إلى إياس فقال انطلق إلى صاحبك فاطلب المال فإن أعطاك
 فذاك وإن جحدك فقل له اني أخبر القاضى فأتى الرجل صاحبه فقال مالى

اليه راحلته . لا يجوز لحاكم ولا لوال رد الحق بعد ما تبين وظهرت أمارته
بقول أحد من الناس . والمقصود أن البينة في الشرع اسم لما يبين الحق
ويظهره وهي تارة تكون أربعة شهود وتارة ثلاثة بالنص في بينة المفلس .
وتارة شاهدين وشاهدا واحدا وامرأة واحدة ونكولا ويمينا أو خمسين يمينا
أو أربعة أيمان وتكون شاهد الحال في الصور التي ذكرناها وغيرها فقوله
صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي أى عليه أن يظهر ما يبين صحة دعواه فإذا
ظهر صدقه بطريق من الطرق حكم له

— — — — —

فصل في

ولم يزل حذاق الحكم والولاية يستخرجون الحقوق بالفراسة والامارات
فإذا ظهرت لم يقدموا عليها شهادة تخالفها ولا اقرار . وقد صرح الفقهاء كلهم
بأن الحاكم إذا ارتاب بالشهود فرّقهم وسألهم كيف تحملوا الشهادة وأين
تحملوها وذلك واجب عليه متى عدل عنه ثم وجار في الحكم وكذلك
إذا ارتاب بالدعوي سأل المدعى عن سبب الحق وأين كان ونظر في
الحال هل يقتضى صحة ذلك وكذلك إذا ارتاب بمن القول قوله والمدعى
عليه وجب عليه أن يستكشف الحال ويسأل عن القرائن التي تدل على
صورة الحال وقلّ حاكم أو وال اعتنى بذلك وصار له فيه ملكة الا وعرف
الحق من المبطّل وأوصل الحقوق الى أهلها فهذا عمر بن الخطاب رضى الله
عنه أخته امرأة فشكرت عنده زوجها وقالت هو من خير أهل الدنيا يقوم
الليل حتى الصباح ويصوم النهار حتى يمسي ثم أدركها الحياء فقال جزاك الله

المضى في حاجته وان لم يستأذن المؤجر في ذلك . ومن ذلك اذن المستأجر للدار لأصحابه وأضيافه في الدخول والمبيت وان لم يتضمنهم عقد الاجارة . ومن ذلك غسل الثوب الذي استأجره مدة معينة اذا تسخ وان لم يستأذن المؤجر في ذلك . ومن ذلك لو وكل غائباً في بيع سلعة تملك قبض ثمنها وان لم يأذن له ذلك لفظاً . ومن ذلك وان نازع فيه من نازع لورأى موتاً بشاة غيره أو حيوانه الماكول فبادر بذبحه ليحفظ عليه ماليته كان محسناً ولا سبيل على محسن ومن ضمنه فقد سد باب الاحسان الى الغير في حفظ ماله . ومن ذلك لو رأى السيل يقصد الدار المؤجرة فبادر وهدم الحائط ليخرج السيل ولا يهدم الدار كان محسناً ولا يضمن الحائط . ومن ذلك لو وقع الحريق في الدار فبادر وهدمها على النار لثلاث تسري لم يضمن . ومنها لو رأى العدو يقصد مال غيره الغائب فبادر وصاحله على بعضه كان محسناً ولم يضمن . ومن ذلك لو وجد هدياً مشعراً منجوراً وليس عنده أحد جاز له أن يأكل منه . ومنها لو استأجر غلاماً فوقعت الاكلة في طرف من اطرافه بحيث لو لم يقطعه سرى الى نفسه فقطعه لم يضمن لمالكه . ومنها لو اشترى صبرة طعام في دار رجل أو خشباً فله أن يدخل داره من الدواب والرجال من يحول ذلك وان لم يأذن له المالك وأضعاف أضاعف هذه المسائل مما جرى العمل فيه على العرف والعادة ونزل ذلك منزلة النطق الصريح اكتفي بشاهد الحال عن صريح القال والمقصود ان الشريعة لا ترد حقاً ولا تكذب دليلاً ولا تبطل أمارة صحيحة وقد أمر الله سبحانه بالمشيئة في خبر الفاسق ولم يأمر برده جملة فان الكافر الفاسق قد يقوم على خبره شواهد الصدق فيجب قبوله والعمل به وقد استأجر النبي صلى الله عليه وسلم في سفر الهجرة دليلاً مشركاً على دين قومه فأمنه ودفع

الحال على صدقه فان احتمل الحال صدقهما فقيها قولان أظهرهما
أن القول قول البائع لان المشتري يدعي ما يسوغ فسخ العقد بعد تمامه
ولزومه والبائع ينكره . ومن ذلك أن مالكا وأصحابه منعوا سماع الدعوى
التي لا تشبه الصدق ولم يحلفوا لها المدعي عليه نظراً إلى الامارات والقرائن
الظاهرة . ومن ذلك أن أصحابنا وغيرهم من الفقهاء جوزوا للرجل أن يلاعن
امراته فيشهد عليها بالزنا مؤكداً لشهادته باليمين اذا رأى رجلاً يعرف بالفجور
يدخل إليها ويخرج من عندها نظراً إلى الامارات والقرائن الظاهرة . ومن
ذلك أن جمهور الفقهاء يقولون في تداعي الزوجين والصابغين لمنازع البيت
والدكان أن القول قول من يدل الحال على صدقه والصحيح في هذه المسألة
انه لا عبرة باليد الحسية بل وجودها كعدمها ولو اعتبرناها لا اعتبرنا به يد
الخاطف لعامة غيره وعلى رأسه عمامة وآخر حوله حاسر الرأس ونحن نقطع
بأن يده ضالمة عادية فلا اعتبار لها . ومن ذلك أن مالكا رحمه الله يجعل القول
قول المرتين في قدر الدين ما لم يزد عن قيمة الرهن وقوله هو الراجح في
الدليل لان الله سبحانه جعل الرهن بدلا من الكتاب والشهود فسكانه الناطق
بقدر الحق والا فلو كان القول قول الراهن لم يكن الرهن وثيقة ولا جعل
بدلا من الكتاب والشاهد فدلالة الحال تدل على أنه انما رهنه على قيمته
أو ما يقاربها وشاهد الحال مكذب الراهن اذا قال رهنه عنده هذه الدار
على درهم ونحوه فلا يسمع قوله . ومن ذلك انهم قالوا في الركاز اذا كانت
عليه علامة المسلمين فهو لقطة وان كانت عليه علامة الكفار فهو ركاز .
ومن ذلك أنه اذا استأجر دابة جاز له ضربها اذا حرنت في السير وان لم
يستأذن مالكا . ومن ذلك انه يجوز له ايداعها في الخان اذا قدم بلداً وأراد

الحال ولكن لا يتوضأ منها لان العرف لا يقتضيه ودلالة الحال لا تدل عليه الا أن يكون هناك شاهد حال يقتضي ذلك فلا بأس بالوضوء حينئذ . ومن ذلك القضاء بالاجرة للغسال والحجاز والطباخ والدقاق وصاحب الحمام والقيم وان لم يعقد معه عقد اجارة اكتفاء بشاهد الحال ودلالته ولو استوفي هذه المنافع ولم يعطهم يعد ظالماً غاصباً مرتكباً لما هو من القبائح المنكرة . ومن ذلك انعقاد التبائع في سائر الأعصار والأمصا بمجرد المعاطاة من غير لفظ اكتفاء بالقرائن والأمارات الدالة على التراضي الذي هو شرط في صحة البيع . ومن ذلك جواز شهادة الشاهد على القتل الموجب للقصاص انه قتله عمداً عدواناً محضاً وهو لم يقل قتله عمداً والعمدية صفة قائمة بالقلب بخلاف للشاهد أن يشهد بها ويراق دم القاتل بشهادته اكتفاء بالقرينة الظاهرة فدلالة القرينة على التراضي بالبيع من غير لفظ أقوى . ومن ذلك أنهم قالوا يقبل قول الوصي فيما ينفقه على اليتيم اذا ادعى ما يقتضيه العرف فاذا ادعى أكثر من ذلك لم يقبل قوله وهكذا سائر من قلنا يقبل قوله انما يقبل قوله اذا لم يكذبه شاهد الحال فان كذبه لم يقبل قوله ولهذا يكذب المودع والمستأجر اذا ادعى أن الوديعة والعين المستأجرة هلكتا في الحريق أو تحت الهدم أو في نهب الغيارين ونحوهم لم يقبل قولهم الا اذا تحققنا وجود هذه الاسباب فأما اذا علمنا انتفاءها فانا نجزم بكذبهم ولا يقبل قولهم وهذا من أقوى الأدلة على أن القول قول الزوج في النفقة والكسوة لما مضى من الزمان لعلمنا بكذب الزوجة في الإنكار وكون الأصل معها مثل كون الأصل قبول قول الامناء الا حيث يكذبهم الظاهر . ومن ذلك أنهم قالوا في تداعي العيب هل تكون عند البائع أو حدث عند المشتري ان القول قول من يدل

والعصا والفلس والتمرة . ومن ذلك أخذ ما يبقى في القراح والحائط والثمار
بعد تخلية أهله له وتسييه . ومن ذلك أخذ ما يسقط من الحب عند الحصاد
ويسمى اللقاط . ومن ذلك أخذ ما ينبذ الناس رغبة عنه من الطعام
والحرق والحزف ونحوه . ومن ذلك قول أهل المدينة وهو الصواب أن لا
يقبل قول المرأة أن زوجها لم يكن ينفق عليها ويكسوها فيما مضى من الزمان
لتكذيب القرائن الظاهرة لها وقولهم في ذلك هو الحق الذي ندين الله به ولا
نعتقد سواه والعلم الحاصل بانفاق الزوج وكسوته في الزمن الماضي اعتمادا
على الامارات الظاهرة أقوى من الظن الحاصل باستصحاب الاصل وبقاء
ذلك في ذمته بأضعاف مضاعفة فكيف يقدم هذا الظن الضعيف على ذلك
العلم الذي يكاد أن يبلغ القطع فان هذه الزوجه لم يكن ينزل عليها رزقها من
السماء كما كان ينزل على مريم بنت عمران ولم تكن تشهد تخرج من منزلها
تأتي بطعام وشراب والزوج يشاهد في كل وقت دخلا اليها بالطعام والشراب
فكيف يقال القول قولها ويقدم ظن الاستصحاب على هذا العلم اليقيني .
ومن ذلك أن صاحب المنزل اذا قدم الطعام الى الضيف ووضع بين يديه
جاز الاقدام على الاكل وان لم يأذن له لفظا اعتبارا بدلالة الحال الجارية مجرى
القطع . ومن ذلك أذن النبي صلى الله عليه وسلم للمار بثمر الفيران يأكل من
ثمره ولا يحمل اكتفاء بشاهد الحال حيث لم يعمل عليه حائطا ولا ناطورا .
ومن ذلك جواز قضاء الحاجة في الاقرحه والمزارع التي على الطرقات
بحيث لا تنقطع منها المارة وكذلك الصلاة فيها ولا يكون ذلك غصبا
لها ولا تصرفا ممنوعا . ومن ذلك الشرب من المصانع الموضوعة على
الطرقات وان لم يعلم الشارب إذن أربابها في ذلك لفظا اعتمادا على دلالة

الناس من القراءة بغيره . وهذا كما لو كان للناس عدة طرق الى البيت وكان سلوكهم في تلك الطرق توقعهم في التفرق والتشتيت ويطمع فيهم العدو فرأي الامام جمعهم على طريق واحد فترك بقية الطرق جاز ذلك ولم يكن فيه ابطال لكون تلك الطرق موصلة الى المقصود وان كان فيه نهي عن سلوكها لمصلحة الامة ومن ذلك تحريق على رضى الله عنه الزنادقة الرافضة وهو يعلم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتل الكافر ولكن لما رأى أظلاماً عظيماً جعل عقوبته من أعظم العقوبات ليزجر الناس عن مثله ولذلك قال لما رأيت الامر أمراً منكراً * أجبت ناري ودعوت قبري

وقبر غلامه . وهذا الذى ذكرناه جميع الفقهاء يقولون به في الجملة وان تنازعوا فى كثير من موارد فكلهم يقول بجواز وطئ الرجل المرأة اذا أهديت اليه ليلة الزفاف وان لم يشهد عنده عدلان من الرجال بأن هذه فلانة بنت فلان التى عقدت عليها وان لم يستنطق النساء أن هذه امرأته اعتماداً على القرينة الظاهرة فنزلوا هذه القرينة القوية منزلة الشهادة . ومن ذلك أن الناس قديماً وحديثاً لم يزالوا يعتمدون على قول الصبيان المرسل معهم الهدايا وأنها مبعوثه اليهم فيقبلون أقوالهم وياكلون الطعام المرسل به ويلبسون الثياب ولو كانت أمة لم يمتنعوا من وطئها ولم يسألوا البينة على ذلك اكتفاء بالقرينة الظاهرة . ومن ذلك أن الضيف يشرب من كوز صاحب البيت ويتكى على وساده ويقضي حاجته في مرحاضه من غير استئذان باللفظ له ولا يعد في ذلك متصرفاً في ملكه بغير اذنه . ومن ذلك أنه يطرق عليه بابه ويضرب حلقته بغير اذنه اعتماداً على القرينة العرفية . ومن ذلك أخذ ما يسقط من الانسان مما لا تتبعه همة كالسوط

فلو كان عنده نص من رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحريم بيعهن لم يصف ذلك الى رأيه ورأى عمر ولم يقل انى رأيت ان يبعن

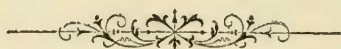
٥٠ فصل ٥٠

ومن ذلك اختياره للناس الافراد بالحج ليمتروا في غير أشهر الحج فلا يزال البيت الحرام مقصوداً فظن بعض الناس انه نهى عن المتعة وأوجب الافراد وتنازع في ذلك ابن عباس والزبير واكثر الناس على ابن عباس في ذلك وهو يحتج عليهم بالاحاديث الصحيحة فلما اكثروا عليه قال يوشك أن ينزل عليكم حجارة من السماء أقول لكم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقولون قال أبو بكر وعمر وكذلك ابنه عبد الله كانوا اذا احتجوا عليه بأبيه يقول ان عمر لم يرد ما تقولون فاذا اكثروا عليه قال أفرسول الله صلى الله عليه وسلم أحق ان يتبع أم عمر والمقصود أن هذا وأمثاله سياسة جزئية بحسب المصلحة يختلف باختلاف الازمنة فظنها من ظنها شرائع عامة لازمة للامة الى يوم القيامة ولكل عذر وأجرو من اجتهد في طاعة الله ورسوله فهو دائر بين الاجر والاجرين . وهذه السياسة التي ساسوا بها الامة وأضعافها هي من تأويل القرآن والسنة ولكن هل هي من الشرائع الكلية التي لا تتغير بتغير الازمنة أم من السياسات الجزئية التابعة للمصالح فيتقيد بها زمانا ومكانا . ومن ذلك جمع عثمان رضي الله عنه الناس على حرف واحد من الاحرف السبعة التي أطلق لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم القراءة بها لما كان ذلك مصلحة فلما خاف الصحابة رضي الله عنهم على الامة أن يختلفوا في القرآن ورأوا أن جمعهم على حرف واحد أسلم وأبعد من وقوع الاختلاف فعملوا ذلك ومنهوا

زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر كانت تجعل واحدة بل مضي على
 ذلك صدر من خلافته حتى أكثر الناس من ذلك وهو اتخاذ آيات الله
 هزواً كما في المسند والنسائي وغيرهما من حديث محمود بن لبيد أن رجلاً
 طلق امرأته ثلاثاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم فقال رجل ألا
 أضرب عنقه يا رسول الله فلما أكثر الناس من ذلك عاقبهم به ثم إنه ندم على
 ذلك قبل موته كما ذكره الاسماعيلي في مسند عمر فقلت لشيخنا فهلا تبعت
 عمر في إلزامهم به عقوبة فإن جمع الثلاثة محرم عندك فقال أكثر الناس اليوم
 لا يعلمون أن ذلك محرم ولا سيما والشافعي يراه جائزاً فكيف يعاقب الجاهل
 في التحريم قال وأيضاً فإن عمر ألزمهم بذلك وسد عليهم باب التحليل وأما
 هؤلاء فيلزمونهم بالثلاث وكثير منهم يفتح لهم باب التحليل فانه لا بد
 لرجل من امرأته فإذا علم أنها لا ترجع إليه إلا بالتحليل سعى في ذلك
 والصحابة لم يكونوا يسوِّغون ذلك فحصلت مصلحة الامتناع من الجمع من
 غير وقوع مفسدة التحليل بينهم . قال ولو علم عمر أن الناس يتتابعون في
 التحليل لرأى أن إقرارهم على ما كان عليه الامر في زمن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وأبي بكر وصدر أمر خلافته أولى وبسط شيخنا الكلام في ذلك بسطاً
 طويلاً . قال ومن ذلك منعه بيع أمهات الاولاد وإنما كان رأياً منه رآه للامة
 والا فقد بعن في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومدة خلافة الصديق
 ولهذا عزم على بن أبي طالب على بيعهن وقال ان عدم البيع كان رأياً اتفق عليه
 هو وعمر فقال له قاضيه عبدة السلمي يا أمير المؤمنين رأيك ورأي عمر في الجماعة
 أحب اليك من رأيك وحدك فقال اقضوا كما كنتم تقضون فاني أكره الخلاف

رضي الله عنه حانوت الحمار بما فيه وحرق قرية يباع فيها الحمر وحرق
 قصر سعد بن أبي وقاص لما احتجب في قصره عن الرعية فذكر الامام
 أحمد رضي الله عنه في مسائل ابنه صالح أنه دعا محمد بن مسلمة فقال اذهب
 الي سعد بالكوفة فخرق عليه قصره ولا تحدثن حدثا حتى تأتيني فذهب
 محمد الي الكوفة فاشترى من نبطي حزمة من حطب وشرط عليه حملها الي
 قصر سعد فلما وصل اليه ألقي الحزمة فيه وأضرم فيها النار فخرج سعد فقال
 ما هذا قال عزمة أمير المؤمنين فتركه حتى أحرق ثم انصرف الي المدينة
 فعرض عليه سعد نفقة فأبى أن يتبناها فلما قدم على عمر قال هلا قبلة نفقته
 قال انك قلت لا تحدثن حدثا حتى تأتيني . وحلق رأس نصر بن حجاج
 ونفاه من المدينة لتشيب النساء به . وضرب صبيغ بن عسل التميمي على
 رأسه لما سأل عما لا يعنيه . وصادر عماله فأخذ شطر أموالهم لما اكتسبوها
 بحجاء العمل واختلط ما يخصوصون به بذلك فجعل أموالهم بينهم وبين المسلمين
 شطرين . وألزم الصحابة أن يقولوا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لما اشتغلوا به عن القرآن سياسة منه الي غير ذلك من سياساته التي ساس
 بها الامة رضي الله عنه . قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ومن ذلك
 الزامه للمطلق ثلاثا بكلمة واحدة بالطلاق وهو يعلم أنها واحدة ولكن لما
 أكثر الناس منه رأي عقوبتهم بالزامهم به ووافقه على ذلك رعيته من الصحابة
 وقد أشار هو الي ذلك فقال ان الناس قد استعجلوا في شيء كانت لهم فيه
 أناة فلو انا أمضينا عليهم فأمضاد عليهم ليقولوا منه فانهم اذا علموا أن احدهم
 اذا أوقع الثلاث جملة وقعت ولا سبيل الي المرأة أمسك عن ذلك فكان
 الإلزام به عقوبة منه لمصلحة رآها ولم يكن يخفى عليه أن الثلاث كانت في

وأمر بكسر القدور التي طبخ فيها اللحم الحرام ثم نسخ عنهم الكسر وأمرهم بالغسل * وأمر عبد الله بن عمرو بتجريق الثوبين المعصفرين فسجربهما التنور وأمر المرأة التي لعنت ناقتها أن تخلى سبيلها وأمر بقتل شارب الخمر بعد الثالثة والرابعة ولم ينسخ ذلك ولم يجعله حدا لا بد منه بل هو بحسب المصلحة الي رأي الامام ولذلك زاد عمر رضي الله عنه في الحد أربعين ونفي فيها . وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل الذي كان يتهم بأمر ولده فلما تبين أنه خصي تركه وأمر بامساك اليهودي الذي أومأت الجارية برأسها انه رضخه بين حجرين فأخذ فأقر فرضخ رأسه وهذا يدل على جواز اخذ المتهم اذا قامت قرينة التهمة والظاهر انه لم يقر عليه يذنه ولا اقر اختيارا منه للقتل وانما هدد أو ضرب فأقر *



﴿ فصل ﴾

وسلك أصحابه وخلفاؤه من بعده ما هو معروف لمن طلبه . فمن ذلك ان أبا بكر رضي الله عنه حرق اللوطية وأذاقهم حر النار في الدنيا قبل الآخرة وكذلك قال أصحابنا اذا رأى الامام تجريق اللوطى فله ذلك فان خالد بن الوليد رضي الله عنه كتب الي أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه وجد في بعض نواحي العرب رجلا ينكح كما تنكح المرأة فاستشار الصديق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكان أشدهم قولا فقال ان هذا الذنب لم تعص به أمة من الامم الا واحدة فصنع الله بهم ما قد علمتم أري أن يحرقوا بالنار فكتب أبو بكر الي خالد أن يحرقوا فحرقهم ثم حرقهم عبد الله بن الزبير في خلافته ثم حرقهم هشام بن عبد الملك وحرق عمر بن الخطاب

ذلك ما ينافي حكم الله ورسوله وكلا الطائفتين أتيت من تقصيرها في معرفة ما بعث الله به رسوله وانزل به كتبه فان الله سبحانه أرسل رسوله وانزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العدل الذي قامت به الارض والسموات فاذا ظهرت امارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان فثم شرع الله ودينه والله سبحانه أعلم وأحكم وأعدل أن يخص طرق العدل وأماراته وأعلامه بشيء ثم ينفي ما هو أظهر منها وأقوى دلالة وأبين أمانة فلا يجعله منها ولا يحكم عند وجودها وقيامها بموجبها بل قد بين سبحانه بما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة العدل بين عباده وقيام الناس بالقسط فأبي طريق استخرج بها العدل والقسط فهي من الدين ليست مخالفة له فلا يقال ان السياسة العادلة مخالفة لما نطق به الشرع بل موافقة لما جاء به بل هي جزؤ من أجزائه ونحن نسميها سياسة تبعا لمصطلحكم وانما هي عدل الله ورسوله ظهر بهذه الامارات والعلامات فقد حبس رسول الله صلى الله عليه وسلم في تهمة وعاقب في تهمة لما ظهرت امارات الريبة على المتهم . فمن أطلق كل منهم وحلفه وخلي سييله مع علمه باشتهاره بالفساد في الارض وكثرة سرقاته وقال لا آخذه الا بشاهدي عدل فقوله مخالف للسياسة الشرعية . وقد منع النبي صلى الله عليه وسلم الغال من الغنيمة سهمه وحرق متاعه هو وخلفاؤه من بعده ومنع القاتل من السلب لما أساء شافعه على أمير السرية فعاقب المشفوع له عقوبة للشفييع وعزم على تحريق بيوت تاركي الجمعة والجماعة وأضعف الغرم على سارق ما لا قطع فيه وشرع فيه جلدات نكالا وتأديبا وأضعف الغرم على كاتم الضالة عن صاحبها وقال في تاركي الزكاة ان آخذوها منه وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا وأمر بكسر دنان الحجر

ما وافق الشرع فقال ابن عقيل السياسة ما كان فعلا يكون معه الناس أقرب
الى الصلاح وأبعد عن الفساد وان لم يضعه الرسول ولا نزل به وحى فان
اردت بقولك الا ما وافق الشرع أي لم يخالف ما نطق به الشرع فصحيح
وان أردت لاسياسة الامانطق به الشرع فغلط وتغليط للصحابة فقد جري
من الخلفاء الراشدين من القتل والتشيل مالا يحجده عالم بالسنن ولو لم يكن
الا تحريق المصاحف فانه كان رأيا اعتمدوا فيه على مصلحة الامة وتحريق على
رضي الله عنه الزنادقة في الأخاديد فقال

اني اذا شاهدت أمراً منكراً * أجبته ناري ودعوت قنبرا

ونفي عمر بن الخطاب رضي الله عنه لنصر بن حجاج اه وهذا موضع
مزلة أقدام . ومضلة أفهام . وهو مقام ضحك ومعترك صعب فرط فيه
طائفة فعطلوا الحدود وضيعوا الحقوق وجروا أهل الفجور على الفساد. وجعلوا
الشرعية قاصرة لا تقوم بمصالح العباد . محتاجة الي غيرها وسدوا على نفوسهم
طرقا صحيحة من طرق معرفة الحق والتنفيذ له وعطلوها مع علمهم وعلم
غيرهم قطعا أنه حق مطابق للواقع ظنا منهم منافاتها لقواعد الشرع . ولعمر
الله انها لم تناف ما جاء به الرسول وان نافى ما فهموه من شريعته باجتهادهم
والذي أوجب لهم ذلك نوع تقصير في معرفة الشريعة وتقصير في معرفة
الواقع وتنزيل أحدهما على الآخر فلما رأى ولاية الامور ذلك وان الناس لا
يستقيم لهم أمرهم الا بأمر وراء ما فهموه هؤلاء من الشريعة أحدثوا من
أوضاع سياستهم شراً طويلا وفسادا عريضا فتناقم الامر وتعذر استدراكه
وعزّ على العالمين بحقائق الشرع تخليص النفوس من ذلك . واستنقاذها من
تلك المهالك . وأفرط طائفة أخرى قابلت هذه الطائفة فسوغت من

ومجموعة وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعى المراد به أن عليه ما يصحح دعواه ليحكم له والشاهدان من البينة . ولا ريب أن غيرها من أنواع البينة قد يكون أقوى منها كدلالة الحال على صدق المدعي فلها أقوى من دلالة إخبار الشاهد والبينة والدلالة والحجة والبرهان والآية والتبصرة والعلامة والامارة متقاربة في المعنى ﴿ وقد روي ﴾ ابن ماجه وغيره عن جابر بن عبد الله قال أردت السفر إلى خير فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت له أنى أريد الخروج إلى خير فقال إذا أتيت وكيلي فخدمه خمسة عشر وسقا فإذا طلب منك آية فضع يدك على رقبته فهذا اعتماد في الدفع إلى الطالب على مجرد العلامة وإقامة لها مقام الشاهد فالشارع لم يبلغ القرائن والامارات ودلائل الاحوال بل من استقرى الشرع في مصادره وموارده وجده شاهدا لها بالاعتبار مرتبا عليها الاحكام . وقول أبى الوفاء ابن عقيل ليس هذا فراسه صادقة وقد مدح الله سبحانه الفراسه وأهلها في مواضع من كتابه فقال تعالى ان في ذلك لآيات للمتوسمين وهم المتفرسون الآخذون بالسياه وهي العلامة يقال تفرست فيك كيت وكيت وتوسمته وقال تعالى ولونشاء لا ريناكم فلعرقتهم بسياهم وقال تعالى يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم . وفي جامع الترمذي صرفوا انقوا فراسه المؤمن فانه ينظر بنور الله ثم قرأ ان في ذلك لآيات للمتوسمين

فصل في

وقال ابن عقيل في الفنون جرى في جواز العمل في السلطنة بالسياسة الشرعية انه هو الجزم ولا يخلو من القول به امام فقال شافعي لا سياسة الا

ان يكون ابنه لانها فراس . واعجب من ذلك أنها تصير فراسا بهذا العقد بمجرد . ولو كانت له سرية يطأها ليلا ونهارا فأنت بولد لم يلحقه نسبه لانها ليست فراسا له ولا يلحقه حتي يدعيه فيلحقه بالدعوة لا بالفراس . وقد تقدم استشهاد ابن عقيل باللوث والقسامة وهو من أحسن الاستشهاد فانه اعتماد على ظاهر الامارات المغلبة على الظن صدق المدعي فيجوز له أن يحلف بناء على ذلك ويجوز للحاكم بل يجب عليه أن يثبت له حق القصاص أو الدية مع علمه انه لم ير أولم يشهد فاذا كان هذا في الدماء المبني أمرها على الخطر والاحتياط فكيف بغيرها ومن ذلك اللعان فانا نحكم بقتل المرأة أو بحبسها اذا نكحت عن اللعان . والصحيح أنا نردها وهو مذهب الشافعي رحمه الله وهو الذي دل عليه القرآن في قوله ويدراً عنها العذاب والعذاب ههنا هو العذاب المذكور في أول السورة في قوله وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين فأعافه أولاً وعرفه باللام ثانياً وهو عذاب واحد والمقصود أن نكول المرأة من أقوى الامارات على صدق الزوج فقام لعانه ونكولها مقام الشهود

فصل ٥٠

ومن ذلك أن ابني عفراء لما تداعيا قتل أبي جهل فقال هل مسحتما سيفيكما قال لا قال فأرياني سيفيكما فلما نظرفيهما قال لاحدهما هذا قتله وقضي له بسلبه وهذا من أعظم الاحكام وأحقها في الاتباع فالدم في النصل شاهد عجب . وبالجملة فالينة اسم لكل ما يبين الحق ويظهره ومن خصهما بالشاهدين أو الاربعة أو الشاهد لم يوف مسماها حقها ولم تأت البينة قط في القرآن مراد بها الشاهدان وانما أتت مراداً بها الحجة والدليل والبرهان مفردة

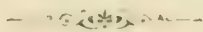
— فصل —

ومن ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الملقط أن يدفع
 اللقطة إلى واحد منها وأمره أن يعرف غناصها ووعاءها ووكاءها كذلك
 فجعل وصفه لها قائما مقام البينة . وقد سئل الإمام أحمد عن المستأجر ومالك
 الدار إذا تنازعا دفيئا في الدار فكل واحد منهما يدعى أنه له فقال من وصفه
 منهما فبوله . وهذا من كمال فقهه وفهمه رضي الله عنه . وسئل عن وقف يستولي
 عليه الكفار ثم يفتحهم المسلمون فتوجد فيه أبواب مكتوب عليها كتابة المسلمين
 أنها وقف أنه يحكم بذلك لقوة هذه الامارة وظهورها



— فصل —

وكذلك المقيط إذا تداعا اثنان ووصفه أحدهما بعلامة خفية بجسده حكم
 له به عند الجمهور



— فصل —

ومن ذلك حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه من بعده
 باللقافة وجعلها دليلا من أدلة ثبوت النسب وليس هنا إلا مجرد الامارات
 والعلامات . قال بعض الفقهاء ومن العجب إنكار لحوق النسب باللقافة التي
 اعتبرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمل بها الصحابة من بعده وحكم
 بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه وإخلاق النسب في مسألة من تزوج بأقصى
 المغرب امرأة بأقصى المشرق وبينهما مسافة سنين ثم جاءت بعد العقد بأكثر
 من ستة أشهر بولد أو تزوجها ثم قال عقيب العقد هي طالق ثلاثا ثم أتت بولد

الصالح وأرسل ابن أبي الحقيق الي رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل
 فالكلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فنزل ابن أبي الحقيق
 فصالح رسول الله صلى الله عليه وسلم على حقن دماء من في حصونهم من
 المقاتلة وترك الذرية لهم ويخرجون من خير وأرضها بذرايتهم ويخلون
 بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين ما كان لهم من مال وأرض وعلى
 الصفراء والبيضاء والكراع والحلقة الاثوباً على ظهر انسان فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وبرئت منكم ذمة الله وذمة رسوله ان كتمتموني شيئاً
 فصالحوه على ذلك قال حماد بن سلمة أخبرنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن
 ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل أهل خير حتى ألجأهم الى قصرهم
 فغلب على الزرع والارض والنخل فصالحوه على أن يجلوأمنها ولهم ما حملت
 ركبهم ولرسول الله صلى الله عليه وسلم الصفراء والبيضاء وشرط عليهم أن
 لا يكتموا ولا يفتبوا شيئاً فان فعلوا فلا ذمة لهم ولا عهد ففتبوا مسكاً فيه مال
 وحلي لحبي بن أخطب كان احتمله معه الى خير حين أجلت النضير فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لم حي بن أخطب ما فعل مسك حي الذي جاء به من
 النضير قال اذهبته النفقات والحروب . قال العهد قريب والمال أكثر من ذلك
 فدفعه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الزبير فسه بهذاب وقد كان قبل ذلك
 دخل خربة فقال قد رأيت حياً يطوف في خربة ههنا فذهبوا فطافوا فوجدوا
 المسك في الخربة فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم اخي أبي الحقيق وأحد هما زوج
 صفية بالنكث الذي نكثوا في هذه السنة الصحيحة الاعتماد على شواهد
 الحال والامارات الظاهرة وعقوبة أهل التهم وجواز الصالح على الشرط
 وانتقاض العهد اذا خالفوا ما شرط عليهم . وفيه من الحكم اخزاء الله لاعدائه

يتطرق اليهما الصدق والكذب ووجود المال معه نص صريح لا يتطرق
اليه شبهة . وهمل يشك أحد رأى قتيلا يتشحط في دمه وآخر قائم على
رأسه بالسكين أنه قتله ولا سيما اذا عرف بعداوته . ولهذا جوّز جمهور
العلماء نولى القتل أن يحلف خمسين يمينا أن ذلك الرجل قتله ثم قال مالك وأحمد
يقتل به وقال الشافعي يقضي عليه بديته . وكذلك اذا رأينا رجلا مكشوف
الرأس وليس ذلك عادته وآخر هارب قدماه بيده عمامة وعلى رأسه عمامة
حكمنا له بالعمامة التي بيد الهارب قطعاً ولا نحكم بها لصاحب اليد التي قد
قطعنا وجزمنّا بانها يد ظالمة غاصبة بالقرينة الظاهرة التي هي أقوى بكثير من
البينة والاعتراف . وهمل القضاء بالنكول الارجوع الي مجرد القرينة الظاهرة
التي علمنا بها ظاهر أنه لو لا صدق المدعي لدفع المدعي عليه دعواه باليمين
فلما نكل عنها كان نكوله قرينة ظاهرة دالة على صدق المدعي فتقدمت على
أصل براءة الذمة * وكثير من القرائن والامارات أقوى من النكول والحس
شاهد بذلك فكيف يسوغ تعطيل شهادتها . ومن ذلك أن النبي صلى الله
عليه وسلم أمر الزبير أن يقرر عم حي بن أخطب بالعذاب على اخراج المال
الذي غيبه وادعى نفاذه فقال له العهد قريب والمال اكثر من ذلك فهاتان
قرينتان في غاية القوة كثرة المال وقصر المدة التي ينفق كله فيها . وشرح
ذلك أنه لما أجلى يهود بني النضير من المدينة على أن لهم ما حملت الابل من
أموالهم غير الحلقة والسلاح وكان لابي الحقيق مال عظيم يبلغ مسك
ثور من ذهب وحليّ فلما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر وكان
بعضها عنوة وبعضها صلحا ففتح أحد جانبيها صلحا وتحصن أهل الجانب
الآخر فحصرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة عشر يوما فسألوهم

او اجل منه . فهذه ثلاث قواعد ورابعة وهي ما نحن فيه وهي الحكم بالقرائن
 وشواهد الحال . وخامسة وهي أنه لم يجعل الولد لهما كما يقوله ابو حنيفة .
 فهذه خمس سنن في هذا الحديث . ومن ذلك قول الشاهد الذي ذكر الله
 شهادته ولم ينكرها بل لم يعبه بل حكاها مقررًا لها فقال تعالي واستبقا
 الباب وقد قيصه من دبر والقياس يدال الباب قالت ماجزاء من أراد بأهلك
 سواء الا ان يسجن او عذاب اليم قال هي راودتني عن نفسي وشهد شاهد من
 أهلي ان كان قيصة قدم من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قيصة قد
 من دبر فكذبت وهو من الصادقين . فلما رأى قيصة قدم من دبر قال انه من
 كيدكن ان كيدكن عظيم . فتوصل بقصد القميص الى تمييز الصادق منهما من
 الكاذب وهذا لوث في احد المتنازعين يبين به وجه الحق . وقد ذكر سبحانه
 اللوث في دعوى المال في قصة شهادة اهل الذمة على المسلمين في الوصية في السفر
 وأمر بالحكم بموجبه . وحكم النبي صلى الله عليه وسلم بموجب اللوث في
 القسامة وجوز للمدعين أن يلحفوا خمسين يمينا ويستحقو دم القتل فهذا
 لوث في الدماء . والذي في سورة المائدة لوث في الاموال . والذي في سورة
 يوسف لوث في دعوى العرض ونحوه . وقد حكم أمير المؤمنين عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه والصحابة معه برجم المرأة التي ظهر بها حمل ولا زوج
 لها ولا سيد . وذهب اليه مالك وأحمد في أصح روايته اعتمادا على القرينة
 الظاهرة . وحكم عمرو بن مسعود رضي الله عنهما ولا يعرف له مخالف من
 الصحابة بوجوب الحد برائحة الخمر من في الرجل أو ثيئه خمرًا اعتماداً على
 القرينة الظاهرة . ولم يزل الأئمة والخلفاء يحكمون بالقطع اذا وجد المال
 المسروق مع المتهم وهذه القرينة أقوى من البينة والاقرار فانهما خبران

تضمنته من المصالح وعرف أن السياسة العادلة جزؤ من أجزائها وفرع من فروعها وأن من له معرفة بمقاصدها ووضعها مواضعها وحسن فهمه فيها لم يحتاج معها إلى سياسة غيرها ألبتة . فان السياسة نوعان سياسة ظالمة فالشرعية تحرّمها . وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم الفاجر بعين الشريعة علمها من علمها وجهلها من جهلها . ولا تنس في هذا الموضوع نور نبي الله سليمان صلي الله عليه وسلم للدرأتين اللتين ادّعتا الولد فحكم به داود صلي الله عليه وسلم للكبرى فقال سليمان اتّوني بالسكين أشقه بينهما فسمحت الكبرى بذلك وقالت الصغرى لا تفعل رحمك الله هو ابنها فقضى به للصغرى . فأي شيء أحسن من اعتبار هذه القرينة الظاهرة فاستدل برضا الكبرى وأنها قصدت الاسترواح إلى الناسي بمساواة الصغرى في فقد ولدها وشفقة الصغرى عليه وامتناعها من الرضا بذلك دل على أنها أمه وأن الحامل لها على الامتناع من الدعوى مقام بقلها من الرحمة والشفقة التي وضعها الله في قلب الام . فالتضحت هذه القرينة عنده حتى قدمها على اقرارها فانه حكم به لها مع قو لها هو ابنها وهذا هو الحق فان الاقرار اذا كان لعلّة اطلع عليها الحاكم لم يلتفت اليه أبدا . ولذلك أنينا اقرار المريض مريض الموت بمال لوارثه لانعقاد سبب التهمة واعتمادا على قرينة الحال في قصده تخصيصه . ومن تراجم قضاة السنة والحديث على هذا الحديث ترجمة أبي عبد الرحمن النسائي في سننه قال التوسعة للحاكم في أن يقول للشيء الذي لا يفعله أفعّل كذا يستبين به الحق ثم ترجم عليه ترجمة أخرى أحسن من هذه فقال الحكم بخلاف ما يعترف به المحكوم عليه اذا تبين للحاكم من الحق غير ما اعترف به فهذا يكون الفهم عن الله ورسوله * ثم ترجم عليه ترجمة أخرى فقال نقض الحاكم ما حكم به غيره ممن هو مثله

الحاكم أو الوالي أضاع حقاً كثيراً . وأقام باطلاً كبيراً . وإن توسع وجعل معوله عليها دون الأوضاع الشرعية وقع في أنواع من الظلم والفساد . وقد سئل أبو الوفا بن عقيل عن هذه المسألة فقال ليس ذلك حكماً بالقراسة وحكماً بالامارات . وإذا تألمتم الشرع وجدتموه يجوز التعويل على ذلك ومال أصحاب مالك رحمه الله الى التوصل بالاقرار بما يراه الحاكم وذلك مستند الى قوله تعالى ان كان قيضه قد من قبل فصدقت . ولذا حكماً بعقد الازج وكثرة الحشب في الحائط ومعاقد القمط في الخصى وما يخص المرأة والرجل في الدعاوى . وفي مسألة العطار والذباغ اذا اختصما في الجلد والنجار والخياط اذا تنازعا في المنشار والقصدوم والطباخ والخباز اذا تنازعا في القدر ونحو ذلك فهل ذلك الا اعتماد على الأمارات . وكذلك الحكم في التأمل والنظر في أمر الخنثى والأمارات الدالة على أحد حاله . والنظر في أمارات جهة القبلة . واللوث في التسمامة انتهى . والحاكم اذا لم يكن فقيه النفس في الأمارات ودلائل الحال ومعرفة شواهدده وفي القرائن الحالية والمقالية كجزئيات وكليات الاحكام أضاع حقوقاً كثيرة على أصحابها وحكم بما يعلم الناس بطلانه ولا يشكون فيه اعتماداً منه على نوع ظاهر لم يلتفت الى باطنه وسائر أحواله فهذه أنواع من النقص لا بد للحاكم منهما فقه في أحكام الحوادث الكونية وفقه في نفس الواقع وأحوال الناس يميز به بين الصادق والكاذب والمحق والمبطل ثم يطابق بين هذا وهذا فيحيطي الواقع حكمه من الواجب ويجعل الواجب مخالفاً للواقع * ومن له ذوق في الشريعة وإطلاع على كمالها وأنها لغاية مصالح العباد . في المعاش والمعاد . ومحييها بغاية العدل الذي يفصل بين الخلائق وأنه لا عدل فوق عدلها ولا مصلحة فوق ما

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(رب يسر)

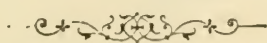
قال الشيخ الامام العالم العلامة . الحبر البحر الفهامة . سيد الحفاظ .
وفارس المعاني والألفاظ . مفسر القرآن . ذو الفنون البديعة الحسان . أبو
عبد الله محمد بن قيم الجوزية رحم الله روحه ، ونور ضريحه *
الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
وسيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له . ومن يضلل فلا هادي له
ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له . ونشهد أن محمدا عبده ورسوله
أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا . أرسله
بين يدي الساعة بشيرا ونذيرا . وداعيا الى الله باذنه وسراجا منيرا . فهدى
بنوره من الضلالة وبصر به من العمى . وأرشد به من الغي . وفتح به
أعيننا عميا . وآذانا صما . وقلوبا غلفا . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم
تسلما *

أما بعد فقد سألتني أخي أن الحاكم أو الوالي يحكم بالفراسة والقرائن
التي يظهر له فيها الحق والاستدلال بالأمارات ولا يقف مع مجرد ظواهر
البيئات والأحوال حتى انه ربما يتهدد أحد المدعين اذا ظهر له منه أنه
مبطل وربما ضربه وربما سأله عن أشياء تدله على بيان الحال فهل ذلك
صواب أم خطأ . فهذه مشكلة كبيرة عظيمة النفع جليلة القدر إن أهملها

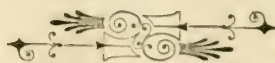


K
I1383T8

- ﴿ قرر مجلس ادارة (شركة طبع الكتب العربية في مصر القاهرة) ﴾
﴿ بجلسته يوم الاربعاء ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣١٧ هجرية طبع كتاب ﴾
﴿ (الطرق الحكمية في السياسة الشرعية) لابن قيم الجوزية . وهو ﴾
﴿ خير كتاب وضع في أصول القضاء الشرعي وتحقيق طرقه التي ﴾
﴿ تلائم سياسة الأمم بالعدل وحالة العمران في كل زمان ﴾



- (قال في كشف الظنون (صحيفة ٩٨ جزء ثان) ما نصه)
(الطرق الحكمية للشيخ الامام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن قيم الجوزية)
(الحبلى مات سنة ٧٥١ احدي وخمسين وسبع مائة . مجلد أوله الحمد لله نحمده)
(ونستعينه الخ ذكر فيه انه سئل عن الحاكم أو الوالى يحكم بالفراصة والقران)
(ولا يقف فيه مع مجرد ظواهر الينات والاقرار فضنف وحقق فيه اه بحروفه)



الطريق إلى الحكمة

في السيرة الشريفة

ألف

(العلامة شمس الدين أبي عبد الله)

محمد بن قسيم الجوزي

(المتوفي سنة ٧٥١ هجرية)

(طبع على نفقة شركة طبع المكتب العربية بمصر)

(بمطبعة الآداب والمؤيد بمصر سنة ١٣١٧ هجرية)

